جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الحكم الراشد وإشكالية البناء الديمقراطي في إفريقيا

أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل م د) في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: الحوكمة والتنمية

إعداد:
آمال مجناح

إشراف:
أ د: نور الدين دخان

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
أ د: محمد شاعة	جامعة المسيلة	رئيسا
أ د: نورالدين دخان	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
أ د: مسعود شعنان	جامعة الجزائر3	مناقشا
أ د: محمود شرقي	جامعة البليدة 2	مناقشا
د : عبد العزيز زايدي	جامعة المسيلة	مناقشا
د : عزوز غربي	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾

الزمر الآية 08.

التشكرات

الحمد لله الذي به تتم الصالحات حمدا وشكرا يليقان بمقامه العظيم، الذي أعانني على إكمال هذا العمل ووفقني فيه وذلل لي الكثير من المعضلات التي ثبطت عزيمتي وخارت لها قواي، وهون علي صعابا كان يستحيل عليا مواجهتها إلا بحول منه وقوة، ووهبني هذه المكرمة التي أرجو أن أسمو بها وأكتب من عباده الصالحين، فنعم المولى ونعم القدير، أما بعد:

تشكراتي الخالصة وإمتناني الكبيرين إلى كل من أحب لى الخير وأعانني على طلب العلم وساندني فيه، من أساتذتي الكرام وزملائي الأعزاء وكثير من الإخوان والأعوان، أثابهم الله عني بكل الخير وعلى رأسهم مشرفي الأستاذ الدكتور: نورالدين دخان.

??لإهد?

إلى كل الذين وقفوا بجانبي وساروا معي الخطوة تلوى الأخرى... إلى تلك الأيادي التي ربتت على كتفي لتخبري أنها ما وجدت إلا لتهون كل عسير... إلى تلك الأيادي التي رفعت في السماء لتدعو لي وتؤازرني، إلى هؤلاء الذين لا يعوضون.

إلى أبي العزيز الذي أحبه كما لن أحب أحدا مثله...حفظه الله لنا وأدامه

إلى أمي الغالية التي تحنو عندما تقسو الحياة...أطال الله لنا في عمرها.

إلى أشقائي الأوفياء الذين لا يمكن الاستغناء عنهم: نبيل، فايز، عبلة، نجاة، نعيمة... أحبكم كثيرا.

إلى أبناء أسرتي: فرح ميرال، نور سين، أيمن محمد، آدم، أمير، أميرة.

إلى كل من أحب لي الخير وأعانني على طلب العلم.

إلى كل هؤلاء جزيل الشكر والعرفان.

آمال: 2019/11/07.

الملخص:

تتفق معظم الدراسات السياسية الإفريقية الإقليمية والدولية على أن معظم المجتمعات الإفريقية تبنى على أساس إثنولوجي، تتعدد فيه القبائل والجماعات لأسباب تاريخية، وذلك لم يكن سببا مساهما في بناء مجتمع قومي قائم على أساس الوحدة والتماسك، بل أدى إلى اختلال العلاقة بين الدولة والمجتمع، كما أنها ضمت دولا حديثة النشأة ملحقة بالدول التي استعمرتها، افتقرت في معظمها إلى شروط المأسسة والبناء الديمقراطي الرشيد، مما تنج عنه انتشار الفساد والبيروقراطية، أما من الناحية الاقتصادية فإن الدول الإفريقية اخفقت في مجملها في محاولة إيجاد نموذج تنموي يناسب مجتمعاتها ويتماشى مع بيئتها وثقافتها وتاريخها، فكثيرا ما كانت هذه العوامل سبيلا إلى حدوث الأزمات والحروب والانقلابات العسكرية. ونتيجة متغيرات انتهاء الحرب الباردة وظهور الأزمات المالية، وانتشار موجة التحولات الديمقراطية، وبسبب الأوضاع التي آلت إليها القارة الإفريقية كان لابد من البحث عن نماذج جديدة كمخرج للأزمات التي تعاني منها، فكانت مقاربة الحكم الراشد تستهدف دعم التوجهات الجديدة التي تتبناها الدولة، وتنعكس آثارها في تحقيق المشاريع التنموية، وضمان التسيير الفعال والعقلاني في إطار ترشيد استعمال الموارد البشرية والطبيعية وتوزيعها، وذلك من خلال مبادرة النيباد، وعليه كانت مسألة الحكم الراشد من المسائل البحثية التي تحتاج إلى تحليل بمختلف آلياته، ودوره في تفعيل دولة القانون واشراك كل الفواعل المجتمعية لتحقيق غايات التنمية، واستجابة لمقتضيات الراهن الإقليمي والدولي، بغية استخدامه كمقاربة إصلاحية لإصلاح الأوضاع المتردية، وتفعيل جودة ورشادة الحكم، من أجل استكمال مسيرة البناء الديمقراطي توافقا مع واقع وخصوصية المجتمع الإفريقي، هذا من جهة ومن جهة أخرى تعميم بعض النماذج لبلدان رائدة في هذا المجال التي أثبتت نجاعة مقاربة الحكم الراشد في عملية الإصلاح بمختلف أنساقه السياسية والحقوقية والقانونية.

الكلمات المفتاحية: الحكم، الحكم الراشد، الديمقراطية، البناء الديمقراطي، التنمية، الدولة.

Summary

All the countriesin Africa and around the world are agree that the African societies are built on anthropology,they base on trides and groups because of historical reasons,which didn t help Africans to be developed, some yong countries still need other people to lead them like to be colonized by other countries because they can t unite oe find leader who can develop economy and build strong countries which impact negatiroly and led to spread of corruption and birocraty in all the societies which coused problems and even appearance of wars in all the world, After the cold were another emerged which is the financiel crises that influence negatiroly on government in all sudes of the country, that s why we should find right solutions to buildup the countries in the field economy, policy, educational, and governmental.

Young countries need to be ruled by people that should be encouraged by citizens and not to be conquered by onother countries. NEPAD the African organization adopted the idea and tried to find solution for thase developing nation to improve their economy NEPAD alse chose examples of good governance ways to apply in some young countries to be developed strong governments.

Keyworld : Governance , Good governance, Democracy ,Democratic building, Development, The state.

مقدمـــــة

تعيش معظم المجتمعات الإفريقية حالة من التنوع في تركيبتها القبلية، حيث تكثر فيها اللغات وتتعدد فيها الثقافات والقبائل والجماعات، حيث تبنى على أساس إثنولوجي في أصولها في إطار الرعاية الأبوية والولاء المطلق لهذه الجماعات، وتسيطر عليها النزعة القبلية وتسود فيها التبعية المطلقة، ومع هذا التعدد تنقسم المجتمعات فيما بينها وتتعدد وبالتالي تفتقر إلى مميزات التماسك والوحدة وتفتقر إلى مظاهر المجتمع القومي الأصيل، لذلك تعمد هذه الجماعات والقبائل إلى التنافس من أجل الاستحواذ على أكبر قدر من الامتيازات والموارد التي تؤهلها إلى أن تبسط نفوذها وتفرض سيطرتها على باقي المجموعات. وعليه يؤدي ذلك الى فتح باب الصراعات والنزاعات وتقوى حركات الانفصال، وما ساعد على ترسيخ هذه المشاكل المجتمعية الموروث الاستعماري الذي عمل على تنمية هذه الصراعات نتيجة سياساته، سواء فيما يخص سياسة الترسيم الحدودي التي ساهمت في تقسيم القارة إلى وحدات إقليمية غير متجانسة وكذا استمرار النخب الحاكمة على نهجه في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، حيث تولدت كثير من النخب التي تدين بالولاء لهذا الكيان من أجل تأمين بقائها في السلطة وتحقيق مصالحها الشخصية. أضف إلى ذلك سياسة المستعمر التغييبية والاستبعادية للدولة في إفريقيا داخل المجتمع الدولي التي عانت فيه الكثير من المظالم والتهميش، زد على ذلك فشل السياسات التنموية في معظمها وتزايد نسبة الديون المالية بسبب الإذعان للإملاءات الخارجية والسياسات المجحفة والتسيير اللاعقلاني الذي تمخض عنه الكثير من مظاهر الفساد على مختلف الأصعدة .

أما عن الدولة في إفريقيا فتعود إشكالية بنائها إلى الطريقة التي ظهرت بها، فالدولة كيان ينشأ في الغالب نتيجة عوامل داخلية وتطور طبيعي لصراع القوى والمصالح والاحتياجات المجتمعية لغرض الأمن والنظام وتحقيق العدالة في التوزيع والمساواة والمجتمعية، لكن الدولة في إفريقيا لم تستجب لهذه المقومات وتم إلحاقها بالدولة التي استعمرتها، مما نتج عن ذلك عدم الفصل بين الحاكم والدولة، وبقيت هذه الأخيرة تعيش أزمات حرجة كثيرا ما تقودها إلى خانة اللون الرمادي أو تصنف على أنها دولا فاشلة أو أنها تعيش في كيانات دولاتية تفتقر إلى أدنى شروط المأسسة والبناء الديمقراطي الرشيد، وإلى تفشي البيروقراطية غير الكفؤة التي ينخرها الفساد من كل الجهات.

أماعلى الصعيد الاقتصادي فرغم توفر القارة على موارد طاقوية ومعدنية واحتياطات هائلة منها، إلا أنها تعيش الفقر والتخلف بتدني مستويات المعيشة وانخفاض معدلات النمو

الاقتصادي للقطاعات الإنتاجية وضعف ملاحظ في خدمات الصحة والتعليم، مما نتج عن ذلك أن اقتصادياتها تابعة في تطورها وتتحكم في نشاطها قرارات تتخذها الاقتصاديات الليبرالية الرأسمالية المسيطرة.

ومع التغيرات التي طرأت على العالم بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي وظهور بعض الأزمات المالية، شهدت القارة الإفريقية تحولات كبيرة لم تشهدها منذ الاستقلال، وذلك باتجاه التعددية السياسية وبناء دولة القانون والمؤسسات، وسط نداءات سياسية واجتماعية واسعة لتحقيق العدالة والمساواة والسهر على حماية الحريات وحقوق الإنسان وصولا إلى رشادة الحكم وعقلانيته، بتكوين مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل أدوارها والسعي لإلغاء نظام الحزب الواحد وهيمنة النظام العسكري والأبوية الروحية التي عاشت إفريقيا فيها لعقود من الزمن.

ونتيجة للأوضاع التي آلت إليها القارة الإفريقية دفع بها إلى تبني الإصلاحات السياسية والاقتصادية كحل للوضعية التي تعيشها، وجاء مفهوم الحكم الراشد كمفهوم معاصر صاغته المؤسسات الدولية في العقد الأخير من القرن العشرين لفكرة مبتكرة حول التسيير وإدارة شؤون الدولة والمجتمع، تضمن قدرا من الحياة الكريمة على المستويين الاقتصادي والسياسي بل وحتى على المستوى الاجتماعي، وتتمثل أهم العوامل الداخلية التي ساهمت في التبني الواسع لمفهوم وسياسات الحكم الراشد في أزمات الشرعية والهوية المتزايدة التي واجهت عددا من النظم في معظم دول العالم النامي وبخاصة الدول الإفريقية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، كما أدت المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الظروف الاقتصادية العالمية والانفجار السكاني وفشل نموذج قيادة الدولة للتنمية إلى إثارة التساؤلات بشأن الأسس التقليدية لشرعية النظم السياسية للدول النامية، مما دفع الحكومات إلى تعديل توجهاتها والبحث عن نماذج جديدة كمخرج من هذه الأزمات، وكانت مبادئ الحكم الراشد بأن إصلاح النظام السياسي القائم ممكن ولا داعي لطرح بديل عنه، ومن هنا جاء الاهتمام نحو دراسة مفهوم الحكم الراشد كمبادرة تستهدف دعم التوجهات الفكرية الجديدة التي تتبناها الحكومة، وتعكس آثارها في برامج وسياسات تنموية تسعى للتشاركية وتضمين كافة فئات المجتمع في صنع وتنفيذ السياسة العامة.

في نفس السياق وفي إطار سعي الدول الحثيث في إفريقيا حول ضرورة انتهاج النظام الديمقراطي التعددي الذي يمكنه توفير متطلبات الحكم الراشد، بإقامة حكومة ذات مشروعية تعمل على تقوية مبدأ الفصل بين السلطات وتفعيل آليات الرقابة وتعزيز القدرة

التسييرية والتخطيطية للسلطة التنفيذية واحترام حقوق الإنسان وحرياته، وكذا ضمان التداول السلمي للسلطة عن طريق انتخابات تعددية تنافسية حرة ونزيهة بفرز برلمان يمثل مختلف القوى والأحزاب والفئات الاجتماعية، ويساهم في إقرار حقوق الانسان وسيادة القانون ويدعم المشاركة السياسية الذي من شأنه أن يؤسس لمشروعية النظام السياسي ويضمن له الاستمرارية والاستقرار السياسي، الذي يرادف غياب العنف السياسي بكل أشكاله الرسمية وغير الرسمية وإزالة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الجماعات داخل الدولة، لأن مسألة الاهتمام بالبناء الديمقراطي مهمة للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وإيجاد المناخ السلمي وإبعاد الاحتقان السياسي. وعليه فإن التحدي الذي يواجه الأنظمة السياسية اليوم في إفريقيا هو البناء الديمقراطي كنظام كامل عن طريق القيام بالإصلاحات على كافة الأصعدة من أجل تجنب الصراعات الدموية والنزاعات والحروب الأهلية، وبالتالي سوف يتم تبني الحكم الراشد الذي يعطي أهمية خاصة لكفاءة المؤسسات التي تكرس مبدأ التداول على السلطة بوسائل مؤسسية، كمقاربة إصلاحية لمختلف الأنساق والمستويات مع ضرورة صياغته بما يتوافق وخصوصية القارة الإفريقية ويتلاءم مع مكوناتها الثقافية والفكرية، حيث يسمح ذلك بتكييف آليات تتلاءم في صيغها مع الأوضاع المختلفة لبلدان القارة. وفي سياق متصل فبالنسبة للقفزات النوعية للممارسات الديمقراطية في إفريقيا خلال العقدين الماضيين، وخوض العديد من الدول الإفريقية لتجربة التحول الديمقراطي منذ نيلها للاستقلال، فإن نسبة قليلة من أنظمة البلدان الإفريقية جنوب الصحراء هي أنظمة ديمقراطية، وباقي الأنظمة فالسمة الغالبة لها هي: سيطرة الحزب الواحد على الحياة السياسية مثل ما نجده في تنزانيا، موزمبيق، إريتيريا التي سيطر فيها الرئيس "أساياس أفوركي" على كل السلطات في البلاد، الانتخابات المزورة والصورية، الأنظمة الأوتوقراطية، الأنظمة الوراثية، الانقلابات العسكرية والتي تهدم أي مبادرة نحو الديمقراطية كالإنقلاب العسكري في الطوغو، موريطانيا، كوت ديفوار، شرعية الأنظمة في إفريقيا، والتي تعتبر خطوة أولى للوصول إلى الدولة الديمقراطية فدولة الحكم الراشد. إضافة إلى التمرد المسلح (إريتريا، رواندا)، وانشغال الحكومات بالنزاعات الداخلية الموسعة التي تتنوع ما بين نزاعات حدودية وأخرى إثنية، فتكاد لا تخلو دولة في إفريقيا من ظاهرة تعدد العرقيات والإثنيات والتي تشكل في الغالب عائقا أمام استقرار القارة، وهذا بسبب عدم وجود إستراتيجية مثلى لدى القادة الأفارقة المتعاقبين على الحكم للتعامل مع هذه القضية، إضافة على تعرض الأشخاص للعنف والابتزاز على أيدي أمراء الحرب والعصابات المسلحة.

وبالتالي فإن طبيعة النظم السياسية الإفريقية وفي معظمها تبقى بعيدة عن الديمقراطية الحقة وهي في نفس الوقت حديثة العهد (ديمقراطيات ناشئة) نظرا لأن أغلبها كانت تخضع لسيطرة النظم العسكرية، فعملية البناء الديمقراطي غالبا ما يكون هشا وضعيفا وغير متوازن وبالكاد يكون مؤسسيا، هذا وأن تطور الديمقراطية في إفريقيا قد تأثر بعوامل منها: نضالها ضد العبودية والاستعمار وسوء الحكم ما بعد الاستعمار، وكذا الظروف الهيكلية التي قد تسهل أو تدعم أو تحبط الديمقراطية، والتسيير اللاعقلاني لمختلف الموارد، إضافة إلى الإرث الاستعماري ومستويات التنمية الاقتصادية والتعليم وحجم الطبقات المتوسطة، هذا وقد ساهمت الثقافة الغربية في فشل تجارب الديمقراطية في إفريقيا (إثيوبيا، موزمبيق، الصومال، أنغولا) إذ أنها لم تحترم الإرث التاريخي والفكري الإفريقي، ولم تنجح في تحقيق التوافق الثقافي.

لذا فإن تعزيز الديمقراطية في إفريقيا هي مهمة صعبة وشاقة، إذ أن العديد من الأنظمة الديمقراطية جديدة ولا تزال هشة، والتجارب الديمقراطية الإفريقية لازالت تواجهها تحديات كثيرة ومعقدة لعل أغلبها يكمن في كيفية ترسيخ الدستورية، إعادة بناء دولة ما بعد الاستعمار، ومنع التدخل العسكري في السياسية، إقامة هياكل إدارة فعالة للتنوع العرقي برعاية قيادة فعالة، تمكين المرأة، مكافحة فيروس الإيدز وكثير من الأمراض، حماية حقوق الإنسان وحرياته وسيادة القانون.

أهمية الدراسة العلمية والعملية:

يشكل موضوع الحكم الراشد والبناء الديمقراطي أحد المسائل البحثية التي تحتاج إلى تحليل لدور الحكم الراشد بمختلف آلياته، المتمثلة في تفعيل دولة القانون وإقرار مبدأ الشفافية والمساءلة عن طريق المشاركة السياسية الفاعلة والفعالة المفضية إلى إشراك الفواعل المجتمعية للنهوض بالدولة وتحقيق غايات التنمية بمفهومها الشامل والواسع استجابة لمقتضيات الراهن الاقليمي والدولي، وعلاقة كل ذلك بما تعانيه الدولة الافريقية الحديثة التي تفتقر إلى الأسس والأطر الرشيدة لتفعيل جودة الحكم من أجل بناء دولة ديمقراطية، أي بمعنى استخدامه كمقاربة إصلاحية في عملية ترشيد السياسات وتحسين مستوى التنمية وتحقيق التفاعل الايجابي بين فواعل الحكم الراشد والدعوة إلى ترسيخ منظومة القيم الديمقراطية، كما تبرز أهمية هذه الدراسة في محاولة معرفة الإطار العام الذي يحكم الأطر النظرية والتحليلية في مجال الدراسات السياسة الافريقية سواء في فترة ما بعد الاستعمار أو فترة التحولات الديمقراطية، إضافة إلى النسق الفكري الذي يقوم عليه الحكم الراشد ومدى

قدرته كمقاربة للحكم على تقديم الحلول والمخارج الناجعة لإشكالية البناء الديمقراطي توافقا مع متطلبات الواقع الافريقي.

أما الأهمية العملية فتكمن في التهميش الذي تعاني منه القارة الافريقية على المستوى الاقليمي والدولي، وذلك بسبب أزمة بناء الدولة الحديثة وعدم شرعية النظام السياسي المفضي إلى عدم الاستقرار في بنيته التأسيسية، إضافة إلى ظهور النزاعات الإثنية والعرقية والدينية، الأمر الذي أدى إلى تفشي ظاهرة الانقلابات العسكرية كسمة مميزة لمعظم الأنظمة السياسية، إضافة إلى سوء التسيير لمختلف الموارد واختلال العلاقة بين الدولة والمجتمع، مما نتج عنه تدني المستوى المعيشي وانتشار الفقر والفساد، وبالتالي فإن هذا الوضع المزري ينبؤ بضرورة البحث عن ميكانيزمات لمحاولة الإصلاح على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والمتمثلة في محاولة تفعيل آليات الحكم الراشد ودورها في تقديم الحلول الناجعة للوضع المبين أعلاه.

أدبيات الدراسة:

1- دراسة لـ "لاري دايموند- by Larry Diamond "، بعنوان روح الديمقراطية: الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة.

The Spirit of Democracy : fight for building free societies

الصادر عن الشبكة العربية للأبحاث والنشر الصادر في 2014، بيروت قام بترجمته عبد النور خراقي، يأتي هذا الكتاب تتويجا لعمل الاستاذ دايموند في قضايا الديمقراطية على المستوى النظري والتطبيقي ودواعي هذا التطور، إذ يتناول كيفية تطور الديمقراطية ودواعي هذا التطور، ويلاحظ المؤلف أن المجتمع شهد تحولا جذريا خلال العقود الثلاثة الماضية، بحيث كانت تعيش ثلاثة أرباع دول العالم الثالث في ظل الحكم الشمولي عام 1974 بعد ذلك أزيد من نصف هذه الدول اصبحت ديمقراطية، وأن فكرة دايموند تقوم على أن الديمقراطية قابلة للحياة في كل مجتمعات العالم دون تمييز ولا تقتصر على الدول الغربية، على الرغم من المعوقات التي تعترض سبيلها، فنسبة الوعي التي يتمتع بها مجتمع ما والمستوى المعيشي الذي وصل إليه كفيلان بتحديد امكانية احتضانه للديمقراطية، كما يقر بصعوبة ترسيخ الديمقراطية في العالم النامي، إلا أنه لا يفقد الأمل في بلوغ هذا المسعى. ويتعرض أيضا دايموند إلى التراجع الديمقراطي في العديد من البلدان مثل نيجيريا، ويرى الحل في معالجة هذا التراجع في تعزيز المؤسسات الديمقراطية وتفعيل المحاسبة المالية والسياسية للدفاع عن القيم الديمقراطية ومكتسباتها ودعم الحكامة الجيدة(الحكم الراشد)

المتمثلة في الشفافية وسيادة القانون والحقوق الفردية والتوزيع العادل للثروات ودعم المنظمات المدنية والسياسية، وتلتزم بروح الديمقراطية، لكنه أهمل الخصوصية الثقافية والدينية للمجتمعات غير الغربية. وهذا ما سنحاول التركيز عليه والإلمام به في هذه الدراسة خاصة في القارة الافريقية.

2- كتاب لـ أوكيوديبا ننولي بعنوان: الحكم والسياسة في إفريقيا

Government and Politics in Africa ,Edited by : Okwudiba Nnoli (AAPS Book,P.O.Box MP 1100, Mount Pleasant Harare, Zimbabwe, 2000)

وهو كتاب مترجم من طرف مجموعة من الباحثين للمجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة في المجلد الأول وطبعته الأولى، صادر عن العدد 496، تمت مراجعته وتقديمه من طرف ابراهيم نصر الدين لعام 2003، يتناول هذا الكتاب الصادر عن الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية(بريتوريا-جنوب إفريقيا) دراسة الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية في القارة منها بناء الدولة الافريقية، العسكريون والحكم، وكذا سيرورة الانتخابات، إضافة إلى قضايا التحول الديمقراطي والصراعات الإثنية، وذلك من أجل فهم هذا الواقع لمواجهة مشكلات القارة سواء ما تعلق منها بقضايا الاندماج الوطني وبناء الأمة، أو ما تعلق بقضايا الاندماج الإقليمي والقاري، ما تحاول أن تضيفه هذه الدراسة البحثية المساهمة في حل هذه المشكلات عن طريق تبني الحكم الراشد كمقاربة إصلاحية للواقع الإفريقي.

3-كتاب لـ وانغاري ماثاي(افريقيا والتحدي):

The Challenge for Africa , by Wangeri Maatai ;the knopf doubleday Group ,US 2009

الصادر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب 2014 عالج هذا الكتاب مشكلات افريقيا الفقر والجهل والوفاة المبكرة وانتهاكات الحقوق الاساسية والفساد والتدهور البيئي والكثير من المشكلات وتقديم التحليلات والحلول لها، حيث تعرض أيضا إلى الخلفية الثقافية والتاريخية لهذه التحديات ثم البيئة الاقتصادية والسياسية والدولية لهذه التحديات وأبعادها، تحدي القيادة والحكم الراشد على قمة المجتمع وعلى مستوى القاعدة الشعبية، العلاقة الحركية وذات الاشكالية بين الهوية العرقية والدولة القومية في افريقيا الحديثة، محورية البيئة لتحديات التنمية في افريقيا والحلول لها ثم التحديات التي تواجه الأفارقة كأفراد من الداخل والخارج.ما ستحول اضافته هذه الدراسة منصب على تحدي الحكم الراشد وكيفية تجسيده.

4-كتاب **للأستاذ أمين عواد المشاقبة والأستاذ المعتصم بالله داود علوي بعنوان: الإصلاح السياسي والحكم الرشيد: إطار نظري**، كتاب صادر عن دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2012، تناول الحكم الراشد وأطره النظرية ومختلف أساسيات بنائه، كما تعرض إلى العلاقة بينه وبين الديمقراطية، ليخلص إلى تبني مقاربة الحكم الراشد للإصلاح السياسي في المجتمعات الإنسانية، ما تحاول إضافته هذه الدراسة البحثية هو تعميم الإصلاح ليشمل كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تحديدا داخل المجتمعات الإفريقية.

5-كتاب لـ **راوية توفيق بعنوان: الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا: دراسة تحليلية لمبادرة النيباد**، كتاب صادر عن معهد البحوث الإفريقية لعام 2005، يتعرض هذا الكتاب لإحدى الجدليات الأساسية المتصلة بتطبيق مفهوم الحكم الراشد، وهو المفهوم الذي اختلفت الدراسات حول تحديد مضمونه وجعل البعض منها في غيابه سببا أساسيا للأزمة التنموية في إفريقيا هذه الجدلية هي جدلية العالمية والخصوصية، ويحاول هذا العمل اكتشاف مدى إمكانية تطبيق هذا المفهوم الذي تبتنه دول القارة في مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، ويندرج موضوع الكتاب ضمن المناقشات العالمية الجادة لمشروع المشاركة الجديدة للتنمية في إفريقيا المعروفة بالنيباد، وعلى الرغم من أن هذا العمل ليس من النوع الاستشرافي بالأساس الذي يسعى إلى التنبؤ بمدى نجاح المبادرة، إلا أنه في الوقت نفسه قد إتخذ من تحليل مبدأ الحكم الراشد في النيباد أساسا للحكم على مدى إلتزام الحكومات الإفريقية بقواعد هذا المبدأ، ومدى تأثير ذلك على المبادرة بصفة عامة، وتأتي هذه الدراسة جزءا من المحاولات التقويمية التي بدأت مع مطلع الألفية الجديدة حول تداعيات ومضاعفات برامج التكيف الهيكلي التي طبقت في الدول النامية في الثمانينيات مع ربط تلك الآثار والانعكاسات بالمشروعات الأمريكية الجديدة التي عرفت" توافق واشنطن" والتي تتضمن مقترحات للإصلاح الإقتصادي ومعايير التقويم في هذا الإصلاح، كما قدمت العناصر والمقاييس الأساسية المقدمة من قبل المنظمات الدولية والأفكار المطروحة في الأدبيات الغربية بشأن خصائص الحكم الراشد، وقد ركزت المؤلفة في تحليلها لهذه الاشكالية التغيرات الشكلية والجوهرية التي حصلت في معالجات تلك الأدبيات التنموية اللازمة في الدول الإفريقية، وتعرضت أيضا لحيز الاهتمام الفعلي بقضية الحكم الراشد في مبادرة النيباد وموقع التباينات والاختلافات الواردة بين الدول الإفريقية، ودلالات ما تعكسها تلك الاختلافات من المعطيات الداخلية والإقليمية والدولية. أما ما تطمح إليه هذه الدراسة البحثية هو الرؤية

الإستشرافية لمدى نجاح تطبيقات الحكم الراشد داخل القارة الإفريقية انطلاقا من تطبيق آلياته بما يتوافق وخصوصية المجتمعات الإفريقية.

6- كتاب **لمجموعة من الباحثين، تحرير حمدي عبد الرحمان** بعنوان: **الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا: معوقات بناء الدولة الوطنية.**

الصادر عن منتدى العلاقات العربية لعام 2015، يعالج الكتاب تدخل العسكريين في الحياة السياسية المنافية لقيم الديمقراطية، ويعزي ذلك إلى جملة من العوامل منها الطبيعة الأبوية للنظم العسكرية التي تحول دون استقرار وتعزيز البناء الديمقراطي في إفريقيا، كما تناول الظاهرة الانقلابية منذ بداية مرحلة الاستقلال، وأصبح العسكريون أحد أهم مكونات النخبة مما أدى إلى تقويض عملية التحول الديمقراطي وبناء نظم تسلطية أبوية قائمة على فشل النخبة المدنية في إضفاء الشرعية على نظام الحكم، وبالتالي تدخل الجيش في الحياة السياسية، إضافة إلى استغلال النخب السياسية الإفريقية مواقعها في السلطة من أجل تحقيق مصالحا الشخصية وغاياتها مما نتج عنها "تسليع السياسة" التي أدت إلى إفقار إفريقيا، ونتيجة هذا التداخل بين ما هو مدني وما هو عسكري خلقت الفجوة بين الدول الإفريقية حول اختلافات منحنيات التحول الديمقراطي فيه، أما الإضافة التي تؤكد عليها هذه الدراسة البحثية هو محاولة إصلاح مواطن الخلل في العلاقات المدنية / العسكرية وضرورة تحديد نطاق اختصاص كل منهما بتبني مقاربة توافقية من أجل إحداث فرص لبناء الديمقراطية في المجتمعات الإفريقية .

7- مقال بقلم **موناي م مولينجي، جون ن ليزتيدي: الاستعمار والفساد في افريقيا جنوب الصحراء،** تناولتها مجلة افريقيا العدد (02) الصادر عن مركز البحوث العربية والافريقية، تناول هذا المقال الفساد واعتبره من أهم العوائق التي تقف في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في افريقيا، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى دور الاستعمار أي استخدام الاستعمار بشكل نظامي للمغانم المادية لدفع النخب الحاكمة للتعاون معه، استطاع هذا المقال تفسير هذا الوباء في القارة غير أنه أهمل العوامل الاخرى المساهمة في تعطيل عملية البناء الديمقراطي وبالتالي كيفية معالجة هذه الآفة. ما سنحاول التطرق إليه في دراستنا هو تسليط الضوء على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أثرت على السيرورة الطبيعية لمسارات البناء الديمقراطي، وبالتالي محاولة معالجتها من خلال تطبيق آليات الحكم الراشد في القارة الافريقية.

8-الفساد والحكم الراشد: ورقة مناقشة لشعبة التطوير الاداري وإدارة الحكم الصادر عن مكتب السياسات الإنمائية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي الصادر في يوليو 1997 بنيويورك، تطرقت هذه الورقة الى الحكم الراشد باعتباره فرع من الحكم الذي تدار من خلاله الموارد العامة وتحل المشاكل بفعالية وبطريقة تستجيب للاحتياجات الأساسية للمجتمع، فشكل الحكم الديمقراطي والفعال يقوم على أساس المشاركة العامة والمساءلة والشفافية، واقتصرت على المساءلة المالية التي تمثل تحديا عاجلا يستلزم حلا فوريا وعمليا لاسيما اعتبارا للانشغال المتزايد بالشفافية والحكم المسؤول، ودعت إلى وضع استيراتيجيات لمكافحة الفساد من خلال تحسين إدارة الحكم ومساعدة الدول سواء الصناعية أو دول العالم الثالث على اصلاح هياكلها المؤسسية، حيث تم الاقتصار على عامل الفساد وكيفية معالجته من خلال المساءلة المالية وعدم الإشارة إلى بقية العوامل الأخرى المساهمة في تقويض عملية البناء الديمقراطي، وهذا ما سنحاول تسليط الضوء عليه من خلال دراستنا المنصبة تحديدا على دول القارة الإفريقية.

9- كتاب **لـ ديفيد ج فرانسيس، ترجمة عبد الوهاب علوب،** بعنوان: **إفريقيا السلم والنزاع**
J .Francis: Peace and conflict in Africa ,Edited by David (Editorial Copyright 2008)

كتاب صادر في طبعته الأولى، العدد 1534 عن المركز القومي للترجمة بالقاهرة لعام 2010، يتناول الكتاب الحروب في إفريقيا والنزاعات المسلحة والاضطرابات السياسية من خلال تناولها في مقاربتين مقاربة السلم وإدارة النزاع وحله ومقاربة السلم والأمن البشري في إفريقيا والتنمية، وكذا قضية الديمقراطية والبناء الديمقراطي والتحول الديمقراطي في إفريقيا ما بعد الاستعمار، ويرى المؤلف أن ترسيخ دعائم الديمقراطية كنمط "حياة جماعية" تعوقه عوامل عدة منها: غياب المؤسسات الديمقراطية، والثقافة، والنزعة العرقية، والتسييس التوارثي المحدث للنزعة العرقية، وسوء الحكم والمصالح الاستيراتيجية لبعض دوائر المجتمع الدولي، كما يتناول الكتاب الرؤى النظرية بين الفقر والأمن البشري في السياق الإفريقي، وأبعاده في الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا NEPAD، وأهداف الألفية في إفريقيا، وموقع إفريقيا في سياق العولمة، ما تم إضافته في هذه الدراسة البحثية هو كيفية إعمال آليات الحكم الراشد لمحاولة معالجة المشكلات المطروحة سابقا باعتباره الأرضية التي يتم عليها استكمال عملية البناء الديمقراطي.

10- تقرير البنك الدولي عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في طبعته المترجمة باللغة العربية لدار

الساقي بيروت لعام 2004 ، يحتوي هذا الكتاب أفكارا وأبحاثا واستشارات حول تحسين أداء القطاع العام وإدارة الحكم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بغية ترشيد هذه الأولوية الاستيراتيجية ودعمها على مدى السنين المقبلة، وترجمة هذا التوجه الاستيراتيجي إلى رؤى وأفعال، ولا يطمح هذا الكتاب إلى المعني بالمنطقة إلى تقديم حلول لعملية تحسين إدارة الحكم المعقدة، فالقرارات المتعلقة بهذه الشؤون تعود إلى شعوب المنطقة، وعليه يهدف هذا الكتاب إلى السعي إلى تعزيز الحوار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول إدارة الحكم، ويعرض الكتاب لتحقيق هذا الهدف إطارا تحليليا لمناقشة إدارة الحكم وقياسها، ويجمع الأدلة أيضا التي تظهر أن الحكم الراشد ذو أهمية للتنمية سواء على الصعيد الدولي أم في المنطقة. ما تحاول إضافته هذه الدراسة البحثية بناء على ما ورد في هذا الكتاب هو تعميم هذه الرؤية داخل القارة الإفريقية وذلك بتقديم الحلول عن طريق تبني مقاربة الحكم الراشد لمختلف آلياته لإدارة الحكم فيها.

11- كتاب للأستاذ **Harrison Graham** بعنوان **البنك الدولي وإفريقيا: بناء حكم الدول.**

The World Bank and Africa :The constructionof Governance States, (London:Routledge,2004)

يتناول الكتاب تدخلات البنك الدولي في الدول الإفريقية خاصة المثقلة بالديون في محاولة توفيقية لهذه المنظمة بين الاقتصاد السياسي العالمي والتحديات التي تفرضها المنظمة الإفريقية ، يتناول أيضا الحدود السيادية للدول لأجل التطوير المؤسسي والاستقرار السياسي، ويحلل الأساليب التي قادت البنك الدولي لإعادة تشكيل بعض الدول الإفريقية وفق قالب الحكم الراشد من أجل انجاح مشاريع الاصلاح. وتنطلق هذه الدراسة البحثية من خلال محاولة معالجة آثار هذه التدخلات بواسطة تطبيق مقاربة الحكم الراشد بما يتلاءم وخصوصيات القارة الإفريقية وفق هذا المنظور باعتبارها مقاربة منبثقة عن أدبيات البنك الدولي.

12- كتاب **نينا نادولو** بعنوان: **قضايا الدمقرطة وسياسات التكيف الهيكلي في إفريقيا:**

The democratization process and structural adjustment in Africa ,by Nuna Nadulo (supreme court of Zambia); Indiana Journal of Global Studies ;volume 10 ,ISS 12.2003

يتناول الكتاب مجموعة من المقالات منها: مقال عملية الدمقرطة والتكيف الهيكلي في إفريقيا، حيث يعالج مشاكل إفريقيا منها كيفية انشاء الدولة القومية في إفريقيا مع مؤسسات التنمية الاقتصادية، وكذا مسألة تعزيز الانسجام السياسي والاستقرار وتجنب

الصراعات، كلها مشاكل أدت إلى فشل معظم الدول الإفريقية من تطوير مؤسساتها وطرق إدارة الشؤون العامة، لقد تقوضت جهود إفريقيا في ضمان الاستقرار بسبب الصراعات السياسية حول السلطة والتعدد العرقي والامتياز حول الموارد، وترجع هذه الأوضاع إلى أزمة الحكم، وعليه فإن مقاربة الحكم الراشد من شأنها أن تسهم بشكل كبير في الحد من الصراع وتقليل الفقر من خلال خلق بيئة مواتية لإستدامة التنمية والحد من الصراعات وتعزيز حقوق الانسان وتوفير فرص عادلة للجميع من خلال تطبيق آليات الحكم الراشد لبناء الحكم الديمقراطي.

13- كتاب للمؤلف **عبد القادر رزيق المخادمي: التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية (La transition democratique au continent africain)**، صادر عن دار الفجر للنشر والتوزيع في طبعته الأولى بالقاهرة لعام 2006، يعالج الكتاب عدة مشكلات داخل القارة منها مشكلة ترسيم الحدود الموروثة عن الاستعمار التي لم تتبن لا على الجغرافية الطبيعية ولا الجغرافية البشرية، كما يتناول الكتاب الاصلاحات السياسية والاقتصادية والتحول الديمقراطي في بعض الدول الإفريقية، إضافة إلى التدخلات الأمريكية والأوربية في القارة، ما تحاول إضافته هذه الدراسة البحثية هو محاولة إصلاح الواقع الإفريقي المتردي والظروف الصعبة التي تمخضت عن الإرث الاستعماري بالدرجة الأولى إلى جانب وجود عوامل أخرى عن طريق تبني مقاربة الحكم الراشد لأجل مجابهة اشكالات البناء الديمقراطي داخل القارة الإفريقية.

مجالات الدراسة:

المجال المكاني: تتناول الدراسة البحثية القارة الافريقية والتي تمثل في معظمها دولا حديثة الاستقلال تم الإعلان عنها عقب الحرب العالمية الثانية.

المجال الزمني: تركز الدراسة على فترة مابعد الاستقلال(الستينيات) إلى غاية ظهور مقاربة الحكم الراشد نهاية الثمانينيات وبداية التسعينات وما بعدها.

المجال الموضوعي: تعنى الدراسة بتحليل إشكالية البناء الديمقراطي في افريقيا، وكيفية السبيل إلى محاولة اصلاح الأنساق السياسية والاقتصادية والاجتماعية عن طريق تبني مقاربة الحكم الراشد.

إشكالية البحث:

تسعى هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية التالية : **كيف يمكن توظيف مقاربة الحكم الراشد لإعادة إصلاح مختلف الأنساق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية**

والحقوقية للنظام السياسي في الدولة والمجتمع في إفريقيا من أجل استكمال عملية البناء الديمقراطي فيها؟

والتي تندرج تحتها مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

التساؤلات الفرعية:

1- ماهو السياق الفكري والنظري الذي طرح فيه كلا من الحكم الراشد والديمقراطية في إفريقيا؟

2- ماهي سمات الأنساق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ورثتها الدولة والمجتمع عن الاستعمار في إفريقيا، واكتسبتها بفعل المتغيرات الداخلية والخارجية التي شهدتها؟

3- كيف ساهمت بنية النظام السياسي وتركيبة الدولة والمكون المجتمعي والاختيار الاقتصادي في رسم مسارات التحول الديمقراطي في إفريقيا لأجل استكمال عملية البناء الديمقراطي؟

4- كيف تجسدت الرؤية التنموية في إفريقيا من خلال مبادرة النيباد ؟

5- ماهي مختلف الجوانب الأساسية التي تمسها عملية إصلاح الأنساق السياسية والقانونية والحقوقية في إفريقيا بتطبيق مقاربة الحكم الراشد فيها من أجل تعزيز عملية البناء الديمقراطي ؟

الفرضية المركزية:

إن محاولة تطبيق آليات الحكم الراشد وتفعيلها من شأنه أن يساهم في تحسين إدارة الحكم وتسيير شؤون الدولة والمجتمع، والمساعدة على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وإيجاد دعائم للبناء الديمقراطي، تمكن النظام السياسي من الإستناد عليها لتحقيق دولة القانون والمؤسسات، وإقرار حقوق وحريات الإنسان وتجسيد مبدأ التداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات التعددية التنافسية الحرة والنزيهة ومبدأ الفصل بين السلطات.

الفرضيات:

1- يقوم كلا من الحكم الراشد والديمقراطية على أطر نظرية نتيجة التطور الحاصل في دراسات الأدبيات الغربية.

2- يعاني الواقع الإفريقي من تراكم لمشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية ثقافية تمتد جذورها إلى مرحلة الاستعمار وما بعده.

3- تحكمت في عملية التحولات الديمقراطية في إفريقيا متغيرات داخلية منها ما تعلق بتوجهات النخبة داخل بنية الدولة، وبمنحنيات العلاقات بين مختلف الفواعل والمؤسسات داخل النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ومنها ما تعلق بتأثيرات المتغيرات الخارجية عليها.

4- تعتبر مبادرة النيباد من أهم الآليات المجسدة لمقاربة الحكم الراشد على المستوى الإقليمي الإفريقي.

5- إصلاح الوضع الراهن الذي تعيشه دول القارة الافريقية مرهون بضرورة تبني مقاربة الحكم الراشد من أجل عملية بناء ديمقراطي ناجع.

الإطار النظري

1- مقاربة الهندسة السياسية: تركز هذه المقاربة على الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية المبادرة الفردية بشكل يتوافق مع الطبيعة الدولية والنمطية لحقوق الإنسان، وكذلك الطبيعة المنمذجة للمشاركة السياسية بشكل تخلق معها حركيات للتوافق العالمي على المستويات القيمية والمؤسساتية، تهدف إلى بناء نموذج حكم يصلح لكل المجتمعات مهما اختلفت تنمويا قيميا وتاريخيا واجتماعيا، فهي تسعى لتطوير نموذج تحليلي مقارن قائم على القياس والتصنيف باستخدام متغيرات كيفية تم تكميمها، وتقوم على منطق تحليلي نسقي من أجل بناء صياغات عالمية حول بناء نظام حكم ديمقراطي مشاركاتي يضمن حركية للمشروعية بارتباطها ابتداء بانتخابات ديمقراطية واستمرارا بوجود فعالية سياسية تتمحور حول استجابة من يحكم أكبر قدر من المطالب المجتمعية والحاجات بشكل عقلاني واقتصادي باسم الخدمة العامة والصالح العام المنتجين للتفاعل الايجابي بين النظام السياسي ومحيطه المواطيني، كذلك تهدف هذه المقاربة إلى انتاج الاستقرار بما في ذلك العنف المشروع بل بالأساس عن طريق أداء سياسي قوامه انتفاع أكبر عدد من الحقوق في أطول مدة ممكنة وبأكثر وتيرة. إذ تشكل حقوق المشاركة السياسية المنطلق المعياري الأساسي المحوري في الهندسة السياسية، فالمشاركة السياسية هي محدد أساسي في تعريف مستوى الإتصال التفاعلي أو التنازلي بين النظام السياسي والمواطنين من جهة، كما يعبر أيضا عن مدى التمكين الفعلي للمواطنين عن الحقوق المدنية والسياسية والمترابطة بالحق في نظام سياسي منتخب ومحاسب وفعال، كما تعد المشاركة السياسية الحركية المؤسسية، وبالتالي بناء منطق الحكم الديمقراطي، كما تقوم هذه المقاربة على منطق حركي تكاملي تفاعلي وعقلاني وذلك بتبني منطق جامع بين التأسيس المرجعي (دستور وقوانين) والتأسيس

بالفعالية الديمقراطية(المؤسسات). وقد تم توظيف هذه المقاربة في هذه الدراسة من أجل استظهار دور المشاركة السياسية في التأسيس لنظام ديمقراطي راشد يقوم على الحركية التفاعلية والعقلانية بين قوانين وقيم ومؤسسات الدولة.

2- مقاربة الرشادة السياسية: تقوم الرشادة السياسية على محتوى معرفي مركب بتركيزه على الحكم والتسيير في آن واحد، وذلك انطلاقا من تعريف المشروعية بالجمع بين بعد التوافق مع القيم الديمقراطية العالمية التي تنعكس في انتخابات حرة نزيهة تعددية ومنتظمة من جهة، ومع وجود منطق حكم تسيير يقوم على مبادئ العقلانية والمشاركة والشفافية والمحاسبة، فالمشروعية من هذا المنظور لا يجب النظر إليها كمجرد صفة معرفة بمدى قبول من يحكم من طرف المواطنين كما تطرحه نظريات علم النفس عند مرالمان **Merelman** أو مجرد الاعتقاد بأحقية من يحكم بالنظر للتقاليد السياسية أو الخاصية الكاريزمية كما هو عند ماكس فيبر **Max Wiber** بل بالتركيز أكثر على البعد العقلاني في الاختيار(المصدر الثالث للمشروعية عند فيبر) من خلال انتخاب أفضل المترشحين بحرية وحسب منطق القناعة بصلاحية ونجاعة البرامج الانتخابية، هذا بالإضافة إلى تنفيذ السلطة السياسية لوعودها الانتخابية بشكل يبقي على القبول والرضا، لأن مشروعية النظام السياسي حسب هذا المنطق هي عملية مستمرة بدايتها الانتخابات الديمقراطية وحركيتها تحددها مستويات الفعالية السياسية. بالإضافة إلى وجود مجتمع مدني فعلي وفعال يتمتع باستقلالية الذمة المالية والقدرة على المبادرة الوظيفية في مجال تخصصي محدد يكون قناة معبرة عن مطالب وحاجات وتطلعات المجتمع، فكلما كان التفاعل بين السلطة السياسية والمجتمع المدني ايجابيا زادت احتمالات الفعالية السياسية، خاصة أن للمجتمع المدني دور أساسي آخر وهو المشاركة في عمليات فرض الشفافية والحسبة في ظل وجود حق للإعلام مكفول دستوريا وقانونيا ومفعل واقعيا، كم يقتضي منطق الرشادة السياسية تبني من يحكم لمناهج عقلنة المصاريف العمومية وترقية مفهوم الخدمة العامة بما يتوافق مع فهم توافقي لماهية الصالح العام لتمكين أغلب المواطنين بالانتفاع بأكبر قدر من الحاجات لأطول فترة ممكنة وبأقل تكلفة. وقد تم توظيف هذه المقاربة من خلال هذه الدراسة في استظهار دور المجتمع المدني بصفته أحد المكونات الرئيسية للحكم الراشد، إضافة إلى التأسيس لمنطق العقلانية والرشادة في تدبير الشأن العام.

3- مقاربة علاقة الدولة بالمجتمع: ظهر هذا الاقتراب مع نهاية الخمسينات وبداية الستينات من طرف جويل ميجدال **Joel Migdal**، وذلك لتغطية قصور نظريات التنمية

والتحديث لأنها أهملت دور المجتمع، يقوم هذا الاقتراب على أن تحليل النظام السياسي، والعملية السياسية لا بد أن تتم في ضوء العلاقة بين المجتمع والدولة التي تسعى إلى تشكيله، وينطلق التحليل في هذا الاقتراب من أن كل أشكال التنظيمات الرسمية وغير الرسمية تسعى إلى السيطرة والضبط الاجتماعي من خلال تحقيق المشاركة السياسية والحصول على الشرعية للنظام السياسي، فاقتراب ميجدال ينطلق من رؤية نقدية لنظريات التنمية والتحديث والنظرية الماركسية ونظرية التبعية لأنها لم تضع إطار نظري متكامل وواضح في العلاقة بين الدولة والمجتمع. وقد تم توظيف هذه المقاربة من خلال ضرورة إيجاد حدود فاصلة بين الدولة والمجتمع لا تتماهى معها وظائف كل منهما من أجل المشاركة في بناء حكم ديمقراطي رشيد.

الإطار المنهجي

-**المنهج التاريخي:** إن المنهج التاريخي يمدنا بالجانب الوصفي في دراسة الظواهر الماضية والتي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها، أو دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي والتطورات التي لحقتها والعوامل التي يمكن افتراضها خلف تلك التطورات، ومقصدنا من استخدام المنهج التاريخي هو مقدرته التفسيرية التي يزودنا بها وهو يحاول أن يولي أهمية للزمن في ذلك التفسير، وبصيغة أخرى إدخاله الظروف المحيطة بميلاد الظاهرة وتعزيزها أو ضعفها في تفسير ذلك، كما لا يكتفي النهج التاريخي بسرد الوقائع وتكديسها ولكن بقدرة تصوره للظروف والمحيط الذي تحكم في ميلاد الظواهر واندثارها، ويحاول أن يصل إلى ايجاد القوانين التي تحكمت في ذلك، وهو يستهدف التعميم بعد استخلاص العلاقات الموجودة بين ظاهرة أو حادثة ما، والوضعية أو الحالة أو الظرف الذي وجدت فيه بالرغم من أن الحادثة التاريخية لا تتكرر بنفس النمط لأن التاريخ لا يعيد نفسه، فالحادثة التاريخية فردية ولدتها ظروف لا يمكن إرجاعها، وقد تم توظيف هذا المنهج في الدراسة من أجل تتبع السيرورة التاريخية للدولة والمجتمع الإفريقي والتطورات التي طرأت عليهما ابتداء من فترة ما بعد الاستعمار إلى غاية ظهور الحكم الراشد.

-**منهج دراسة حالة:** يقصد به علماء الإجتماع المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بوحدة معينة سواء كانت مؤسسة أو نظاما إجتماعيا أو مجتمعا محليا أو عاما للكشف عن جوانبها المتعددة والوصول إلى تعميمات تنطبق على غيرها من الوحدات المشابهة لها، أي أن دراسة الحالة قد تكون جماعة أو نظاما من الأنظمة أو مجتمع أو فرد، كما يهدف إلى اكتشاف الأسباب الرئيسية للأوضاع الحالية من خلال التحليل والوصف

لتحسين هذه الأوضاع أو تصحيح مسارها بغية الوصول إلى استنتاجات ومبادئ عامة واستخدامها في الإصلاح الإجتماعي أو الإقتصادي أو السياسي، أما في حالة ما إذا كانت المجتمعات متعددة مثل المجتمعات الإفريقية التي تشترك في كثير من الحقائق (التركيبة السكانية، التكوين العنصري، المستوى الإجتماعي والإقتصادي...) فإنه ينبغي تحديد خصائصها التاريخية وتوصيف واقعها لإعطاء صورة حقيقية عن هذه المجتمعات وتحسين واقعها من خلال التغيير والإصلاح من أجل تعميم النتائج المتوصل إليها. إن الهدف من توظيف هذا المنهج في هذه الدراسة هو أن بعض المجتمعات الإفريقية المتعددة إثنيا ودينيا وعرقيا التي تبنت مقاربة الحكم الراشد من خلال مبادرة النيباد(حالة) لإصلاح الأوضاع المتردية التي تعيشها استطاعت أن تحقق نتائج إيجابية –باعتبارها وحدات تابعة لهذه المجتمعات – في إصلاح الأنساق السياسية والإقتصادية والاجتماعية وعليه تعتبر نماذج رائدة للتعميم تجربتها في هذا المجال.

–**المنهج الوصفي:** هو طريقة لدراسة الظواهر أو المشكلات العلمية التي تدور حول الظواهر أو المشكلات الاجتماعية والإنسانية من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية، ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنح القدرة للباحث لوضع أطر محددة للمشكلة، ويتم استخدام ذلك في تحديد نتائج البحث سواء عن الوصف الكيفي الذي يتمثل في سلوك خارجي للظواهر والوصف الكمي الذي يتمثل في الوصول إلى أرقام تتعلق بالمشكلة أو الظاهرة أو أرقام لها دلالة في علاقة الظاهرة بالظواهر المحيطة. تم توظيف هذا المنهج بعد توصيف للواقع الذي تعيشه القارة اللإفريقية ومعرفة أسبابه لأجل صياغة الآراء لوضع تصورات مستقبلية لمواجهة بعض الظواهر التي تعاني منها القارة الإفريقية سواء ما تعلق بنوعية أنظمة الحكم أو بتفشي مظاهر الفساد والتخلف ...الخ من خلال الدعوة إلى ضرورة تبني مقاربة الحكم الراشد وتفعيل آلياته.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة البحثية إلى خمس فصول، حيث تناولنا في الفصل الأول الأطر الفكرية لطرح مفهومي الحكم الراشد والديمقراطية في السياق الإفريقي من خلال دراسة ايتيمولوجية وابستيمولوجية للحكم الراشد، وذلك من أجل تحديد أصله المنطقي وبيان قيمته

وحصيلته الموضوعية، وهذا ما فرض علينا ضرورة التنويه إلى السياقات الإقليمية الدولية التي دعت إلى طرح المفهوم في المجال الأفريقي، في المقابل تناولنا أيضا البناء الديمقراطي من حيث المفهوم والمتطلبات من باب ثبوت العلاقة بين المفهومين أولا، وباعتبارهما المتغيريين التي انبنت عليهما الدراسة. أما الفصل الثاني فتناولنا فيه توصيفا للواقع الإفريقي منوهين إلى انعكاسات الإرث الإستعماري عليه من خلال تناولنا للسياق السياسي الذي عالج أهم مشكلة وهي ترسيم الحدود وأثر ذلك على طبيعة بناء الدولة في إفريقيا، وكذا الأزمات التي يعاني منها النظام السياسي، ثم النسق الإقتصادي مشيرين إلى أهم المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الأفريقي مشكلة الفشل الإقتصادي وانعكاساته على تحقيق التنمية بصفة عامة، يليه النسق الإجتماعي والثقافي من خلال تناولنا لطبيعة البناء المجتمعي وتركيبته في إفريقيا والمعروفة بالمجتمعات المتعددة والمنقسمة على نفسها، حيث تطرح هذه الاشكالية مجموعة من النقاط التي يجب التطرق إليها وهي: مشكلة النزاعات العرقية والدينية والطائفية داخلها التي تتعد مسبباتها، وهذا ما دفعنا إلى طرحها في الفصل الثالث باسهاب من خلال عملية البناء الديمقراطي وتوجهات التحول الديمقراطي في إفريقيا ومسارات النخب تجاه الديمقراطية، ومسألة شخصنة أنظمة الحكم في إفريقيا لأنهما من الأسباب المفضية إلى عرقلة عملية التحول، وما نتج عنها من أزمة في شرعية النظام السياسيي الذي ينجر عنه أزمات تمس بمبدأ هوية النظام الذي يفترض أن يكون ممثلا لمختلف الفئات والأطياف المجتمعية لا مغيبا أو مستبعدا لها، مع الإشارة إلى ظاهرة العسكراتية التي ميزت تداخل العلاقات المدنية والعسكرية وما انجر عنها من انقلابات عسكرية كان لها الأثر الواضح في تقويض عملية تحولات الأنظمة السياسية من التسلطية إلى أنظمة ديمقراطية، أما الفصل الرابع فهو تفصيل لمحاولة طرح مفهوم الحكم الراشد وفق الخصوصية الأفريقية من خلال مبادرة النيباد التي تنم على ضرورة ترشيد الواقع السياسي والاقتصادي بما يخدم تطلعات القارة لتحقيق أهداف التنمية الشاملة، أما الفصل الخامس فقد جاء لتأكيد على ضرورة تطبيق وتفعيل آليات الحكم الراشد من أجل إصلاح مختلف الأنساق السياسية والاقتصادية والقانونية والحقوقية التي تنبني عليها مقاربة الحكم الراشد وطرح نماذج تمكنت من ترسيخ ديمقراطيتها، في دعوة إلى تعميم التجارب الناجحة التي تبنت مقاربة الحكم الراشد داخل البلدان الإفريقية من أجل إيجاد حلول لإشكالية البناء الديمقراطي فيها. وأخيرا الخاتمة التي تناولنا فيها إجابة عن الإشكالية المحورية والتوصل إلى نتائج الدراسة البحثية.

الفصل الأول

الحكم الراشد والديمقراطية في السياق الإفريقي

إن محاولة التطرق إلى الإطار المفاهيمي والنظري لأي موضوع أو دراسة بحثية مهم، وذلك قبل تحليل متغيرات الاشكالية البحثية المراد دراستها من أجل ضبط المفاهيم وإن على المستوى النظري المفاهيمي بغية معرفة ماهيتها وأهم خصائصها ومراحل تطورها للوصول إلى أهم التعريفات والزوايا التي طرح من خلالها المفهوم، وكذلك من أجل التوصل إلى تعريف يتبناه الباحث أثناء دراسته، وهذا ما سنحاول تناوله في هذا الفصل من خلال محاولة التطرق لكل من مفهومي الحكم الراشد والديمقراطية وصولا إلى البناء الديمقراطي.

المبحث الأول: دراسة ايتمولوجية وإبستمولوجية للحكم الراشد في السياق الإفريقي

رغم الاهتمام الكبير الذي شغل حيز الدراسات العلمية والأكاديمية والسياسية وحتى الإعلامية إلا أن مفهوم الحكم الراشد لم يحرز على إجماع فيما يتعلق بالمعنى المقصود به، ولإزالة هذا الإبهام يجب التطرق إلى مجموعة من الجوانب المتعلقة به، وبالتالي فإن هذا المفهوم يأخذ بعدين هما:

أولا: يعكس فكر البنك الدولي الذي يتبنى الجوانب الإدارية والإقتصادية لهذا المفهوم.

ثانيا: يؤكد على الجانب السياسي للمفهوم، فإلى جانب الإهتمام بالإصلاح والكفاءة الإدارية يشمل التركيز على منظومة القيم الديمقراطية المعروفة في المجتمعات الغربية[1].

المطلب الأول: الحكم الراشد دراسة إيتمولوجية

نقصد بالدراسة الإيتمولوجية تلك الدراسة العلمية للكلمات جذورها وتراكيبها المختلفة[2]،

فدراسة الحكم الراشد إيتمولوجيا تعني تحديد مفهومه والمفاهيم المرادفة له من جهة، ومن جهة أخرى تحديد الفرق بينه وبين مفهوم الحكومة، ثم بيان متى وكيف تم ربط مصطلح **governance** مع **good** في اللغة الإنجليزية، ثم دراسة المفهوم في جوانبه الفلسفية والقانونية والسياسية.

عرف التأصيل التاريخي من الناحية الإيتمولوجية لمفهوم الحكم الراشد إختلافات عديدة ففي حين تتجه معظم الكتابات إلى اعتباره مصطلحا فرنسيا في الأصل تم إستخدامه من قبل "شارل دوليان" في القرن الخامس عشر في وصفه لإدارة وفن الحكم، وهذا من الجذر لكلمة **Gubernarer** التي تعني باللاتينية قيادة السفينة، من هنا جاء اشتقاق **Gouvernail**

---

1 - سلوى شعراوي جمعة، مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع، اشكاليات نظرية، **المستقبل العربي**، السنة 22، العدد109، نوفمبر 1999، ص 03.

2 - عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ط2، المنظمة العربية للدراسات والنشر، الأردن، 1991، ص 25.

كما تعني إدارة الشؤون العامة، هذا الجناس محله ذاك أن فرض إدارة الشؤون العامة لا يختزل بإقامة قواعد قانونية ولا بمسرحة السياسة ولا بإدارة الهيئات الحكومية، وأن مفهوم الحكم الراشد قد تم تحديده بشكل كامل من قبل البنك الدولي والذي يعني: " الطريقة التي تمارس بها السلطة إدارة الموارد الإقتصادية والمجتمعية لبلد ما من أجل تنميته[2] "، هناك أيضا تحديد آخر إجرائي أكثر يجري التداول به هو الحاكمية أي: إدارة قواعد متفق على أنها تشكل السلطة الشرعية بهدف تشجيع وتقسيم القيم المجتمعية التي يقف من وراءها الأفراد والجماعات، ويحلل **بوني كامبل Bonnie Campbell** المضمون المعطى للحكم الراشد من قبل البنك الدولي على أن هناك عدد من المصطلحات تتلاقى بصورة متسقة تسمح بإظهار عناصر الحاكمية الرشيدة كما يراها البنك الدولي وهي: إدارة القطاع العام، المسؤولية، الإطار القانوني للتنمية، الإعلام والشفافية[1].

كما تم المزج بين مصطلح الحكم الراشد والحكومة، حيث يستخدم كمرادف لمصطلح الحكومة لدى البعض، والذي ربما ينطوي على انعكاسات سلبية أو مغلوطة نحو ما ينطوي عليه كل من المصطلحين من أبعاد على المستوى الحكومي والمجتمع، وعليه فإن عدم الوضوح في عدم الفصل الدقيق بين المفاهيم ينطوي على عواقب علمية هامة سواء من حيث تعريف المشاكل والتأثير عليها، وكذلك التأثير على تحليل السياسات لكيفية علاج تلك المشاكل، لأن الحكومة تعني رد الرجل عن الظلم، وتستخدم حديثا بمعنى الهيئة الحاكمة، الأصل في الحكومة إذن هو الرد عن الظلم وإقامة العدل[2].

وعليه فالحكومة هي عبارة عن مؤسسة "والحكم" يعتبر من طرف أغلب الملاحظين أنه ظاهرة، وهنا يكمن الفرق الأساسي بين المصطلحين فالحكم يتضمن الطريقة التي تطبق بها السلطة، وهو لا يقتصر على ظاهرة أخذ القرار بالوجهة التي تتخذ، بل يتطلب معرفة من يشارك في أخذ القرار وبأي صفة، كما أن الحكم أيضا يهتم بطريقة تطبيق السلطة بين مختلف القطاعات ومجموعة مصالح المجتمع بحيث يمكن التعبير عن الحريات المألوفة، فمثلا الحرية الشخصية، وحرية التجمع سواء كانت الأهداف إجتماعية، تجارية، دينية أو أي أهداف أخرى يجب أن تكون في إطار اجتماعي جماعي، والحكم أيضا يهتم بالطرق التي تؤدي إلى الشروط والنتائج الإجتماعية والإقتصادية التي يبحث عنها المواطنون، فالحكم يفتح فضاءا فكريا جديدا ويولد مذهبا يسمح بدراسة دور الحكومة في تسيير الشؤون العامة والمساهمة التي يمكن أن تقدمها المدخلات الأخرى، وليس من الصدفة أن الحصة الكبرى

---

1 - بيار كالام، تفتت الديمقراطية: من أجل ثورة في الحاكمية، ط1، ترجمة: شوقي الدويهي، دارالفرابي، بيروت، 2004، ص11.

2 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، 2003، ص 104.

من الخطاب حول الحكم مخصصة أو موجهة نحو الشراكة بين مختلف قطاعات المجتمع ونحو مشاركة الجماهير في مشروع القرار، ومنه فمذهب الحكم يدعونا إلى دراسة الطريقة لبلوغ النتائج الإجتماعية والإقتصادية المرجوة، كما أن المسائل المتعلقة بالحكم قد تكون من بين الرهانات في القرن الواحد والعشرين[1].

إذن مفهوم الحكم لايحمل معيارا أوتوماتيكيا، ذلك أنه لايفصح عن التوجهات والإستراتيجيات ولا عن المعايير والأهداف، من هذا المنطق فإن الإنتقال من مفهوم الحكم إلى مفهوم الحكم الراشد يعني الإهتمام بالبعد المعياري المرتبط ببحث نوعية الحكم، والمحتوى الديمقراطي لذلك، حيث أن نظام الحكم الراشد يركز أكثر على متطلبات صنع القرار وصياغة السياسات العامة من خلال الإهتمام ببناء قدرات القطاع العام والإهتمام بالقواعد التي من شأنها بناء إطار للشرعية والكفاءة والفعالية لإعداد السياسات، وإحترام قواعد دولة القانون، والتأسيس لمراجعات وتوازنات مؤسسية من خلال آليات أفقية وعمودية للمساءلة، وذلك للوقوف ضد إنتشار الفساد وأزمة الشرعية كمعايير خاصة بالحكم السيئ[2] .

وفي سياق متصل نجد أن كلمة الحاكمية هي الرائجة حاليا فهي تشكل موضوعا للكثير من المجالات وذلك لعودتها إلينا عن طريق المصطلح الأمريكي **governance** الذي يشير إلى مجمل تقنيات تنظيم المنشأة وإدراتها، وانتقال هذا المصطلح إلى الشؤون العامة هو انتقال محض اشتقاقي، ذلك أنه قد جرت إشاعته في إطار مقاربة نيوليبرالية غايتها تقليص وحصر النشاط العام من خلال دلالة معيارية تتضمن وصفا في "الحاكمية الرشيدة" فرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومن ثم الإتحاد الأوربي كشروط لتقديم الدعم للأنشطة العامة، ولقد أضحت الحاكمية الرشيدة محورا من محاور عمل المؤسسات الداعمة للتنمية، والمحطة التي لا بد من عبورها لبلد يسعى وراء تسليفات لإجراء تصحيح بنيوي لمؤسسات "**بريتون وودز Bretton Woods**" أو للمساعدة من قبل الإتحاد الأوربي، هذا المصطلح النابع من مصطلحات خاصة بالقطاع الخاص والذي تم تشجيعه من قبل البنك الدولي منذ 1989، وذلك من خلال تلاؤم بين الدولة والمتطلبات الليبرالية الإقتصادية، وهذا المفهوم هو خلافا للظاهر مفهوم سياسي بإمتياز، لأنه وراء غطاء إعادة تنظيم مختلف

---

1 - Good governance. http:// www.info.org/external/pups/ftiexrp/gouvern.pdf

2- عمر عبيد حسنة، دور القيادة في إدارة الأزمة: التأصيل النظري لمفهوم الحكم الراشد، تاريخ التصفح: 30-04- 2016.، نقلا عن:

http :www.ululimsania.net/a34.htm

مستويات المسؤولية داخل المجتمع ويؤدي إلى إضعاف الدول المركزية وجعل وظائفها في إعادة التوزيع خاضعة للإقتصاد الليبرالي[1].

إن فكرة الحاكمية الرشيدة أو الحكم الراشد كما يتم تناوله بين مختلف الدوائر الأكاديمية والدراسات العلمية ليست في الحقيقة فكرة جديدة ولا هي فكرة محض أنجلوسكسونية، فهي تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات في دولة القانون، والشفافية مع حرية الإطلاع على المستندات الإدراية التي تشكل إمتدادا لحرية الإعلام، وضمان فضاء إداري جيد، وكذلك الحث على إتخاذ القرارات والمساءلة، أي مسؤولية الذين يتخذون القرارات ومراقبة الإدارة والأسواق العامة وإدارة الأموال العامة(...)، والتمكين أو التعزيز **empowerment** الذي يتوافق وفكرة الإدارة الاستشارية وضرورة تقريب المواطنين من الإدارة، أكان ذلك في إطار ديمقراطية محلية، أو في إطار مشاريع صغيرة، أو في إطار تنمية المجتمع المدني، أو من خلال المنظمات غير الحكومية أو الحرة أو الصحافة الحرة، أو ممارسة الحريات الأساسية[2].

كما يطرح الحكم الراشد مسائل كبرى هي مسائل أزلية تتعلق بتأمين العيش طمعا في سلام داخلي وخارجي، وهي إزدهار مستدام لملايين الرجال والنساء الذين يتقاسمون حيزا مكانيا واحدا، وتأمين التوازن بين المجتمعات الإنسانية وبيئتها لإدارة الموارد الطبيعية على المدى الطويل كونها موارد قليلة وسريعة النضب، وتأمين الإستقلالية وحرية التفكير للأشخاص ونشاطهم للمحافظة على العدالة الإجتماعية، والتماسك والمصلحة المشتركة، وتوفير أكبر قدر من فرص الإنطلاق لكل شخص داخل الجماعة، والسماح لتطور العلوم والتقنيات من دون الإنخراط وراء إغراء قوتها، وتأمين شروط الحياة اللائقة للجميع، والإعتراف بالتنوع وغنى الثقافات والتقاليد، مما يعمل على جعلها تسهم في وحدة المجتمع بكامله وتماسكه والتأقلم فيه، وفي الوقت نفسه المحافظة على الهوية، هذه الأهداف وهذه التوازنات وإن عبر عنها بمصطلحات تتغير بتغير العصور هي مبرر وجود ممارسة السلطة والأسس التي تقوم عليها الحكومة الحكيمة أو الرشيدة[3].

هناك من يرى الحكم الراشد أنه الحكم الصالح وأنه الحكمانية – حسب الجوانب المراعاة في تعريفه– والحكم الصالح هو العملية التي تدار من خلالها المؤسسات والأعمال العامة والخاصة لضمان حقوق الإنسان، ويحقق ذلك بطريقة خالية من الفساد وذلك في ظل سيادة القانون، بمعنى هو إدارة شؤون الدولة والمجتمع وهو مفهوم شائع في أدبيات الإدارة العامة،

---

1 - بيار كالام، مرجع سبق ذكره، ص11.

2 - مرجع نفسه، ص 14.

3 - مرجع نفسه، ص 15.

وفي طبيعة العلاقة بين الحكومة والمجتمع سواء كانوا أفرادا أم أعضاء في منظمات المجتمع، ويركز المفهوم على فعالية هذه المنظمات وعلى القيم والمبادئ الإدارية التي تطبقها مثل المساءلة والرقابة، كما يتضمن مبادئ ديمقراطية كالمشاركة والمحاسبة والشفافية، ويعتمد على تكامل عمل الدولة ومؤسساتها العامة والخاصة والمدنية، كما أن بناء الديمقراطية والإصلاح يكون بالإلتزام بالحكم الصالح[1].

المطلب الثاني: الحكم الراشد دراسة إبستيمولوجية

نقصد بالإبستيمولوجيا ذلك الفرع من الفلسفة الذي يدرس مناهج ومبادئ العلوم، كما يقصد بها نظرية المعرفة العلمية القائمة على معرفة نظم المفاهيم التي يستعملها كل علم خاص عبر تطوره التاريخي[2].

قد برز مفهوم الحكم الراشد من خلال منشورات وتقارير البنك الدولي عن كيفية تحقيق التنمية الإقتصادية ومحاربة الفساد 1989 في الدول الإفريقية جنوب الصحراء، حيث تم الربط بين الكفاءة الإدارية الحكومية والنمو الإقتصادي، وطرح المفهوم كمقاربة تحمل البعد السياسي والمؤسسي لإستراتيجيات التنمية وسياسات التعديل الهيكلي ومبادئ الحكم الراشد (الشفافية، المساءلة، مكافحة الفساد، إحترام حقوق الإنسان، اللامركزية، تقليص دور الدولة، خفض النفقات العامة)، وهي المبادئ التي أصبحت تشكل محتوى وعناصر للمشروطية في إطار إجماع واشنطن **(Washington consens)** هذه المقاربة لم تقتصر على البنك الدولي، وإنما امتدت لتصبح على رأس أجندة مؤسسات التنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية، حيث تطور المفهوم بعد ذلك ليعكس قدرة الدولة على قيادة المجتمع في إطار سيادة القانون، وفي بداية التسعينات أصبح التركيز على الأبعاد الديمقراطية للمفهوم من حيث تدعيم المشاركة وتفعيل المجتمع وكل ما يجعل الدولة ممثلا شرعيا لمواطنيها، وهذا ما ورد في اجتماع اللجنة الوزارية لمنظمة التنمية الإقتصادية الذي عقد في باريس 1996، ثم تطور المفهوم ليصبح مؤشرا لحقل دراسي محدد يشمل كل الأنشطة المرتبطة بالحكم وعلاقة الحكومة بالقطاع الخاص والمجتمع المدني، وإن كان الحكم في حد ذاته أشمل من مفهوم الحكم بالمعنى المؤسسي (البناء الوظيفي)، وهو الأمر الذي يثير التساؤل حول ما إذا كان ظهور المفهوم حتمية فرضتها ظروف واقعية وعملية، مثل تغير دور الدولة

1- أيمن طه حسين، المؤشرات المفاهيمية العلمية للحكم الراشد في الهيئات المحلية الفلسطينية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2008، ص ص،18،17.

2 - عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة،ط1، المنظمة العربية للدرات والنشر: الأردن،1991، ص 26.

وتنامي أثر السوق الرأسمالية على خريطة القوة في المجتمع والنخبة، وأيضا إذا ما كان صعوده انعكاسا لتغيرات على المستوى النظري تمثله الغلبة لمدرسة فكرية أو اقتراب معين.[1]

وقبل هذا وفي بداية الثمانينات كان قد استخدم المصطلح بشكل مغاير من قبل المنظمات الدولية وخاصة البنك الدولي، الذي أعده عن قضايا التنمية في إفريقيا وبالتحديد جنوب الصحراء الصادر في 1989، فقد أضحى تركيز البنك الدولي على مفهوم الحكم الراشد والتركيز على قضايا مهمة تتعلق بمسؤولية وانتخابات الحكومات تلبية لحاجيات مواطنيها وتطلعاتهم وأثر ذلك على الاستقرار السياسي والرقي الإجتماعي، منذ ذلك الوقت دخل المصطلح في أدبيات العلاقات الدولية، حيث شمل التنمية المستدامة ومكافحه الفقر والديمقراطية وحقوق الإنسان وقضايا المرأة والطفل عند المنظمات الدولية وحكومات الديمقراطيات الغربية، وتطور مفهومها في علم السياسة من مفهوم حكم الدول إلى مفهوم حكم المجتمعات ليصبح التركيز في بداية التسعينات على الأبعاد الديمقراطية للمفهوم من حيث تدعيم المشاركة وتفعيل المجتمع المدني وجودة وفعالية وأسلوب إدارة شؤون الدولة والمجتمع ودرجه رخاء المجتمع، ومنذ ظهور مصطلح **governance** لم تتوقف المحاولات لتحسين التعريف حتى يصبح أكثر شمولا وتحديدا، وأن يشمل الربط بين الجوانب السياسية للمفاهيم المحددة في منظومة القيم الديمقراطية وتقليص حجم المؤسسات الحكومية وتشجيع الإتجاه نحو القطاع الخاص ونحو اللامركزية وتعظيم دور المنظمات غير الحكومية[2].

إن تطور مفهوم الحكم الراشد مع بداية التسعينات من طرف المؤسسات الدولية، وبالتحديد البنك الدولي أعطى طابعا قيميا لممارسة السلطة في إدارة شؤون المجتمع وتنميته، أي ضمن الحكم الراشد تعمل القيادة السياسية المنتخبة ديمقراطيا وفق شرعية ديمقراطية على تنمية موارد المجتمع، وتحسين نوعية حياة المواطنين والعمل على رفاهيتهم(...)، على إعتبار إدارة الشؤون المجتمعية وفق منظور الحكم الراشد تقتضي ترابط ثلاثة أبعاد أساسية يمكن إجمالها في الإشارة إلى البعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة وشرعيتها، البعد التقني المرتبط بالإدارة العامة ونوعية الخدمة المقدمة من حيث الكفاءة والفعالية، والبعد الإقتصادي والإجتماعي المرتبط بالمجتمع المدني وحيويته، ومدى استقلاليته عن الدولة وطبيعة إسهامه ومتابعته لتنفيذ السياسات العامة وتأثيرها في حياة المواطنين[3].

1 - خليل حسين، السياسات العامة في الدول النامية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007، ص 15.

2 - أحمد أيمن طه حسين، مرجع سبق ذكره، ص 36.

3 - عبد الحسين شعبان، الحكم (الصالح) الراشد والتنمية المستدامة: الاشكاليات والتحديات، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، تاريخ التصفح http://www.mokarabat.com/s1914.html.2016/03/09

هذا التحول في حد ذاته يأتي في سياق تحولات كونية أشمل من مظاهر إنهيار المعسكر الشيوعي، وإخفاق طموحات التنمية في العالم الثالث، في ظل تزايد حركة رؤوس الأموال والأشخاص، وذلك ما يبعث الرغبة لدى العديد من المجتمعات في العالم إلى نهج نفس النموذج الغربي في صورته التحديثية والتنموية الرائدة، من خلال حالة الرفاهية والإشباع التي يعيش في ظلها الإنسان الغربي أفرادا وجماعات ومنظمات، في ظل إقتصاد السوق والديمقراطية الليبرالية، وحقوق الإنسان في سياق ما يعرف بالعولمة، وذلك ما يؤشر إلى بروز مفاهيم جديدة للتحولات الدولية الجديدة كالمساءلة، الاستقرار والفعالية والشفافية، وفي مقدمة كل ذلك مفهوم الحكم الراشد، وبالتالي فنموذج الحكم الراشد الذي تمتد جذوره الفكرية إلى عصر الحداثة لدى الغرب بعد القرون الوسطى كما يشير إلى ذلك **دوفارج** يشكل الإطار الأنجع للتنظيم والإدارة، ويحافظ على قيم التعدد والتنوع داخل المجتمعات الإنسانية[1].

وعليه يمكن اعتبار الحكم الراشد كنظام لديمقراطية التسيير، فهو يستلهم من قيم الديمقراطية أركانه وإطاره الكلي على إعتبار أن الديمقراطية المعاصرة هي تجسيد لفلسفة العقد الاجتماعي، كما أن المساواة التي يقتضيها الحكم الراشد بين الفواعل تجد جذورها أيضا في النموذج الديمقراطي الغربي منذ عصر التنوير والعقد الاجتماعي، وفي قضية المشاركة، فالحكم الراشد مثله مثل الديمقراطية يعتبر الإنسان ليس كآلية للإنتاج ولكن كقوة ثراء للعيش في هذا الكون، والمشاركة مهمة بالنسبة للديمقراطية من خلال الانتخابات والجمعيات ووسائل الإعلام، وفي الحكم الراشد يمكن أن يشارك جميع الفواعل في مشروع مشترك، حيث يمكن لكل طرف أن ينجح، كما يجب أن تكون هذه المشاركة مستمرة وغير متقطعة كأن تحصر في المنافسات الإنتخابية، وإنما أيضا متابعة السياسات والقيام بعمليات سبر الآراء، كما يمكن أيضا استخدام الإعلام الآلي كوسيلة للمشاركة في الحياة العامة وذلك ما يتيحه الحكم الراشد[2] .

كما يعبر الحكم الراشد عن شيء ما يتقرر كنظام حكم دون تخطيط مسبق ودون رسم أو تحديد لنظام معين سابق، فهو ينطلق من أن مجتمعا ما له قواعد معينة هو الدولة القومية أو الحكومة (بالمعنى التقليدي) يتحول إلى مجتمع عولمي لا تكون فيه الدولة هي الفاعل الوحيد، بل واحدة من مجموعة فواعل، لذا فإن أي نظام ذاتي الإنضباط لا يستطيع أن يعالج كفاءة الواقع العولمي عند الإلتزام بالحكومة فقط كعامل وحيد، فجاء الحكم ليفتح

1- عبد الحسين شعبان، مرجع سبق ذكره.

2- نبيل دحماني، الديمقراطية كآلية لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2009، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري قسنطينة،2010 /2011، ص 45.

الباب أمام مدخلات جديدة هي القطاع الخاص والمجتمع المدني، وعليه نلاحظ أن المقاربات النظرية للحكم تصب في:

– وجود أزمة حكم بفقدان مركزية الدولة وضعف الفعالية والنجاعة في الفعل أو العمل العمومي، فالمجتمعات الحديثة لم تعد تقبل الخضوع لأنظمة الحكم التقليدية التي تخول للحكومة وحدها مسؤولية إدارة الشؤون العمومية، إنه أفضل إجابة ممكنة وأحسن حل ممكن للتناقضات التي أفرزهاالتطور السياسي والاجتماعي في المجتمعات المعاصرة.

– تعكس هذه الأزمة فشل أو ضعف الأشكال التقليدية في الفعل العمومي.

– ظهور شكل جديد للحكم أكثر ملائمة للمعطيات الحالية.

بناءا على هذه المرتكزات انبثق الحكم الراشد الذي يعني أهمية وضرورة الانتقال بفكرة الإدارة الحكومية والحكم من الحالة التقليدية التي تتسم بالتباعد والتنافر وضعف الإدارة على نطاق كل مكون (قطاع عام، قطاع خاص، مجتمع مدني)، مما يوصف بالسلبية سواء في إدارة هذا المكون أو في التفاعل بين المكونين الآخرين إلى الحالة الأكثر تفاعلا وتكاملا من أجل تحقيق الفعالية[1].

هذا في الجانب الأكاديمي، أما على صعيد الممارسات فيمكن تفسير ظهور المفهوم بجملة عوامل أهمها رغبة مؤسسات"**بريتون وودز**"في إيجاد مبررات لفشل سياساتها التنموية بدول الجنوب، حيث تزايد تدخل هذه المؤسسات في تحديد سياسات الدول النامية عن طريق سياسة المشروطية، فركز الجيل الأول على آليات الإصلاح الإقتصادي مدفوعا بماعانته دول الجنوب من أزمات إقتصادية، غير أن استراتيجيات التحرير والإنطلاق الإقتصادي لهذه الدول التي طبقت برامج التعديل الهيكلي قد أدت إلى نتائج هزيلة، وهنا ظهر البحث عن طريقة لتقوية شرعية التدخل بعد أن أثبت أن التدخلات السابقة لا طائل منها، فشخصت أسباب فشل هذه الإصلاحات على أنها أخطاء في تسيير الشؤون العامة بسبب غياب الشفافية في تسيير شؤون الدولة، وأن القروض والمساعدات المشروطة ليست وحدها ضمان لنجاح الإصلاحات، بل ينبغي أيضا إصلاح النظام الإداري (حسب البنك الدولي)، وفرض مشروطية سياسية قائمة على الدمقرطة وعلى خلق أنظمة تعددية والدفاع عن الحريات المدنية كعناصر أساسية للحكومات الجديدة[2].

---

1 - نبيل دحماني، مرجع سبق ذكره، ص 46.

2- مايغا بوبكري، إشكالية الحكم الراشد في المسار الديمقراطي لبوركينافاسو1990-2002، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2003، ص 63.

ومع إستعمال هذه المؤسسات لمفهوم الحكم الراشد في إطار تحديدها لمعايير الإدارة العمومية الجيدة في البلدان المطبقة لبرامج التعديل الهيكلي، أصبح الحكم الراشد أداة مفهومية ميدانية في يد الهيئات المالية الدولية تستعمله لتقييم مدى نجاح هذه البرامج، ومدى نجاح سياساتها الإقتصادية بصفة عامة دون المساس بسيادة الدول أو التدخل في شؤونها الداخلية عند الحديث عن القضايا المتعلقة بسلامة الحكم ونزاهته، خاصة عند طرح بعض القضايا الحساسة كالفساد، المشاركة وحقوق الإنسان، ولقد حاولت الدول المانحة أن تثبت أن السياسات والأولويات الداخلية المتبعة من طرف الدول النامية التي كانت تنتهج الإشتراكية هي السبب في الإخفاقات المتكررة في العملية التنموية، وهو ما يعكس التوجه الإيديولوجي الليبرالي لهذه المؤسسات في طرح المفهوم[1].

كما خلص البنك الدولي إلى أن هناك دولا تلقت مساعدات مالية قليلة لكنها حققت نتائج إيجابية، بمعنى أن المساعدات المالية لا تؤدي إلى تحقيق النمو، وإنما هناك عوامل أخرى غير العامل المالي تلعب دورا مهما في عملية التنمية، فالدول الفقيرة لا تعاني من فجوة مالية فقط، وإنما تكمن الفجوة الأخطر في أهمية المؤسسات والسياسات وهو الأمر الذي يؤكده الإقتصادي الكندي "**جون كنيث غالبريت jhon keneth galbrith**" بالقول بأهمية العوامل المؤسسة لمواجهة تحديات التنمية الإقتصادية، أنه ليس هناك من شيء يؤدي إلى تعظيم ضيق العيش والمعاناة إلا غياب سياسات نزيهة وفعالة ومسؤولة، فالمساعدات الإقتصادية مهمة لكن دون وجود حكومة مؤهلة ونزيهة فإنها تؤدي إلى نتائج ضعيفة[2].

لقد اتفق البرنامج الإغاثي للأمم المتحدة **(UNDP)** مع البنك الدولي حول النظر للمفهوم على أنه أسلوب لإدارة الموارد الإقتصادية والاجتماعية ولتوزيع السلطات في بلد ما(...)، وهذا التعريف يشير لأهمية المؤسسات وخصوصا القائمة على حماية الملكية الخاصة، كما يرتبط أيضا بضرورة كفالة حكم القانون واستقلالية القضاء، وعليه فقد ظهرت محاولات الاستفادة من أساليب حقلي إدارة الأعمال والإدارة العامة، كما حلت مجموعة من القيم الجديدة (التمكين، التركيز على النتائج) محل مجموعة من القيم القديمة (الأقدمية، التدرج الوظيفي)، وهكذا فإن المفهوم الذي صاغه المانحون الدوليون إقترب من أن يصبح

1 - زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية: قضايا وتطبيقات، ط1، المنظمة العربية للتنمية الادارية: القاهرة، 2003، ص 13.

2- understanding the concept of governance (http://www.GDRS.org/U-gov/governace-understand-html.)

بمثابة إيديولوجية فهي تتطابق مع الفكر الرأسمالي الغربي الذي يقوم على نفس المبادئ في الإقتصاد والسياسة[1].

كما استدعى تناول الأبعاد السياسية للحكم الراشد الحديث عن دعم الديمقراطية والتعددية والانتخابات وحقوق الإنسان وحماية الأقليات ومشاركة المرأة، مما جعل الحكم الراشد يعني حزمة من الإصلاحات الدستورية والسياسية والإدارية، وأيضا في محتوى السياسات العامة، وأصبحت أجندة وكالات المساعدة الدولية تتبنى نفس تلك المبادئ التي قامت عليها الديمقراطيات الليبرالية الغربية وتسعى لفرضها وتعميمها كنمط عالمي للدول المتلقية للمعونات، وفي مجال السياسات العامة تحديدا تمت صياغة مجموعة من البرامج وتقديمها في صورة وصفات **(prescreption)** للتنمية، هي في حقيقة الأمر ليست إلا مشروطية سياسية[2].

التعاريف المختلفة للحكم الراشد حسب المقاربة الإقتصادية التنموية والسياسية.

أولا: المقاربة الإقتصادية التنموية

تربط هذه المقاربة مفهوم الحكم الراشد بالتنمية الإقتصادية وتسييرها، وتتزعمها المؤسسات الحالية الدولية والوكالات التعاونية الثنائية والمتعددة الأطراف وعلى رأسها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، وتعتبر هذه المقاربة "الحكم الراشد" مجرد تقنية إدارية لتسيير عملية التنمية. والملاحظ أن تركيز هذه المؤسسات على الحكم الراشد خلال هذه الفترة بالذات يدخل ضمن البحث عن سبل ووسائل الخروج من المأزق الفكري الذي غرقت فيه منذ سنوات، نتيجة اعتمادها للمبادئ الفكرية الليبرالية ومحاولة فرضها على مجتمعات غير التي نشأ فيها هذا الفكر، حيث كانت هذه المؤسسات تعتمد على سياسة تحرير الإقتصاديات الوطنية والتجارة وعدم تدخل الدولة في التسيير الإقتصادي والشؤون الإجتماعية، مما أبرز حقيقة أخرى مفادها أن المشاكل الإقتصادية التي تعرفها الدول النامية ترجع لأسباب متباينة، أهمها ذات الطابع السياسي، وهو الشيء الذي أدى إلى نفي المسلمة الأساسية التي كانت تقوم على سياسات وبرامج التنمية لتلك المؤسسات، والتي مفادها أولوية الإقتصاد على السياسة، وأصبح من المسلم به أنه لا يمكن لأي مشروع إقتصادي أو أي سياسة تنموية أن

---

1 - حسين عبد القادر، الحكم الراشد واشكالية التنمية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص 1،2.

2- عمر عبيد حسنة، دور القيادة في إدارة الأزمة: التأصيل النظري لمفهوم الحكم الراشد، تاريخ التصفح2016/03/09

caltd 2236 chapter. php.lang=2chaptreld = 40 bookld =-http://www.islamweb.net/newlibrary/ummah

تنجح في هذه الدول إذا لم توازيها شروط ضرورية تضمن المشروعية السياسية لتلك السياسات، وكذلك لا بد من تفعيل المؤسسات التي يقع على عاتقها تطبيق تلك السياسات[1].

لقد سمح مفهوم الحكم الراشد لهذه المؤسسات بتغيير نظرتها حول سياسات وبرامج التنمية بالأخذ بعين الإعتبار المشاكل الإجتماعية والسياسية كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية، وتهيئة أجواء تحول إقتصاديات تلك الدول نحو إقتصاد السوق، ويعتبر إدماج مفهوم الحكم الراشد في أدبيات المؤسسات المالية الدولية "نقلة نوعية" في سياسات ونظريات التنمية لتلك المؤسسات، ففي السابق كانت المؤسسات تركز فقط على الجوانب التقنية للتنمية (الأسعار، الأجور، قيمة المبادلات)، ومنذ إصدار البنك العالمي تقريره السنوي حول التنمية 1992 تحت عنوان **good governance and development**" أعطى للمفهوم مكانة هامة في أوساط هذه المؤسسات[2].

تعريف البنك الدولي:

انطلق خبراء البنك الدولي من السؤال: ما هي أفضل الطرق التي يمكن أن تطبق لتسيير الموارد الإقتصادية ؟ وقد قدم التعريف التالي للحكم الراشد:" الطريقة التي تمارس بها السلطة إدارة الموارد الإقتصادية والمجتمعية لبلد من أجل التنمية"، يظهر التعريف الذي أورده البنك الدولي تلاقي عدة عناصر للحكم الراشد خاصة أنه أعطى تعريفا عاما تحدث فيه عن أفضل السبل التي تستلزم إدارة القطاع العام، المسؤولية، الإطار القانوني للتنمية، لكن هناك من يعتبر التعريف غير واضح المحتوى والمضمون إذ تطرق إلى طرق التسيير بصفة عامة دون إبراز الممارسين للتسيير، وطبيعة طرق التسيير، وكيفية أدائها، كما أن هذا التعريف أبرز الجانب الإقتصادي من خلال "إدارة الموارد الإقتصادية والمجتمعية" وإغفال الجوانب الأخرى، واستدرك ذلك فيما بعد عندما نظر إلى الحكم الراشد من جانب إصلاح مؤسسات الدولة. ولقد ميز البنك العالمي في تقريره حول الحكم الراشد والتنمية **governance and developement** الصادر في 1992 بين ثلاث مظاهر له:

- شكل النظام السياسي.
- الممارسات التي من خلالها تمارس السلطة تسيير الموارد الإقتصادية والإجتماعية لدولة ما.

1- إمنصوران سهيلة، الفساد الإقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتها بالنمو الإقتصادي: دراسة إقتصادية تحليلية، حالة الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 98.

2 - المرجع نفسه، ص99.

- قدرة الحكومة على تقبل تشكيل ووضع حيز لتنفيذ السياسات، والطريقة العامة التي تمارس بها مهامها الحكومية[1].

فالبنك قد نظر إلى الحكم الراشد كمرادف لفكرة تطوير الإدارة خاصة بعد خبراته التنموية في العالم الثالث، التي جعلته يعتقد أن الفشل في تحقيق النتائج المرجوة رغم الإصلاحات القانونية، وحسن تصميم البرامج والمشاريع التي يمولها يعود إلى أن هذه البرامج والقوانين في الواقع تصطدم بعدم الإلتزام بها وبإعاقة تنفيذها، وبالمثل فإن الفشل في إشراك المستفيدين والمتأثرين بتصميم وتنفيذ المشاريع يؤدي إلى حد كبير إلى تقليص مدى إدامتها واستمراريتها في المستقبل، لذا فإن الرشادة الإدارية هي من وجهة نظر البنك أساسية لخلق ديمومة البيئة الداعمة للتنمية التي تتسم بالقوة والعدالة مثلما هي مكملة أساسية للسياسات الإقتصادية الفعالة[2].

وفي المقابل قدم البنك وصفا للحكم السيء بأنه: "الحكم الذي يفشل في الفصل الواضح والصريح بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة وبين المال العام والمال الخاص، ويستغل الموارد العامة في المصالح الخاصة، ينقصه الإطار القانوني ولا يطبق حكم القانون، حيث تطبق القوانين تعسفيا ويعفي المسؤولون أنفسهم من تطبيق القانون، وهو الحكم الذي لديه كم كبير من المعوقات القانونية والإجرائية أمام الاستثمار الإنتاجي مما يدفع نحو أنشطة الربح الريعي والمضاربات، ويتميز ب:

- ✓ وجود أولويات تتعارض مع التنمية وتدفع نحوالهدر في الموارد المتاحة وسوء استخدامها.
- ✓ وجود قاعدة ضيقة أو مغلقة أو غير شفافة للمعلومات ولعمليات صنع القرار بشكل عام، وعمليات وضع السياسات بشكل خاص.
- ✓ وجود الفساد وانتشار آلياته وثقافته بما في ذلك القيم التي تتسامح مع الفساد.
- ✓ اهتزاز شرعية الحكم وضعف ثقة المواطنين به، مما يدفع إلى انتشار القمع ومصادرة الحريات وانتهاك حقوق الإنسان وسيادة التسلط"[3].

وفي مقابل هذه المواصفات جاء البنك الدولي بعبارة الحكم الراشد للإشارة إلى تسيير الشؤون العمومية للدولة ويشمل :

- إدارة عمومية مسؤولة.

1- إمنصوران سهيلة، مرجع سبق ذكره، ص99.

2 - زهير الكايد عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 14.

3 - حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، **المستقبل**، عدد260، السنة 2000، ص 45.

- خدمة عمومية فعالة.
- نظام قضائي مستقل.
- احترام حقوق الإنسان
- هيكل مؤسساتي تعددي وحرية التعبير.
- سوق ثنائية، خوصصة، لامركزية إدارية، وترقية المنظمات غير الحكومية.
- المزاوجة بين الديمقراطية الليبرالية والإدارة العمومية الجيدة.

رغم أن العناصر المذكورة تتصل بالأبعاد السياسية لنظام الحكم، إلا أن البنك قد ظل حريصا على أن الحكم كمفهوم سياسي، فلم تخرج الدراسات الصادرة عنه خلال تلك المرحلة عن الإطار القانوني الذي يحكم عمل القطاعين العام والخاص، وتطوير إدارة الشركات والأعمال، والإشارة إلى الأبعاد والآثار الإقتصادية لقضايا المشاركة والإنفاق العسكري[1].

غير أن البنك وفي سعيه إلى تطوير المفهوم ومؤشراته القياسية قد تعرض لاحقا للبعد السياسي، فجاءت على رأس المؤشرات القياسية مجموعتان من المعايير تعنى بمراقبة الحكومات، تشمل المجموعة الأولى منها مؤشرات تتعلق بالمشاركة والمساءلة التي تقيس أبعادها مضامين سياسية مختلفة كالحقوق السياسية والمدنية للمواطنين، مراقبة القائمين على السلطة ومساءلتهم على أفعالهم، وأخرى تتعلق بالاستقرار السياسي وتحتوي عدة مؤشرات كإحتمال تهديد مصالح الحكومة إضافة إلى مؤشرات أخرى تتعلق بالفساد، حكم القانون، الإنقلابات، الإرهاب[2].

لقد اعتبر البنك الدولي الحكم الراشد في بداياته مسألة تسيير إقتصادي وإصلاحات مؤسساتية في مجال الإدارة لإختيار السياسات، وتحسين التنسيق وأداء خدمات عمومية فعالة، وأسس مفهومه للرشادة، الفعالية، المسؤولية، المشاركة والشفافية، لذلك فإن فكرة البنك عن الرشادة كانت صيغة نوعية معيارية، فهي تتبنى مفهوما مقرونا بصيغة آمرة توجيهية في مجال فرض سياسة إقتصادية، فقد طور البنك مفهوما للحكم الراشد يتمحور حول مقاربة تقنية للدولة، وتقليص دورها إلى درجة تصبح معها تمارس وظيفة وحيدة هي تأمين نظام قانوني يضمن الانتعاش التام للسوق واحترام الملكية الخاصة بغرض الخوصصة، وإزالة الحواجز بين القطاعين العام والخاص والتقليل من المديونية، وإيقاف تزايد الإنفاق العمومي والانسحاب التدريجي للدولة من الدائرة الإقتصادية لإزالة الأعباء المتعددة التي كانت تقوم بها في الماضي، كما أنه استعمل المفهوم لإضفاء المزيد من الشرعية على تدخلاته في

1 - مايغا بوباكري، مرجع سبق ذكره، ص 26

2 - المرجع نفسه، ص 27.

بلدان العالم الثالث التي رأى ضرورة إخضاعهافي الثمانينات إلى سياسة تحرير إقتصادياتها، وتطبيق سياسات التعديل الهيكلي عليها، تلك السياسة التي لم تجني منها إلا القليل[1].

كما عدل البنك من هذا المفهوم ، حيث تحولت نظرته إلى الدولة من "**مفهوم الحد الأدنى للدولة**" إلى مفهوم أقل وأفضل قدر من دور الدولة بما يضمن التسيير الفعال في المجال الإقتصادي، وسياسيا تخلى البنك على حذره السابق في تناوله الأبعاد السياسية للحكم الراشد، فجاءت الحريات المدنية والسياسية والمشاركة الشعبية، واستقلال وسائل الإعلام لتحقيق المساءلة، ومراقبة القائمين على السلطة، والاستقرار السياسي على رأس المؤشرات الجديدة التي يتم قياس سياسات وأداء البلاد بناءا عليها، وتبنى بذلك اقترابا جديدا يقوم على التركيز على أهمية المعلومات والشفافية، وضرورة الفهم الصحيح للأبعاد والقوى السياسية التي تؤثر على عملية صنع القرار، والتركيز على دعم العمل الجماعي باقتراب يدعم المشاركة، ويهتم ببناء إجماع يشارك فيه كافة المعنيين بالقرار من جهاز تنفيذي، تشريعي، مجتمع مدني، قطاع خاص، ومساءلة القيادة داخليا وخارجيا، وتطبيق إجراءات تتصدى للعلاقات الزبائنية الفاسدة، وتوطين المعرفة والأخذ في الاعتبار الظروف الداخلية بدلا من الاعتماد على وصفة واحدة لا تأخذ الظروف المحلية بعين الاعتبار، وضرورة ربط المساعدات التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية بتطبيق الحكم الراشد، والاعتماد على قيامه كشرط للانضمام للتجمعات الاقتصادية والسياسية[2].

وأما عن سمات الحكم الراشد حسب خبراء البنك الدولي فتتمثل فيما يلي:

1. إدارة القطاع العام **public sector management.**
2. المحاسبة **Accomtability.**
3. الهيكل القانوني للتنمية **legal framework for development.**
4. الشفافية والمعلومات **transparency and information.**[3]

وعليه فإن الحكم الراشد وفق المقاربة الإقتصادية هو: "الحكم الذي يقوم على تحرير الإقتصاد الوطني والتجارة بحيث لا تتدخل الدولة في تسيير الإقتصاد، ومن خلال إعطاء

---

1 - زهير الكايد، الحكمانية، (ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع حول : المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة، الشارقة، 18/17 ديسمبر 2002)، ص 04.

2 - مايغا بوبكري، مرجع سبق ذكره، ص 27.

1- Adel.Mabdellatif, good governance and its relationship to democracy and economic development, global forum on : fighting corruption and safeguarding integrity, seoul, 20/30 may 2003, P06.

حرية أكثر للفاعلين الإقتصاديين للقيام بالمبادرة من أجل التنمية المستدامة، ولا يتحقق إلا إذا حازت المؤسسات الإقتصادية على قدر كبير من المشاركة السياسية"[1].

ثانيا: المقاربة السياسية

تقوم هذه المقاربة على اعتبار الحكم الراشد ليس وسيلة لتحقيق الفعالية في تسيير الشأن العام فحسب، بل وسيلة لإقامة الدولة الحقوقية التي تحترم حقوق الإنسان وتقوم على مبادئ ودعائم الديمقراطية، حيث ورد في تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان "الحكم الراشد من أجل تنمية بشرية مستدامة" أنه: "يمكن النظر إلى الحكم باعتباره ممارسة السلطة الإقتصادية والسياسية والإدارية لتسيير شؤون بلد ما على كافة المستويات (...)"، ويتسم الحكم الراشد بسمات عديدة منها أن يقوم على المشاركة ويتميز بالشفافية وأن ينطوي على المساءلة والفاعلية والإنصاف، كما يعزز سيادة القانون ويكفل الحكم الراشد أن توضع الأولويات السياسية والإجتماعية والإقتصادية على أساس من توافق الآراء الواسع في المجتمع كما يكفل سماع أصوات الفئات الأكثر فقرا والأكثر ضعفا في عملية صنع القرار المتعلق بتوزيع الموارد الإنمائية[2] .

ينظر إلى الحكم الراشد من خلال تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي باعتباره: "ممارسة السلطة الإقتصادية والسياسية والإدارية لتسيير شؤون بلد ما على كافة المستويات، ويشمل الحكم الآليات والعمليات والمؤسسات التي يقوم من خلالها المواطنون والجماعات بالتعبير عن مصالحهم، وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم"[3].

وبالتالي فوفق هذا التعريف يشمل الحكم الجانب الإقتصادي والسياسي والإداري، فالحكم الإقتصادي يشمل عمليات صنع القرار التي تؤثر على الأنشطة الإقتصادية لبلد ما، وعلى علاقاته بالإقتصاديات الأخرى، وهو يترك بصورة واضحة آثارا رئيسية على الجوانب المتعلقة بالعدالة والفقر ونوعية الحياة، أما الحكم السياسي فهو عملية صنع القرار من أجل صياغة السياسات، في حين أن الحكم الإداري هو تنفيذ السياسات، والحكم الراشد الذي يضم الأضلع الثلاثة يحدد العمليات والهياكل التي تواجه العلاقات السياسية والإجتماعية الإقتصادية[3].

---

1 -محمد عاشور مهدي، الديمقراطية في إفريقيا ومستقبل تجربة التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب إفريقيا، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 153، يوليو 2003، ص 48

2-UNDP, governance for sustainable human development, New York, 1997, P8.

3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، يناير 2007، ص 8.

ومن جهة أخرى فإن الحكم يشمل الدولة، غير أنه يتجاوزها ليضم القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني – وتعريف الدولة لا يزال موضع جدل واسع، حيث تعرف الدولة هنا على أنها تشمل المؤسسات السياسية ومؤسسات القطاع العام– وينصب الإهتمام الأولي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مدى فعالية الدولة في مجال خدمة احتياجات شعبها. ويغطي القطاع الخاص المؤسسات الخاصة (في مجالات التصنيع والتجارة والمصارف والتعاونيات...)، بالإضافة إلى القطاع غير الرسمي في السوق، ويقول البعض أن القطاع الخاص جزء من المجتمع المدني، غير أن القطاع الخاص مستقل إلى الحد الذي يؤثر به أطرافه على السياسات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية بطرق تخلق بيئة مواتية بدرجة أكبر للسوق والمشاريع التجارية[1].

أما المجتمع المدني الذي يقع بين الفرد والدولة، فيضم الأفراد والجماعات (المنظمة وغير المنظمة)، التي تتفاعل اجتماعيا وسياسيا وإقتصاديا، والتي تضبط تفاعلاتها القواعد والقوانين الرسمية وغير الرسمي[2]، والمجتمع المدني هو مجموعة من الروابط والجمعيات التي ينظم بها نفسه بصورة طوعية، وهي تشمل النقابات، المنظمات غير الحكومية، والجمعيات النسائية والثقافية واللغوية والدينية، والجمعيات الخيرية، ورابطات رجال الأعمال، والنوادي الإجتماعية والرياضية، والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات الأبحاث السياسية ووسائل الإعلام، وتدخل فيها الأحزاب السياسية، وإن كانت تعد جزءا من المجتمع المدني ومن الدولة على حد سواء في حال تمثيلها في البرلمان، وبالتالي لا بد من تصميم مؤسسات الحكم في الدوائر الثلاث (الدولة، المجتمع المدني والقطاع الخاص) على النحو الذي تسهم فيه في التنمية البشرية المستدامة من خلال تهيئة الأوضاع السياسية والقانونية والإقتصادية والإجتماعية اللازمة للتخفيف من حدة الفقر وخلق الوظائف وحماية البيئة والنهوض بالمرأة[3].

والجدول(01) يبين أبرز المراحل التي مر بها التطور السياسي للمفهوم.

الفترة الزمنية	التطورات السياسية لمفهوم الحكم الراشد
1990-1982	إجماع واشنطن، أزمة المديونية وبرامج التعديل الهيكلي (سياسات الخصخصة والمشروطية)
1995-1990	الموجة الليبيرالية: التفكير في الأزمة الإقتصادية وإعادة صياغة

1- droit de la personne democratisation et bonne gouvernance ? www.UNESCO.org/pdf

2- زهير عبد الكريم الكايد، قضايا وتطبيقات، مرجع سبق ذكره، ص 44.

- UNDP, governance for sustainable human development, New York, 1997, P8.3

	النموذج التنظيمي لما بعد الحرب العالمية الثانية.
1990- 1996	التعديلات (الإصلاحات) الليبرالية الأرثوذكسية وتوقعات الدمقرطة (عمليات التحول الديمقراطي)
إبتداءا من 1996	الدور المؤسسي الجديد: ملتقى الجيل الثاني للإصلاحات السياسية والاقتصادية والحاجة لوضع المعايير لترشيد الممارسات الدولية(الحكم الراشد ومكافحة الفساد).
إبتداءا من 1997	ما بعد مفهوم الحكم الراشد: إعادة التفكير في أنماط العلاقة بين إقتصاد السوق والديمقراطية ومع البعد السياسي مع البعد الإقتصادي لإنتاج الفعالية وترقية الأداء.

الجدول (01) من المصدر:

Mohammed cherif belmihoub, « governance et role économique et sociale de l'etat : Etre exigence et resistance » **Iddara revue de l'ecole national d'adminstration**, Algerie N°21, vol 11 n°1-2001, p 21.

من ناحية أخرى يعتبر كل من بيار كالام واندريه تالمان **Pierre calame et Ander Tallmam** بأن التساؤل عن عمومية مبادئ الحكم الراشد أمر أساسي في ظل نظام معولم يتسم بعمق الاعتماد المتبادل*، فإن تأمين تنظيم المجتمعات والحفاظ على الصالح العام يفرض الإتفاق على عدد معين من القواعد الأساسية وهو ما يعبر عنه "بمبدأ الوحدة"، كما يفترض من ناحية أخرى احترام الآخر كأحد المبادئ الأساسية لهذا الإتفاق وهو ما يعبر عنه " بمبدأ التنوع"، وعليه يقر كل من بيار كالام وتالمان بفرضية " الوحدة العميقة لمبادئ الحكم الراشد ذات الطابع الانساني والبيئي"، أما التنوع فهو ذو طابع ثقافي بيئي معا فهي ذات طابع إنساني، لأن جميع المجتمعات البشرية تحتاج إلى تذليل تحديات مماثلة من أجل تأمين مسيرتها بطريقة سليمة، ومن أجل بقائها حية لأمد طويل، وذات طابع ثقافي لأن لكل تجمع بشري تاريخه وإقتصاده وتنظيمه الخاص، مما يتمخض عنه أشكال من الحكم تتسم في كل مرة بالخصوصية، وذات طابع بيئي، لأن كل مجتمع يندرج في نظام بيئي محلي تطرح إدارته والحفاظ على بقائه في الأمد الطويل مشكلات متسمة في كل مرة بالخصوصية ويحتاج حلها إلى أشكال نوعية من التنظيم[1].

*الإعتمادية المتبادلة: interdependdqnce إنها حالة العلاقة بين طرفين، حيث تكون تكاليف فسخ العلاقة أو خفض التبادلات متساوية تقريبا بالنسبة لكل من الطرفين في دراسة العلاقات الدولية، تحمل التبعية المتبادلة بين الدول بعدين إثنين: الحساسية والهشاشة، تدل الحساسية إلى الدرجة التي تكون فيها الدولة حساسة

1- بيار كالام، مرجع سبق ذكره، ص 33

المبحث الثاني: السياقات الاقليمية والدولية لطرح مفهوم الحكم الراشد في إفريقيا

المطلب الأول: تطوررؤية المؤسسات المالية الدولية للإصلاح الإقتصادي والتنمية في إفريقيا وموقع الحكم الراشد من خلالها

إن السياسات التي عرفتها المؤسسات المالية الدولية لمفهوم الإصلاح الإقتصادي تؤدي إلى أفضل إستفادة وتوزيع للموارد الإنتاجية مقارنة بالإقتصادات التي صاغتها في تلك الفترة وثم طرحها على البلدان النامية[1].

كما أن الأزمة الرأسمالية في السبعينات والجدل الفكري الذي انتهجته المؤسسات المالية حول أسباب وتفسير ظواهر التضخم، الركود، هذا الجدل أفرز تيارا فكريا جديدا في المنظومة الرأسمالية، وهو ما يطلق عليه إسم التيار النقدي **monetarism** وعلى رأسه الإقتصادي "**ملتون فريدمان Friedman Melton**" وهو تيار يندمج ضمن المدرسة النيوكلاسيكية ويحمل المبادئ العامة للنظام الرأسمالي من حيث الحرية الإقتصادية، وتقليص دور الدولة في النشاط الإقتصادي والإعتماد على إقتصاديات العرض، أعطى هذا التيار أهمية كبيرة للنقود في تغيير وعلاج التضخم، وهو ما أدى إلى تبني السياسة الإصلاحية من قبل صندوق النقد الدولي بتصميم سياسات التصحيح إلى دراسة الإختلالات التي تواجه موازين المدفوعات، والتي يقسمها إلى نوعين الأول هو الإختلال قصير الأجل، ويمكن تصحيحه في مدة لا تتعدى سنتين، أما الثاني فهو الإختلال طويل الأجل الذي يعكس وجود عوائق هيكلية للنمو الاقتصادي وتراكم للمديونية الخارجية، بجيث لا يمكن الرجوع إلى الحالة التوازنية إلا في إطار انتهاج سياسة

- يتبع- لتغييرات التي تدور في دولة أخرى، وإحدى الوسائل لقياس هذا البعد هو دراسة ما إذا كانت التغييرات في مجالات معينة (كمعدلات التضخم أو البطالة مثلا) تختلف بالطريقة ذاتها عبر الحدود الإقليمية، وتدل الهشاشة إلى توزيع التكاليف التي تتحملها الدول حينما ترد على تغييرات من هذا النوع، وهكذا قد تكون الدولتان متساويتين في الحساسية إزاء ارتفاع أسعارالنفط، ولكنهما ربما لا تكونان بالهشاشة ذاتها، قد تجد إحداهما أن الإنتقال إلى طاقة بديلة أكثر سهولة بالنسبة إليها مما تجده الأخرى، فتقلص إعتمادها بالتالي على النفط. أخذ مفهوم التبعية المتبادلة يخضع لدراسة معمقة في بداية السبعينات، قال بعضة المفكرين بوجود تغييرات أساسية ثلاث في العلاقات الدولية، أولها: إن تبعية الدول المتبادلة أصبحت أكبر في مجموعة متنوعة من المسائل من السلع الإستهلاكية إلى الأمن. ثانيها: إن قدرة الدول على صنع القرار إزاء الإقتصاد العالمي آخذة بالتضاءل. ثالثها: كلما أنه كلما زاد الربط المتبادل بين الدول كلما أصبح ضعفها إزاء الإضطرابات والأحداث في مناطق أخرى من العالم. ودليلا على هذه التغييرات يشير منظروا التبعية المتبادلة إلى زيادات كبيرة في تدفق رأس المال عبر البلدان ونقل التكنولوجيا ونشوء الشركات متعددة الجنسيات، وتصاعد حرارة العلاقات بين القوى العظمى وتنامي أهمية المنظمات الدولية(الحكومية وغير الحكومية)، وزيادة المنفذية على الحدود، إضافة إلى مسائل متعلقة بحقوق الإنسان والفقر والنمو والبيئة وسياسات الطاقة التي شقت سبيلها إلى جدول أعمال السياسة الخارجية لدى الدول بالنسبة للعديد من= =منظري التبعية المتبادلة بدت سياسات القوة العارية إبان مرحلة الحرب الباردة وكأنها تفسح الطريق أما عالم أكثر تعاونا تحت حكم القانون، ومن المهم أن نفهم أن منظري التبعية لم يكونوا يتحدثون فقط عن زيادة الترابط في مجموعة من المسائل المتنوعة، فالنقلة أيضا كانت نوعية، والعالم صار متغيرا. إن النظرة الواقعية القائلة إن الدول تسعى مستقلة وراء مصالحها القومية لم تعد تبدوا وكأنها تقدم الآن صورة دقيقة على الطريقة التي تصرفت فيها الدول في ظروف سماها روبرت كيوهان وجوزيف ناي (Joseph Nye et Robert Keohqne) تبعية متبادلة مركبة حيث أن القوة العسكرية قد أصبحت أقل قابلية للإستخدام وأقل أهمية من الخيار السياسي(1).

(1)- مارتن غريفتش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، دبي : مركز الخليج للأبحاث2000، ص ص 65، 66.

1- قانة زكي، الحكم الرشيد ومكافحة الفساد وتأثيرهما في نجاح الإصلاح والتنمية، مجلة دراسات إقتصادية، العدد 16، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، جويلية 2010، ص ص 113،114.

متوسطة أوطويلة الأجل، ويلاحظ أن صندوق النقد الدولي يعالج النوع الأول من الإختلالات عن طريق سياسة جانب الطلب أو ما يسمى سياسات التثبيت الإقتصادية أو سياسات الإستقرار الإقتصادي، ويعالج النوع الثاني من الإختلالات عن طريق سياسة جانب العرض أو ما يسمى سياسات التعديل الهيكلي[1].

وفي سياق متصل بدأ ينظر إلى الدولة والسوق باعتبارهما متكاملين وليستا متنافسين بالضرورة، بل إن هذا الإقتراب الجديد – الحكم الراشد– بدأ يطرح فكرة تفعيل كفاءة الدولة والإهتمام بالمؤسسات والتركيز على مبادئ الحكم الراشد وهي الأبعاد التي أهملتها الليبرالية الجديدة، فالملاحظ أن البنك الدولي الذي بدأ في نهاية السبعينات ونهاية الثمانينات بالدفاع عن إفتراضات الليبرالية الجديدة أنهى عقد الثمانينات بالتركيز على بناء القدرات الهيكلية للدولة، ثم كانت مناقشة أفضل تقسيم للعمل بين الدولة والقطاع الخاص مع بداية التسعينات ثم التأكيد على أهمية دور الدولة في نهاية التسعينات، وما هو مفهوم الحكم الراشد إلا انعكاس أو مؤشر لهذه المحاولات التوفيقية (...)، فالحكم الراشد لا يقترن بالحد من دور الدولة، ولكنه يعكس إعادة تعريف الدولة بشكل يقوم على مشاركة بينها وبين القطاع الخاص والمجتمع المدني[2].

أولا: سياسات البنك الدولي في مكافحة الفقر والفساد في إفريقيا

* **مكافحة الفقر والفساد:** لجأ البنك العالمي على مكافحة الفقر بالزراعة والتنمية الريفية، وقام بالعديد من الاستراتيجيات، ومول العديد من المشاريع في إفريقيا غير أن السياسة الليبرالية التي تتضمن الإجراءات تعتبر معوقا حقيقيا في مكافحة الفقر، ذلك لأنها تفتقد إلى الحاضنة الشعبية الإفريقية، إذ أن لتأثير برامج التكيف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي علاقة وطيدة مع ازدياد الفقر في إفريقيا، ناهيك عن حالات عدم الاستقرار والنزاعات والصراعات في إفريقيا التي تعتبر من معوقات مكافحة الفقر في القارة، ومن أهم أدوات إستراتيجية مكافحة الفقر في إفريقيا التي صاغها خبراء البنك العالمي نورد ما يلي:

- برامج ومشاريع التنمية الريفية خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء.
- الاستثمار في الزراعة والفلاحة .
- توسيع شبكات الأمان الاجتماعي.
- توسع برامج التغذية التي تستهدف الأطفال الذين هم دون سن الثانية.
- تشجيع التعليم المساواة بين الجنسين.

1- على حافظ منصور أحمد الصفني، النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية، دار الثقافة العربية، 1996/1995، ص 375.

2- horrison Graham, The world Bank and Africa; the construction of governance states,(London: Routledge, 2004-, P 109

- حماية البلدان المعرضة للمعاناة أثناء الأزمات.

حيث أقدم البنك العالمي على إستراتيجية حتى عام **2011** تتضمن مساندة **245 ألف** يتيم وطفل محروم يعيشون في فقر مدقع في كينيا ضمن برامج توسيع شبكات الأمان الاجتماعي، وفي السنغال أيضا تم تعطيل برنامج لتحسين الأمن الغذائي يمس حوالي **1.3 مليون** طفل، وكذا تخصيص غلاف مالي من اجل إطعام **350 ألف** طفل متمدرس في التعليم الابتدائي هذا بالإضافة إلى برامج مماثلة في كل البلدان الإفريقية.[1]

كما بذل الرئيس **جيم يونغ** رئيس البنك العالمي جهودا معتبرة لمكافحة الفساد إذ صرح أن الفساد على المستويين العام والخاص هو محنة الدول النامية، وهو العدو رقم واحد لشعوبها في موقف يعد الأجرأ في تاريخ البنك تجاه مكافحة الفساد وقال جيم أثناء حلقة نقاشية أن محاربة الفساد يجب أن تكون في صميم عمل البنك الدولي معتبرا أن كل دولار يضعه مسؤول فاسد آو شخص فاسد بقطاع الأعمال في جيبه هو دولار سرق من إمرأة حامل تحتاج إلى رعاية صحية، وقالت المؤسسة المالية الدولية التي تحاشت لفترة طويلة التصدي للفساد بحجة أنها تريد أن تنأى بنفسها عن عالم السياسة أنها تخطط لاستئجار المزيد من الخبراء في المسائل المتعلقة بسيادة القانون والحوكمة[2].

حيث يظهر هذا الإعلان مدى التغيير في سياسة البنك الدولي منذ عقد التسعينات عندما كان الفساد من المحظورات في مؤسسة تضم في عضويتها **188** دولة، كان رئيس البنك السابق جيم ولفونسون الذي شارك في الحلقة النقاشية قد دفع المسألة إلى بؤرة الضوء في كلمة له في 1996 عندما وصف فيها الفساد بأنه سرطان يتعين على الدول أن تتصدى له على الرغم من تحذيرات لتفادي هذا الموضوع، وإدارة الحوكمة الجيدة بالبنك الدولي هي إحدى **14** إدارة متخصصة بالمجالات التقنية التي أنشاها جيم لتمكين البنك من تقديم صورة تقنية لأفضل الدول، ومن بين المجالات الأخرى أيضا الزراعة المياه التجارة والتعليم[3].

في حين بلغ حجم الفساد في إفريقيا جنوب الصحراء حدا لا يطاق، وأعلن في بيان صادر عن مؤسسة التنمية الإفريقية أن إفريقيا خسرت أكثر من **900 مليار دولار** من التدفقات المالية غير القانونية بين عامي **1970** و**2008**، وشكلت العمليات التجارية للشركات المتعددة الجنسيات **60%** من التدفقات غير القانونية تليها الأنشطة الإجرامية مثل تجارة المخذرات والأسلحة والبشر بنسبة **35%**، بينما تشكل الرشوة والاختلاس النسبة المتبقية **5%**

1- البنك العالمي، إدارة النزاهة للبنك العالمي: الفساد، تاريخ التصفح 2017/03/09 ، متاح على الرابط. www.almatamar.net.new

2- بنك العالمي، المرجع نفسه.

3- البنك الدولي، البنك العالمي ومكافحة الفساد في أوربا وأسيا الوسطى، صوت المساءلة، ط1، ماي 2003، ص1.

وقال تقرير أعدته النيباد واللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة أن قنوات التدفقات غير القانونية هي التلاعب في الأسعار في التجارة والمعاملات المرتبطة بالاستثمار والملاذات الضريبية الآمنة في الخارج، في مثال للتلاعب بالأسعار مايقوم مسؤول ما بتحديد سعر إحدى المعدات المستوردة 100 مليون دولار وتسجيل ذلك رسميا بينما يبلغ سعرها الحقيقي 80 مليون دولار فقط، ويتم إيداع فرق السعر في حساب مصرفي سري في الخارج، وقالت النيباد في بيان أن تلك التدفقات غير القانونية أدت إلى خسارة إيرادات ضريبة وأضرت بالفرق الاقتصادية وأضعفت الحكم الراشد[1].

ثانيا: إجراءات مكافحة الفقر في إفريقيا

تعمل المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في إطار العولمة إلى الدفع بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية التابعة للأمم المتحدة إلى العمل في إفريقيا، وذلك من أجل مكافحة الفقر والتقليل من انتشاره وتقديم الخدمات الاجتماعية، وذلك من خلال تكوين شبكات أمان لدعم الخدمات والمساعدات الاجتماعية في إفريقيا، وبالتالي مساهمة هذه المنظمات في تخفيف الآثار الناجمة عن التحرير الاقتصادي للاقتصاديات الإفريقية وامتصاص الآثار السلبية معا، حيث تعمل أيضا المنظمات غير الحكومية على المحافظة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي ضد عدم الاستقرار الناتج عن تبني سياسات التكيف الليبرالية الجديدة[2]، بالنظر إلى ما خلفته حركة الإصلاحات المتعلقة بالجيل الأول من الإصلاحات من آثار تخريبية مست بنية الدولة الإفريقية في كل المجالات، دفع بالقائمين على هذه السياسات إلى تدارك الوضع في الحركة الثانية من الإصلاحات، والتي عرفت بإصلاحات الجيل الثاني حيث أعادت هذه الموجة الدولة إلى الواجهة من خلال مساهمة الدولة كمؤسسة في التخفيف من الآثار الاجتماعية الناجمة عن تطبيق سياسات النيوليبرالية في إطار مهامها كوكالة ليبرالية[3].

إن موضوع مكافحة الفقر من أهم المواضيع التي تطرح بقوة وخاصة في إفريقيا جنوب الصحراء التي تعتبر من أفقر المناطق في الكرة الأرضية على الإطلاق، حيث تتصدر هذه الدول القائمة بإحصاءات مخيفة، فإذا أجرينا مقارنة بين ما تتلقاه هذه الدول من مساعدات وقروض وبين ماهو واقع بالفعل تصيب بالذهول نظرا لتموقع الأرقام والإحصاءات في واد

1- موقع شبكة الجزيرة للاخبار، الفساد يكبد افريقيا 900 مليار دولار، شبكة الجزيرة الاخبارية، تاريخ التصفح 2017/04/10، متاح على الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/20133/10/25

2- Graham horrison,The world Bank and Africa: the construction of governance states. London:routldge, 2-2004, P 109.0

3- Graham horrison، Op,cit,P 50.

وواقع التنمية في واد آخر، إذ يعيش نصف سكان إفريقيا على الأقل بدولار في اليوم، وهو أعلى مستوى تشهده القارة خلال الستين عاما الفائتة، حيث تبرعت الحكومات الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ب **25 تريليون دولار** في شكل حملات مساعدة للبلدان الفقيرة في العالم لكن لم تحول هذه الأموال أي دولة إلى شكل دولة مستقرة، كما أرجعت إفريقيا مبلغ **14.5 مليار دولار** سنويا كخدمات ديون، وعلى الرغم من هذه الأرقام فإن أكثر من ألف طفل يموتون جراء أمراض الجوع وهي أمراض يسهل معالجتها والتحكم فيها حيث سجلت **900 ألف** حالة وفاة بمرض الملاريا وأمراض العدوى[1].

حيث يصرح الخبير العالمي **جوزيف ستيغليتز** بأن سياسات البنك العالمي الخاصة بالتكيف الهيكلي، والتي تهدف إلى علاج الأزمات الطارئة وتحقيق التوازن في الاقتصاد أدت إلى انتشار المجاعات والغليان الشعبي، كما تعرضت هذه السياسات إلى انتقادات خاصة بعد نجاح تجربة دول جنوب شرق آسيا التي أثبتت أن التوفيق بين الدولة والسوق هو سبيل التنمية الإقتصادية، بينما عانت الدول الإفريقية من إنخفاض في معدلات النمو، وسجلت في بعض الأحيان معدلات نمو جامدة ثم سالبة للدخل الفردي خلال فترة البرنامج، إذ أننا نجد الدخل الفردي الفعلي الخام في دول إفريقيا كان **1980** أقل بـ **6%** مما كان عليه بعد تطبيق الإصلاح من نفس السنة[2].

إن مكافحة الفقر والفساد التي اتخذته المؤسسات المالية الدولية على كاهلها وعلى رأسها البنك العالمي لم تكن في حقيقته سوى تمرير لبرامجها التنموية التي تحاول من خلال ذلك تبرير تبعية بلدان القارة الإفريقية لها والاستمرار في إبقائها قيد المشروطية.

المطلب الثاني: أثر سياسات المشروطية على واقع الدولة والمجتمع في إفريقيا

طرحت فكرة المشروطية مع أواخر سبعينات وأوائل ثمانينات القرن العشرين، حيث ظهر ما يعرف بإسم الجيل الأول للمشروطية، الذي ركز على آليات الإصلاح الإقتصادي مدفوعا بما عانته دول العالم الثالث من أزمات إقتصادية في ذلك الوقت، وكان مضمون هذا الجيل الأول من المشروطية هو تبني برامج التكيف الهيكلي كشرط لتلقي المساعدات من المؤسسات المالية، لأن تلك البرامج عكست اتجاها لفرض الليبرالية الإقتصادية على دول العالم الثالث، كما أنها لم تخل من بعد سياسي، لأنها هدفت إلى فرض النمط الغربي للتنمية على تلك الدول النامية وعلى رأسها الدول الإفريقية باعتبارها أكثر الدول النامية إعتمادا على المساعدات الخارجية، ومع بداية التسعينات ظهر الجيل الثاني من المشروطية حيث بدأت

1- Ibid, P,-66.

2- محمد نور السيد، المؤسسات الدولية وديون العالم، **السياسة الدولية**، العدد 68، اكتوبر 1991، ص581.

الدول المانحة الأوروبية والأمريكية والمؤسسات المالية النقدية ممارسة الضغوط السياسية والإقتصادية على الدول الإفريقية لإقامة نظام ديمقراطي مدني يستمد شرعيته من إجراء انتخابات تنافسية متعددة الأحزاب، وكانت وسيلتها للوصول إلى هذا الهدف هي التهديد بإيقاف المعونات والتسهيلات المالية، أو إيقافها فعلا، بهدف فرض نوع من العزلة والحصار على النظم التي لا تتبع النهج الديمقراطي لإجبارها على السير في طريق التحول الديمقراطي، وهو ما أصبح يعرف بالمشروطية السياسية، وقد اختلفت الآراء حول أسباب ظهور هذا الجيل الثاني من المشروطية، فالبعض أرجعه إلى التغيرات التي شهدها العالم خلال تلك الفترة من تحولات في دول أوروبا الشرقية وسقوط الإتحاد السوفياتي والتحول إلى الأحادية القطبية، وأرجعه آخرون إلى إخفاق تطبيق المشروطية الإقتصادية مما أدى بالمؤسسات المالية إلى إرجاع إخفاق برامج التكيف الهيكلي إلى العوامل السياسية في الدول المستقبلة للمعونات، وإتجه البعض إلى التأكيد على أن الدول المانحة أرادت تسويغ استمرار معوناتها لدول العالم الثالث أمام شعوبها، رغم انتهاء الحرب الباردة، فلم تجد سوى مسوغات دفع المبادئ الديمقراطية والحكم الراشد، أوأن المشروطية السياسية هي مجرد أداة إيديولوجية تجعل الرأسمالية الليبرالية تحل محل الإشتراكية على مستوى العالم، وتوفر أساسا من المشروعية للزعامة الجديدة للغرب بإسهامه في إسقاط النظم غير الديمقراطية[1].

وفي سياق متصل وخلال الحرب الباردة كانت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا بصفة خاصة ودول العالم الثالث بصفة عامة تحكمها اعتبارات الصراع مع الإتحاد السوفياتي، فعلى الرغم من صدور قانون المساعدات الخارجية عام **1961** الذي يشترط عدم تقديم أي مساعدات للدول التي تنتهك حقوق الإنسان، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تغاضت عن ذلك خاصة في عهد الرئيس **كارتر**، فرغم وجود انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان في الدول الإفريقية إلا أن الإدارة الأمريكية لم تتصرف ايجابيا تجاه هذه الدول، ومع إدارة الرئيس بوش أكدت الولايات المتحدة الأمريكية نظرتها تجاه قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأصبحت سياسة الولايات المتحدة تجاه هذه القضايا أكثر صرامة باعتبار أن الإنقسام الحقيقي في العالم لم يعد بين الشرق والغرب، وإنما بين الدول التي تلتزم بالديمقراطية والحرية السياسية من ناحية وبين تلك التي لا تلتزم بها من جهة أخرى، واستمرت نفس السياسة مع إدارة كلنتون الذي أعلن رغبة بلاده في دعم التنمية والديمقراطية من أجل إقامة الإستقرار العالمي الذي لا يتحقق إلا بإتباع الديمقراطية، وظلت سياسات

1- Werner Hammel, « The political dimension of Aid : developing contries must shoulder responsabily » (http://www.one world.org/euforrc/dandc/97-eham.htm. PP 2,3.)

المشروطية حاكمة لسياسة الولايات المتحدة في تقديم المساعدات مثل: قانون النمو والقرض في إفريقيا الذي تم التصديق عليه من الكونغرس **2001**، الذي يقوم على فرض عدة شروط تتعلق بمحاربة الفساد وحماية حقوق الملكية الخاصة واتخاذ إجراءات متدرجة لتقليل الدعم الحكومي مقابل إعطاء معاملة تفضيلية لصادرات الدول الإفريقية إلى الولايات المتحدة لصالح دمقرطة نظام الحكم وترشيده، وعملت الولايات المتحدة أيضا على ممارسة الضغط على المجتمعات النامية من أجل فتح قنوات للحوار السياسي وحرية التعبير والممارسة الإعلامية الحرة واحترام حقوق الإنسان ترقية دور المرأة في الحياة السياسية، أما فيما يخص دور الإتحاد الأوربي في المشروطية استنادا إلى القرار الصادر في **22 نوفمبر 1991** قرر الإتحاد الأوربي أن يجعل مساعداته للدول الإفريقية مشروطة بشروط سياسية أهمها احترام حقوق الإنسان والتقدم في المسار الديمقراطي، والحكم الراشد وحقوق المرأة[1].

كما تعرضت سياسات المشروطية لإنتقادات مختلفة من قبل المحللين الأفارقة تكشف عن آثار هذه السياسات من الناحية الفعلية، كما تكشف عن المقاصد الغربية الحقيقية وراء فرض مثل هذه السياسات ومن أهم هذه الإنتقادات:

- أن المشروطية السياسية تعمل على تقييد التحول الديمقراطي، لأن مسؤولية النظام في الدولة أمام الجهات الخارجية يتعارض مع المحاسبية الديمقراطية التي يجب أن تكون في يد المجالس التشريعية والمواطنين في الداخل، فيصبح تقييم النظام يعتمد على المصادر الخارجية التي قد تضع تقييما مخالفا كما يراه المواطن في الداخل، فقد ترى هذه المصادر أن الدولة حققت نجاحا في مسيرة التحول الديمقراطي في الوقت الذي لا تشعر فيه الجماهير بأي تغيير يذكر أو أي تقدم من الناحية الفعلية.
- كما أن المشروطية قد تؤدي إلى تراجع سيطرة أجهزة صنع القرار الداخلية في الدولة على اتخاذ القرارات، مما يؤدي إلى تراجع الديمقراطية، لذلك لم يكن من قبيل المصادفة أن تكون دولا مثل بوتسوانا وموريشيوس وهما الدولتان اللتان تميزتا بنظام ديمقراطي راسخ منذ استقلالهما هما الدولتين اللتين لم تعتمدا على المساعدات التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية والدول الغربية المانحة بشكل كثيف، رغم إعتمادهما على الإستثمارات الخارجية، ومن ثم فإن مثل تلك الدول لم تكن مرغمة على الإمتثال لقرارات الجهات المانحة[2] .

1 - عامر صبع ، مرجع سبق ذكره، ص 138.

2 - عامر صبع، مرجع سبق ذكره، ص 119.

- إن نوع الديمقراطية التي قد يلعب العامل الخارجي، وبصفة خاصة النظام الإقتصادي العالمي دورا في تحفيزها أودعمها هي في الأغلب ذات طابع إجرائي ممثلة في إجراء انتخابات تعددية بشكل دوري ونزيه، كما ترتبط بشكل وثيق بالنظام الإقتصادي الرأسمالي هي ديمقراطية إقتصاد السوق.

- إن تأثير العامل الإقتصادي الخارجي أكثر وضوحا في تفكيك النظم السلطوية أو دعم الزخم باتجاه إطلاق عملية انفتاح سياسي عنه في المراحل اللاحقة من التحول والتي تعد أكثر تعقيدا، وتقل من قدرة وإمكانات التأثير إزاءها.

- إن النظام الإقتصادي العالمي دأب على الضغط من أجل الدفع في سبيل الإنفتاح السياسي من خلال آليات قسرية مثل قطع أو تعليق المعونات أكثر من حرصه على مكافأة التحولات الديمقراطية بمنح لدعم إستمرارية التحول.

وهناك وجهة نظر مضادة مدعومة بخبرات إمبريقية تذهب إلى الدور الخارجي بوجه عام وآلية المعونة بوجه خاص قد يكونان معوقتين للتحول الديمقراطي من خلال الحديث عن **لعنة المعونة** "**curse of aid** "حيث أنها تقدم موارد ريعية قد تقلل الحافز للإصلاح أو توظف سياسيا لتعزيز الولاء للنظم القائمة أو إفساد المعارضة خاصة في حالات الدول التي تتمتع بأهمية استراتيجية أو تقدم نظمها خدمات أو ترتبط بتحالفات مع القوى الفاعلة في النظام[1].

1- Simeon Djamroy Jose G. Monatalvo and Marta reynal , queat " The crise of Aid", washington, bc. The world bank and C.E.P.R 2005, PP4-5

المبحث الثالث: البناء الديمقراطي: المفهوم والمتطلبات

المطلب الأول : مفهوم الديمقراطية

تبدو الديمقراطية اليوم أكثر المفاهيم السياسية انتشارا بين مختلف الثقافات، ولكن ذلك لا يعني أن هناك اتفاقا كونيا حول وجود شكل واحد لممارستها، ولا ماهي الاشتراطات أو المكونات الجامعة المانعة التي لابد من أن تندرج تحت عنوانها العريض، إلا أن هناك وثائق وعهودا أو إعلانات عالمية، إضافة إلى الكثير من الأدبيات التي تعبر عن اتجاه عالمي نحو الديمقراطية وضرورة إقرارها باعتبارها مثالا وهدفا عالميا يجد مشروعيته في القيم المشتركة للإنسانية، بصرف النظر عن اختلافات الشعوب والأمم الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، فالديمقراطية تعني المشاركة في الحكم وأصبحت حقا أساسيا من حقوق المواطنة التي تمارس في ظل الحرية والمساواة والشفافية والمسؤولية، مع احترام التعددية مهما كان مصادرها، كما أن تحديد مكونات الديمقراطية ضمن إطار توافقي عالمي يعكس القيمة الكونية للديمقراطية التي أفرزها الفكر الإنساني عبر العصور لذا، فبرغم الاختلافات فإن هناك إجماعا عالميا حول عناصر للديمقراطية ودعائم أساسية لها تشمل الفصل بين السلطات وتوازنها، واستقلال القضاء، والتعددية الجزبية، واحترام حكم القانون، والشفافية، والمحاسبة، والصحافة الحرة التعددية والمستقلة، واحترام مجمل حقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق السياسية وفي مقدمتها حرية تكوين الجماعات، وحرية التعبير، وحق التصويت والانتخاب[1].

بالرجوع إلى الأصل اللغوي للكلمة نجد " الديمقراطية" ذات أصل يوناني، تتكون من شقين اثنين، أحدهما يعني في اللغة العربية" شعب" ويقابله في اليونانية **Demos** ، وكلمة الشعب في في اللغة العربية تعني القبيلة العظيمة، في حين يشكل الشق الثاني معنى"**حكم**" أو"**سلطة**" "**Krato**"، وبجمع الكلمتين نحصل على الكلمة "**ديمقراطية Democracy** " حكم أو سلطة الشعب.

أما اصطلاحا، فيمكن التمييز بين نوعين من المفاهيم المتعلقة بالديمقراطية، أحدهما **مثالي Ideal** ، والآخر **واقعي Real** أما المعنى المثالي فهو عبارة عن مجرد شعار، ويرى من خلاله المبشرون به على أن الديمقراطية هي: حكم الشعب بالشعب ولصالح الشعب. وهو المفهوم الذي جاء به "**ابراهام لينكون Abraham Lincon**"، وهي أيضا " ذلك النوع

1 - غيورغ سورانس، الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير، ترجمة: عفاف البطاينة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 59.

من التنظيم السياسي الذي يكون فيه الرأي العام هو الحاكم" وهذه الفكرة لم تتحقق في الماضي ولا في الحاضر[1].

أما المفهوم الأقرب إلى الواقع، وممكن التحقق والمتداول في يومنا فهو **حكم الكثرة Polyarchy** ويقابله **حكم القلة " Oligarchy** "، وهو "**حكم الفرد المطلق**" **Absolute Rule**"، فأما حكم الأقلية فهي تدل على أن السلطة تعود إلى قسم أو فئة من المواطنين أو طبقة اجتماعية، أما الحكم الفردي فهو ببساطة حكم ديكتاتوري يتميز بتسلط فرد واحد وسيطرته على مجمل الحياة السياسية. أما حكم الكثرة أو الأغلبية فيشير إلى الحكم الديمقراطي باعتباره آلية لإدارة المجتمعات بصفة عامة، وفي الإدارة السياسية بصفة خاصة، يتضمن مجموعة من القواعد تشكل مضمونه ومبتغاه، وأساس هذه القواعد الحرية والدفاع عن كرامة الإنسان، والمساواة بين الناس، وتداول السلطة، والحق في المشاركة، وحق الناس في مساءلة حكامهم[2].

كما يتصل مفهوم الديمقراطية بمفهوم التنظيم "**Organization**" فالديمقراطية هي شكل من الإدارة والتنظيم العقلاني، تراعي فيها كل مصالح الأغلبية التي لها الحق في الحكم، ولهذا نجد الاستاذ **روبرت دال** "**Robert Dahl**" يطلق عليها بأنها عملية فذة **Unique**. والديمقراطية كفكرة لها قيمة معنوية، يعطي لها الاستاذ محمد علي محمد ثلاث سمات أو مبادئ أساسية: الاتفاق على الاختلاف " **Agrrement to difference**"، ثم مبدأ **Magerity principle** الذي يعين على الاتفاق الجماعي بالتزامهم على قبول رأي الأكثرية، وهناك مبدأ التسوية، وهذا المبدأ له علاقة بالمبدأ الثاني، باعتبار أن هذه الأغلبية يجب أن تلتزم بمبدأ التسوية بين مختلف هذه الآراء، وبهذا المفهوم تشكل الديمقراطية مفهوما معنويا، أما حسب جوزيف شومبيتر **Joseph schumpeter** فإن الديمقراطية بكل بساطة ليست إلا آلية لاختيار القيادة السياسية، فالمواطنون يعطون فرصا للاختيار بين قادة سياسيين أندادا يتنافسون للحصول على أصواتهم، وما بين دورة انتخابية وأخرى يتخذ رجال السياسة القرارات، وفي الإنتخابات المقبلة يستطيع المواطنون استبدال المسؤولين الرسميين الذين انتخبوهم، وبالتالي الديمقراطية ما هي إلا القدرة على الاختيار بين القادة في وقت الإنتخابات، أما "**ديفيد هلد David held**" فيرى أن الديمقراطية تؤيد مبدأ أساسيا من الإستقلالية ويطلق عليه اسم الإستقلال الديمقراطي والذي يتطلب دولة خاضعة للمساءلة كما

1- عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، ط2، دار النضال، بيروت، 1989، ص 213.

2- جمال الدين بن عمير، اشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية خلال تجربة التعددية المعاصرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيمات السياسية والادارية، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، 2006/2005، ص 22.

يتطلب أيضا إعادة تنظيم ديمقراطي للمجتمع المدني، ويتنبأ بمشاركة مباشرة كبيرة في مؤسسات المجتمع المحلي، وإدارة ذاتية للمؤسسات المملوكة تعاونيا، ويطالب بقانون حقوق للأفراد يتجاوز حق الإدلاء بالصوت، ويشمل فرص متساوية في المشاركة، كما يتضمن الحقوق الإجتماعية والإقتصادية لضمان توافر الموارد الكافية لاستقلالية الديمقراطية[1].

وبين المفهوم الضيق للديمقراطية لشومبيتر والمفهوم الواسع لهلد نجد إن الأوضاع في العديد من الدول النامية تؤدي إلى تأكيد ضرورة تلبية الحقوق الإقتصادية الأساسية والفرص المتساوية في المشاركة – حسب هلد– مثل الفقر المادي المدقع يجعل الديمقراطية عسيرة، حيث قال "**يوليوس نيريري Julius Nyerer**" الرئيس السابق لتنزانيا: "إن النضال من أجل الحرية في إفريقيا هو في الأساس نضال من أجل التحرر من الجوع والفقر"[2].

إن المعنى المتداول والبسيط للديمقراطية، هو حكم الشعب وسيادته، وأنه مصدر السلطات لا يستوعب بالضرورة كل العناصر المشار إليها أعلاه، فالممارسات الديمقراطية تشير إلى تعددية وتنوع هائل، وهو ما يمكن أن نجده أيضا في ذلك التنوع في تعريف الديمقراطية في المجال الأكاديمي أو الفكري بين تعريفها بمقاييس الحد الأدنى الذي يرى الديمقراطية صراعا تنافسيا على أصوات الناخبين، إلى تعريف أوسع يضم الحريات السياسية ووجود المؤسسات الديمقراطية، كالبرلمان والقضاء المستقل، وانتهاء بتعريفات أكثر اتساعا ترى الديمقراطية بأنها تتضمن الحقوق الاقتصادية أيضا[3].

يمكن القول بأن تداول كلمة الديمقراطية في أوروبا ازداد منذ القرن السابع عشر وبشكل أكبر في القرن الثامن عشر، وذلك من خلال ازدهار الليبرالية السياسية، فقد ساعد ظهور الفكر السياسي لدى **جون لوك، مونتسكيو، وجان جاك روسو** على تطور مفهوم الديمقراطية، وذلك من خلال دعوة جون لوك إلى تقييد سلطة الحكم الملكي واهتمامه بالحريات العامة، وكذلك فقد كان مونتسكيو أولَ من دعا إلى فصل السلطات، وذلك من خلال جعل كل هيئة من الهيئات الحكومية الثلاث تتقيد بوظيفة محددة ودون التدخل في شؤون الهيئات الأخرى، مما يؤدي إلى ضمان حقوق المواطنين واحترام حرياتهم، أما جان جاك روسو فقد اعتبر أن الإرادة العامة مصدر للسيادة في الدولة وليست سلطة الحاكم أو الملك، أما بالنسبة للعرب فلم تدخل كلمة الديمقراطية اللغة العربية إلا من خلال الغرب في

1- علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت،2000، ص17.نقلا عن:
Robert Dahl,Democracy and Its Crisis ,New Haven,CT : YaleUniversity Press ,1989) , p 5.

2- غيورس سورانس، مرجع سبق ذكره، ص29.

3 - سيفين حليم، التنافس الدولي لكسب النفوذ في إفريقيا، العرب وإفريقيا فيما بعد الحرب الباردة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، قضايا التنمية، العدد 18، جامعة القاهرة، 2002 ، ص465.

أواخر القرن التاسع عشر، وذلك بعد نجاح الثورة الأمريكية **1776** والثورة الفرنسية **1789** وقيام العديد من أنظمة الحكم الديمقراطية في أوروبا[1].

فبالنظر إلى الديمقراطية بوصفها نظاما سياسيا يطرح أسئلة كثيرة حول العلاقات بين النظام السياسي من جهة والأبعاد الإقتصادية والإجتماعية من جهة أخرى، وعلى الرغم من أن مفهوم النظام السياسي للديمقراطية يوفر لنا أنسب نقطة لبدء التحليل المستهدف إلا أنه ليس خيارا معياريا من قبل الحديث عن أنواع الديمقراطية، وحسب هلد فإنه من أجل إعطاء الوزن المتساوي في إدارة الحكومة يجب توفر الضمانات التالية:

- مسؤولون منتخبون.
- إنتخابات حرة ونزيهة.
- حق الاقتراع العام والشامل.
- الحق في الترشح للمناصب الرسمية .
- حرية التعبير.
- معلومات بديلة والحق في الحصول عليها من طرف المواطنين وتتمتع بالحماية بموجب القانون.
- استقلالية الجمعيات[2].

وعندما تتوافر هذه الشروط نكون أمام ديمقراطية سياسية، يشار إليها بالديمقراطية الليبرالية نظرا إلى تركيزها على شكل الحكومة، وعليه يمكن النظر إلى الديمقراطية السياسية على أنها نظام حكم يفي بالمتطلبات التالية:

- منافسة حقيقية وواسعة بين الأفراد والجماعات المنظمة .
- مستوى مشاركة سياسية في اختيار القادة والسياسات.
- مستوى كاف من الحريات المدنية والسياسية (حرية التعبير حرية الصحافة حرية تشكيل المنظمات والانضمام إليها)[3].

وعليه فإن تحديد مفهوم الديمقراطية يستند إلى تصورات رقيقة وسميكة. أما على مستوى التصورات الرقيقة وبتعبير ضيق، فإن العالم الاقتصادي النمساوي جوزيف شومبيتر **Joseph Schumpeter** قد حدد معالمها في الأربعينيات كما سبق وأن تطرقنا له، أما

---

1 - غيورغ سورانس، مرجع سبق ذكره، ص 95.

2 - المرجع نفسه، ص 30.

3 - يوسف محمد جمعة الطواني، مرجع سبق ذكره، ص 83.

على مستوى التصورات السميكة فلا يعتبر نظاما ديمقراطيا إلا إذا كان يضمن الخاصيات التالية:

1. قدر كبير من الحرية الفردية التي تشمل حرية والاعتقاد وحرية الرأي، والنقاش والتعبير والنشر والإعلام والتجمع، والقيام بالمظاهرة وتقديم العرائض و(لم لا) حرية الانترنت.
2. حرية الأقليات الإثنية والدينية والعرقية وأقليات أخرى (بالإضافة إلى أقليات مقصية تاريخيا) لتمارس دينها وثقافتها وتتشارك بشكل متساوي في الحياة السياسية والإجتماعية.
3. حق كل المواطنين البالغين في التصويت والترشح إلى مناصب إدارية (على أن يتوفر فيهم شرط السن والكفاءة).
4. صدق ومنافسة خالصة في الساحة الإنتخابية يمكنان زعماءه بالإلتزام بالمبادئ الدستورية من تشكيل حزب ما ومن التباري على المناصب.
5. المساواة القانونية لكل المواطنين في ظل حكم القانون بحيث تكون القوانين واضحة ومعروفة لدى الجمهور وعامة وليست ذات مفعول رجعي[1].
6. سلطة قضائية مستقلة تطبق القانون على نحو محايد ومطرد وتسهر على حماية حقوق الفرد والجماعة.
7. ومن ثم فإن الإجراءات القانونية الواجبة تحرر الأفراد من التعذيب والترهيب والاحتجاز غير المبرر والنفي والتدخل في حياتهم الشخصية من قبل فاعلين رسميين أو غير رسميين.
8. الاستعلام المؤسساتي عن المسؤولين المنتخبين تقوم به هيئة تشريعية ونظام محكمة ووكالات مستقلة أخرى.
9. تعددية حقيقية في مصادر المعلومات وأشكال المنظمات المستقلة عن الدولة، ومن ثم الحصول على مجتمع مدني نابض بالحياة.
10. السيطرة على الآلة العسكرية وأمن الدولة من قبل مدنيين حظوا في آخر المطاف بثقة الشعب فانتخبهم لأداء هذه المهمة[2].

حسب لاري رايموند مفهوم الديمقراطية هو نظام سياسي يتغير في العمق وقد يوجد متخطيا درجتين مختلفتين إلى الأعلى على المستوى الأدنى إذا استطاع شعب ما إن يجتاز زعماءه(...)، في إنتخابات منتظمة حرة ونزيهة سنشهد ديمقراطية انتخابية، إذا دعونا نظاما سياسيا بكونه ديمقراطيا فهذا لا يعني أنه جيد أو جدير بالإعجاب أو أنه لا يحتاج منا إلى

1- لاري دايموند، روح الديمقراطية الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة، ترجمة: عبد النور الخرافي، ط1: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2014، ص 43.

2 - المرجع نفسه، ص ص 44، 45.

بالغ اهتمام لتحسينه أكثر، بل يعني ببساطة أنه إذا كانت أغلبية الشعب تريد تغيير أعلى مستوى زعماءها وسياساتها ولها القدرة على التنظيم في إطار القواعد فإنها تستطيع الحصول على التغيير[1].

المطلب الثاني: متطلبات البناء الديمقراطي

هناك قيم للديمقراطية حسب فكرة لاري رايموند التي تقوم على حقيقة أن الديمقراطية قابلة للحياة في كل مجتمعات العالم دون تمييز ولا تقتصر فقط على الدولة الغربية، على الرغم من كل المعوقات التي تعترض سبيلها فنسبة الوعي التي يتمتع بها مجتمع ما، والمستوى المعيشي الذي وصل إليه كفيلان بتحديد إمكانية احتضانه للديمقراطية (...)، ويقر بصعوبة ترسيخ الديمقراطية في العالم النامي، إلا أنه لا يفقد الأمل في بلوغ هذا المسعى على اعتبار أن المعطيات الميدانية تؤكد هذا التوجه الطبيعي للشعوب، وتدحض الادعاءات المغرضة التي لا تستند إلى علم متهمة المجتمعات الأسيوية والإسلامية بتعارض قيمها مع قيم الديمقراطية[2].

كما أن مصير الديمقراطية ليس مقيدا بقوى تاريخية وبنيوية مجردة، وإنما هو نتيجة نضال وإستراتيجية وإبداع ورؤية وبسالة وقناعة وتسوية وخيارات يلتزم بها الناس، أو بتعبير أدق يلتزم بها الفاعلون السياسيون، وهذا ما يقصد به لاري رايموند روح الديمقراطية في بعضها، وإضافة التضامن الدولي للدفع بالحرية نحو الأمام نذيرا ببذل جهد كبير في المستقبل وظهور بعد جديد لروح الديمقراطية، كما إن الإدراك السياسي والمشاركة والتسامح مع المنشقين والمعارضين والشروع إلى الاعتدال السياسي وضبط النفس، أو الرغبة في الحرية والتحلي بروح المسؤولية والميل إلى تشكيل منظمات مستقلة تجعل من الديمقراطية أمرا ممكنا[3].

وبالتالي أضحت الديمقراطية نظاما شاملا يستند إلى حل التناقضات والصراعات بين المصالح المتعارضة، وتحقيق التوافق والتصالح بين كل القوى الاجتماعية، بما يحقق المصلحة العامة التي لا بد من أن نجد لها تأسيسا في ثقافة المجتمع ككل لنبدأ في تلمس وعي وإلمام بالشروط الأساسية لقيام النظام الديمقراطي على حد مقبول من القواسم المشتركة التي تجعل من الجماعة البشرية مجتمعا سياسيا مدنيا، ومن أعضائه مواطنين، مثلما أخذ التعبير عن هذه القيم والمثل ينتشر بين النخب والمجتمع المدني ووسائل الإعلام الفضائية

1 - رفيق المصري، الدين والسياسة والديمقراطية، مراجعة: محمد ابراغيث، مركز حقوق الانسان والمشاركة الديمقراطية، القاهرة، 2007، ص26.

2 - لاري ديموند، مرجع سبق ذكره، ص 29.

3 - المرجع نفسه، ص 30.

العابرة للحدود وفضاء المعلومات المفتوح عبر الانترنت، ليضع أسسه في وعي المواطن العادي أيضا[1].

لقد أجمع العديدُ من المفكرين الغربيين على ضرورة وجود عناصر أساسية باعتبار النظام القائم نظاماً ديمقراطياً، ومن بين هؤلاء المفكرين، **روبرت دال Dahl** الذي أكد على مجموعة من المقاييس التي تختص بها الديمقراطية وهي:

1. حرية إنشاء الجمعيات السياسية والانضمام إليها.
2. حرية التعبير عن الرأي.
3. حق الانتخاب.
4. حق المواطن في ترشيح نفسه للمناصب السياسية.
5. المنافسة السياسية.
6. وجود بديل للدولة كمصدر للمعلومات.
7. وجود انتخابات حرة ونزيهة.
8. قيام المؤسسات السياسية التي تستمد سلطتها من الشعب[2].

إذا توافرت هذه العناصر، يمكن اعتبار النظام السياسي نظاماً ديمقراطياً، ويُطلق عليها أحياناً أخرى الديمقراطية الليبراليةLiberal Democracy ، ولكن على حد تعبير روبرت دال فإنه من غير الممكن توافر جميع هذه العناصر في أي نظام ديمقراطي، لذلك فهو يستخدم مصطلح **Polyarchy** بدلاً من الديمقراطية، وهي تعني الحكم المتعدد، فهو ليس حكماً للشخص الواحد أو حكماً للأقلية الغنية، وإنما هو حكم التعددية أو الكثرة، على الرغم من عدم توافر جميع هذه العناصر في أي نظام ديمقراطي فإنه من الممكن وصف النظم السياسية التي تحتوي على غالبية هذه العناصر بأنها نظم ديمقراطية، ولو أمعنا النظر في العناصر السابقة والتي ذكرها روبرت دال فإنه يمكن دمج هذه العناصر مع بعضها البعض في عناصر خمسة أساسية وهي:

1. ضمان وجود انتخابات حرة ونزيهة وتعقد بشكل دوري كل سنتين أو كل أربع سنوات حسب دستور الدولة.
2. التعددية السياسية بمعنى وجود حزبين سياسيين أو أكثر تتنافس للوصول إلى السلطة.

---

1 - Seymour Lipset ,some social prerequisites of democracy :Economic Development and Political Legitimacy ,American Political Science Review,vol; 53,1959 pp69 .

2- لاري دايموند، مرجع سبق ذكره، ص 46.

3. ضمان الحريات وحقوق الإنسان الأساسية مثل حرية التعبير عن الرأي، حرية الصحافة، حرية إنشاء جمعيات سياسية، وكذلك الحرية الدينية.

4. فصل السلطات، وهو فصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية، وكذلك فصلهما عن السلطة القضائية مع تحديد وظيفة كل من هذه السلطات.

5. مبدأ سيادة القانون، وهو أن الجميع متساوون أمام القانون حتى ولو كان أعلى منصب سياسي في الدولة، فمن يخالف القانون يجب أن يحاكَم ويعاقَب[1].

إذا توافرت العناصرُ السابقة، فإنه يمكن اعتبار النظامَ القائم نظاماً ديمقراطياً، ولكن العديد من أنظمة الحكم التي تدعي أنها ديمقراطية لا تتقيد بكل هذه العناصر، مما يؤدي إلى وجود ديمقراطية مشوهة، في هذا السياق يقول عصام سليمان: " للقواعد الدستورية الوضعية وللتقاليد والأعراف السياسية أهمية كبرى في تحقيق الديمقراطية فالاقتراع العام، وتحديد وظائف المؤسسات وصلاحيات الأشخاص الذين يمارسون السلطة، والتقيد بالأصول المتبعة في تأليف وإسقاط الحكومات والفصل بين السلطات والاعتراف بالحريات والحقوق والمساواة وهي جميعها من أسس النظام الديمقراطي، وعدم التقيد بها يؤدي إلى تشويه الديمقراطية[2].

أيضا فيما يتعلق بالشروط الواجب توافرها لقيام نظام ديمقراطي، فقد ساد في فترة السبعينات من القرن العشرين بعض النظريات التي أكدت على ضرورة وجود شروط معينة تسبق التحولَ نحو الحكم الديمقراطي، ومن هؤلاء صموئيل هانتنجتون **S.Huntington** الذي يؤكد على ضرورة وجود مؤسسات سياسية لتساهمَ في التوسط بين القوى الاجتماعية المتصارعة، وجود المؤسسات السياسية هي بمثابة قنوات لسماع صوت المعارضة، وتستعينُ فيها كذلك القوى الاجتماعية لإسماع صوتها ومطالبها، وقد أكدت نظرية التحديث **Modernization Theory** على ضرورة وجود شروط ومتطلبات محددة لقيام واستمرارية النظم السياسية الديمقراطية، فعلى الرغم من أن هذه الشروط تختلف نوعاً ما من دولة لأخرى، إلا أن هذه الشروط تُعتبر بمثابة خطوط عريضة من أجل التحول نحو الديمقراطية، من ضمن هذه الشروط وجودُ بناء اجتماعي واقتصادي متطور ويتميز بوجود درجة معينة من الغنى والثراء، نمو اقتصادي، انخفاض نسبة الأمية، بروز طبقة وسطى قوية ومؤثرة، التمدن، الحراك الاجتماعي، وكذلك وجود وسائل الإعلام القادرة على إيصال الكلمة[3].

---

1 - غيورغ سورانس، مرجع سبق ذكره، ص52.

2- رفيق المصري، الدين والسياسة والديمقراطية، مراجعة محمد ابراغيث، مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية: القاهرة، 2007، ص26 .

3 - غيورغ سورانس، مرجع سبق ذكره، ص 52 .

أيضا لكي تتأسس الديمقراطية السياسية لا بد من وجود تفاعل بين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية من جهة والخيارات التي تفرزها الأطراف السياسية من جهة أخرى. لقد أكد **سيمور م ليبست Seymour M Lipst** أنه يولد التحديث والثروة عوامل مواتية للديمقراطية مثل ارتفاع معدلات القراءة والكتابة والتعليم،والتحضر والتمدن **Urbanization** ووجود وسائل الإعلام، إضافة إلى ذلك توفر الثروة والموارد اللازمة للحد من التوترات الناجمة عن الصراع السياسي، وقد نزع عدد كبير من التحليلات التجريبية **(Empiriacal)** التي ألهمتها فرضية ليبست إلى مساندة هذا الرأي، وعليه فقد اعتبر **روبرت دال 1971** الرأي القائل: أنه كلما ارتفع المستوى الإجتماعي الاقتصادي للبلد رجحت احتمالية كونه ديمقراطيا مسألة لا جدال فيها[1].

إن الملاحظ لواقع معظم بلدان القارة الإفريقية يجدها تفتقر إلى عوامل التفاعل بين النظام الاقتصادي والإجتماعي، إضافة إلى التجاذبات حول تقسيم الثروة مما نتج عنه عدم وجود استقرار سياسي كثيرا ما أدى إلى تقويض عملية البناء الديمقراكي فيها.

أيضا من الشروط ماهو متعلق بالثقافة السياسية أي منظومة القيم والمعتقدات التي تحدد سياق الفعل السياسي، تنزع بعض الثقافات إلى تأكيد التسلسل التراتبي والسلطة وعدم التسامح، وبالتالي يكون أقل مواتاة للديمقراطية، ومع ذالك يصعب أن نبرهن على وجود علاقة متسقة بين أنماط ثقافية بعينها وسيادة الديمقراطية، فضلا على أن المنظومات الثقافية خاضعة لتغير دينامي، إن وجود الثقافة السياسية **Political Culture** يعني وجود مجموعة من العادات والتقاليد والقيم التي تعزز مبدأ الاحترام المتبادل، التسامح، ونبذ العنف في حل الصراعات من أجل التحول نحو الديمقراطية، وفي هذا السياق يقول عصام سليمان: "المؤسسات السياسية والقواعد الحقوقية على الرغم من أهميتها لا تصنع الديمقراطية، فالديمقراطية في جوهرها تتجاوز هذه المؤسسات والقواعد لتشكل سلوكاً اجتماعياً وسياسياً، ويرتكز على فكرة المساواة في العلاقات الإنسانية، واحترام حقوق الإنسان، وحرياته، فهي تدخل في شخصية الفرد والمجتمع"[2].

كما تؤمن الديمقراطية الحقة، بأن هيبة الدولة لا بد أن تنبع طواعية من القاعدة الشعبية العريضة، لا أن تفرض عليها من قمة السلطة، لذلك تركز اهتمامها وعنايتها على مابين التجمعات الإنسانية من صلات أو علاقات أو تفاعلات، يجب أن يتغلب فيها التفاعل الايجابي على التنافر السلبي، فالجماعة أو الطبقة أو الفئة أو الشريحة التي ينتمي إليها

---

1 -غيورس سورانس، مرجع سبق ذكره، ص52.

2- نفس المرجع، ص 53.

الإنسان تترك بصماتها واضحة على أخلاقه وأفكاره وآراءه وسلوكياته، ولذلك يجب وضع حياة الجماعة في الاعتبار دائما حتى لا يستشعر الفرد أي تناقض بين جماعته والجماعات الأخرى التي يؤثر اتصالها ببعضها البعض تأثيرا عميقا في كيان كل واحدة، سواء في توجهاتها الفكرية أو أساليبها السلوكية، ولذلك لا يمكن للفرد أن ينمي قدراته ومواهبه الخاصة إلا إذا كانت العلاقة بين جماعة وغيرها تسمح بهذه التنمية أو تساعد عليها[1].

إن للثقافة السياسية تأثير كبير على النظام السياسي بوجه خاص والحياة السياسية بوجه عام إذ تدفع الأفراد والجماعات إما باتجاه الانخراط في النظام السياسي، أو تدفعهم باتجاه اللامبالاة السياسية السلبية، وحسب تقدير "**فيربا والموند Virba Allmond**" فإن التوافق بين الثقافة السياسية والبنية السياسية ضروري لتأمين استمرار النظام السياسي، فإذا حصل التفاوت بينهما يتلكأ النظام ويتعرض حينئذ للزوال، ومع ذلك لا يكون التوافق كاملا على الدوام لعدم امتلاك الثقافة السياسية التجانس الكامل[2]، ولكل نمط من الثقافة السياسية ما يقابله من البنى السياسية ينمو ويتطور في ظله، ولا يمكن بناء بنية سياسية معينه خارج إطار البناء الثقافي السائد في المجتمع، ومن دون التلاؤم بين الثقافة السياسية والبنية السياسية يتعرض النظام السياسي للخطر ويتهدد بالسقوط والتلاؤم بينهما شرط أساسي للاستقرار السياسي[3].

إن الثقافة السياسية الجديدة التي تفرضها إستراتيجية الإنتقال الديمقراطي هي الثقافة التي تحمل النزعة النسبية في وعي السياسة والمجال السياسي محل النزعة الشمولية أي التوتاليتارية، وتحمل التوافق والتراضي والتعاقد والتنازل المتبادل محل قواعد التسلط والاحتكار والإلغاء(...)، فتفتح المجال السياسي أمام المشاركة الطبيعية للجميع وتفتح معه السلطة أمام إرادة التداول السلمي عليها، هذا يعني أنه في ظل هذه الثقافة السياسية مفهوما مركزيا تأسيسا للسياسة والسلطة وهو أنهما معا –بحسبها– ملكية عمومية للمجتمع برمته يلتقي معها أي سلم معياري تتوزع بموجبه أقساط ومستحقات السياسة والسلطة على قواعد الامتياز أو الأفضلية أو ما في معناها من أسباب السطو على الرأس المال الجماعي السياسي[4].

---

1 - نبيل راغب، هيبة الدولة: التحدي والتصدي، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة،2004 ، ص ص،142،127.

2 - حسين علوان، إشكالية بناء الثقافة السياسية في الوطن العربي، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009، ص 11.

3- حسين علوان، مرجع نفسه، ص 12.

1-محفوظ محمد، العرب والثقافة السياسية الجديدة، صحيفة الرياض الالكترونية، تم تصفح الموقع 2017/40/30،
http://www.alriyad.com/2004/10/05/article13079.html

2- المرجع نفسه.

إن كثيرا من التناقضات والتوترات السياسية والإجتماعية الداخلية لا يمكن معالجتها بدون ثقافة سياسية جديدة تؤسس لنمط جديد من العلاقة والتواصل بين مكونات المجتمع وقواه، قوامها التسامح والحرية وسيادة القانون وقيم حقوق الإنسان، فأزمات السلطة وعلاقتها بالمجتمع وتعبيراته المتعددة، وطبيعة الموقف من التعدد والتنوع المذهبي والقومي والعرقي المتوافر في العديد من المجتمعات بحاجة إلى ثقافة سياسية جديدة تعيد صياغة العلاقة وعلى أسس جديدة بين السلطة والمجتمع، كما أنه لا يمكن تجاوز معضلات التمييز الطائفي والعرقي والقومي دون ثقافة سياسية تعيد إلى التنوع كينونته ومتطلباته، وترسي دعائم المواطنة وأسس الوحدة وفق رؤية ثقافية لا تلغي الخصوصيات الثقافية لكل فئة أو شريحة في المجتمع والوطن دون أن تشرع في الإنكفاء والإنحباس على الذات، كما أن الترسيم والتحصين الحقيقيين لقيم الثقافة السياسية والبناء الديمقراطي يستندان إلى جملة من الموجبات الأساسية والاشتراطات، أولها يكمن في الوعي السياسي الديمقراطي الذي يشكل منبع التفكير والسلوك الديمقراطيين، ثم التنشئة السياسية من خلال استحضار دورها المحوري في التربية والتأطير وغرس قيم الثقافة الديمقراطية، وفي نفس المنحى تبرز أهمية ومحورية مصالحة المواطن مع السياسة من خلال المشاركة السياسية وما يستتبع ذلك من مأسسة السلطة مع تثبيت قيم الثقافة السياسية الديمقراطية مجتمعيا[1].

يبدوا واضحا أن معظم المجتمعات الإفريقية تفتقر إلى وجود قاعدة اجماعية حول الموروث الثقافي المتنوع والفكري لديها، لذلك كان لابد من ضرورة التأسيس لنشر الوعي الديمقراطي والتنشئة السياسية له، لأنه من الصعب أن تتصهر كل الفئات في بوتقة التجانس من غير حدوث تشظيات تفقد البناء الديمقراطي استقراره.

أيضا من الشروط المسبقة المواتية للديمقراطية ما يرتبط بالبنية الإجتماعية للمجتمع ويخلص **بارينغون مور Barington Moore** في تفسيره التاريخي لجذور الديمقراطية والدكتاتورية إلى أن: " طبقة قوية ومستقلة من أهل الحضر كانت ولا تزال عنصرا لاغنى عنه في نمو الديمقراطية البرلمانية، بحيث لا توجد برجوازية لا توجد ديمقراطية"، وبالمقابل يرى **غوران ثيربورن GoranTherborn** "أن الديمقراطية ولدت على مر الزمان وفي كل مكان من رحم النضال الشعبي ضد شرائح الطبقة البرجوازية الرائدة"[2].

---

2 - Bartington moore, a social origins of picatorship and democracy lord and peasant in the making of the modern world(boston,beacon,1966) p148.

هناك عوامل خارجية أي تلك العناصر الإقتصادية والسياسية والايديولوجية وغيرها التي تشكل السياق الدولي لما يشهده كل بلد، وتعد البلدان في العالم الثالث الأكثر عرضة للنفوذ الخارجي وخصوصا نفوذ الدول الغربية الرائدة، وقد اعتاد منظرو التحديث على اعتبار هذا النفوذ نافعا للترويج للديمقراطية، في حين توصل منظرو التبعية **Depadence** إلى استنتاجات معاكسة، فمثلا إشكال اللامساواة في اقتصاديات العالم الثالث ومجتمعاتها وتشوهاتها الناجمة على التبعية الذي تحتله في النظام الاقتصادي العالمي، تجعل الديمقراطية أمرا صعبا، كما أن الخيارات التي تتبناها الأطراف السياسية الفاعلة، علما بأن خيارات من هذا القبيل تحدث فرقا، وعلى سبيل المثال يرى العديد من المراقبين إن الفضل في إنتقال جنوب إفريقيا إلى الديمقراطية يعود إلى **نلسون مانديلا Nelson Mandela** نظرا إلى دوره الأساسي فيه، غير أنها لا تستطيع أن تتكهن في ما إذا كانت الأطراف الفاعلة ستنتج ديمقراطية أم لا، بل هي تقدم معلومات على نوع الحصيلة التي يمكن أن تتوقعها من المشاركين، وقد تختار الأطراف الفاعلة في الديمقراطيات إصلاحات تتعلق بالسياسة **reform policy** تستهدف أول ما تستهدف سلطة الجماعات المهيمنة وامتيازاتها، وليس صعبا أن تتفهم سبب نضال أولئك الذين حرموا من النفوذ السياسي في ظل الحكم التسلطي من أجل نظام ديمقراطي يفتح أمامهم سبل الوصول إلى النفوذ السياسي[1].

ومنه إن الديمقراطية ليست تعبير على حقيقة بنائية مؤسسية فقط، ولكنها أيضا مجموعة من قيم واتجاهات ومشاعر تشجع على الممارسة الديمقراطية من جانب الحكام والمحكومين، وبالتالي فإن البناء الديمقراطي لا يتجسد فقط فيماهو مرتبط بالجانب المؤسساتي والإجرائي، وإنما أيضا بالبناء القيمي للديمقراطية، كما أن عملية البناء الديمقراطي ليست مجرد عملية نقل من الآخرين أو اختيار نظام معين، ولكنها لا بد من أن تبدأ من واقع المجتمع ذاته وأولويات المرحلة التاريخية الراهنة، ولا بد أن تستثمر تجارب الدول الأخرى للاستفادة منها، وتنتهي بترجمة أهداف مطالب الشعب إلى ترتيبات مؤسسية وأطر قانونية ودستورية وسياسية تشكل ملامح النظام السياسي الديمقراطي[2].

إضافة إلى ضرورة توفر الثقافة السياسية، أيضا لابد من توفر الشرعية السياسية للنظام السياسي، حيث يرى لاري رايموند "أن الأنظمة الديمقراطية تقوم في استقرارها على

1- إسماعيل نوري الربيعي، بومدين بوزيد، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، ط1، مؤسسة دراسات الوحدة العربية +مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية: بيروت،2005، ص57.

2 - عثمان الزياني، تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي، مركز الجزيرة للدراسات، مكة، 2015 ، ص 01.

الشرعية وخضوع الأفراد من المواطنين أكثر من الأنظمة الديكتاتورية"، ويرجع ذلك إلى كون الديمقراطية من حيث طبيعتها نظام يقوم على توافق شعبي، ومن ناحية تم تحديد مقدار القوة الممكن استخدامها في نظام ديمقراطي، وكلما كانت نسبة المواطنين الذين يقرون شرعية النظام الديمقراطي قليلة كلما كان النظام معرض للإنهيار عبر إنقلاب عسكري أو استيلاء على السلطة التنفيذية بشكل عام أو تفكك النظام السياسي أو إنهيار الدولة لأن الشرعية قوام البناء الديمقراطي[1].

إن عدم القدرة على بناء الديمقراطية يؤدي بالضرورة إلى العجز الديمقراطي الذي هو سبب في تحليل ظاهرة رسوخ السلطوية في المجتمعات المتخلفة الإفريقية منها لما يرتبط بالذهنيات والمسالك التقليدية السائدة (اللاعقلانية، سيطرة العادات والتقاليد، الخضوع السلبي، نزعة التوجه إلى الداخل)، حيث تنهض على بناء حضاري خاص وأن بنيتها الفكرية والإجتماعية وتقاليدها السياسية تفتقر إلى مقومات تتوافق مع أبسط قواعد الفكرة الديمقراطية[2].

كما أن القبول بمبدأ المساواة السياسية الذي يعني وجود قبول نفسي والتزام قانوني بمبدأ المواطنة والتسليم بالحقوق والواجبات السياسية المترتبة عن ذلك لن يساهم في وجود مؤسسات سياسية ديمقراطية، إذ أن رفض مبدأ المواطنة وإنكار حق المساواة السياسية من قبل أغلبية دينية أومنهجية أوعرقية يقود إلى الإخلال بأحد المستلزمات الأساسية لبناء الدولة الديمقراطية[3].

كما أن التوصل إلى صيغة دستور ديمقراطي يأخذ بعين الاعتبار كل المكونات وشروط انخراطها في الممارسة الديمقراطية، كون الدستور يعتبر أحد المكونات الأساسية في نظام الحكم، حيث تخضع الدولة والمجتمع لأحكامه، وبذلك يأخذ بعين الاعتبار حدود الديمقراطية بشكل يحقق وفاقا اجتماعيا واستقرارا، وينظم سلطات الدولة ويحدد اختصاصات كل منها، كما يضع قيودا تضمن ممارسة السلطة وفق الاختصاصات الدستورية، وكذا كفالة الحقوق والحريات العامة للأفراد، إذ أن الدستور الديمقراطي ليس نموذجا واحدا يجب إتباعه في كل الدول، بل أنه يخضع للواقع والسيرورة التاريخية وضرورات التوافق السياسي في كل بلد أومجتمع، كما أن لكل مرحلة من مراحل حياه الدولة شرعية دستورية معينة، إذ أن الدستور في الأخير هو محصلة التوافق على قواسم مشتركة في عملية التفاوض السياسي

---

1 - لاري ريموند، مرجع سبق ذكره، ص ص،90، 144.

2- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

3 - هاشم نعمة، نظرة في مستلزمات بناء الدولة الوطنية الديمقراطية، **طريق الشعب**، العدد79، الخميس 2008/11/27، ص ص، 6-17.

بين القوى المقتنعة بضرورة السيطرة على مصادر العنف والساعية إلى إدارة أوجه الاختلاف سلميا وفق شرعية دستورية يحتكم إليها جميع الأطراف[1].

إن عملية صنع الدساتير لابد أن تكون شاملة حتى يمكن اعتناق الدستور من قبل أكبر مجموعة ممكنة من المواطنين، وأن الدساتير ذاتها لابد أن تعكس الإجماع الشعبي، ويختصر استعراض حديث دراسات قام بها "المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدات الإنتخابية" بالقول أنه: يبدو أن العمليات التشاركية (بإنشاء الدساتير) مكنت الشعوب". ووفقا لمبادرة الكومنولث لحقوق الإنسان 1999 فإنه" ينبغي لصنع الدساتير أن تكون عملية تشمل بناء أغلبية السكان، إن هذا ضروري لضمان أن يعتبر المنتوج النهائي شرعيا ومملوكا من الشعب كله"[2].

حيث أصبحت المبادئ العامة المتعلقة بتنظيم السلطات العامة تدون في نص مقبول رسميا يسمى الدستور، والذي صار بمثابة منظمة تثير موضوع السلطة، وكان هذا بمثابة عرف تتفق عليه جميع الدول، والهدف من الدستور هو إقامة نظام عقلاني واضح و مستقر، يتجنب الإنقلاب والتخريب، والاضطرابات الإجتماعية والجرائم السياسية، وتعد عملية صنع الدستور إجراء ينهي الثورات ويهدأ الاضطرابات وهو رمز استقلال بالنسبة للشعوب المتحررة من الإستعمار[3].

ومن أجل صنع ديمقراطيات ناجحة قابلة للعمل بشكل جزئي يجب حمل الجماعات المتصارعة مع بعضها بعضا على القبول بمبدأ المساومات، فضلا عن وجود إطار مؤسساتي مناسب مقبول من جميع الأطراف، أو على الأقل من أغلب الأطراف المتناحرة[4]، وفيما يجري بناء التضامن القومي وفيما تدمج النخب في نظام من المساومات للسلطة السياسية آمن وقابل للعمل فيما يصبح التسامح واحترام الحقوق الفردية مقبولين بشكل واسع، سيصبح النمو الاقتصادي حيويا بكل تأكيد، وفي حال أحست كل جماعة بأن لديها ما تكتسبه تبقى وفية للأمة بدلا من مغادرتها أو محاولتها الاستئثار بالسلطة لإقصاء الآخرين ستكون عملية بناء الديمقراطية الصعبة أكثر سهولة[5]، فإقصاء النخب المحلية أو النخب الإثنية أو الدينية كجزء من الدمقرطة إنما هو مدعاة لحصول كارثة، كما إن اهمال حقيقة

---

1 - هاشم نعمة، مرجع نفسه، ص ص 16-17.

2- زولتان باراني، روبرت موزر، هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟، ط1، ترجمة: جمال عبد الرحيم، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، 2012، ص 239.

3- جاك دوندو دوتابر، الدولة، ترجمة: سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، ص 21.

4- زولتان باراني، روبرت موزر، مرجع سبق ذكره، ص 162.

5- جاك دوندو دوتابر، مرجع سبق ذكره، ص 174.

عدم التسامح وانعدام الاحترام العام للحقوق الفردية في معظم المجتمعات يحول البحث عن الديمقراطية إلى ممارسة لا طائل منها، كما أن خلق التسامح واحترام الاختلافات من دون تأييد النخب المحلية أمر مستحيل، فلابد للديمقراطية أن تتطور كمجموعة من التحالفات بين النخب، وبمرور الزمن يمكن غرس قيمها الأساسيه[1].

كما تعتبر المشاركة السياسية، وبخاصة عبر الانتخابات عنصرا ومكونا أساسيا في النظام الديمقراطي، وهو ما يجعل الأدبيات المتخصصة تولي الانتخابات أهمية تتميز على ما عداها من مؤشرات الحكم الديمقراطي، بل إن هناك ارتباطا شرطيا بينهما في بعض المقاربات، رغم وجود دلائل إمبيريقية من تجارب بلدان كثيرة في العالم التي أجريت فيها انتخابات على درجة ونطاق من التزوير الذي تتعرض له، إضافة إلى التناقض الحاصل بين الديمقراطية الانتخابية وحاجة أو اضطرار الفقراء إلى بيع أصواتهم أحيانا، فإن الدراسات والمؤسسات الدولية المعنية بقياس مؤشرات الديمقراطية والحرية تعتبر الانتخابات في مقدمة اشتراطات النظام الديمقراطي[2].

كما يرى **ستافان ليند بورغ** أن الإنتخابات التنافسية ترفع من مستوى الوعي الديمقراطي لدى المواطنين وتجعله منهم شعبا كثير المطالب وأكثر نشاطا على الصعيد السياسي، كما أجبرت الأنظمة الأوتوقراطية على تحمل مسؤولياتها والتفاعل مع الشعب بإيجابية، وعززت مهارات المنظمات المدنية وقدرتها وحسنت دور المحاكم في الدفاع عن حقوق المواطنين وفتحت المجال أمام وسائل الإعلام[3] .

إذ أن الإنتخابات التنافسية هي شريان الحياة الديمقراطية، فالمجال الفرعي للدمقرطة يبقى متأثرا بشدة التشكيلات النظرية حسب روبرت دال وجوزيف شومبيتر **Joseph schumpeter et Dahl**، حيث عرفا الديمقراطية بشكل كبير من منطلق التنافس للحصول على الأصوات لتولي منصب عام، وحتى علماء السياسة الحذرين إزاء المغالطة الإنتخابية التي تساوي الإنتخابات بالديمقراطية لايتصورون حدوث دمقرطة من دون قيام إنتخابات تنافسية في وقت من الأوقات، وبالتالي فإن الإنتخابات التنافسية أمر محوري في جهود الدمقرطة، ويعتبرها الكثيرون بأنها غاية في حد ذاتها، على الرغم من هذا الارتباط الأساسي بين الإنتخابات والدمقرطة فإن الإنتخابات تشكل مخاطر كبيرة أيضا للفاعلين السياسيين البارزين المحليين والأجانب، فكما يلاحظ **كارلس بويكس** فإن الإنتخابات تمثل

---

1 - زولتان باراني، روبرت موزر، مرجع سبق ذكره، ص 176.

2 - يوسف محمد جمعة الصواني، مرجع سبق ذكره، ص149 .

3 - لاري دايموند، مرجع سبق ذكره، ص 459.

فرصا منتظمة للمجتمع لإعادة صوغ قواعد اللعبة السياسية، وتهدد بالتالي أولئك الذين يستفيدون من الوضع الراهن، ولذلك تتطلب فكرة الهندسة الإنتخابية استخدام قوانين انتخابية لإجراء إنتخابات تأتي بفوائد مرتبطة بالديمقراطية، في حين يجري الحد من درجة العواقب السلبية المحتملة التي يمكن أن تنشأ عن إجرائها[1].

هناك حالات أخفقت الإنتخابات الحرة نسبيا بشكل متكرر في إنتاج أنظمة مقبولة لجميع الأحزاب الاثنو_دينية، وأدت بدلا من ذلك إلى نشوء فرص يكافئ بها المنتصرون أنصارهم الإثنيين، مما يؤدي حتما إلى ازدياد سخط الآخرين، وقد مرت نيجيريا بهذه الظاهرة منذ استقلالها سنة **1960**، ما أسفر منذ عام **1966** عن سلسلة من الإنقلابات العسكرية كانت تتناوب مع فترات من الديمقراطية النسبية، كما أنها أسفرت عن نشوب حرب أهلية دموية في أواخر ستينات القرن العشرين، وإلى عنف ديني وإثني محلي لا يزال يتسبب بهلاك الآلاف كل سنة[2].

على الرغم من أن الإنتخابات أصبحت لها قاعدة راسخة في الحياة السياسية الإفريقية إلا أنه يجب التمييز بين الأشكال الظاهرة والمضامين الحقيقية، في معظم الدول الإفريقية تؤكد التطورات على أن الإنتخابات أصبحت مجرد مناورات مناسبة من طرف الأنظمة الحاكمة لهدف استرضاء الخارج من أجل ضمان تدفق المعونات الإقتصادية وإلهاء الداخل بواسطة عملية إنتخابية مزيفة، وباستثناء عدد قليل من الدول الإفريقية فإن الكثير منها تعاني من وجود إنتخابات ديمقراطية شكلا فقط وانعدامها مضمونا، وبالنسبة إلى زامبيا التي وصلت فيها السلطة إلى الحكم عن طريق الإنتخابات فإنها ارتدت بعد ذلك إلى الحكم الأتوقراطي من خلال إجراء إنتخابات مصطنعة، وتقوم العديد من الأنظمة السياسية الإفريقية باالفساد السري للعملية الإنتخابية أو الترتيبات الإنتخابية، وهو ما وصفه **صامويل هنتجنتون** بالإنتخابات الميكافيلية الليبرالية، كما أن تجارب الطوغو ساحل العاج وغامبيا دليل على ذلك فهناك بعض التقنيات التي يستعملها الحكام الأفارقة من أجل عدم فوز خصومهم السياسيين في الإنتخابات، أوعدم قبول ترشحهم في الأساس، فالرئيس الزامبي "باتريك تشيلوبا" تلاعب بقوانين الإنتخابات وعدل الدستور حتى لا يسمح بترشح "كينث كاوندا"، تم إصدار ورقة بيضاء من طرف الحكومة تتعلق بالإنتخابات أكدت عدم أهلية الشخص الذي أنتخب مرتين

---

1 -سعيد أديجومي، الإنتخابات في إفريقيا، الظل الباهت للديمقراطية، ترجمة: أيمن السيد شبابة، في كتاب السياسة والحكم في إفريقيا، ج1، تحرير: أكوديبا نندولي، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة ، الكتاب رقم 496: مصر، ص 324.

2 -لاري رايموند، مرجع سبق ذكره، ص 49.

في الترشح مرة أخرى، وكان ظاهرة للعيان أن هذا القانون أيضا كان ضد "**كاوندا**"، وهي الطرق الإحتيالية التي يتم إستعمالها من طرف الكثير من الحكومات الإفريقية[1].

وفي سياق متصل فالديانة والاثنية في كثير من الدول الإفريقية ليستا ببساطة عرضة للخطر فحسب ولكن للمصالح الإقتصادية التي تصونها عضوية الجماعات أيضا، فكما أوضح **كارلس بويكس Carles Boix** في عمله، أنه عندما تتحكم جماعة ما بأغلبية الموارد فلن ترغب هذه الجماعة في أن ترى الإنتخابات الديمقراطية تغير هذا الوضع، كما سيؤدي سعي الذين لا يمتلكون السلطة لإنقاذ حقوق الملكية إلى العنف حتما، وذلك يشجع غياب حقوق ملكية مستقرة، إضافة إلى منافسة متنامية على الموارد الشحيحة على حدوث أي نوع من أنواع الصراع العرقي، كما يجعل من غير الممكن لآليات الديمقراطية الرسمية أن تنجح في تخفيف حدة الصراع[2].

كما أن تقييم النزاهة الإنتخابية يعد أمرا معقدا أيضا، يشير عالم السياسة **ستيفان ليفيتسكي Steven Levitssky**، **ولوكان واي Lucan Way** إلى أن الأنظمة السياسية ينزل مستواها إلى النزعة الاستبدادية التنافسية **(Authoritarianism competitive)**، عندما تكون إنتهاكات "معايير الحد الأدنى" للديمقراطية خطيرة جدا إلى حد أنها تخلق ميدان لعب غير متكافئ بين الحكومة والمعارضة، ولا تتسم الإنتخابات بالنزاع عندما تديرها حكومة محايدة، وعندما تكون الإدارة مؤهلة وداهية بما فيه الكفاية لتتخذ التدابير الوقائية ضد الغش والاحتيال، وعندما تتعامل الشرطة والقوات المسلحة والمحاكم مع المترشحين والأحزاب المتنافسة بلا تحيز، وعندما يمتلك المتنافسون سهولة الوصول إلى الاعلام العام، وعندما لا تعيق المقاطعات الإنتخابية القوانين عمل المعارضة بشكل كبير، وعندما يسمح بمراقبة مستقلة لعملتي التصويت وعد الأصوات، وعندما يعمل المسؤولون على الحفاظ على سرية الاقتراع، وعندما يسمح عمليا لكل البالغين بالتصويت، وعندما تكون إجراءات تنظيم التصويت والعد معروفة على نحو واسع، وعندما تكون هناك إجراءات شفافة ومحايدة من أجل التوصل إلى حل وسط بشأن حرية الإنتخابات ونزاهتها تشكل نمطا ظاهرا، ومن المرجح أن تبدأ قبل إجراء الإنتخابات، لأن الانحيازات وسوء الأفعال التي ترافق عملية الإنتخابات واضحة للمراقبين، إن كان لهؤلاء الوقت والتجربة والشجاعة والموارد والخبرة في سياسة البلاد للوقوف عليها[3].

---

1 - سعيد اديجومي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 324، 325.

2- زولتان باراني، روبرت موزر، مرجع سبق ذكره، ص 154.

3 - لاري رايموند، مرجع سبق ذكره، ص ص، 48، 49.

وقد تملك بعض الدول نظام إنتخابات تعددية حزبية إلى جانب معارضة مهمة، ولها إلى حد ما مساحة ينشط داخلها المجتمع المدني، ويعبر من خلالها الناس عن آرائهم الفكرية المختلفة، لكن الحريات الفردية والجماعية تعيش تحت ضغط متصاعد، أو إنتخاباتها تعج بالخداع والغش، أو أن حلبة المنافسة والمعارضة السياسية تمارس عليها مضايقات وتهديدات شديدة من قبل السلطة المستبدة إلى درجة يصعب فيها نعت هذه الأنظمة بالديمقراطية ولو بالمفهوم الضيق للكلمة، ومن ثم فإن هذه الدول تصنف باعتبارها دولا مستبدة إنتخابيا، مثل نيجيريا، تنزانيا، الكاميرون، اثيوبيا، كلها دول تنظم إنتخابات ذات تعددية حزبية، غير أنها غير ديمقراطية إما لأن الأحزاب الفائزة لا تملك سلطة حقيقية وكاملة لإدارة الحكم، أو لأن المعارضة السياسية لا تتوافر لديها فرصة واقعية وعادلة للفوز، وفي كلتا الحالتين لا يملك الناخبون فرصة مناسبة لمساءلة حكامهم، على الرغم من وجود نظام دولي واسع لمراقبة الإنتخابات، إلا أن هناك أيضا نزعة متزايدة على التسليم بالإنتخابات الديمقراطية التي تم بلوغها فستعزز بكل سهولة، وهذا مؤسف جدا لأنه في الوقت الذي تعد فيه الإنتخابات الحرة والنزيهة مجرد مكون للديمقراطية فهي أيضا أساسية بشكل كبير، وهي إنتخابات تجد فيها الأحزاب الحاكمة والرؤساء حافزا قويا للتلاعب والفساد[1].

في إفريقيا خلال التسعينات أصبحت الإنتخابات منتظمة ومألوفة بشكل متزايد وخضعت كل الإنتخابات تقريبا للمنافسة، وكما هو الحال في نيجيريا وكذا اثيوبيا وغامبيا وأوغندا وزيمبابوي من بين دول أخرى، فإن العديد من هذه الإنتخابات محدود بشكل عشوائي أو متلاعب به بشكل صارخ، لكن بدأت الأحزاب تخسر، وكذلك الزعماء والإنتخابات، بينما انهزم فقط رئيس إفريقي في الإنتخابات بين عامي **1950-1990** خسر الرؤساء المحتلون للمناصب مرة واحدة من أصل كل سبعة إنتخابات ترشحوا فيها بين **1990 و2005**، زيادة على ذلك فإن للتداول الانتخابي تأثيرات إيجابية مهمة في الدعم الشعبي للديمقراطية والثقة بها، وحتى وإن لم تكن الإنتخابات حرة ونزيهة بشكل لائق، يبدو أن خوض الإنتخابات التنافسية بشكل متكرر أنتجت تحسنات متدرجة في الحريات المدنية، وذلك من خلال تحسين الوعي الديمقراطي لدى المواطنين وتقوية المنظمات المدنية وسائل الإعلام، ومنح بعض التحفيزات للمسؤولين الإداريين لخدمة الدعم الانتخابي والحفاظ عليها[2].

---

1 - المرجع نفسه، ص ص، 49، 50.

2 - لاري دايموند، مرجع سبق ذكره، ص 395.

إضافة إلى أن الأنظمة الديمقراطية تقوم في استقرارها على الشرعية والخضوع الإداري للمواطنين أكثر من الأنظمة الديكتاتورية، ويرجع ذلك إلى كون الديمقراطية من حيث طبيعتها نظاما يقوم على توافق شعبي، ومن ناحية أخرى ثمة حد لمقدار القوة الممكن استخدامها في ظل نظام ديمقراطي، وكلما كانت نسبة المواطنين الذين يقرون بشرعية النظام الديمقراطي قليلة، كلما كان هذا النظام معرضا للإنهيار عبر إنقلاب عسكري، أو استيلاء السلطة التنفيذية على السلطة بشكل عام، أو تفكك النظام السياسي أو إنهيار الدولة، وعليه فإن الشرعية هي قوام حياة الديمقراطية[1].

من المعروف أن أزمة الشرعية يمكن أن تصيب النظام الحاكم لأسباب عديدة، وقد يترتب عليها الإطاحة بالنظام أو تغييره سواء باستخدام أساليب سليمة أوعنيفة، ولكن إنهيار شرعية النظام لا يؤثر بالضرورة على الدولة ككيان سياسي يشمل الجميع في إطاره، وتجري داخله مختلف التفاعلات والعمليات السياسية وغير السياسية، ومن دون توافر عنصر الشرعية يبقى النظام وسلطته غير مطمئنين وغير قادرين على الإنفتاح على المجتمع، وعلى إشراكه في العملية السياسية، الأمر الذي يدفع بهذا النظام إلى استخدام وسائل الإكراه والعنف لفرض الطاعة والحفاظ على الحكم واستمراره بما يتوافق ومتطلبات السلطة والنظام، وهذا ما يطرح بصورة ملحة قضية الاستقرار السياسي الذي يكون في خطر على أساس أن السلطة الحاكمة تفقد مبررات شرعيتها واستمرارها في السلطة بحكم عجزها عن الوفاء بمتطلبات المجتمع وإدارة إحتياجاته، ويصبح للقوى السياسية والإجتماعية الشرعية لتحدي النظام بالعنف[2].

إن ما ينتظره المجتمع من السلطة المنبثقة منه هو الحفاظ على الحد الأدنى من النظام داخل المجتمع، ودفع هذا المجتمع نحو التقدم والتطور، هذه الوظيفة المزدوجة التي تقع على عاتق السلطة هي ما يمنحها الرضا والشرعية، ويحافظ على دوامها واستمرارها في الحكم أطول مدة، مادامت تخدم المصالح المجتمعية بعيدا عن الإنعزالية والإنفراد في صنع القرارات وتنفيذها، بمعنى آخر إن السلطة والنظام السياسي يقع على عاتقها بناء المؤسسات السياسية والشرعية والمحافظة عليها والدفاع عنها، وتطبيق قواعد القانون الذي يضمن للمواطنين وضعا مناسبا لممارسة نشاطاتهم المختلفة، وهذا الوضع هو الوسط الإجتماعي السياسي الذي ينبغي أن يتوافر له القدر الكافي من الأمن والديمومة والاستقرار، ما لم تتحقق

1- المرجع نفسه، ص 144.

2 نوال بلحربي، أزمة الشرعية في الجزائر(1962-2007)، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في فرع التنظيم السياسي والاداري، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، (2007/2006)، ص ص 45، 46.

هذه الشروط عن طريق النظام الإجتماعي السياسي لن تكون هناك أي إمكانية للعمل ولن تكون هناك أي علاقات إيجابية بين السلطة والمجتمع، إذ تصبح سبل القوة والعنف هي وحدها السبل المشجعة على البقاء من دون أي أمل في التقدم، وفي المقابل فإن السلطة الحاكمة تضع أهدافا معينة مستمدة من آمال وتطلعات الشعب، بقدر ما تكون هذه الأهداف مهمة فإن فشلها في تحقيقها وتجاوزها لحدودها يضع شرعية النظام موضع تساؤل، الأمر الذي قد ينتج عنه رفض لهذه السلطة والنظام من قبل المجتمع بإعتبارهما عاجزين على الإستمرارية والعمل بفعالية والقدرة على إفادة المجتمع الذي تحكمه[1].

بناء على ماسبق رأينا أن التحول الديمقراطي كان ممكنا من خلال أزمة الشرعية التي عرفتها الأنظمة الديكتاتورية، ويكون النظام شرعيا إذا تقبله الشعب واعتقد أنه الشكل الأنسب لحكومة بلاده أفضل من أي بديل آخر يمكن تصوره، ومن ثم أعتبر النظام الذي يملك الحق الأخلاقي لوضع القوانين، واستخلاص الضرائب وترشيد الموارد والأمر بالطاعة. وفي بعض الحالات من إفريقيا وبعض دول العالم بلورت اخفاقات الأنظمة الشمولية والديكتاتورية في تحقيق التنمية والحد من الفساد ووحدة المجتمع وحفظ النظام إحساسا واضحا بأن للنظام شرعيته أو بتعبير عالم الاجتماع السياسي سيمور مارتن ليبست السند الشرعي الأخلاقي للحكم[2].

خلاصة:

من خلال تناولنا للإطار المفاهيمي لكل من الحكم الراشد والديمقراطية نخلص إلى أن الحكم الراشد مفهوم اختلف في ضبطه من حيث اشكالات التعريف والترجمة والنموذج أي السياق الذي طرح فيه، غير أن ذلك لا ينفى من محاولة تحويره وفق خصوصية الدولة التي تحاول تطبيقه، وبالتالي ماهو إلا جملة من الأفكار والمعتقدات والآليات تهدف إلى بناء دولة الرشادة ولا يتأسس هذا المفهوم إلا في ظل وجود بيئة مساعدة لذلك يكتنفها الاستقرار السياسي للنظام، وتتجسد فيها الدولة القائمة على المؤسسات التي تكفل للمواطنين مجموعة الحقوق السياسية والمدنية لممارسة المواطنة الحقة، إضافة إلى وجود استقرار اقتصادي قائم على أساس التوزيع العادل للقيم والفرص والموارد، إضافة إلى ذلك وجود توافقات مجتمعية مكفولة دستوريا، أي بمعنى ممارسة السلطة السياسية وإدارة شؤون المجتمع وموارده وتحقيق التطور الإجتماعي والإقتصادي بمختلف فواعله الثلاثة وتكريس التعاون فيما بينها لخلق المناخ اللازم لسيادة حكم القانون وارساء المساءلة وتطويق الفساد واستحداث الإصلاح. في

---

1 - نوال بلحربي، مرجع سبق ذكره، ص، 46.

2- لاري رايموند، مرجع سبق ذكره، ص 142.

المقابل تعتبر الديمقراطية مجموعة من المؤسسات والآليات والأفكار والمبادئ المتعلقة بالحرية والحقوق والمساواة والتسامح، وبالتالي فهي المؤشر على ووجود الحكم الراشد من الناحية السياسية ومحفزا كبيرا له.

وعليه تكمن العلاقة بين المصطلحين حيث أن الحكم الراشد يحدد السياسات ويسهر على حسن تطبيقها، لكنها تحتاج في ذلك إلى الشرعية في ممارستها التي تحصل عليها من خلال الممارسة الديمقراطية، وبالتالي فإن الحكم الراشد شرط أساسي وعامل محرك للديمقراطية، لأن الحكم لا يكون مقبولا إنسانيا واجتماعيا إذا لم يهدف إلى تحقيق الديمقراطية، وبالمثل فإنه لا يمكن أن يتجسد في جو يخلو من المبادئ الديمقراطية، لأن احترام الأخيرة شرط لتطبيق الرشادة، وتخفيف العبء السياسي والإجتماعي الناتج عنها خاصة في جانبها الإجتماعي، فالشروط الأساسية لإقامة الحكم الراشد تتطلب الإجماع من داخل المجتمع على السياسات العامة المرسومة وتحديد أولوياتها، وكذا تطوير المجتمع المدني الذي يسمح بتحقيق مشاركة سياسية فعالة على مختلف الأصعدة، هذا يعني أن الحكومة ليست الفاعل الأوحد في احتكار القوى المشروعة، وإنما هناك هيئات أخرى تساهم في حفظ الأمن والسلم والنظام وتشارك في صنع السياسات الإقتصادية والإجتماعية.إذن فالحكم الراشد والديمقراطية مفهومان مترابطان لتأمين شرعية السلطة وضمان التوزيع العادل لمقدرات وعائدات النمو الإقتصادي.[1]

1 خيرة بن عبد العزيز، دور المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد وترقية الديمقراطية، مجلة المفكر،العدد12، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر، بسكرة.

الفصل الثاني

توصيف الواقع الإفريقي وأثر الإرث الإستعماري عليه

إن محاولة توصيف الواقع الإفريقي ماهي إلا محاولة لمعرفة الأوضاع السائدة التي خلفتها حقبة طويلة تحت وطأة الاستعمار، وما تركه من موروث انعكس سلبا على حياة الدولة والمجتمع، إضافة إلى انعكاسات السياسات المتبعة إثر مرحلة ما بعد الاستقلال كل ذلك كان له الأثر على بناء الأنساق السياسية والمتمثلة في مشكلة بناء الدولة وشرعية السلطة، وكيف تمت الإقتطاعات الإقليمية لترسيم حدود الدولة دون مراعاة الأسس الجيوسياسية والجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبلدان القارة الإفريقية، كما أن اخفاقات النماذج التنموية المتبعة كان لها الأثر البالغ في شيوع ظواهر التخلف والتبعية والفشل الاقتصادي، ضف إلى ذلك طبيعة التركيبة المجتمعية لبلدان القارة التي تتسم بالتعدد والإنقسام وكثرة النزاعات والحروب الأهلية كل هذه العوامل كان لها الأثر البالغ في صياغة الدولة والمجتمع في إفريقيا. وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا الفصل.

المبحث الأول: النسق السياسي: مشكلة بناء الدولة في افريقيا

المطلب الأول: سياسة ترسيم الحدود وأثرها على عملية بناء الدولة في إفريقيا

لقد ساهم المستعمر بالحدود السياسية التي وضعها فى خلق عدم الولاء القومي لأنه قطع أو قسم القبيلة الواحدة على أكثر من وحدة سياسية، فقد عقدت الدول الأوربية المؤتمرات لوضع نظام فيما بينها لتقسيم القارة وتخطيط حدودها، ولعل مؤتمر برلين1884/1885 من أهمها، حيث لم يراع في ذلك أي تكامل إقتصادي أو لغوي أو حضاري، كما أن الأفارقة لم يكن لهم صوت مسموع في إنشاء الحدود وتكوين الوحدات السياسية المكونة اليوم[1]. كما هو الحال في الهوسا والفولاني بين نيجيريا والنيجر والكامرون، وشعب الصومال الذي يمتد في اثيوبيا وكينيا ومعظمها، وسبب مشكلات داخلية وخارجية لأن هذه الأجزاء من القبائل لا تحس بالولاء لدولها بقدر ما تحس بالانتماء القبلي، لقد كانت السلطات الاستعمارية تخفف من حدة فصل أعضاء القبيلة الواحدة بين مستعمرتين، وذلك

1-شوقي عطاالله الجمل، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط2، دار الزهراء للنشر والتوزيع: الرياض،2002،ص ص 368،333.

بالتخفيف من قيود الانتقال على الجانبين، وقد يرجع هذا إلى أن كثيرا من السلطات الإدارية لم تعرف الحدود الفعلية لكل وحدة سياسية، ولذلك كانت عمليات الانتقال والهجرة من الأمور المألوفة، غير أن استقلال هذه المستعمرات السابقة دون تعديل للحدود ومحاولة كل دولة جديدة ممارسة حقها في السيادة بوضع القيود على الانتقال عبر الحدود أدى إلى ظهور مشكلات خطيرة على طول تلك الحدود، فعلى حسب المثال نجد حكومة توجو ظلت فترة تضع مراقبة شديدة على طول خط الحدود بين غانا وطوغو خشية تهريب السلاح للأحزاب المعادية للحكومة، بينما نجد الحدود بين نيجيريا والكامرون وقد انتشرت عليها محطات المراقبة لمنع الهاربين من الكامرون واتخاذ نيجيريا ملجأ لهم، كما شددت أثيوبيا الحراسة على حدودها مع الصومال وألغت اتفاقية مع الصومال كانت قد عقدت تسمح لرعاة الصومال بعبور الحدود الأثيوبية بحثا عن الكلأ والماء لقطعانهم[1].

هكذا ورغم ما يؤخذ عليها فقد أصبحت الحدود الاستعمارية متفقا عليها كأطر للوحدات السياسية المستقلة معترف بها على الخرائط وتمارس الحكومات الإفريقية المستقلة سيادتها داخلها، فضلا على أن منظمة الوحدة الإفريقية قد اتخذت قرارا عام 1963 باعترافها بحدود الدول الإفريقية كما هي عند الاستقلال منعا للانشقاق بين الدول الإفريقية، ومن أمثلة مشكلات تعدد الولاء القومي للشعب الواحد أو القبيلة الواحدة يمكن أن نضرب مثلين بشعب الإيفي وشعب الصومال[2].

لم تكن التقسيمات السياسية في إفريقيا إذن انبثاقا داخليا أو طبيعيا تجدد داخليا بالنمو، بل كانت نمطا مفروضا من الخارج وثمرة توسع قوى دخيلة في فراغات سياسية تحدد بالتجزئة من الخارج، والواقع أن ذلك التقسيم ما هو إلا تقسيم اصطناعي مختلف إثنولوجيا وخاطئ اقتصاديا، حيث أدى تفتيت القارة وتجزئتها كما انحدرت في عهد الاستقلال إلى تعدد دولها حتى غدت إفريقيا أكبر القارات تجزئة بالنسبة لمساحتها، وإذ يؤدي ذلك التقسيم السياسي إلى تعدد الدول، فانتفاض الكيان السياسي والاقتصادي والاثنولوجي للدولة الحديثة

1- محمد عبد الغني سعودي، قضايا إفريقيا، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عالم المعرفة 34، 1980، ص226.

2- المرجع نفسه، ص226.

كان سببا في أن تنبعث من ذلك مشكلات والتزامات نتجت عن ذلك التقسيم ويلزم حلها في عهد الاستقلال من أجل استكمال وجوده[1].

المطلب الثاني: طبيعة الدولة واشكالية بنائها في إفريقيا

بداية علينا أن نقر بأن القومية في معناها الواسع تنصرف إلى ذلك السلوك الجماعي الذي يولي للذاتية والفردية مكانا رفيعا في سلم التدرج القيمي، والواقع أن القبيلة التي هي صورة بدائية صغيرة النطاق مفرطة الدرجة من القومية، ولا يعرف على وجه الدقة حاليا عدد القبائل الموجودة في القارة الأفريقية، حيث هناك ما لا يقل عن ألف لغة متداولة ولا ينتظر أن يقل عدد القبائل عن عدد هذه اللغات وبالتالي تعدد القوميات، رغم أن هذه القبائل كانت ولا تزال عنصرا كبير الأهمية في الحياة الإفريقية غير أن الصلة بين الروح القبلية وبين القومية الإفريقية ليست كبيرة[2].

إن القومية الإفريقية في شكلها المعاصر إنما هي أوربية في تكوينها وتطورها، جاءت كردة فعل واستجابة للروح المادية والحياة الصناعية وللرعاية التي انتشرت بين الحركات الشعبية الجديدة، إذن القومية في ماهيتها الحديثة عرفت طريقها إلى القارة الإفريقية كنتيجة للوجود الأوربي بكافة صورها، مما حرك الدوافع الوطنية المضادة للوجود الاستعماري، وقد تبلور مفهوم القومية الإفريقية المعاصرة النهائية الذي كان هدفا تبنته الحكومات الوطنية فيما بعد الاستقلال أكثر مما كان واقعا وجد في الحياة الإفريقية غداة الاستقلال، وقد كان أول أهداف الحاكم الوطني بعد الاستقلال تجمع الحركة الوطنية في صورة حزب أو منظمة سياسية واحدة والعمل على دعم هذه المشاعر الوطنية المرتبطة في جانب منها بالإقليم أو جزء منه، والمرتبطة من جانب آخر بالقبيلة أو التجمعات الإثنية[3].

إذن هناك نوعين مختلفين مما يسمى بالقومية: النوع الأول تمثله الزعماء ذو الثقافة الغربية أمثال نكروما وسيكوتوري وماماودوما وغيرهم، فقد كان الطموح الأعظم لهؤلاء ليس مجرد تحرير المستعمرات وتحويلها إلى دولة قومية بالمفهوم الأوربي، وإنما كانوا يعملون

---

1 – عبد العزيز رفاعي، مشاكل إفريقيا في عهد الاستقلال، ط1، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1970، ص62.

2 – عبد القادر رزيق المخادمي، التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص90.

3- المرجع نفسه، ص91.

أيضا على مقاومة القبيلة المحلية التي يعتبرونها نوعا من البدائية والتي تقف عثرة في طريق التوحيد القومي، إنهم يريدون اتحادا قوميا أكثر منه اتحادا قبليا، أما النوع الثاني من القومية فهي المشاعر التي تستمر في التعبير عن الروح القبلية والتعلمات الأبوية أيا كان شكلها من القومية، ويصل الوضع أحيانا حد الصراع الشديد داخل حدود الإقليم الواحد ففي إقليم رواندا مثلا هناك صراع في الطوال من قبيلة الواتوسي والقصار من قبيلة الموهودو، وفي الكونغو قامت معارك طاحنة 1959 بين قبيلتي اللولوار والبالويا، كما قام مثل هذا الصراع القبلي بعد خروج السلطة البلجيكية المسيطرة عنه 1900، ولا شك أن الروح القومية التي تسود إفريقيا هي قومية من نوع مميز إذ أنها تأخذ بتقنيات القومية الحديثة وتقوم على أسسها الاقتصادية والثقافية الشبيهة بالأسس الغربية ولكنها متداخلة في الوقت نفسه مع عناصر نابعة من الحياة الإفريقية ذاتها[1].

أما عن بناء الدولة في إفريقيا، فيرى فرانسيس فوكوياما أن بناء الدولة هو: " تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على الاكتفاء الذاتي، ما يعني أن بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وقدراتها"، أي أن عملية بناء الدولة أهم قضايا المجتمع العالمي، وبالتالي فإن الدولة الفاشلة تبقى مصدر المشاكل والخطورة في العالم، وتعتبر فكرة بناء الدولة قمة أولويات الأجندة المعاصرة وليس بمفهوم تحجيمها أو تقليص دورها، وبالتالي يبقى مفهوم الدولة الحديثة بمطابقته مع عملية بناء الدولة ليس موجودا في كامل أقطار المعمورة، وهذا ما جعل الدول خاصة الإفريقية تنهمك وراء عمليات بناء الدولة بعد فترة الاستعمار[2].

واستعمل مصطلح بناء الدولة **State Building** في المجموعة الدولية بداية 1990 مع بروز برامج إعادة الهيكلة، وتحت تأثير فكرة الحد من الدولة والنزعة التدخلية لها، ففي فترة تحليل الاحتلال لكينيا اعتبر المفكر **J.Lons dal** " أن بناء الدولة هو جهد واع من أجل خلق وسيلة مراقبة، وتكوين الدولة يعتبر عملية تاريخية في جزءها الأكبر غير

1 - عبد القادر رزيق المخاديمي، مرجع سبق ذكره، ص98.

2 – فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مجاب الإمام، العبيكان للنشر، الرياض، ص2007، ص ص،11-15.

واعية ومتناقضة". أما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 فقد تغيرت أولويات المجتمع الدولي، فأصبح الاهتمام منصبا على عملية بناء الدولة واعتماد هذه الأخيرة كنموذج معرفي في السياسة الدولية، والتي أصبحت كطريقة إستباقية مع الدول التي تعتبر ضعيفة أو فاشلة بسبب اتهامها برعاية الجماعات الإرهابية. ومن هنا أصبحت سياسة الهندسة المؤسسية أو عملية بناء الدولة شيء بسيط في ظل مهمات الأمم المتحدة تحت شعار حفظ السلام، وهي تضطلح الآن بمهمة تنظيم السلطات التنفيذية والبرلمانية والقضائية، إضافة إلى اشتراط المؤسسات المالية الدولية هندسة سياسية معينة مما دفع الدول إلى ضرورة إحداث إصلاحات في هيئاتها ومؤسساتها[1].

وفي سياق متصل عرف البنك الدولي في تقرير له حول التنمية 1997 فعالية الدول بأنها "هي التي توزع الخيرات والخدمات بوضع مؤسسات وقواعد تسمح للأسواق بالتطور، وللفرد بالعيش الجيد في تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، وتعتبر مستحيلة دون هذه الشروط السابقة، في وقت أصبحت الدولة تلعب دورا محوريا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ليس من خلال التدخل المباشر بل كشريك وداعم للنمو"[2].

أولا: طبيعة الدولة في إفريقيا

لقد حظيت قضية تشكل الدولة في إفريقيا بمناقشات ومناظرات واسعة في الأدبيات الإفريقية بل وتعتبر فرع من فروع دراسة المناطق لأهميتها، فقد أدت نهاية الحقبة الاستعمارية في إفريقيا إلى ظهور الدولة الإفريقية الحديثة أو ما يسمى بدولة الاستعمار، واعتمدت أغلب الدول الإفريقية حديثة الاستقلال في هذه الفترة نظام الحزب الواحد كنمط وآلية لبناء الدولة[3].

لقد اعتبر العديد من الباحثين أن الدولة الحديثة في إفريقيا لم تظهر إلا كنسخة إفريقية للنظام الاستعماري الغربي من حيث تسلط النظام ذلك أن سيطرة نخبة معينة على

1- فرانسيس فوكوياما، مرجع سبق ذكره، ص ص 165-163.

2- Michele Leclerc-olive, "State Building ou Refondation de l'etat, Enjeux théoriques et politiques'' Dans severine Bellnia Harvé Magro et Volaine, La governaner Democratique un Nouveau paradigne pour le développement, Paris, Edition Kar Ehala, 2008, p153.

3- الحافظ النويني، أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، مجلة المستقبل العربي، العدد 422، 2014، الرباط، ص58.

العامة وعدم الفصل بين الحاكم والدولة أدى إلى ديكتاتورية السلطة السياسية وانتشار الفساد، وبخاصة النخبة الحاكمة، ولقد لجأت الدولة الإفريقية في هذه الفترة إلى فرض الإيديولوجيا التي تقوم على ترابط كل من السياسة والاقتصاد واحتفظت بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية، ولاسيما سياسة القمع حيث تحولت الدولة إلى دولة سلطوية مبنية على شخصنة السلطة[1].

كما افتقدت معظم الدول الإفريقية أو كلها إلى خصائص الدولة (وجود نظام سياسي، تفعيل الرأي العام، الهوية الوطنية) الحديثة أو أكثر من هذا تميزت الدولة الإفريقية بضعف كبير وعدم الاستقلالية، بل أن بعض المفكرين يشكك حتى في وجود الدولة بالمعنى الدقيق في إفريقيا ما بعد الاستعمار حيث بقيت هذه الدول في مرحلة التكوين ولم تتجاوزها بسبب التناقضات التي تحملها[2].

كما يعود بناء الدولة في إفريقيا إلى الطريقة التي ظهرت بها الدولة وليس لأسباب عارضة، فالدولة كيان ينشأ في الغالب نتيجة عوامل داخلية وتطور طبيعي لصراع القوى والمصالح والحاجات الداخلية لغرض الأمن والنظام وتحقيق العدالة، لكن الدولة في إفريقيا لم تستجب لهذه المقومات وتمت صناعتها وإلحاقها بالدول الأوربية التي استعمرتها حيث قضى المستعمر على المشيخات والمماليك القديمة في الوقت نفسه استنسخ صورة مشوهة ومحرفة لنظام الدولة الحديثة لأهداف إمبريالية توسيعية تفرض التبعية الدائمة[3]، وهكذا فإن تكون الدولة ما هو إلا نتيجة للمعطيات الذاتية والعوامل الداخلية بالدرجة الأولى وليس عبر تدخل المستعمر الأوربي أو غيره من أجل إنشاء الدولة الإفريقية الحديثة، فقد قام المستعمر الأوربي الغربي بنقل تجربته ومفهومه للدولة نقلا سطحيا وقاصرا بتكوين نخب سياسية محلية تتبنى سياسته وتعيد إنتاج تجربته الاستعمارية دون تغيير في شكل الدولة الإفريقية الحديثة متجاوزا الخصوصيات المحلية والتركيبة البشرية الإثنية والثقافية والدينية والقبلية المعقدة

1- حمدي عبد الرحمان، إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة، أي مستقبل، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2007، ص 24،25.

2- عبد الحفيظ جبابلية، تحديات عمليات بناء الدولة في إفريقيا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الدراسات السياسية المقارنة، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010، ص ص 91، 92.

3- المعتصم صلاح الدين عبد الرحمان الدومة، إشكالية بناء الدول الإفريقية في ظل الصراع في المجتمع الإفريقي، ورقة مقدمة في المؤتمر العالمي (الكتاب الثاني)، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، 2006، ص168.

وصعبة الفهم للقارة الإفريقية[1]. إذ أصبح وجود الدولة بحد ذاته محل شك ونزاع تنامى بعدد المؤشرات التي ساهمت في انتقاص شرعية الدولة، وهذا ما جعل مجموعة من الدول الإفريقية تعاني أزمات تشكك في شرعيتها الدولية وتصنفها ضمن الدول الفاشلة[2].

في سياق متصل إذا كانت هناك مبادئ معينة تتحكم في إنشاء الدولة الخاضعة للاستعمار، نذكر عددا من الممارسات الاستعمارية الحقيقية منها محاولة إقامة تحالف سواء ضمني أو صريح مع قادة أصحاب البلاد، وفي بعض الأحيان مع شيوخ القبائل الذين كانوا يسيطرون على كثير من المناطق الريفية، وسرعان ما عرف هؤلاء القادة باعتبارهم القوة الاجتماعية التي يمكن استقطابها بهدف دعم الأوضاع الاستعمارية حتى حين(...)، إضافة إلى السياسات الاستعمارية الموجهة وما أولته من اهتمام للتقسيمات الطائفية والعرقية والقبلية عملا بسياسة "فرق تسد" مثلما حدث في مراكش المغربية، وكان لهذه السياسة مفعولها في مواجهة عمليات المركزية والاستيعاب التي نجمت عن أجزاء أخرى من النظام الاستعماري[3].

كذلك من أهم مواصفات بناء الدولة في إفريقيا أنها لم تجد المساعدة والمؤازرة من المجتمع الدولي لمساعدتها على تطوير نفسها والخروج من الشكل القبلي القديم إلى شكل الدولة الحديثة، ومن ثم الانتقال إلى التنمية والتطور والتخطيط لصنع بوتقة سكانية موحدة ومجتمعة، حيث أن ذلك لم يحصل وأصبحت الدول الإفريقية مسرحا للتقاطبات والصراعات الدولية بين القوى الكبرى في ذلك الوقت وهما المعسكران الاشتراكي والرأسمالي، إضافة إلى ما قامت به الشركات متعددة الجنسيات من دور سلبي بعد الاستعمار في إفساد السياسيين في إفريقيا وسعيها إلى تحقيق مصالحها ولو على حساب الدول الإفريقية[4].

وهكذا يظهر أن الدول الإفريقية الحديثة فشلت وأخفقت، وهو ما يطرح السؤال حول الأسباب التي أدت إلى ذلك، وهنا تجد مجموعة من النظريات المفسرة لسبب هذا الإخفاق ومن بينها سياسة **"ملء البطون" لـ"جان فرانسو بايار"** وقد حاول الأخير فهم أسلوب

---

1 – المعتصم صلاح الدين عبد الرحمان الدومة، مرجع سبق ذكره ، ص232.

2– الحافظ النويني، مرجع سبق ذكره، ص59.

3– روجو أوين، الدولة والسلطة والسياسة في الشرق الأوسط، ترجمة: عبد الوهاب علوب، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2004، ص28.

4– المعتصم أحمد الأمين، إشكالية بناء الدولة في إفريقيا: دراسة مقارنة بين السودان والصومال، ورقة مقدمة في المؤتمر العالمي (الكتاب الثاني)، الخرطوم، جامعة إفريقيا العالمية، 2006، ص204.

الحكم في إفريقيا وسلوك الأفراد والجماعات فيها، فقام بتسمية كتابه "سياسة ملء البطون" إلى التعبير الكاموروني إشارة منه إلى طريقة الحكم أو كما كان يقول "فوكو" "إمكانية الحكم في إفريقيا جنوب الصحراء"[1].

لقد بين بايار أن الوصول والاستحواذ على السلطة هو السبيل الوحيد والأمثل للمشاركة في تقسيم الكعكعة بسبب طغيان الفساد وتفشيه في الدول الإفريقية، هذا الفساد اتخذ شكل تواطؤ بين الكبار والصغار، بل أصبح شعارا للمزايدات السياسية لدرجة أن أحد الأحزاب النيجيرية اتخذ شعارا لحملته "أنا آكل وأنت تأكل" ولكن الواقع يثبت أن الجميع لا يأكلون على حد سواء[2]. إذ أنه لا يمكن مقارنة ما يأكله كبار السياسيين بما يأكله باقي المواطنين، فكبار السياسيين بتسابقهم نحو السلطة خلقوا نظاما للنهب متفقا عليه، مفتاحه السري "كلما زادت سلطتك زادت درجة الغنى السريع والفاحش"، ولكن في حالة إحساس الكبار بأن هذا النظام تستفيد منه فئة بشكل كبير دون فئة أخرى فإنها تثور وتنفذ الانقلابات العسكرية من أجل إعادة توزيع الثروة وخيرات البلاد بين كبار السياسيين، كما حدث في غينيا 1975 بعد وفاة سيكوتوري حيث انقلب العسكريون بعد فترة قصيرة من جنازة الرئيس ووضعوا حدا لاحتكار عصابة المافيا الممسكة منذ 25 سنة[3].

هكذا ترتبط سياسة **"ملء البطون"** بالعديد من المجالات –فعلى حسب المثال– من الناحية السياسية تترجم السياسة في الخوصصة الجذرية والراديكالية للدولة وإجرامية ممارستها والانتقال من الصراع العصبي إلى الصراع العسكري، كما هو الحال بالنسبة للنموذج التشادي والأوغندي وحتى المالي مؤخرا، ويلخص بايار إلى أن سياسة "ملء البطون" تعود إلى التاريخانية الخاصة بالدولة فهي لا تهدف إلى جعل الدولة الحديثة في إفريقيا في بوتقة واحدة بل هي مجرد مفهوم وتصور مرتبط أساسا بتصور الحكم[4].

---

1 – المعتصم أحمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص ص 205، 207.

2 – جان فرانسو بايار، سياسة ملء البطون: سيوكولوجية الدولة الإفريقية، ترجمة جليم طوسون، دار العالم الثالث، القاهرة، 1992، ص319.

3 – المرجع نفسه، ص283.

4– المرجع نفسه، ص285.

كما نلاحظ أن الدول الإفريقية كانت ومازالت عرضة للاستقرار والاضطرابات السياسية التي تتغذى من تشبث الفئة الحاكمة بمقاليد السلطة والتي تنتمي في نفس الوقت إلى جماعة عرقية معينة، كما تتغذى حالة اللاستقرار هذه من المعارضة التي تتجسد في إطار الحركات العرقية، فالوحدة التي تجمعت بين مختلف الجماعات والشرائح التي يتكون منها المجتمع إبان الفترة الاستعمارية من أجل التصدي للغزاة سرعان ما تلاشت بعد الاستقلال لتبين بوضوح هشاشة كيان الدولة وانعدام شروط ومبادئ بناء الدولة القومية والتقاتل من أجل السلطة، وقد نتج على هذه الوضعية نزاعات عرقية وأثنية خطيرة في العديد من الدول الإفريقية، فمن بين أكثر من 30 نزاع في العالم عرفت ولا تزال إفريقيا تعرف أكثر من 13 نزاعا منها الحركة الإيريتيرية وحركة صومالي أوجادين في أثيوبيا، والحركة الشعبية لتحرير السودان لجون جارانج، وحركة دارفور في جنوب وغرب السودان وحركة الأغلبية السوداء في زيمبابوي وحركة الأغلبية السوداء في زامبيا، وحركة الهوتو والتوتسي في بورندي وروندا والصراع العرقي الدائر بين حركتي الجيو والمانو في ليبيريا ضد الجماعة العرقية الحاكمة المسماة الكراهن، والحركة الأغلبية السوداء في جنوب إفريقيا[1].

كما تتميز الأنظمة السياسية داخل الدولة في إفريقيا بتركيز كافة السلطات في أيدي رئيس الدولة، فالرئيس يتحكم في سياسة صنع وتنفيذ السياسة العامة للبلاد انطلاقا من تحكمه في السلطات التنفيذية، التشريعية والقضائية، أو من خلال تعيينه لأشخاص على رأس الهياكل الحكومية[2].

وعليه فإن الدولة في المجتمعات الإفريقية عملت على تطوير ترسانة قهرية الهدف منها قمع كل أشكال المعارضة لصالح ترسيخ نظام الحزب الحاكم، الذي يميزه الاحتكار العرقي للسلطة بالتحالف مع الأقلية الأجنبية الممثلة لمصالح الغرب والشركات متعددة الجنسيات، ففي مجموعة الدول الفرانكفونية احتفظت فرنسا التي تحتل من 25% إلى 30% من إفريقيا بالإشراف على الأجهزة الحيوية في الدولة والاقتصاد بتأييد من السلطة، كما

1- أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1997، ص148.

2- مصطفى عبد الله الخشيم، موسوعة علم السياسة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 1996، ص 431.

تحتفظ فرنسا باتفاقيات للدفاع مع الدول الإفريقية، وأنشأت إتحاد الفرنك، أما إنجلترا فقد ألحقت مستعمراتها القديمة بالكومينولث[1].

ثانيا: الأسباب المفسرة لإخفاق دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا

منيت دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا بالإخفاق بسبب تقويض عملية البناء الوطني فيها، ويرتبط ذلك بمجموعة من التفسيرات أحدها مرتبط بسيطرة قلة من الزعماء وغيرهم من موظفي الدولة على نظام سياسي يخدمون فيه أنفسهم، ويتطلب ميراث الاستعمار وتغييره حوكمة ديمقراطية ولامركزية، لكن الأنظمة السياسية التي تحكم سكان المنطقة يتسلط عليها في الأساس زعماء مسيطرون، ولا تقوم عبر حوار بين ممثلي الهويات المختلفة ومثل هؤلاء الزعماء غالبا ما يتمكنون من إخضاع مصالح اجتماعية واسعة لمصالحهم الخاصة بما في ذلك احتكار السلطة السياسية، وخلال العقد ونصف العقد الماضيين تبنت النخبة السياسية بشكل ضئيل بعض مؤسسات الديمقراطية الليبرالية بسماحها لأحزاب المعارضة بالعمل وإجراء انتخابات، إلا أن أولئك الزعماء باتوا متحكمين في هذه التدابير إن لم تعد تتهدد موقعهم في السلطة، ففي أوغندا أمضى على النظام 24 عاما، وفي السودان 21 عاما، وفي إثيوبيا وارتيريا 20 عاما، وأدى تصلب النظام وعناده في الصومال إلى انهيار الدولة بصورة كاملة، وعلاوة على ذلك لا تكاد الانتخابات تمثل فئات السكان التي تعيش في ظل أنماط الإنتاج والأنظمة المؤسسية التقليدية، غالبا ما تغدو الأنظمة المستبدة التي تخدم ذاتها أنظمة أثنوقراطية، كما يلاحظ **علي مزروعي** في بعض الحالات قد يعمل مثل هؤلاء الزعماء على استمرار حروب ونزاعات أثنية/عشائرية حين يجدونها ضرورية لدوام اعتلائهم السلطة(...)، ومن الصعب أن نتوقع من دول يقودها مثل هؤلاء أن تغير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية القائمة[2].

يرتبط السبب الآخر لإخفاق الدولة بغياب طبيعة المشكلات التي تعانيها الأنظمة الاجتماعية الاقتصادية على المستويين المنهجي والبنيوي، وغياب تصور الترتيبات البديلة،

1 -Mongin (olivier), L'Afrique et la fin de l'ére « Post colonaile en Jean François Bayart et autres, Esprit, no 243, Paris-juin 1998, p 68.

2 -Ali Mazrui, Soldiers and Kinsmen in Ugande : the Making of a Military Ethnocraay, sage seties on Armed forces and society ; v.s (Beverly Hills, calif : sage publications 1975.

ولم تشهد المنطقة بروز زعماء يتجرؤون على الأنظمة التي ورثوها أو استوردوها ويحاولون تطوير ترتيبات سياسية تعكس الوقائع الاجتماعية الاقتصادية لدى شعوبهم، إذ تكتفي القيادة بتعزيز النظام وطبيعة الدولة القائمتين وبتأمين إستمراريتهما بدلا من تغييرهما، وبالتالي يبقى ميراث الاستعمار سليما لم يكد يمس، ولم ترى الجماعات الإثنية المفتتة في المنطقة من الترتيبات ما يمكن أن يساعد في رفع العبء عن كاهلها ولا تزال هذه الجماعات التي كانت ضحية التنمية غير المتكافئة والتهميش تنوء بثقل مصابها، ومن الأمثلة الأبرز على ذلك شرق أثيوبيا وجنوبها الشرقي وجنوب السودان وغربه وأوغندا وغرب كينيا وشمالها الشرقي، كما تواصل الدولة ما بعد الاستعمار العمل على أساس المؤسسات المستوردة على الرغم من محدودية مثل هذه الأنظمة، كما تغفل الدولة المؤسسات التي تمسك بها معظم السكان متجاهلة تماما حقيقة أنه يفترض بدولة ما بعد الاستعمار أن تكون عامل تحرير لمواطنيها لا جهاز قمع لهم، ولذلك لم يكن الجهد المبذول لتغيير أنماط الإنتاج التقليدية ولإرساء انسجام بين أنماط الإنتاج المفككة جهدا كافيا على الإطلاق[1].

أيضا من أسباب الإخفاق المشاكل التي واجهت النظم الحاكمة في الدول الإفريقية مابعد الاستعمار كانت مشاكل سياسية متعلقة بأزمة الشرعية[2]، وترتبط أزمة الشرعية السياسية ارتباطا وثيقا بعملية بناء الدولة في إفريقيا، إذ لا يمكن التعويض عن وجود الشرعية بأساليب القمع والإرهاب وفرض القوانين والدساتير التي عادة ما تعلق، ويتم العمل بالأحكام العرقية التي هي في الحقيقة اعتراف من النظام الحاكم بأن الدستور والقانون يعيق ممارستها للسلطة أو يعرقلها، إضافة إلى لجوء النخب الحاكمة في الدول الإفريقية إلى تفضيل أهل الثقة والولاء على حساب الإصلاحيين وأهل الخبرة مما جعل المستفيدين من السلطة يعملون على استمرار تلك النخب الحاكمة رغم انتفاء الشرعية عنها، والتي يتم إضفائها عليهم بواسطة الترويج والتضخيم بمنجزات النظام الحاكم وافتعال الأزمات الداخلية والخارجية لتبرير العجز في تسيير الأوضاع الداخلية كما يتم الاستعانة بوسائل الإعلام. وقد وصلت عدم الشرعية في بعض الأحيان إلى درجة سقوط النظام الحاكم مثلما حدث في

1 – مجموعة المؤلفين، العرب والقرن الإفريقي: جدلية الحوار والانتماء، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، أكتوبر 2013، ص 481.

2 -Hyden Goran, Afrique Politics in comparative perspective, (New. york : co,bridege University Press, 2006. , p 62.

ليبيريا ورواندا والصومال، حيث أن غياب المشاركة والتعددية السياسية الحقيقية أدى بهذه الدول إلى الحرب، الفشل والتفكك بنحو أصبحت تشكل خطرا على الاستقرار السياسي في المنطقة، وفي كثير من الأحيان لم يتم تجاوز هذه الأزمة التي عرفتها بعض الدول الإفريقية إلا بواسطة التدخل الخارجي سواء من طرف منظمات إقليمية أو عالمية[1].

إذ خلص بعض المفكرين في دراساتهم للدولة بعد الاستقلال في إفريقيا إلى أنه وعلى مدى خمسين سنة، فشلت في بناء مؤسسات قوية، بل وأصبحت مهزوزة بفعل الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية، وعجزت في الأخير حتى على بناء اندماج وطني حقيقي، ولم تكن ذات طابع مؤسساتي بالقدر الكافي مما أدى إلى ظهور هيئات ومنظمات اجتماعية أخرى إلى المؤسسات الرسمية التابعة للدولة[2].

إذن، تتسم الدولة الإفريقية ما بعد الاستعمار في الغالب بهشاشتها إذ تصل إلى شبه انهيار كلي للمؤسسات مثل الجيش، فهي مرتبطة بشكل وهمي بالمجتمع المدني غير المؤثر وغير الفعال، إن فشل نموذج دولة مابعد الاستعمار وما وافقه من تدهور لقيمة الدولة خلال الإيديولوجية الليبرالية، قادت في بعض الأحيان إلى انقسامات ترابية وإقليمية وإلى صعود وبروز زمر معتمدة ومستندة على هويات عصبية، جماعية، إثنية ودينية، ومع ذلك يتوجب تجنب كل التعميمات فهناك عملية دمقرطة هي في الطريق انتقالات وتحولات مؤسسية في تطور وتقدم، كما نجد عديد الدول تعمل بشكل عادي والكثير منها يخرج حاليا من الصراعات، وبدأت تتشكل معالمها مثل: الموزنبيق وبورندي وتجدر الإشارة إلى أن هناك تسارعا لانتشار الأزمات السياسية والاجتماعية، إذ هناك دول في أغلب الأحيان تتجاوزها الأحداث، فالدولة تمارس مبدئيا سلطتها على رقعة محددة لهيكلة الفضاء العمومي الذي يتم عبر تنظيم وترتيب وتسوية الحدود الإقليمية، بينما المعيار في إفريقيا هو رخاوة الحدود

1- فرانسيس فوكوياما، مرجع سبق ذكره، ص ص 166، 167.

2 -Alymana Bathily et Pauline Bend et Alerandra Foulon, Médias et Religions est Afrique de l'ouest (Dakar : Institot Afrique de l'ouest, Janviez, 2009, p 27.

وتجاوزها وانتهاكها والتنازع عليها ومحدودية تنظيم الأقاليم التي غالبا ما تنفلت من سيطرة الدولة[1].

المطلب الثالث: التمثيل السياسي والظاهرة الحزبية في افريقيا

أولا: تبني نظام الحزب الواحد كآلية لترسيخ الوحدة الوطنية

بعد تحرر الدول الإفريقية من الاستعمار في أواخر الخمسينات وبداية الستينات، راحت معظم هذه الدول حديثة العهد بالاستقلال إلى تبني نظام الحزب الواحد معلنة على أن هذا الأخير هو الممثل الوحيد لكافة الحساسيات التي يضمنها المجتمع، وتمثل الحساسيات في أغلب الأحيان الجماعات العرقية التي تنتمي إلى ذات المجتمع، ويعلن الحزب الواحد أيضا على أنه الكفيل الوحيد بتحقيق وتجسيد مفهوم الدولة القومية ويعني هذا المفهوم أن يتوفر لدى تجمع بشري شعورا بالرغبة في الحياة المشتركة سواء تحقق هذا الشعور بوجود إحدى أو العديد من المقومات المهيئة لهذه الرغبة كوحدة اللغة أو الأصل أو وحدة الدين أو وحدة التاريخ المشترك أو الحوار الإقليمي الذي يولد وحدة المصالح، أو غير ذلك من المقومات التي توفر لدى العنصر البشري الرغبة في الحياة الجماعية الواحدة[2]. الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى ترسيخ الوحدة الوطنية والمصلحة القومية ومن ثم استبعاد الأسباب المفضية إلى التفكك منها الحركات العرقية[3].

رغم تباين الأوضاع السياسية والاجتماعية واختلاف مستوى ودرجة التطور الاجتماعي والثقافي، والفكري وتباين المرحلة التاريخية التي مرت بها بلدان القارة الإفريقية، إلا أن هناك نقاط تقاطع عامة تحدد المساحات المشتركة من التقارب والتشابه حيال ظاهرة نشأة الأحزاب السياسية في وظائفها وأدوارها والأهداف المرجوة من ورائها بين هذه البلدان والتي تعبر عن الخصائص المشتركة لهذه الدول في التعاطي مع هذه الظاهرة:

1. إن ظهور الأحزاب السياسية ليست نابعة من حاجة سياسية واجتماعية فرضتها عملية التطور الذاتي داخل تلك المجتمعات كما هو الحال في المجتمعات المستقرة، وإنما جاءت

1 –Alymana Bathily et Pauline Bend et Alerandra Foulon,op,cit, p47.

2 – محمد طه بدوي، النظريات السياسية، النظرية العامة للمعرفة السياسية، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1986، ص 55.

3- Tiessa Maga (Mohamad), le Mali : de la sécheresse à la rébellion, Ed L'Harmattan, Paris, 1997, p 207.

كردة فعل على الوضع الاستعماري والهيمنة الخارجية المتعددة الأوجه والشاملة، التي خضع لها سكان العالم الثالث بصفة عامة[1]، وعليه فإن نشوء الأحزاب هو انعكاس للأوضاع والتطورات السياسية والاجتماعية في هذه البلدان، وكردة فعل على الوضع الاستعماري والهيمنة الأجنبية[1].

2. لم تكن عملية نشوء الأحزاب السياسية في العالم الثالث بصفة عامة والدول الإفريقية بصفة خاصة ناجمة عن إقرار حق الاقتراع العام للمواطن وتوسيع نطاق التصويت من خلال الكتل البرلمانية واللجان الانتخابية، بل على العكس من ذلك أن من أهم أهداف نشوء الأحزاب السياسية هو النضال من أجل تحقيق تلك الحقوق[2].

3.إن الغاية من نشوء الأحزاب السياسية في الدول الإفريقية تتلخص في الحاجة الكفاحية من أجل طرد المستعمر، وإنهاء حالة الاستعمار واسترجاع السيادة والاستقلال الوطني ومواجهة التحديات والاحباطات التي أفرزها الحكم الأجنبي، وكذلك بناء كيان الدولة الوطنية والتأكيد على الهوية القومية والوطنية الواحدة وبلورتها وحماية الوحدة الوطنية[3].

ثانيا: نشوء نظام الحزب الواحد في إفريقيا

إن النظم الحزبية في العالم المعاصر تنقسم إلى ثلاثة أنماط: نظام تعدد الأحزاب، نظام الثنائية الحزبية ونظام الحزب الواحد، ولكن فريقا من الفقهاء وعلماء السياسة يحصرون النظم الحزبية في صورتين منها فقط، ويذهبون إلى إدخال نظام الحزب الواحد في مفهوم النظم الحزبية فيه مجافاة للحقيقة سواء من ناحية المعنى أو من ناحية المضمون، باعتبار أن معنى كلمة (نظام) تفترض وجود وحدات متعددة وعلاقات بين تلك الوحدات الأمر الذي يتنافى مع الواحدية الحزبية[4].

إن الحديث عن نظام الحزب الواحد يبدو متناقضا مع هذه الحقيقة فلا بد أن يوجد للنظام الحزبي أكثر من حزب واحد، وهذا الأمر غير مرتبط بفاعلية النظام السياسي والحزبي

1- رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1995، ص 09.

2 -هالة مصطفى، الأحزاب السياسية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2003/09/28، www.ahrain.org.

3- مولود مراد محي الدين، نظام الحزب الواحد وأثره على الحقوق السياسية للمواطن: دراسة قانونية تحليلية مقارنة، ط1، مطبعة سيما، أربيل السلمانية، 2007، ص106.

4- أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسة في العالم الثالث، عالم المعرفة، الكويت، 1987، ص141.

لأنه من الصحيح أن الديكتاتوريات قد تعبأ وتنظم أكثر أنصارها حماسة في حزب سياسي واحد، ويعملون من خلاله لبسط سيطرة نظام استبدادي، ولكن هذا النوع من الأحزاب يهدف إلى هدف معين وله صفة خاصة[1]. وأن نشاط وفاعلية الحزب الواحد لا تكون بديلا عن التعددية ولا مبرر لعدم قبول لها، أما من ناحية المضمون فأغلب الباحثون يؤكدون على أن نظام الحزب الواحد من خصائص الأنظمة الديكتاتورية، حيث لا مكان فيها لموضوع التنافس على السلطة والتداول السلمي لها، لذا فهو أبعد ما يكون عن الديمقراطية، وأن أعضاء الحزب الواحد يعملون لإرضاء زعماء الحزب وكسب ثقتهم بدل أن يعبروا عن اتجاهات الرأي العام ومصالح الناس، وعليه لا مبرر لإدخال هذا النوع من العمل الحزبي ضمن النظم الحزبية، ورغم وجاهة ما أثاره الباحثون حول مشروعية اعتبار ظاهرة الحزب الواحد نظاما حزبيا، ولكن يمكن النظر إلى الظاهرة من زاوية أخرى وهي زاوية **الحزب/الدولة**، لأن هذا النمط من الحزب الواحد لا يتجسد إلا في حالة الاستيعاب المتبادل بينه وبين الدولة التي يسيطر عليها الحزب الواحد، لأن الحزب بطبيعة الحال لا يقدر على الأحادية ولا معنى للأحادية دون الاعتماد على أدوات السلطة في منع الأحزاب الأخرى واحتكار البقاء لوحده، وعليه أطلق كل **من جيوفاني سارتوري وأرنست باركر** على ظاهرة الحزب الواحد ب **الحزب الواحد/الدولة**، باعتبار أن الحزب الواحد يعبر عن الكل ويتوحد مع الدولة وما يشكله من نظام **الحزب/الدولة** هو نظام الواحدية[2].

مع صحة ما ذهبت إليه الدراسات والتحليلات التي تشير إلى المساوئ والإختلالات التي يتسم بها هذا النمط من العمل الحزبي السلطوي الأحادي، لكن ذلك لا ينفي كونه حالة خاصة ضمن منظومة النظم الحزبية، والمقصود بنظام الحزب الواحد هو ذلك النظام الذي يتمثل بوجود حزب له وحده قانونا أو فعلا في بلد معين ممارسة العمل السياسي، ويعتبر هذا الحزب القاعدة الأساسية للنظام ويتضمن تركزا للسلطات في صالح حزب واحد[3].

بعد الحصول على الاستقلال سيطرت على حكم غالبية دول العالم الثالث نظم قومية أحادية بأنماطها المختلفة (أحادية شمولية وسلطوية والحزب الواحد المسيطر، الحزب

1- نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربي، ط1، 1986، ص108.

2- أسامة الغزالي حرب، مرجع سبق ذكره، ص142.

3- رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في الدول النامية، وزارة الدفاع، بغداد، 1999، ص88.

القائد)، احتكر القادة القوميون السلطة وحجبوا عنها الأطياف والمكونات الأخرى للمجتمع، ومنعوا المشاركة السياسية الحرة لفترة طويلة في البلدان الإفريقية التي تتسم بالتنوع الإثني والديني، بحيث أصبح نظام الحزب الواحد هو الظاهرة السائدة في الحياة السياسية، بل إنه كان يمثل محور الحياة السياسية في إفريقيا بصفة عامة، فقد نبذت معظم الدول الإفريقية نظام التعدد الحزبي واتبعت نظام الحزب الواحد الجماهيري الذي يكاد يحتكر الحياة السياسية في الدولة مثل: الحزب الدستوري الجديد في تونس بقيادة **لحبيب بورقيبة**، وحزب الاتحاد الوطني الإفريقي في كينيا بقيادة جومو كنياتا (1963-1991)، والاتحاد الاشتراكي العربي في مصر بقيادة **جمال عبد الناصر** و**أنور السادات** (1956-1981)، وحزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر (1962-1989)، وحركة المقاومة الوطنية في أوغندا بقيادة **يوري مونسينيني** منذ 1985[1].

ثالثا: مبررات نظام الحزب الواحد في إفريقيا

دخلت الدول الإفريقية في أعقاب الحرب العالمية الثانية مرحلة إنهاء وتصفية الاستعمار، وحصلت الغالبية على استقلالها السياسي، والانضمام إلى المجموعة الدولية بفترات متفاوتة، وبات من الضروري البحث عن نظام سياسي ينسجم مع سمات وخصائص هذه الدول ويتوافق مع مرحلة التطور التاريخي لها، والتي تعاني من عدم وجود تجربة وتقاليد العمل السياسي، الأمية المتفشية بين المواطنين وعدم وجود المؤسسات اللازمة لممارسة العملية السياسية وفق أسس وقواعد المشاركة السياسية، والشرعية السياسية وعليه وصل الأمر بغالبية زعماء وقادة الدول الإفريقية إلى غلبة ظاهرة الحزب الواحد في بناء دولهم المستقلة وتنظيمها السياسي، وأصبحت مع بداية الستينات هي النمط الغالب فيها أي تمسكها بنظام سلطوي أحادي يتميز باحتكار السلطة وغياب المشاركة في صنع القرار، وقد وجدت مجموعة من المبررات لقيام نظام الحزب الواحد، فمثلا أشارت الدكتورة هالة مصطفى إلى بعض هذه المبررات منه:

1- متطلبات عملية التنمية: وما كانت تقتضيه من إجراء عملية تغيير جذري في البناء الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية، وكان هناك اعتقاد أن هذه العملية تحتاج إلى تعبئة كاملة

1- مولود مراد محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص109.

لكل طاقات المجتمع وموارده، وأن هذه التعبئة تتطلب وجود حزب واحد ينظم حركة الجماهير ويغرس فيها قيم التنمية.

2- حماية الوحدة الوطنية: حيث تعاني الدول الإفريقية من انقسامات تأخذ صور القبائل والعشائر والانتماءات الدينية واللغوية والجغرافية (المحلية)، فلم تكن شعوب عديدة من هذه الدول قد استكملت تكوينها الوطني على النمط الذي نشأت على أساسه الدول القومية الحديثة الغربية، واعتقد القادة أن الحزب الواحد هو الكفيل بتحقيق الوحدة الوطنية.

3- الحاجة إلى الاستقرار السياسي: بمعنى توفر درجة من الاستقرار في الظروف وأنماط العلاقات داخل النظام السياسي، من أجل العمل بفاعلية لتعبئة موارد المجتمع وتجاوز مرحلة التخلف، وكان هناك اعتقاد في أن الحزب الواحد هو الذي يستطيع تحقيق هذا الاستقرار[1].

رغم أن أغلب هذه الأحزاب الأحادية السلطوية وصلت إلى الحكم والسلطة عن طريق الانقلابات العسكرية، وأقامت أنظمة وحكومات فردية وديكتاتورية تفتقر إلى أدنى درجات الشرعية الشعبية والدستورية، إلا أن هذه الأهداف التي أعلنت عنها هذه الأنظمة كمبررات بالأخذ بنظام الحزب الواحد هي بلا شك أهداف وطنية مشروعة تعبر عن مطالب الجماهير ومتطلبات بناء المجتمع والدولة القوية، التي يمكنها القيام بوظائف التنمية والتطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي خاصة في مرحلة بناء الدولة الوطنية، لكن التجارب أثبتت أن حرمان المواطن من حقوقه وحرياته الأساسية ليس بسبب أن هذه الحقوق والحريات أصبحت جزء من قيم المفاضلة بينها وبين هذه الأهداف والمبررات أمام السلطة السياسية حتى تضحى ببعضها دون الآخر، بل إن هذه المبررات ليست إلا شعارات يستوجبها الخطاب السياسي للمرحلة بغية تعبئة المواطنين لدعم ومساندة الأنظمة التي قامت في مرحلة ما بعد الاستعمار، ولا يتجاوز في حقيقتها أكثر من استخدام هذه المبررات كوسيلة للتمسك بالسلطة والاستمرار فيها لخدمة مصالح الفئة الحاكمة ليس إلا[2].

في سياق متصل يرى بعض المؤلفين الأنجلوسكسون في تحليلهم للمجتمعات الإفريقية منهم: **ولمان ورزباغن** أن ترسيخ منطق الحزب الواحد في إفريقيا يعود إلى الرغبة

1- نفين مسعد، النظم السياسية العربية، مركز دراسات النوحدة العربية، بيروت، 2000، ص70.

2- مولود مراد محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص130.

في تحقيق الاندماج الوطني، ويستشهدون على ذلك بأن معظم المجتمعات في إفريقيا غداة الاستقلال ورثت أوضاعا سياسية تميزت بمركزية الحكم مع إيجاد كل أساليب الحكم الديمقراطي وتولي الحكم فئة صغيرة تتكون من عناصر وطنية شاركت الاستعمار وإدارة البلاد، وانطلاقا من المعطيات جاءت ضرورة تبني الحزب الواحد بهدف التصدي لهذه التحديات من خلال تنظيم آليات الحكم والقضاء على عوامل الاضطراب، تجنيد المواطنين في إطار الدولة القومية وأخيرا تحقيق التعايش السلمي وتشجيع روابط التماسك بين الجماعات العرقية العديدة[1].

أما **قوانيداك** فقد لاحظ بأن الجمهوريات الفتية في إفريقيا غداة الاستقلال أصبحت بحاجة ماسة إلى سلطة قوية تتمثل في تبني نظام الحزب الواحد يمكنها من القيام بمهامها الجديدة التي تنتظرها، وهي بناء الدولة القومية عن طريق تحقيق الاندماج بين كل العناصر المشكلة له، وهذا معناه أن الدولة سبقت في الوجود المجتمع، وتقوم الدولة في إفريقيا على نفس المؤسسات الموروثة عن الاستعمار بعد رحيله، كما اعتمدت الإدارة الجديدة على استنساخ النصوص الدستورية التي كان يعتمد عليها الاستعمار مع إجراء بعض التعديلات عليها. ويواصل **قوانيداك** تعليله لتواجد الحزب الواحد في السلطة بأن الحزب الواحد يمثل حزب النخبة ويمثل أفضل وسيلة لتحقيق الأهداف السامية في المجتمع، ولقد خول للحزب الواحد مهمة تجسيد الدولة القومية عن طريق تحقيق الاندماج الوطني ويمر هذا الأخير عبر الاندماج الأفقي الذي يعمل على إزالة النزاعات والضغوطات والفوارق الثقافية والجهوية لتحقيق الوحدة الوطنية المتجانسة، كما يمر الاندماج الوطني أيضا بالاندماج السياسي العمودي للقضاء على الهوية الفاصلة بين الحكام والمحكومين ويكون ذلك عن طريق الاشتراك السياسي للشعب في الحكم وإبعاد المعارضة السياسية التي تشكل خطرا على تحقيق هدف الاندماج الوطني المنشود[2].

وعليه اعتبر المفكرون المنادون بضرورة تطبيق نموذج الحزب الواحد في هذه الحالة على أساس أنها ديمقراطية الوحدوية، لكن ما يمكن ملاحظته أيضا هو أنه حتى الحكومات

1-Ahmed Mahiou, l'avenement du parti unique en Afrique noire d'expression française. Paris, editions, R.Pichon, 1969, P245-248.

2-Ahmed Mahiou, op, cit,p249.

التي كانت على علاقة وطيدة بالغرب اتبعت نموذج الحزب الواحد مثل حالة ساحل العاج حيث سيطر الحزب الديمقراطي على البلاد إلى غاية العقد الأخير من القرن الماضي[1]، وجاء الأخذ بنظام الحزب الواحد من خلال اتخاذ قرار في البرلمان يحظر فيها بوجود أحزاب معارضة مثل ما حدث في تنزانيا وكينيا، أما الدول الأخرى فقد تم الأخذ بنظام الحزب الواحد استسلاما للأمر الواقع، حيث تم حل الأحزاب الصغيرة وإدماج مؤيديها في الحزب الحاكم. ولقد أعطى القادة السياسيون تبريرات لنظام الحزب تحمل تناقضات تأكد من جهة، أن الحزب الواحد ضروري للمراقبة وضبط الانقسامات الإثنية والإقليمية وكبح الطائفية ومن جهة أخرى، فإن الحزب الواحد لا يعكس الوفاق الأساسي للمجتمع الإفريقي، ومهما يكن فإن خلافات حادة كانت بين حزب وآخر، والاحتكار السياسي للسلطة بواسطة الحزب الواحد يمكن أن تعتمد واقعيا[2].

هذا ما كرس الفساد وعدم الرضا بين المواطنين بدل أن يكون طليعة الشعب[3]. فالأنظمة التي قامت في إفريقيا على أساس الحزب الواحد كانت حسب التقسيم الذي جاء به "صامويل هنتنجتون" إما استبعادية أو ثورية أو رسمية، فالأولى تعني باستخدام القادة للحزب الواحد من أجل حشد التأييد لهم مع حرمان قوى أخرى من المشاركة في أي نشاط سياسي، أما الثانية أي الثورية فهي عكس ما سبق تتغير عندما يحرز النجاح، أما الثالثة فتتسم بسيطرة سياسية أقل على الأنشطة في المجتمع[4]

رابعا: الأزمة الهيكلية وضرورة تبني خيار التعدد الحزبي

عرفت الدولة الإفريقية أزمة هيكلية حادة في الفترة الممتدة بين أواخر السبعينات وبداية الثمانيات حينما أصبح الأفارقة ينادون بالحرية والديمقراطية، فأصدر بذلك إعلان الخرطوم لضمان الحريات الفردية الأساسية والمشاركة السياسية وتحقيق المساءلة ومحاسبة

1- أليون سار (محرر)، إفريقيا 2025 أي مستقبل، تصدير: ثابو مبيكي، مقدمة: عبد الله جانح، ترجمة: معد الطويل، البحوث العربية، مصر، 2006، ص ص 60-61.

2 -William Torfoff, Goverment and Politics in Africa (London : Mac Millan Press LTD, 1997, PP 114-115.

3- حمدي عبد الرحمان، ومجموعة باحثين، الجيوش والتحول الديمقرلطي في إفريقيا: معوقات بناء الدولة الوطنية، ط1، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، 2015، ص ص 135، 137.

4- مولود مراد محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 135.

الحكم، وما فتىء حتى أصبحت بإفريقيا 11 دولة ذات تعددية حزبية (بوتسوانا، الكامرون، مصر، مدغشقر، مورشيوس، المغرب، زامبيا، تونس، السنغال، زمبابوي، جنوب إفريقيا)، هذا مع منتصف الثمانينات وكان ذلك عقب **"إعلان أروشا"** الذي جاء بعد إعلان الخرطوم، فقد عدلت جملة من الدول في إفريقيا دساتيرها أو أقرت بدساتير جديدة وأصبحت تجري انتخابات على أسس تعددية، ضف إلى ذلك رفع الخطر على تشكيل الأحزاب، أما التعددية الحزبية التي شهدتها الدولة في إفريقيا يمكن التمييز بين نمطين: الأول يتمثل في تعددية حزبية شكلية، فهي في المحتوى تبقي السيطرة للحزب الواحد مع تهميش وتقزيم لدور الأحزاب الأخرى، إلى أن تصبح تنظيمات تعاني الضعف المؤسسي والانقسام الإيديولوجي، أما النمط الثاني فهو تعدد حزبي تنافسي شهدته كل من نيجيريا، السنغال، السودان على فترات متقطعة، ويمكن القول أن كل من زامبيا وزمبابوي وجنوب إفريقيا حافظت على سياسات التعدد الحزبي، إلا أن مجمل الدول الإفريقية لم تحافظ على تداول السلطة عن طريق الانتخابات[1].

كما أن الأحزاب السياسية في أغلبها جاءت خالية من البرامج، أو صادقت على برنامج الصندوق والبنك الدولي، مثل ما حدث في زامبيا مع الحركة من أجل ديمقراطية تعدد الأحزاب، هذا علاوة على ما تعانيه الأحزاب من نقص في التمويل أمام ما تشهده دولة القارة من أوضاع اقتصادية متردية، كما أن الأحزاب جاءت لتبسيط الأزمة الهيكلية وتركيزها في شخص الحاكم واعتمادها على خطابات شعبوية خالية من برامج عمل، وتجنيد للإطارات وتحسين ظرورف الانخراط ...الخ، وأمام حرص هذه الأحزاب على موارد التمويل الأجنبي خاصة أصبحت أداة تخدم المصالح الأجنبية لزعزعة النظام وخلق حالة اللااستقرار، ما يسمح للأجانب بالتدخل باسم حقوق الإنسان[2]، هذا علاوة على كون جل الدول في إفريقيا أصبحت تستخدم الأحزاب السياسية لممارسة سياستها الكوربوراتية (التعاضدية)، سواء في أنظمة الحزب الواحد أو التعددية الحزبية التي تعد ظاهرة مستوردة، ففي الحقيقة ما هي إلا معارضة سلبية لا تؤدي الهدف المنوط بها كالتنافس والمشاركة السياسية، والتداول السلمي

1 – حمدي عبد الرحمان، مرجع سبق ذكر، ص ص 146،148.

2– المرجع نفسه، ص148.

على السلطة، وتنشئة النخبة وتقديم البرامج التنموية. أما وظائف الحزب في معظم الدول الإفريقية اتجهت إلى الضعف والانحدار، فالحزب كان إما قد توقف عن العمل لصالح ماكينة الدولة، أو كونه أقل فاعلية، أو كان غير مستخدم بشكل جيد أو كان قد حل بواسطة نظام حكم عسكري، رغم أن العسكريين في معظم الأحيان بعد نجاحهم في الانقلابات يوجدون حزبا جديدا كوسيلة لتقوية شرعيتهم، وهناك سبب آخر لضعف الحزب كون الحكومة في معظم الدول الإفريقية فرضت مراقبة مركزية أكثر من تشجيع مشاركة شعبية ذات معنى ودلالة[1].

المبحث الثاني: النسق الاقتصادي: الفشل الاقتصادي وانعكاساته على تحقيق التنمية في افريقيا

المطلب الأول: الخيارات الاقتصادية في افريقيا

يتضح أن التنمية عملية مجتمعية متشابكة متكاملة متفاعلة، في إطار نسيج من الروابط بالغة التعقيد من عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وإدارية، والتنمية بهذا المعنى لا تمثل فقط الناتج النهائي لمجموع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية بل محطة تفاعلات مستمرة بين هذه العوامل، ويتوقف مدى أهمية كل عامل من هذه العوامل ومدى تأثره وتأثيره في عمليات التنمية على الظروف التي تتم فيها التنمية، فقد تلعب العوامل الاقتصادية دورا بارزا في مرحلة معينة من مراحل التنمية في بلد معين بينما تلعب العوامل السياسية الدور الحاسم في نفس المرحلة في بلد آخر أو في نفس البلد في مرحلة لاحقة من مراحل التنمية فيه[2].

لقد خلف الاستعمار فجوات بين الأقاليم داخل المستعمرات بين الجهات الساحلية مثلا والجهات الداخلية نتيجة السياسة الاستعمارية التي تهدف إلى الاستغلال الاقتصادي للإقليم، ويتضح الفارق بين الجهات الساحلية والداخلية في عملية التنمية[3].

---

1 -Tordoff William, op ,cit, P 14.

2- محمد صادق، التنمية في الأقطار المنتجة للنفط في الجزيرة العربية بين عائدات النفط وإدارة التنمية، دراسة مقدمة للاجتماع السنوي الثاني لندوة التنمية في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، البحرين 24-26 ديسمبر 1980، ص 13.

3- محمد عبد الغني سعودي، قضايا إفريقيا، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عالم المعرفة 34، 1980، ص234.

لقد كانت السيطرة الاستعمارية الاقتصادية عميقة ومتشعبة وضاربة في أعماق المجتمع الإفريقي على نحو يعمل على الإبقاء على تخلفه، ويجعل منه مصدرا من مصادر الأرباح في خدمة الإمبريالية، ولا تزال الإمبريالية تتحكم في اقتصاد القارة ولقد أشارت النشرة الاقتصادية 1961 الخاصة بإفريقيا التي تصدرها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة إلى أن "الجزء الرئيسي من التجارة الإفريقية مازالت تتحكم فيه البلاد الكبيرة الحالية والسابقة، الأمر الذي يعني أن غربي أوربا يواصل سيطرته على تجارة البلاد الإفريقية، وتقوم تجارة القارة على تصدير المواد الخام الرخيصة الثمن"[1].

لذلك يؤكد **والتر رودني** في حديثه عن حقائق هذه الدراسة وتفسيراتها (أوربا والتخلف في إفريقيا)، أمله في أن تساهم في تعزيز الرأي القائل: أنه يستحيل تحقيق التنمية الإفريقية من دون قطيعة جذرية مع النظام الرأسمالي العالمي الذي شكل السبب الرئيسي لتخلف إفريقيا على امتداد القرون الخمسة الماضية[2]، ولتوضيح ما أردنا من خلال الرجوع إلى ما كتبه رودني فهو باختصار شديد لتبيان مقدار التأثير الذي وقع على القارة الإفريقية من جانب الدول الاستعمارية وبالشكل الذي انعكس على مجمل علاقاتها[3].

لم تكن تجربة إفريقيا الرأسمالية مؤقتة ولا كانت قادرة على حل مشاكل المجتمع، فقد ارتبطت الرأسمالية بالقوى الاستعمارية واستغلالها للصناعات الاستخراجية والسلع الأولية مع استبعاد أية صناعة وكان رأس المال مملوكا للأجانب بينما لم ينل الإفريقيون نصيبا كبيرا من أرباح المشروعات الخاصة الأجنبية، ومن ثم لم تنشأ طبقة كبيرة وسط مصالحها الرأسمالية باستثناء حالات قليلة، كذلك تركت الرأسمالية إفريقيا دون أن تكون لها طبقة تمتلك رأس المال وتجازف بإقامة المشروعات، وعليه إذا كان على إفريقيا أن تتقدم فليس ثمة من طريق إلا أن تسلك طريقا غير رأسمالي، ولا جدال أن أصلح وسائل التنمية للبلد المتخلف هو طريقة الاقتصاد الذي يكون التوجيه من أسسه سيما إذا طبق في إطار اشتراكية تستكمل

---

1 – عبد العزيز رفاعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 138، 139.

2– والتر رودني، أوربا والتخلف في إفريقيا، ترجمة: أحمد القيصر، مراجعة إبراهيم عثمان، عالم المعرفة، الملس الوطني للثقافة والفنون والآداب: الكويت، 1988، ص 07.

3– عبد السلام إبراهيم بغدادي، البعد الإيجابي في العلاقات العربية الإفريقية والتعددية الأثنية كرابط ثقافي، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013، ص 25.

في إطارها ذلك البناء. ولهذا كله كان الحل الاشتراكي لا يقوم على الامتياز بل يعتبر في ذلك حتمية تفرضها حقيقة الواقع في المجتمع الإفريقي وقارب القارة مع الغرب، ونظاما يمثل الطريق الأوحد لحل مشكلات المجتمع ويقضي على مخلفات الاستعمار، فينهض بالتالي بالدولة الحديثة في حله لمشاكل الفرد والمجتمع[1].

هكذا تبنت معظم الدول الإفريقية الفكر الاشتراكي وتطبيق النموذج السوفياتي في الاقتصاد وهذا من أجل بناء اقتصادها غداة الاستقلال وتحقيق التنمية على كافة الأصعدة، مع الإشارة أن هذا الخيار لم تأخذ به معظم الدول الإفريقية حيث اختارت بعضها تبني أو الإبقاء على النظام الليبرالي في الاقتصاد، في حين بقيت دول أخرى تأخذ بنمط وسيط بين هذين الخيارين، لكن الملاحظ هو أن الدول التي اتخذت الاشتراكية كنهج تنموي لم يتوافق مع إمكاناتها ومواردها وما يتطلبه التخطيط المركزي لذلك من موارد مالية ضخمة مثل: غينيا، بيساو وموزنبيق، أما الدول التي أبقت على حرية السوق لم تحقق في مجملها الأهداف المسطرة، وواجهت العملية الاقتصادية مشاكل في ضوء ضعف القطاع الخاص أما الدول الاشتراكية التي تقع بين هذين النموذجين فإنها كانت وسطا من حيث النمو مثل: مالي، الجزائر وتنزانيا[2].

المطلب الثاني: التخلف الاقتصادي في إفريقيا

أولا: أسباب التخلف الاقتصادي في إفريقيا

تختلف التعريفات بشأن التخلف الاقتصادي ولكن أيا كانت التعريفات التي يحددها الاقتصاديون للتخلف الاقتصادي فإنها ترد إلى فكرة الفقر، على أن ذلك ليس معناه أن يعاني المجتمع فقرا في الموارد الاقتصادية، وإنما يفتقر إلى الوسيلة التي تستغل بها هذه الموارد بطرق أكثر إنتاجا مع الجهل بطرق استغلال الموارد والعجز عن تنميتها لأسباب خارجة عن إرادتها كالاستعمار، بما ينتهي ذلك إلى ضآلة الدخل وانخفاض مستوى المعيشة وتفشي الأمراض النفسية والاجتماعية، والتخلف الاقتصادي ظاهرة مرتبطة بذلك الفقر الكامن في المجتمع، وتنحصر تلك في الاقتصاد المزدوج والتخصص في إنتاج وتصدير الموارد

1- عبد العزيز رفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 210.

2- ويليام توردون، الحكم والسياسة في إفريقيا، ترجمة: كاظم هاشم نعمة، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2004، ص ص 176، 308.

الأولية وبالتبعية التجارية والعجز التجاري وضعف الصناعة وانعدامها وضآلة المدخرات القومية وضعف تكوين رؤوس الأموال وانخفاض المستوى الصحي وكثرة الأمراض والأوبئة وانتشار الأمراض وغير ذلك[1].

إن التخلف الاقتصادي في القارة ناشئ أساسا من عدم استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة ومن العجز عن التوسع في هذه الموارد وزيادة حجمها في نفس الوقت، فإن أي سياسة اقتصادية سليمة لحل المشكلة إنما يجب أن توجه إلى العمل على رفع مستوى الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وإلى التوسع في هذه الموارد وزيادة حجمها في نفس الوقت، إن الاقتصاد المحدود جاء حصيلة مرحلة من التطور الاقتصادي في القارة وثمرة التجدد الحديث من الاقتصاد الطبيعي غير المثمر إلى الاقتصاد التبادلي، ثمرة الاحتكاك الحضاري والمجتمع، لهذا يؤدي غرض قطاع الاقتصاد الطبيعي الموجود من أجل الاستهلاك المحلي والغذائي وغرض القطاع الآخر الموجه للتصدير، وهو يعتمد على التنظيم والإشراف العلمي ورأس المال الضخم، وهو يتألف من مشروعات تقوم بها الدولة أو تقوم بها الشركات الضخمة في تمويلها وتأسيسها، وتعتمد مشاريع الري فيما يتعلق بالزراعة في المناطق الجافة على دالات الأنهار التي تكثر في الشمال والجزيرة ودالاتها النيجر الداخلية[2].

على الرغم من الإمكانيات التي تزخر بها القارة الإفريقية إلا أنها تعاني من التخلف الاقتصادي ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها:

1- **قلة الخبرة الفنية:** بسبب ما خلفه الاستعمار واحتكاره للخبرة الفنية.

2- **عدم توفر رؤوس الأموال الوطنية:** بسبب استحواذ الشركات الأجنبية الاحتكارية على مصادر الخامات الإفريقية مما دفع بها إلى الاستعانة بالدول الأوربية.

1- عبد العزيز رفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

2 - المرجع نفسه، ص .39

3- شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص، 332.

وقد ترتب على ذلك تضخم ديون الدول الإفريقية وتضاعف الفوائد على القروض بحيث أصبح سدادها يكاد يكون مستحيلا ويمتص غالبية الدخل وما كان يجب أن يوجه من هذا الدخل لأعمال التعمير والبناء والتنمية[3].

3- ارتباط الاقتصاد الإفريقي باقتصاد الدول الاستعمارية السابقة: فقد ترتب على اعتماد الاقتصاد الإفريقي على المؤسسات المالية الدولية والشركات والمؤسسات الأجنبية أن يستمر الاقتصاد الإفريقي مرتبطا ارتباطا وثيقا معتمدا اعتمادا كاملا على الشركات والخبرات والمؤسسات الأجنبية، وهذا بالطبع يحول دون تحرك الدول الإفريقية بحرية كما تقتضي مصالحها الاقتصادية والقومية[2].

4- ضعف وسائل النقل والمواصلات: فلا تزال وسائل النقل في الدول الإفريقية لا تساير ولاتخدم التطور الاقتصادي المطلوب وهذا يؤثر في الإنتاج وتكلفته.

5- تحكم الدول الصناعية في اسعار المواد الخام الإفريقية: التي تحتاج إليها مصانعها بحيث أصبحت أسعارها لا تساير بأي حال الارتفاع المستمر والسريع في أسعار المواد المصنعة وفي أسعار المواد الغذائية الرئيسية التي تحتاجها الدول الإفريقية.

وقد زادت من حدة المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها القارة الإفريقية ما تعرضت له بعض دولها من كوارث طبيعية كالجفاف والتصحر وتآكل السواحل وتلوث البيئة[1].

ثانيا: التبعية الاقتصادية في إفريقيا

يقصد بالتبعية الاقتصادية أن يكون التحكم في اقتصاد قومي ما، من حيث تطوره وفي نشاطه بقرارات تصدر من اقتصاد قومي آخر يتحكم فيه بماله من إمكانيات للسيطرة على الأول فيكون بهذا أمام اقتصاد تابع هو الاقتصاد الخاضع واقتصاد آخر مسيطر، ولقد كانت اقتصاديات إفريقيا ولا تزال إلى حد كبير اقتصاديات تابعة يشكل تطورها ويتحكم في نشاطها قرارات تتخذها الاقتصاديات الرأسمالية المسيطرة كالاقتصاد الإنجليزي والفرنسي والبلجيكي ومن قبل كان الإيطالي. لقد استخدمت هذه الدول من الأدوات ما مكنها من تشكيل الاقتصاد الإفريقي على نحو يخدم أغراضها الاقتصادية والاستعمارية، فيها ما يأتي بالتحكم في النظام النقدي في جميع المستعمرات على نحو يجعل إدارته في يد السلطات

1- شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 333.

الاستعمارية وأداة لخدمة مصالح اقتصاديات هذه الدول، وتعتبر النقود والسياسة النقدية من أدوات السياسة الاقتصادية التي مكنت هذه الدول من التحكم في النشاط الاقتصادي الداخلي في كل بلد إفريقي وعلاقاته الاقتصادية، ومن آثار هذه التبعية النقدية أنها تبعد البلد الإفريقي عن إدارة نظامه النقدي بنفسه وتجعل هذه الإدارة في يد الدولة الاستعمارية، كما تؤدي إلى تأثر البلد الإفريقي تأثرا مباشرا بكل ما يطرأ على مالية البلد بالسيطرة على تغيير قيمتها أو مركزها الدولي، كما أن التبعية تمكن الدولة المستعمرة من أن تدفع بعملتها قيمة صادراتها من البلد الإفريقي التابع لها كما لو كانت المبادلة بينهما تجارة داخل بلد واحد، وتتلاقى بذلك ما يمكن أن ينشأ من صعوبات في تسوية المدفوعات الدولية في بعض الحالات[1].

بدراسة الأرقام الخاصة بصادرات دول اتفاقية باوندي مع دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية يتضح ارتباط أقطار الفرانكفون بفرنسا من الناحية الاقتصادية، فالاستقلال السياسي لم يحدث تغييرا في موقعها الاقتصادي وفي اتجاه معظم صادراتها وارداتها، ومن الناحية العملية مازال معظم الصادر يتجه إلى فرنسا السوق التقليدية لهذه الدول وحتى معظم العقود والمشروعات تقوم بها مؤسسات فرنسية[2].

تعتبر قارة إفريقيا قارة العجز التجاري، فمن مقارنة الصادر والوارد نجد عجزا في الميزان التجاري وهو ظاهرة بارزة في الهيكل الاقتصادي المتخلف للدول الإفريقية، وقد يكون هناك فائضا في بعض الدول إلا أنه يمكن القول أن الدول الإفريقية التي تعاني من عجز في ميزانها التجاري إنما تعاني أيضا من اختلال أصيل في كيانها السياسي. ويرجع أسباب العجز إلى أن أسعار الصادرات الخام في السوق العالمية تعتبر أقل بكثير من أسعار الواردات من السلع المصنوعة، فبالرغم من أهمية القارة في تموين العالم بالخامات نجد أن قيمة صادراتها من مجموع صادرات العالم ضئيلة[3]. حيث يقول **رودني:** أن إفريقيا ساعدت في تطور أوربا بنفس القدر الذي أسهمت به أوربا في تخلف إفريقيا[4]. ويقول **لوتسكي:** أن

1- عبد العزيز رفاعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 73، 74، 76.

2 -Tom Soper, European Trade with Africa, AF, Affaires, vol, N 267, 1968, P 146.

3 - عبد العزيز رفاعي، مرجع سبق ذكره، ص45.

4- والتر رودني، مرجع سبق ذكره، ص ص 111، 112.

الفرنسيين نظروا إلى الجزائر بصفها سوقا لترويج المصانع ومصدر الخامات والموارد الغذائية، بالإضافة إلى كونها مكانا لتصدير الفائض السكاني الفرنسي[1].

ثالثا: النتائج المترتبة على المشكلات الاقتصادية في إفريقيا

ترتبت على المشكلات الاقتصادية التي تواجهها دول القارة الإفريقية والتي لا تقل أهمية عن المشكلات السياسية عدة نتائج منها:

1- اضطرت معظم الدول الإفريقية الاعتماد على الديون الخارجية لمواجهة العجز في ميزانيتها ولسد متطلبات مواطنيها الملحة، وقد بلغت مديونية الدول الإفريقية حتى نهاية 1988 ما يزيد على مائتي مليار دولار، وهذا على الرغم من أن الدول الإفريقية تصدر إلى الدول الكبرى من المواد الخام أكثر مما تأخذه منها، فالحقيقة أن الدول الإفريقية أصبحت مصدرة لرأسمال العالم المتقدم في الوقت الذي تعتبر من الوجهة الرسمية مثقلة بالديون، كما أن جزء كبير من صادرات الدول الإفريقية أصبح يستنفذ في سداد أقساط ديونها بحيث لا يبقى لها بعد ذلك فائض يمكن أن يسهم في تطوير الإنتاج الزراعي أو الصناعي، كما لا يمكنها أيضا من تخطي مرحلة التخلف وهكذا أصبحت إفريقيا تعاني من استنزاف في مواردها باستمرار. وترتب على ذلك ارتفاع أسعار المواد الضرورية وانخفاض مستوى معيشة الأفراد، بحيث أصبحت الإحصائيات توضح الانخفاض المستمر لمستوى الدخل الفردي، وقد اضطرت بعض الدول الإفريقية مثل ساحل العاج لإعلان توقفها على سداد ديونها. كما انخفضت مساعدات الدول المانحة لإفريقيا نظرا لتزايد عدد الدول التي تطالب بمساعدات، خاصة دول أوربا الشرقية جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة، وذلك لأن ميزانية المساعدات بحجمها السابق ظلت بلا زيادة، فقد انخفضت المساعدات لإفريقيا من 4 مليار دولار عام 1988 إلى أقل من مليار دولار في عام 1991[2].

2-عانت الدول الإفريقية فشلا اقتصاديا حيث بلغت معدلات النمو ما بين 2% و3% وأحيانا حتى مستوى الصفر، لذلك تبنت معظمها سياسات التكيف الهيكلي من أجل إعادة بناء اقتصاد على أسس جديدة، وعلى المستوى التجاري تعتبر إفريقيا على هامش التجارة

1- فلاديمير لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار الفرابي، بيروت، 2007، ص193.

2- شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 353.

العالمية حيث تقل مساهمتها عن 6% نتيجة مختلف الأزمات التي ضربتها، ويأتي على رأسها الجفاف والمجاعة والحروب المنتشرة، وتحدد المنظمات الدولية والحكومات الوطنية أزمة أخرى تتمثل في الزراعات الغذائية، فرغم ارتفاع إنتاج إفريقيا من الزراعات الغذائية إلا أن هناك أزمة في هذا المجال بقيت تحمل مخاوف بيئية ومخاوف ارتفاع عدد السكان متأثرة بعوامل خارجية مثل ارتفاع أسعار البترول 1973، إضافة إلى سوء تسيير السياسات الزراعية، ففي مالي تم التحكم فيها من طرف العسكريين إذ قامت الدولة بالضغط على الفلاحين في سنوات الستينات، إضافة إلى أزمة الجفاف مما أدى إلى تدمير الزراعة رغم تطبيقها لبرامج زراعية إصلاحية، إضافة إلى علاقة الارتباط بين المتعاملين الاقتصاديين سواء التجار أو الفلاحين وجهاز الدولة (عسكريين أو بيروقراطيين)، حيث تعمل الجهة الأولى على الاستفادة من البرامج والسياسات التي تقوم الدولة بتطبيقها[1].

لقد عانت الدول الإفريقية فشلا اقتصاديا حيث بلغت معدلات النمو ما بين 2% و3% وأحيانا حتى مستوى الصفر، لذلك تبنت معظمها سياسات التكيف الهيكلي من أجل إعادة بناء اقتصاد على أسس جديدة أو على المستوى التجاري تعتبر إفريقيا على هامش التجارة العالمية حيث تقل مساهمتها عن 6% نتيجة مختلف الأزمات التي ضربتها، ويأتي على رأسها الجفاف والمجاعة والحروب المنتشرة، وتحدد المنظمات الدولية والحكومات الوطنية أزمة أخرى تتمثل في الزراعات الغذائية، فرغم ارتفاع إنتاج إفريقيا من الزراعات الغذائية إلا أن هناك أزمة في هذا المجال بقيت تحمل مخاوف بيئية ومخاوف ارتفاع عدد السكان متأثرة بعوامل خارجية مثل ارتفاع أسعار البترول 1973، إضافة إلى سوء تسيير السياسات الزراعية، ففي مالي تم التحكم فيها من طرف العسكريين إذ قامت الدولة بالضغط على الفلاحين في سنوات الستينات، إضافة إلى أزمة الجفاف مما أدى إلى تدمير الزراعة رغم تطبيقها لبرامج زراعية إصلاحية، إضافة إلى علاقة الارتباط بين المتعاملين

1 -Jean Loup Am selle, Emmanuel Grégorie, Complicités et conflits entre Bourgeoisies d'etat et Bourgeoisies d'affaires au Mali et au Niger , dans Emmanaul therry (ed), l'etat contemperain en Afrique, Paris, Editions l'Harmattan, 1987, PP 25-37.

الاقتصاديين سواء التجار أو الفلاحين وجهاز الدولة (عسكريين أو بيروقراطيين)، حيث تعمل الجهة الأولى على الاستفادة من البرامج والسياسات التي تقوم الدولة بتطبيقها[1].

إذ بدل أن تقوم الدولة بتحقيق التنمية الاقتصادية عززت الكساد المادي وقد رافق كل هذه الأوضاع استمرار تدني معدلات النمو التي بلغت حوالي 2.6% مع ارتفاع ديونها الخارجية وفوائدها من 176 **مليار دولار عام** 1982 إلى 296 **مليار دولار** عام 1992، وهذا ما زاد من معوقات التنمية وإحداث الفشل الاقتصادي الذي لم يواكبه تحسين في مستوى المصادر والمدخلات، وهذا ما أعطى بعدا جديدا للأزمة في القارة الإفريقية، وبالتالي فتح المجال أمام المؤسسات المالية لوضع شروط للمساعدات والقروض الممنوحة للدول الإفريقية[2].

المطلب الثالث: معضلة الفساد في إفريقيا

إن إتفاق الأمم المتحدة الأمريكية لمكافحة الفساد لعام 2003 ترك للدول الأعضاء إمكانية معالجة أشكال مختلفة من الفساد قد تنشأ مستقبلا على أساس أن مفهوم الفساد يتسم بالمرونة، ما يجعله قابلا للتكيف بين مجتمع وآخر. ذلك أن الفساد ينهش النسيج الاجتماعي من جوانبه الثقافية والاقتصادية، وتعده منظمة الشفافية العالمية من أكبر التحديات التي تواجه عالمنا الحديث فهو يقوض الحكم الراشد (الصالح) ويشوه السياسة العامة، ويدفع إلى إساءة توزيع الموارد، ويضر بالقطاع الخاص وتنميته، ويلحق أكبر الضرر بالفقراء[3].

أولا: أسباب الفساد ودوره في إعاقة نمو المجتمع، الأمن، والاقتصاد وتأثيره على البيئة في إفريقيا

بدأ الاهتمام الجدي بدراسة موضوع الفساد على المستوى الدولي مع التركيز على التنمية الاقتصادية في الدول الفقيرة بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة خروج المستعمر منها،

1 -Jean Loup Am selle, Emmanuel Grégorie, Complicités et conflits entre Bourgeoisies d'etat et Bourgeoisies d'affaires au Mali et au Niger , dans Emmanaul therry (ed), l'etat contemperain en Afrique, Paris, Editions l'Harmattan, 1987, PP 25-37.

2 – جمال محمد السيد ضلع، إشكالية الديمقراطية غير المباشرة في إفريقيا ، ورقة مقدمة في الندوة الدولية حول إشكالية السلطة بين التسلط والتحرر كل السلطة للشعب، ليبيا، ص 07.

3 -Transperency international, http://www.transparency.de/mission.htmLs. December.15.1998.

3-وليد خلاف، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري قسنطينة/الجزار، 2010/2009، ص 08.

ولم تكن منظمات التنمية الدولية وفي مقدمتها البنك الدولي تولي حتى منتصف التسعينات القرن الماضي اهتماما خاصا بموضوع الفساد وأثره في إعاقة التنمية الاقتصادية على الرغم من توافر أدلة على نحو نصف الأموال والمساعدات الخارجية المخصصة للتنمية كان ينتهي في الحسابات الخاصة لبعض قادة وزعماء بعض الدول الإفريقية. ولا يخفي أن الفساد معوق كبير التنمية الاقتصادية إذ يزيد من تكلفة المعاملات والمشروعات والصفقات ويحد من دوافع الاستثمار، كما يحد من دخل الدولة بسبب التلاعب في التحصيل الضريبي[3].

كما أن مناخا اقتصاديا واجتماعيا يسوده الفساد يمكن مقدمي الخدمات وملتزمي المشروعات من تجاهل معايير الجودة والمهنية فيقدمون على أعمال تضر بالمجتمع والاقتصاد العام، ويضعف الفساد حكم القانون، الأمر الذي يسهل إجراء معاملات وعقود غير مبررة اقتصاديا(...)، فهناك دراسات وبحوث عدة شملت عددا من الدول أثبتت أنه كلما ازداد الفساد تدني الدخل القومي والاستثمار والإنفاق على التعليم[1].

لقد أثبتت الدراسات الميدانية أن للفساد انطباعا سيئا على وضعية الفقر، مستوى الأسعار، نجاعة الاستثمارات، الإنفاق الحكومي، توزيع الدخل، نوعية الخدمات، وضعية الحوار البشرية والفكرية، التحصيل الجامعي، إعانات التنمية، التكاليف، الإنتاج وأعباء الاستغلال، وحسب دراسة ميدانية فإن تخفيض الفساد بنسبة **30%** يسمح بالرفع من معدل الاستثمار **4%** [2].

ليس للدولة مسؤولية تضاهي مسؤوليتها عن أمن المجتمع والمقيمين على أرضها، وتكاد الوظيفة الأمنية للدولة تكون المبرر الأساسي لقيامها كدولة مستقلة ومنحها حقوقا سيادية ومنع الدول الأخرى من التدخل في شؤونها الداخلية، فالاستقرار الأمني المنبثق عن الرضا الشعبي من أهم معالم الشرعية للنظام السياسي والقائمين عليه، والفساد عندما ينتشر يقوض سلطة الدولة ومؤسساتها ويفتح المجال للتمرد والفساد، يزيد من مخاطر النزاعات

1 -Mitchell A, Seligson , The impect of corruption on regime legitimacy : acomparative study of four latin American countries , The jornal of politics, vol. 64, no 02 (May 2002), P 410.

2- المرسي السيد حجازي، التكاليف الاجتماعية للفساد، المستقبل العربي، العدد 266، 4/2001.

الداخلية، والنزاعات بدورها تضاعف من مخاطر الفساد، فللأمرين علاقة متداخلة ومتفاعلة تهدد الأمن والاستقرار ولاسيما في الدول التي يحدق بها العنف[1].

لقد أصبح الربط بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنزاع المسلح من الموضوعات التي تلقى اهتماما خاصا لدى الباحثين في الآونة الأخيرة، إذ أظهر تقرير مهم للبنك الدولي لعام 2011 عن التنمية الدولية وموضوعه **"النزاعات المسلحة والأمن والتنمية"** أن للفساد أثرا بالغا في تزايد مخاطر اللجوء إلى العنف، عن طريق إثارة الشعور بالظلم وتدمير فاعلية المؤسسات الوطنية والقيم الاجتماعية[2]، كما ورد في تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **(OECD)** في شأن الفساد وبناء الدولة، أن الفساد سبب في هشاشة الدول، وأن بعض أنواع الفساد أساس انتزاع الشرعية في الدول التي عرفت العنف والنزاعات المسلحة، وفي الدول التي تعرضت لنزاعات مسلحة أكدت استطلاعات الرأي أن الفساد يتصدر شكاوي المواطنين فيها[3].

إن معظم الدول التي تعاني الفساد تعاني أيضا وجود مؤسسات سياسية وقضائية وإدارية واقتصادية ضعيفة نتيجة ذلك ليس فيها رادع فاعل للسلوك الفاسد، وعادة تكون المؤسسات ضعيفة في الدولة نتيجة خلافات داخلية ربما نتيجة حروب أهلية وتدمير مادي معنوي لهذه المؤسسات (...)، ثم إن الحروب الأهلية والاضطرابات الأمنية سيحدثان مناخا للابتزاز، حيث يصبح انصياع المواطن وخضوعه للأمر الواقع ضرورة تفرضها طبيعة الحياة ومع ذهاب الشعور بالأمن وغياب مؤسسات تضمن للمواطن ما يتوقعه من حقوق يفتقد ولاءه للدولة وشعوره بشرعية الحكم فيها، ومن آثار الفساد السلبية كذلك أنه يقضي على الثقة بين الأفراد في المجتمع، وبذلك يزيد من صعوبة التلاقي في تنظيمات تعمل على إزالة المعوقات لاستقرار المجتمع وتطويره[4].

---

1 -Corruption as a threat to stability and peace (Berlin : transparency international dentschland e. v. 2014, P 11.

2 WDR, 2001, PP 7,8.

3- جورج العبد، العوامل والآثار في النمو الاقتصادي والتنمية في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية وبيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 209، 236.

4 -Seligson , the impact of corruption on regime legitimacym, a comparative study of four latin Amirica countries"the jornalof politics,cvol64 n=2 (may 2002),P 427.

وحين ينتشر الفساد في بلد فإن آثاره السلبية تصبح ملموسة على ما يلي[1]:

1- يتسبب الفساد بالفقر ويخلق العوائق أمام التغلب على الفقر.

2- الفساد ينتهك حقوق الإنسان.

3- الفساد يقوض الديمقراطية.

4- الفساد يشكل عائقا أمام النمو الاقتصادي.

5- الفساد يتسبب بالضرر البيئي[2].

على مؤشر الفساد الدولي لعام 2007 تأتي تسع دول إفريقية ضمن عشرين دولة هي الأكثر فسادا في العالم، وتحتل الصومال المرتبة الثانية أكثر دول العالم فسادا في العالم، إلا أن مؤشر الفساد ومؤشر الفشل الحكومي كلاهما متكون فيه لأسباب عدة، فمؤشر الفشل الحكومي على وجه الخصوص يستعين بثلاث مؤشرات عامة (اجتماعي، اقتصادي، سياسي) في تحديد مستوى الاضطراب أو سبب الفشل الحكومي مع الأخذ في الاعتبار أن هذه المؤشرات المفترضة غالبا ما يشوهها التحامل السياسي والنزوع نحو الهيمنة، فالسودان وأزمة دارفور على سبيل المثال لا تقارن بالفوضى والوحشية السائدتين في العراق وأفغانستان، ومع ذلك فهذان البلدان يأتيان في الحرية الثانية (العراق) والثامنة (أفغانستان) على مؤشر الفشل الحكومي[3].

كما أن مؤشرات الاضطراب السياسي وعدم استقرار الحكم تعتبر محبطة، فطبقا لترتيب مؤشر "صندوق الدول التي تفتقر للسلم" لعام 2007 نجد أن ثماني دول من بين الدول العشر الأولى الأكثر اضطرابا سياسيا في العالم في إفريقيا (السودان، الصومال، زيمبابوي، تشاد، ساحل العاج، الكونغو الديمقراطية، غينيا، جمهورية إفريقيا الوسطى)[4].

1 -مجموعة مؤلفين، الفساد وإعاقة التغيير والتطور في العالم العربي: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، يوليو 2015.ص 182.

2 -جليان ديل، اتفاقية مكافحة الفساد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، دور المجتمع المدني في إنجاح الاتفاقيات، منظمة الثقافة الدولية، ص 04.

3- دفيد ج. فرانسيس، إفريقيا: السلم والنزاع، مرجع سبق ذكره، ص ص 15، 16.

4-Hope, K, R, Sr, African political economy : comtemporary issues in development, London, M, E, Sharpe, 1997.

ثانيا: العوامل المساهمة في استشراء ظاهرة الفساد في إفريقيا

إن المتتبع للواقع الحياتي في المجتمعات الإفريقية تستظهر له أن هناك بيئة مهيئة وواقع سياسي واجتماعي مثل تربة خصبة لنمو ظاهرة الفساد، وبالرغم من اختلاف مستويات الفساد داخل المجتمعات الأفريقية إلا أن هناك مجموعة من العوامل المشتركة التي شملت هذه البيئة لتعزيز الفساد داخل هذه المجتمعات، إن التمعن في الحياة السياسية والاقتصادية للمجتمعات الإفريقية يكشف لنا جملة من الخصوصيات التي قد تعد كمظاهر لظاهرة الفساد السياسي وتأثيراته السلبية في هذه المجتمعات، كما يعتبر الفساد في إفريقيا موروث استعماري في مرحلة ما بعد الاستقلال[1].

ومن بين هذه الخصوصيات ذات التأثير العميق في مسار الاستقرار السياسي نجد:

أولا: غياب النموذج الديمقراطي وسيادة النظم التسليطية، حيث يقول إدموند بورت 1977 "لا تستطيع الحرية أن تستمر طويلا بين شعب فاسد بشكل عام"، لقد أدت نهاية الحقبة الاستعمارية في إفريقيا إلى ظهور الدولة الإفريقية الحديثة أو دولة ما بعد الاستعمار Post colonial state [2]، ويعتقد العديد من الباحثين أن هذه الدولة الحديثة في إفريقيا لم تظهر إلا كنسخة إفريقية للنظام الاستعماري **Africanisation of colonial state** من حيث تسلطية النظام، ذلك أن سيطرة نخبة معينة على الحكم وعدم الفصل بين الحاكم والدولة أدى إلى شخصنة السلطة السياسية وانتشار الفساد المرتبط أساسا بالقادة والطغمة الحاكمة[3]، من هنا يرى الباحث السياسي النيجيري **أكوديبا نولي،** أن استمرار التراث الاستعماري المتعلق بالدولة التسلطية كان نتيجة العديد من المبررات والحجج، من بينها الحاجة إلى دولة قوية بإمكانها فك السيطرة الأجنبية على الاقتصاد الإفريقي في ظل غياب وعدم توفر الدولة في إفريقيا على طبقة من رجال الأعمال القادرة على المنافسة الدولية[4].

1- إفريقيا عربية، مختارات في العلوم الاجتماعية، المجلد رقم (01)، مجلة إفريقيا، العدد 01، أكتوبر 1999، ص 75.

2- سعد ناجي جواد، قضايا إفريقية معاصرة، ط1، زهران للنشر والتوزيع، عمان، ص 129.

3- كريمة بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا: دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: أورو متوسطية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان/الجزائر، 2011-2012، ص 66.

4- أكوديبا ننولي وآخرون، الحكم والسياسة في إفريقيا، ترجمة مجموعة من الباحثين، المجلس الأعلى للثقافة، ج1، القاهرة، 2003، ص ص 15، 21.

إذن فالسياسة الإفريقية بعد الاستقلال تميزت بشكل عام باحتكار السلطة على أيدي القلة وتحجيم مشاركة الجماهير الإفريقية، وهو الأمر الذي جعل الصراع على السلطة في معظم الأحوال عنيفا حيث أخذ شكل الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية كسمة من سمات نظام الحكم التسلطي في إفريقيا، حيث أنه لا سبيل إلى زحزحة الصفوة الحاكمة عن الحكم باستخدام الوسائل السلمية، وبالتالي لا مفر من استخدام أساليب العنف والصراع، لاسيما وأن ذلك غالبا ما يكون مصحوبا بشيوع ظاهرة الفساد، فالحاكم يظل في السلطة لا يتزحزح عنها وبالتالي لا تنتهي مدة حكمه إلا بموته أو من خلال انقلاب يطيح به، وعلى النحو المتقدم ظلت الأوضاع السياسية قائمة في العديد من البلدان الإفريقية حال غانا **(نكروما)** غينيا **(أحمد سيكوتوري)**، إثيوبيا **(هيلا سلاسي وما نجسو)**، وكوت ديفوار **(بواجيني)**، تترانيا **(نيريري)**، وزامبيا **(كاوندا)**، ومالاوي **(باندا)**، وزائير **(موبوكو)** وغيرها[1].

ثانيا: إن تردي الأوضاع الاقتصادية أصبح أهم ميزة تميز البيئة الاقتصادية في المجتمعات الإفريقية حيث تواجه أزمة تنموية خطيرة، وقد انعكس ذلك بشكل واضح في تقارير ومنشورات اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة الخاصة بإفريقيا والبنك الدولي والعديد من المنظمات الدولية الأخرى، وفي ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية وغياب قواعد عامة متفق عليها ومع ضعف النظام القانوني وانتفاء عنصر الجزاء، فإن الفساد يستثري في كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها وتصبح الوظيفة العامة وسيلة لتحقيق المصالح الخاصة، ومن ثم تنتشر عمليات الاختلاس والرشاوي والعملات[2].

ثالثا: مع التغيرات التي شهدها النظام العالمي منذ أواخر الثمانينات والتي فرضت ضغوطا متزايدة للأخذ بنظام السوق الحر، فإن الدول الإفريقية أعلنت عن تبنيها مجموعة من السياسات التي تدعم المبادرات الخاصة والانفتاح على الخارج، ولا شك أن مثل هذه

1- أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، الدار الجامعية، القاهرة، 2002-2003، ص 91.

2 - مونياي، م، مولينجي، جون، ن ليزتيدي، الاستعمار والفساد في إفريقيا جنوب الصحراء، ترجمة: مصطفى مجدي الجمال، مجلة إفريقيا، مركز البحوث العربية والإفريقية، العدد 02، ص 07.

السياسات تساعد على انتشار الفساد ولاسيما في إدارات الدولة التي تمس أنشطة اقتصاديات رئيسية مثل الجمارك، الاستيراد والتصدير، الضرائب، النقد الأجنبي[1].

رابعا: أما عن خصوصيات البيئة الاجتماعية لا يفوتنا الإشارة إلى الميراث الاستعماري وتأثيرات القوى الاستعمارية في المجتمعات الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال –كما سبق أن رأينا– حيث هيأ الاستعمار البيئة الملائمة لنمو الفساد وتمثلت في انعدام العدالة في توزيع الموارد وعدم المساواة في توزيع الدخول بين مختلف الشرائح الاجتماعية وعدم المساواة في توزيع الخدمات والفرص التنموية الحكومية، بحيث تتفاوت رقعة التهميش الاجتماعي والتفاوت الطبقي يوم بعد يوم، فالفئات التي كانت تصنف على أنها من الطبقة الوسطى تجد نفسها تستقر بعيدا عن خط الفقر بعد أن فقد عائلوها القدرة على تلبية الاحتياجات اليومية المتزايدة والملحة ، في الوقت نفسه تصعد على السطح وفي زمن قياسي فئات الكسب السريع التي تنجم عن أعمال غير مشروعة وهامشية[2].

المبحث الثالث: النسق الاجتماعي والثقافي: طبيعة البناء المجتمعي الإفريقي

المطلب الأول: تنوع التكوينات المجتمعية

يعتبر المجتمع الإفريقي مجتمعا قبليا في تركيبته، فقد بقي كما يريد الاستعمار في بنائه الاجتماعي تسوده النزعة القبلية وبالتالي يعاني نقصا في البناء القومي، فليس بدعا إذن أن يعاني في عهد الاستقلال من البناء الاجتماعي المسيطر ومشكلات تصيب التماسك القومي وتهز كيان الدولة الحديثة، ويقوم هذا المجتمع القبلي على أساس إثنولوجي أساسه رابطة الدم ويسوده ولاء مطلق مسيطر نحو رئيس القبيلة فلا بدع أن تكون النزعة التي تنبعث من ذلك البناء الاجتماعي نزعة قبلية. ويمثل الرئيس مركز الولاء ويمارس في إطار الرعاية الأبوية باسم القبيلة اختصاصات سياسية واقتصادية واجتماعية على نحو لا يحد من سلطانه إزاء سائر أفراد القبيلة، ويفرض على الفرد تبعيته له فتتركز تبعية الفرد للقبيلة في شخص رئيسها على ولاء ينطوي على معان اجتماعية من الحب والتعبير والإعجاب والتسليم

1- حسين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 265.

2- محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص ص 85، 86.

على نحو تنتقي معه فرديته، فالفرد بهذا لا يجد الفرص لتحقيق ذاته في ذلك المجتمع القبلي إلا في إطار ذلك الولاء، فهو بين مجتمع القبيلة ومن خلال القيم القبلية في وحدة يسودها التجانس بين أعضائها تتفاعل دائما مع قوى الإنتاج الطبيعي، ويسهم الجميع مع خضوعهم لإرادتهم الجماعية في نظام ينتفي فيه استقلال الإنسان، حيث لا وجود للصراع الطبقي بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي الحديث ويشترك في ظله الجميع في صور اجتماعية ويسيرون فيه على أنماط متماثلة في أساسها[1].

مع تعدد القبائل تتعدد النزاعات القبلية وتزداد سيطرتها في جسم الدولة الواحدة ويفتقر المجتمع إلى الأصول القومية، ومع افتقاره إلى ذلك تكون هذه النزعات مصدر صراع داخلي بحيث يمكن العناصر الدخيلة من استعباد السكان بعضهم على بعض أو على كيان الدولة ذاته بما يعرض الدولة الحديثة للانقسام. وللقبائل أنماطها في تفاعلها وتجمعاتها مع بعضها داخل الدولة الواحدة، وأهم هذه التجمعات ثلاثة: أولها التوازن القبلي: فقد تتعدد القبائل في تكافؤ عددي فيكثر التنافس القبلي على نحو لا يمثل معه التوازن القبلي، مثلا في نيجيريا فللهوسا والفولاني في الشمال السيادة في العدد، ولكن في الجنوب – نظرا لأنهم الأكثر تطورا ثقافيا واقتصاديا– كانت لهم السيطرة في الإدارة والحكم في نيجيريا، بينما وجد الشمال نفسه موردا للعمال والجنود والجنوب مستوردا منه الموظفين وفي خشية من سيطرة اليوروبا. ولقد تجلى ذلك التوازن القبلي في شكل لون من النضال السياسي، فقد سبق أن طالب الشمال بأن يقسم الإقليم الغربي –إقليم اليوروبا– إلى إقليمين منفصلين حتى يحد من قوته وقد وصل الصراع القبلي حدة بلغت حد تهديد الوحدة الوطنية[2].

ثانيهما قد تسود قبيلة بنفسها لعددها وثروتها ونموها الحضاري وتتولى الإدارة السياسية الجديدة بحكم موقعها مثلا، وذلك يثير بطبيعته سخطا وغيرة من سائر القبائل الأخرى، وبالتالي يفتح الباب واسعا لظهور الحركات الانفصالية، ومن الأمثلة على ذلك نجد جمهورية الكونغو برازافيل حيث تؤلف قبيلة الباكوجو 45% من مجموع سكان الدولة الذين يتركزون في منطقة برازافيل، وتعتبر هذه القبيلة أكثر القبائل تطورا وسيطرة على النشاط

1 – شرقي عطا الله الجمل، مرجع سبق ذكره، ص 41.

2 – المرجع نفسه، ص 42.

العام سياسيا أو اقتصاديا تلك السيطرة التي تثير متاعبا جمة للقبائل الأخرى كاليانيكي والميوتشي، أو يمثل الحزب السياسي هناك قبيلة الباكونجو فلما تغلب ذلك أصبحت عاصمة الدولة الجديدة في الكونغو الفرنسي على الساحل، وقد نقلت منطقة الميوتشي أخيرا إلى برازافيل في قلب القطاع المتحضر، أما ثالثا لا تقف المشكلات دون ذلك الصراع القبلي بل تتجلى في كل صراع فتمثل تناقضا قوميا مع الكيان السياسي للدولة الجديدة، فمع تعدد القبائل ونزعاتها تتكاثر لغاتها فينتفي بالتالي وجود ركن هام من خصائص الكيان القومي فثمة مثلا عدد لا حصر له من اللغات يبلغ في بعض التقديرات إلى ما يزيد عن 700 ألف لغة وثمة لغات شعوب وثمة لغات قبائل وغير ذلك[1].

هناك إجماع في مختلف البحوث والدراسات المعنية بالظاهرة الإثنية، أن الجماعات الإثنية تسعى دائما إلى تأكيد هويتها واحترامها بتمثيلها في النظام السياسي أو منحها وصفا خاصا في البلاد، فهي تطرح مطالب خاصة بأبنائها تتعلق بالنظام السياسي الذي تعيش في ظله والمجتمع الذي تنتمي إليه، وعادة ما تكون اللغة والدين والعادات والتقاليد أكثر الموضوعات حضورا في المطالب الإثنية[2].

كما تعتبر مكانة اللغة في النظام السياسي إحدى إدارات الهيمنة والسيادة والمطالبة بوضع رسمي لاللغة في البلاد مطالبة باعتراف رسمي بأن الجماعة المتحدثة بتلك اللغة ذات شرعية أكبر وقد تكون المطالب بأولوية لغة أو بالتعددية اللغوية إذا كانت الجماعة الأثنية أقلية (...)، ومن أمثلة المطالب اللغوية الاعتراف باللغات الإفريقية في جنوب إفريقيا بعد انتهاء الحقبة العنصرية[3]. فمشكلة تحديد اللغة الرسمية للبلاد ولغة التعليم والإدارة في ظل وضع تعددي واجهت العديد من الدول الجديدة في إفريقيا وغيرها، وكان حل تلك المشكلة يتمثل في تبني لغة المستعمر في أغلب الأحوال[4].

1- شرقي عطاالله الجمل، مرجع سبق ذكره، ص ص 347-348.

2- ريد هاليداي وآخرون، الأثنية والدولة، الأكراد في العراق وإيران وتركيا، ترجمة: عبد الإله النعيمي، ط1، معهد الدراسات الاستيراتيجية، العراق، 2005، ص 50.

3- مهدي عاشور محمد، التعددية الأثنية، إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، ط1، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002، ص 10.

4- محمود أبو العينين، إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا، ط1، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص21.

أما الدين فيستخدم للتعبئة والحشد لصالح أو ضد النظام السياسي وتنادي الجماعات ذات الأغلبية باعتبار دينها هو الدين الرسمي، والإثنية الأقل تطالب بالعلمانية وفصل الدين عن الدولة (السودان قبل التقسيم) ونيجيريا، فضلا عن ذلك فإن للجماعات الإثنية مطالب تتمثل في الانفصال أو الحكم الذاتي (الاستقلال الإداري)، المناصب العامة ومسألة الأرض[1].

إذن يثير التركيب الاجتماعي في عهد الاستقلال مزيدا من المشكلات بسبب تضمينه الدول الجديدة، كانعكاس لهذا التركيب من أقليات غير إفريقية عموما أو أقليات إفريقية غير متجانسة، مما اضطرها إلى التقسيم السياسي للانضواء تحت لوائها في إصرار للولاء نحو أصولها. ففي سيراليون مثلا نجد ثنائية الزنوج الخلص والكريول الخليط (نسل الرقيق المحررين من أمريكا وجزر الهند الغربية ومن نوناسكوشيا وبريطانيا وقد اختلطوا مع البيض في القرن الماضي)، وقد استغل الاستعمار ذلك التناقض عندما اشتد الفارق الحضاري بين الخلص في الداخل الكريول في الساحل متجسدا في ظهور التفرقة السياسية بين المستعمرات الساحلية والمحمية الداخلية.[2]

إن البناء الاجتماعي للقارة الإفريقية لا تنعكس عنه في فترة ما بعد الاستعمار صفة الضعف والتفكك فحسب، وإنما يشير في حقيقته إلى كبر مسؤولية الدولة الإفريقية الجديدة وحاجتها إلى النظر في إعادة ذلك البناء بما يطوره ويجعل منه بناء حديثا لمجتمع قومي، ومن الدولة دولة حديثة يشغلها العمل على رفاهية الشعب أكبر ما يشغلها حل مشاكل البناء الاجتماعي القائم[3].

المطلب الثاني: النزاعات العرقية والطائفية والاثنية في افريقيا

أولا: الجماعات العرقية في إفريقيا.

إن الجماعة السلالية هي جماعة فرعية من الناس تملك مجموعة محددة من الصفات الجسمية التي تعود إلى أصل جيني، وهذه الصفات تميز الجماعة الفرعية عن

1- مهدي عاشور محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 12، 31.

2 - شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص252.

3- المرجع نفسه، ص 376.

غيرها من الجماعات الفرعية الأخرى، وهي تنتقل من جيل إلى آخر بالوراثة شريطة أن تظل جميع العوامل التي أدت إلى ظهورها في الأصل ثابتة نسبيا، وغالبا ما تسكن هذه الجماعة في منطقة جغرافية ذات حدود واضحة المعالم نسبيا، لكن علماء الأنتروبولوجيا والمناهضين للعنصرية الذين كتبوا مسودة مشروع منظمة اليونسكو "بيان طبيعة الاختلافات العرقية، عام 1951" دعوا إلى عدم الموافقة على السلالة على أنها نظرية علمية وقدمت مفهوما بديلا لفهم الاختلاف البشري والثقافة كانت هي المفهوم البديل ومن هنا نتجه إلى تعريف الجماعة العرقية: يرجع أصل كلمة عرقي **Ethnic** إلى الأصل اليوناني **Ethnikos** أو **Ethnos** الذي يعني أساسا قوم أو شعب إلا أن مفهوم العرق أشمل من مفهوم القومية، لأنه ينطوي بالإضافة إلى القوم تلك الجماعات البشرية التي لازلت في طور التكوين والتطور كالقبيلة واتحاد القبائل وغيرها التي لم تصل إلى مرحلة القومية[1].

أما الطائفية فهي التعبير السياسي للمجتمع العضوي الذي يعاني نقص الاندماج الذاتي والانصهار، حيث تعيش الجماعات المختلفة بجوار بعضها البعض لكنها تظل ضعيفة التبادل والتواصل فيما بينها، وهي تشكل إلى حد ما الطريقة الخاصة بالتواصل الذي هو في ذاته نوع من التواصل الصراعي، وفي هذا المجتمع المتحلل والناقد، ليس فقط على الصعيد الموحد السياسي أو الإيديولوجي أو الاقتصادي، ولكن أيضا لكل إجماع على مستوى من مستويات البنية الاجتماعية[2].

إن التفكك سواء بين الأقليات الدينية أو القومية أو على مستوى المناطق والمحلات والجماعات المختلفة غالبا ما يعكس فقدان الإجماع الإيديولوجي بشكل سلبي في هذا النوع من المجتمعات على الإجماع السياسي ويمنع قيام أغلبية سياسية ثابتة، وتتحول المجالس النيابية لهذا السبب أيضا عندما توجد في صورة مصغرة للمجتمع وتعيش في الفوضى، التي يخلقها انعدام وجود إجماع سياسي في البلاد، لكن عند فقدان مثل هذه المجالس التي تضمن في عجزها وسلبيتها شيئا من روح الاستقلال للصعوبات المختلفة، ألا يبقى للدولة من فرصة

1- هيواحاجي ديلويي، الاتجاهات التعصبية بين الجماعات العرقية، دراسة اجتماعية ميدانية في إقليم كوردستان العراق، ط1، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، أربيل، 2008، ط 53.

2 – برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، ط3، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص 104.

لفرض سلطة مركزية موحدة إلا في تحولها إلى دولة طائفية، دينية أو إقليمية أو عشائرية، وفي هذا المجال تعطينا المجتمعات الإفريقية أمثلة أكثر وضوحا، ففي البلدان التي تتميز بوحدة الدين أو الجنس تظهر العضوية على شكل عشائرية أو إقليمية وترتبط الدولة والسلطة المركزية بعشيرة الرئيس أو بقريته [1].

لقد أضحت الصورة المشتركة لأغلب المجتمعات المتنوعة إثنيا تتمثل في التوتر والشحن الإثني كما هو الحال في إفريقيا، بحيث تعد إفريقيا قارة التعدد والتنوع والتركيز هنا على قارة إفريقيا كون الدراسة التي نحن بصددها تعد من أمثلة النزاعات الإثنية ذات الخصوصية الإفريقية الحديثة هذا الواقع التعددي، من حيث قبولها إياه أو إضفاء الشرعية عليه وإقراره، ومن حيث رفضه وعدم الاكتراث به كحقيقة هيكلية يتميز بها المجتمع، فقد أصبحت إفريقيا مرادفة لحالة العنف والصراع الداخلي في ظل واقع بائس يزداد فيه تهميش المواطن الإفريقي بشكل مستمر، فإفريقيا تمثل المجال الأمثل لدراسة وفهم مطالب الجماعات الإثنية، وهي تطرح نموذجا للفوضى العارمة، حيث تشهد انهيار مؤسسات الدولة، وتعاني من انتشار الأوبئة والجريمة، وانهيار حكم القانون، وعجز الدولة عن توفير الاحتياجات الأساسية للشعوب الإفريقية، ما ينجم عنه أزمات خانقة في ظل تنامي الهويات الإثنية والدينية، التي تنازعت الدولة من أجل البقاء بحيث أضحى وجود الدولة الإفريقية بحد ذاته محل شك (مالي، السودان، الصومال)، حيث يشتد الصراع بين الإثنيات والدولة التي تؤدي إلى تدهور اقتصادي وانهيار لمؤسسات الدولة، فضلا عن شيوع ثقافة العنف والفساد وعدم الاستقرار السياسي والذي مآله انهيار الدولة[2].

إن مفهوم الإثنية يمثل كافة العناصر التي يمكن أن تدخل في مسألة الخلاف بين الجماعات، كما أن النزاع الإثني نتيجة اختلافات اجتماعية أو ثقافية أو عرقية أو دينية أو في شكل صراع على المصالح الاقتصادية، ويتطور هذا النزاع من الاختلاف إلى استعمال العنف من خلال غياب نقاط الاشتراك عبر وسائل التعبئة المختلفة التي تؤدي في النهاية

1 – برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، مرجع سبق ذكره، ص 206.

2– أحمد إيدير، التعددية الأثنية والأمن المجتمعي، دراسة حالة المجتمع المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص الدراسات الأمنية والإستراتيجية، الجزائر03، 2011–2012، ص ص 14، 15.

إلى حرب أهلية، ومع دخول عنصر الاستعمار حمل الربط بشكل أعمق بين الإثنية والعرقية أو العنصرية، فالإثنية وإن أشارت في عموميتها إلى تكوينات أو هويات جماعية مميزة إلا أنها لا تكاد تستقر على حال في تعيين طبيعة هذه الهويات أو أصل تميزها ونزاعها، فقد تستخدم في سياقات معينة للتعبير عن الجماعات الأقلية في علاقاتها مع أكثرية قومية في بلد معين وتشير بذلك إلى الاختلاف في الأصل القومي كالتمايز بين العرب والأكراد والبربر(...)، ولكنها تستخدم أيضا للتعبير عن التمايز الديني أو الطائفي فالمسيحيون يشكلون إثنية في بلد أغلبيته بوذية أو إسلامية، وهو ما ينطبق أيضا بالقدر نفسه على أي أقلية دينية حتى عندما تشترك بلغة وثقافة واحدة مع الأكثرية[1]. ومن الجانب النظري اختلفت المقاربات حول مفهوم النزاع العرقي، حيث تؤكد المقاربة الأولية أن النزاع العرقي هو النزاع الذي تكون أطرافه الفاعلة جماعات عرقية، ويكون الاختلاف العرقي في حد ذاته السبب في تحريك السلوك النزاعي لهذه الجماعات[2]، في حين تؤكد المقاربة الوسائلية على التحريك السياسي الذي تخضع له الإثنية، فتجعل منه أداة بيد الفواعل السياسية سواء الوطنية أو الخارجية[3]، بينما المقاربة البنائية حاولت التوفيق بين المقاربتين السابقتين مع التأكيد على تأثير قضية الخطاب، وتؤكد المقاربة الأنثوواقعية على الهاجس الأمني المرتبط بالبقاء لدى الجماعات كمحفز للسلوك النزاعي[4].

ثانيا: النزاعات العرقية (الإثنية) في إفريقيا

عمل الاستيطان الأوربي على تحطيم النظم الاجتماعية للقبائل الإفريقية وعزل قادتها، مما أدى إلى فقر المجتمع الإفريقي من الزعامات التقليدية القادرة على قيادته في مواجهة الخطر الأوربي والقضاء على فرصة اتحاد الأفارقة في عملية المواجهة باندلاع

1- برهان غليون، الأثنية والقبلية ومستقبل الشعوب البدائية، مجلة التسامح، العدد الثاني والعشرين، 2003، ص 01.

2 – محمد عز الدين حمايدي، دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية، دراسة حالة التدخل التركي اليوناني، (1974-2004)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005، ص ص 34، 35.

3 – سمية بلعيد، النزاعات الأثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري قسنطينة، (2009-2010)، ص 13.

4- المرجع نفسه، ص 42.

الحروب والصراعات بين القبائل نفسها من أجل الحصول على الأرض، وبالتالي تشتت المجتمع الإفريقي وبقي في إطار قبلي تعددي متصارع[1].

إن الحدود الموروثة عن الاستعمار أدت إلى تقسيم الجماعات الإثنية بين دولتين أو أكثر، كما أنها من جهة أدت إلى وجود جماعات إثنية ذات تاريخ من العداء والصراع داخل حدود إقليمية واحدة وهو الأمر الذي شجع على تزايد حدة الصراعات العرقية في كثير من المواقف[2].

هكذا باتت الإثنية محفزاً أساسياً لإثارة الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا، فبالرغم من وجود عوامل أخرى للصراع مثل الخلافات الدينية، والمصالح الاقتصادية، والصراع على السلطة، فإن تلك العوامل لا تحدث تأثيراتها في الغالب إلا بعد أن تتداخل مع العوامل الإثنية، فالإحساس بالظلم والحرمان من جانب جماعة أو جماعات إثنية معينة هو بداية الطريق نحو اندلاع الصراعات والحروب الأهلية في مجتمع ما.[3]

واستناداً إلى العامل الإثني، يستطيع قادة الجماعات الإثنية تعبئة الموارد وحشد أبناء جماعاتهم الإثنية ضد النظام الحاكم أو ضد الجماعات الإثنية الأخرى، وعلى ضوء الإثنية أيضاً يصوغ أطراف الصراعات والحروب مطالبهم، ويؤسسون تحالفاتهم الداخلية والخارجية، وكذا تتكون رؤيتهم لخصومهم بصفة خاصة، وللعالم الخارجي بوجه عام[4].

من هنا تعبر عودة الولاءات الطائفية والعشائرية عن انهيار التضامن الوطني الذي يجمع الأفراد على صعيد أعلى وأشمل هو صعيد الدولة الذي يعبر هو نفسه عن ضعف الدولة نفسها وقصورها في تكوين رابطة وطنية فعلية[5].

كما تُعد الصراعات والحروب الأهلية ذات البعد الإثني ظاهرة مجتمعية شاملة تعصف بجميع مكونات المجتمع، مما يجعل نتائجها شاملة أيضاً لجميع مكونات المجتمع

1- رولاند أوليفروجون فيج، موجز تاريخ إفريقيا، ترجمة: دولت أحمد صادق، الدار الحصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1965، ص ص 165، 166.

2 – محمود أبو العينين، إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا، ط1، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، ليبيا،1999، ص 19.

3 – المرجع نفسه، ص 21.

3-Tiesse magas Mohamed, de Mali : de la séchresse à la rébellion, Ed L'harmattan, Paris, 1997, P207.

5 – برهان غليون، الإثنية والقبلية ومستقبل الشعوب البدائية، مرجع سبق ذكره، ص01.

سياسياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. ومن أبرز نتائج تلك الصراعات والحروب وتداعياتها ما يأتي:

1. انهيار الدولة:

يُعد انهيار الدولة النتيجة الأبرز والأكثر خطورة على الإطلاق للصراعات الإثنية في العالم بصفة عامة، وفي إفريقيا على وجه الخصوص، ويرتبط ذلك بحداثة نشأة الدولة الإفريقية نفسها، والإخفاق في بناء الأمّة، ومن ثمّ تناقص الشعور بالانتماء للوطن، وتعاظم الانتماءات الإثنية والقبلية والإقليمية، ويأخذ انهيار الدولة شكلين أساسيين هما: الانهيار الشامل، والانهيار الجزئي. وفي حالة الانهيار الشامل: تؤدي الفوضى الناجمة عن الصراع الإثني إلى الإطاحة بنظام الحكم القائم، ومن ثمّ تنهار مؤسسات الدولة وتتداعى أسسها السياسية وركائزها القانونية، وهنا تصل مستويات العنف إلى حدودها القصوى، وتتحول الدولة إلى مجموعة من الاقطاعيات المنفصلة التي يسيطر عليها أمراء الحرب، وتُعد ليبيريا عقب اغتيال "صمويل دو" عام 1989، والصومال عقب الإطاحة بـ « سياد بري» عام 1991، الحالتين الأكثر تمثيلاً للانهيار الشامل للدولة. أما حالة الانهيار الجزئي: فتحدث عندما تضعف سلطة الحكومة المركزية ويترهل جهازها الإداري، مما يؤدي إلى عدم سيطرة الحكومة على بعض أقاليم الدولة، وضعف فاعلية الجهاز الإداري في تقديم الخدمات العامة من تعليم وصحة وغيرهما، مما يغري جماعات المعارضة بمواصلة القتال، ولكن دون أن تتمكن من بسط سيطرتها على جميع أراضي الدولة، ويبدو ذلك واضحاً في معظم الصراعات الإثنية الإفريقية، كما هو الحال في إثيوبيا في عهدي "هيلاسيلاسي" و"مانجستو هايلي ميريام"، وكذا حالة أوغندا حيث تسيطر جماعة "جيش الرب للمقاومة" على بعض الأجزاء في شمال البلاد وغربها[1] .

2. خصخصة قطاع الأمن في الدول الإفريقية

مع اندلاع الصراعات الإثنية وتفاقم نتائجها تزايد استخدام العديد من الدول الإفريقية لشركات الأمن الخاصة، بهدف توفير الأمن الوطني وحماية الاستثمارات والمشروعات الكبرى فيها، وقد وصل الأمر أحياناً إلى حد الاعتماد الكلي على الخدمات الأمنية التي

1- سعيد عبد المجيد شحاتة، حقوق الأقليات: منع الصراع والتحذير المبكر، دروس من دارفور، جماعة حقوق الأقليات الدولية، لندن، سبتمبر 2009.ص 69.

توفرها تلك الشركات، مما أدى إلى تحول القارة الإفريقية إلى سوق واسعة مفتوحة أمام شركات الأمن الخاصة التي تجند المرتزقة من دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية وأستراليا. من أهم الشركات واسعة النشاط في هذا المجال: شركة **ساند لاين Sand Line** البريطانية، والنتائج الحاسمة **Executive Outcomes** في جنوب إفريقيا، **وICI ، و Defense System ، وجراي سيكيورتي، ولايف جارد، وتيليسيرفيس، وهوايت ليجون**[1].

لقد ساهم التوسع في الاعتماد على تلك الشركات في تغيّر الإدراك الإفريقي لمفهوم السيادة الوطنية، حيث تراجع تمسّك الأفارقة بالمفهوم المطلق للسيادة لحساب المفهوم النسبي لها، وذلك نتيجة لتراجع الشعور بكيان الدولة وهيبتها في إدراك الشعوب الإفريقية، بعد أن أصبحت تلك الشركات تؤدي كثيراً من المهام التي كانت من صميم اختصاص الحكومة، وبعد أن أصبحت تقوم بدور مهم أيضاً في تثبيت نظم الحكم أو الإطاحة به وفي التأثير في السياسات الاقتصادية للدول الإفريقية[2].

3. تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

أدت الصراعات والحروب الإثنية إلى نشوء ما يُعرف باسم "اقتصاديات الحرب"، حيث يهيمن أمراء الحرب على الشؤون الاقتصادية والثروات في المناطق التي يسيطرون عليها، ويستثمرون عائدات بيع تلك الثروات في تكريس الثروة وتدبير تكاليف الصراع، وعادة ما يرتبط هؤلاء بشبكات التجارة الدولية، كما يترك قادة الجماعات المتصارعة أتباعهم يمارسون عمليات السلب والنهب، بما في ذلك سلب مواد الإغاثة الإنسانية، وذلك كبديل عن دفع الرواتب لهم, ومن ثمّ يجد هؤلاء أن من مصلحتهم استمرار الصراع وتصعيده. كما تُسهم الصراعات الإثنية في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول المنكوبة بتلك الصراعات، وخصوصاً مع تزايد الإنفاق العسكري في الدول محل الصراعات، وهناك العديد من المؤشرات واضحة الدلالة على ذلك التدهور، لعل أهمها: تدمير البنى الأساسية، ونهب

---

1 – أيمن السيد شبانة، الصراعات الإثنية في إفريقيا الخصائص.. التداعيات.. سبل المواجهة، تاريخ التصفح 2018/05/17

http://www.qiraatafrican.com/home/new

2 – المرجع نفسه .

الثروات، وزيادة معدلات الفقر، وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية، لا سيما الخدمات التعليمية والصحية.. إلخ[1].

فيما يتعلق بالبنى الأساسية، أدت الحرب الأهلية في كل من أنجولا وليبيريا ورواندا وبوروندي والكونغو الديموقراطية وسيراليون إلى تدمير معظم عناصر البنية الأساسية في البلاد[1].

أما فيما يتعلق بتداعيات الصراعات الإثنية على الأوضاع الاجتماعية في إفريقيا، كشفت التقارير عن تدني الأوضاع الاجتماعية في جميع الدول التي تعاني تلك الصراعات، وهناك العديد من المؤشرات التي تؤكد ذلك وأهمها: تدني مستويات دخول الأفراد، والانخفاض الشديد في نسب الالتحاق بالتعليم الأساسي، وتدهور نصيب الفرد من الغذاء، وتدني مستويات الخدمات العامة.. إلخ. وعلى سبيل المثال، فإن متوسط الدخل السنوي للفرد في سيراليون خلال فترة الحرب الأهلية لم يكن يزيد عن 100 دولار، كما كان متوسط نسبة الملتحقين بالتعليم الأساسي خلال سنوات الصراع في كل من الصومال وإثيوبيا وليبيريا: 11%، و 28%، و 40% على الترتيب. كما انخفض نصيب المواطن من إمدادت الغذاء في تلك الدول ليصل إلى قيم سلبية، وتدهورت قدرة الحكومات على توفير الخدمات الأساسية كمًّا وكيفاً، وبخاصة في مجالات الصحة والتعليم، وتوفير مياه الشرب، والكهرباء، والنقل[2].

4. انتهاك حقوق الإنسان:

شهدت الصراعات الإثنية الإفريقية أشكالاً عديدة من انتهاكات حقوق الإنسان، حيث كانت تلك الانتهاكات خاصية ملازمة لتلك الصراعات، وأداة رئيسة من أدوات إدارتها، وفي هذا السياق تشير الدراسات إلى وجود خمسة أشكال أساسية لهذه الانتهاكات هي: الإبادة الجماعية، وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية، وانتهاك الحريات المدنية، وانتهاك الحقوق السياسية، والتمييز الإثني والاجتماعي، فالصراعات تؤدي إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا من بين قتيل وجريح، وغالباً يكون معظم هؤلاء الضحايا من المدنيين، وبخاصة

1 – محمد عبد الغني سعودي، قضايا إفريقيا،عالم المعرفة34، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: الكويت، 1980، ص100.

2– سمية بلعيد، مرجع سبق ذكره، ص 33.

الفئات الضعيفة منهم (كبار السنّ، والنساء، والأطفال). وربما تصل مستويات العنف الناجمة عن الصراعات الإثنية إلى حد الإبادة الجماعية، مثلما حدث في رواندا في أبريل ومايو **1994**، حيث تُعد الحالة الرواندية واحدة من أسوأ عمليات الإبادة الجماعية التي عرفها التاريخ الإنساني خلال القرن العشرين، عندما قُتل ما يزيد عن نصف مليون نسمة من التوتسي والهوتو المعتدلين على أيدي متطرفي الهوتو[1].

خلاصة:

إن توصيف الواقع الافريقي على مختلف الأصعدة هو محاولة لفهم السياسة ونظام الحكم والبنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الافريقي في إشارة إلى أنه من أجل إصلاح منظومة ما، لا بد أن يتم التطرق إلى أهم المتغيرات الداخلية والخارجية المساهمة في تفسير الواقع من أجل تقديم الحلول المساعدة للنهوض بالواقع الافريقي وما يشهده من اشكالات حول البناء الديمقراطي، وعليه فإن التطرق الى أنظمة الحكم في إفريقيا باعتبارها دولا حديثة الاستقلال يثير التساؤل حول مدى مساهمة الاستعمار في توريث هذه الدول لتركة من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة في سياسة ترسيم الحدود وما انجر عنها من نزاعات وحروب طائفية، وكذا أنساق الحكم التوارثي للنخب الحاكمة في محاولة لها للاستحواذ على مقاليد السلطة والاستئثار بها، كما شهدت القارة انتشار ظاهرة الفشل الاقتصادي وما يستتبعه من تبعات كان لها الأثر الواضح في تردي المستوى المعيشي للسكان رغم ما تزخر به القارة من موارد طبيعية متنوعة، في إطار فشل السياسات والنماذج التنموية المتبعة استفحلت ظاهرة الفساد بشكل مطنب وتغلغلت في النسيج الإجتماعي للمجتمع الافريقي، هذه المعضلات التي كان لها الأثر الكبير في عرقلة عملية البناء الديمقراطي داخل القارة، إضافة إلى متغيرات مرحلة مابعد الاستقلال وعملية بناء الدولة مرورا إلى مرحلة التحولات الديمقراطية التي شهدتها مختلف دول العالم وصولا إلى تدخلات المؤسسات المالية الدولية في إطار ما يسمى بالعولمة كلها متغيرات كان لها الأثر البالغ في صياغة الدولة والمجتمع في إفريقيا.

1- محمد خالد عبد الله: الأقليات الإثنية والصراعات في إفريقيا: التجربة النيجيرية الفيديرالية نموذجا، مجلة دراسات إفريقية على الموقع الإلكتروني الآتي، تاريخ التصفح 2018/05/17 /http//www.marefa.org

ولعل ما يميز هذا الواقع من الأزمة الراهنة هو الاختلال الحادث في سلم القيم والمعايير التي تحكم وجود المجتمع وتنظيمه بما هو مجموعة من العلاقات ذات الطابع المؤسسي التي تخضع لقواعد تحظى بالإتفاق النسبي للأفراد والجماعات، ويتجلى هذا الإختلال القيمي بحده في غياب إطار مرجعي يمثل قاعدة مقبولة لبلورة نماذج الفعل وأنماط السلوك والعلاقات، وفي الوقت ذاته معيارا لتقويم تلك النماذج والأنماط الفعلية مقابل نموذج قيمي وصولا إلى توزيع الجزاءات المستحقة في كل حالة. إضافة إلى عجز المجتمع عن تحقيق النقلة النوعية من الوضعية التقليدية القائمة على روابط الدم والعرق والإنتماء لمجموعات تضامنية محدودة في الزمان والمكان، إلى مجتمع عصري يقوم على التعدد والتنوع المرتكز على خاصيات مهنية مهارية، مرتبطة بدور الأفراد والمجموعات ومكانتهم في البناء الإقتصادي.[1]

وعليه فإن واقع التهميش الذي تعاني منه القارة الإفريقية لا يرجع فقط لما عانته القارة طوال فترة طويلة تحت نير الاستعمار وسياساته التهميشية، وإنما هو راجع أيضا إلى التفاوت الإقتصادي والإجتماعي الناجم عن عدم العدالة التوزيعية سواء تلك الممارسة من طرف النخب المتحكمة في ثروات البلاد أو من طرف المؤسسات المالية الدولية المتحكمة في زمام الإقتصاد العالمي، مما أدى إلى عدم الاستقرار السياسي وتزايد حالات العنف والنزاعات وشيوع ظواهر اللاشرعية، بسبب حرمان الفئات الاجتماعية من الدخول برأسمالها السياسي والثقافي في عمليات التفاعل المجتمعية وكذا في فرص التمثيل السياسي من طرف النظام السياسي القائم، وهكذا فإن أحد الرهانات الأساسية هي القدرة على إدارة هذه المعوقات من أجل خلق استراتيجية هادفة لمجابهة كل هذه المتغيرات خاصة في ظل ما شهدته القارة من تحولات باتجاه البناء الديمقراطي.

1 – ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، ط1، م د و ع: بيروت، 2001، ص 365.

الفصل الثالث

البناء الديمقراطي وتوجهات التحول الديمقراطي في إفريقيا

يعد التحول الديمقراطي من أهم عوامل توطيد الاستقرار السياسي والإجتماعي والأمني، وذلك لأن تداول السلطة عن طريق انتخابات تعددية تنافسية حرة ونزيهة من شأنه أن يفرز برلمانا يمثل مختلف القوى والأحزاب والفئات الإجتماعية، ويساهم في إقرار حقوق الإنسان وسيادة القانون ويدعم المشاركة السياسية التي تؤسس لمشروعية النظام السياسي ويضمن له الإستمرارية، فالإستقرار السياسي في هذه الحالة يرادف غياب العنف السياسي بأشكاله الرسمية وغير الرسمية، وإزالة الفوارق الإجتماعية والإقتصادية بين الجماعات داخل الدولة، لذلك كانت جهود وخطوات التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في إفريقيا قد حملت في طياتها اشكالات تنم عن إخفاقها، وذلك على غرار التحول الديمقراطي الذي شهدته معظم دول العالم، حيث كانت موجة التحولات الديمقراطية في العالم الغربي نتيجة سيرورة طبيعية لتطور الدولة واستمرارية النظام السياسي، غير أن الملاحظ أن عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا بصفة عامة لم تكن كذلك بقدر ما كانت نتيجة عوامل داخلية وخارجية ساهمت في بلورة مجموعة من التوجهات المعبرة على الأقل عن محاولة التغيير والتوجة نحو الديمقراطية والانفتاح العالمي، لكنها لم تكن بالقدر الذي تطمح إليه شعوب القارة ولا بالمستوى الذي يرجى تحقيقه من النخب الحاكمة، وهذا ماسنحاول تناوله في هذا الفصل.

المبحث الاول: مسارات النخب تجاه الديمقراطية في إفريقيا

المطلب الأول: شخصنة نظام الحكم في إفريقيا

اجتاحت موجة التحول نحو الديمقراطية أوربا الجنوبية بداية السبعينات من القرن العشرين ثم تلتها موجة في أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى، ثم تلتها بعد ذلك الإنتقالات في أوربا الشرقية، وحدثت الموجة الأحدث في إفريقيا والإتحاد السوفياتي سابقا ثم في آسيا، وهذه التغيرات تقدم دليلا على التقدم الديمقراطي نسبيا في عديد الدول في العالم، ونشير إلى أن التجربة الديمقراطية في إفريقيا لم تستطع الوقوف على قدميها فهي تترنح ما بين التقليدية والحداثة، ما بين الشمولية والحرية، ما بين الظلم والانصاف، ما بين المدنية والعسكراتية، ما بين المواطنة الواحدة والعصبية القبلية (...)، وتغليب نهج المصلحة على نهج الديمقراطية

والإنتخابات والقيم الحميدة[1] ، أي بمعنى أن الديمقراطية في إفريقيا تعرضت لانتكاسات كان السبب فيها في كثير من الأحيان عدم اختيار الحكام عن انتخابات تنافسية حرة ونزيهة، وهذا عكس ما أشار إليه ولخص معناه المفكر الفرنسي **موريس دي فيرجيه** بقوله:"إن الديمقراطية تعني إن يختار المحكومون نظام الحكم وحاكمهم عن طريق الانتخاب[2]"، حيث قامت في كثير من الأحيان على مبدأ الشخصانية في الحكم.

حيث يعتمد الحكم الشخصي **(personal rule)** على الولاء الشخصي للشخصية البارزة في النظام على نحو خاص أي الزعيم، ويجعل كل المناصب الحساسة في الدولة بيروقراطية كانت أم سياسية أم عسكرية أم في الشرطة من أتباعه الموالون له، أي الأقارب والأصدقاء وأبناء عشيرته وأفراد قبيلته، يعزز ولائهم للزعيم عبر إشتراكهم في تقسيم غنائم المنصب، وللزعيم شبكة من الروابط غير الرسمية أو علاقات الراعي/الرعية (الزبائن) التي يوزع من خلالها شكلين رئيسيين من الغنائم، وكلاهما ناتج عن تحكم الزعيم وأتباعه بالدولة، أولهما مداخل الوصول إلى موارد الدولة تكون على شكل وظائف وعقود وقروض مسهلة، وفرص لتحقيق مكاسب غير مشروعة وغيرها، ثانيهما مداخل الوصول إلى موارد لا تسيطر عليها الدولة مباشرة، لكنها خاضعة لتنظيماتها مثل تصريح الإستيراد والتراخيص التجارية، أما العنصر الأخير في الحكم الشخصي إضافة إلى الزعيم والمحسوبية، فهو قوات مسلحة موالية شخصيا للنظام، نظرا إلى إفتقار الدولة إلى الشرعية وإقصاء عدد كبير من الناس من المكافآت الناتجة عن المحسوبية، يرجع الحكام إلى استخدام القسر أو التهديد باستخدامه كي يحافظوا على بقائهم في السلطة، لذلك ينبغي علينا عند تحديدنا لدرجة الديمقراطية في الدول الإفريقية أن نقلل من تركيزنا على الفروق بين الأنظمة المدنية والأنظمة العسكرية، وأن نولي مزيدا من الإهتمام للنفوذ السياسي المباشر وغير المباشر للقوات المسلحة[3].

في ظل خلفية هذه الشاكلة بالتحديد جاء تطور أنواع مختلفة من الديمقراطية الهشة والتسلطية في معظم الدول الإفريقية، وقد وصفت دراسة تغير الأنظمة في إفريقيا صوابا "بأنها دراسة إنهيار الأنظمة الديمقراطية "الوصائية" التي بدأ عهدها أثناء مرحلة إنهاء الإستعمار وظهور أنماط مختلفة من الأنظمة التسلطية"، وقد بات إدخال إجراءات أكثر

---

1 – سمير عبد الرحمان، هائل الشميري، مطاعن الإنتخابات والتحول الديمقراطي في الجمهورية اليمنية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص افريل 2011، ص 01.

2 – موريس دي فيرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة: علي مقلد وعبد الحسن سعد، دار النهار: بيروت، 1980، ص 356.

3 – غيورغ سورنس، سمير عبد الرحمان، هائل الشميري، مطاعن الإنتخابات والتحول الديمقراطي في الجمهورية اليمنية، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص افريل 2011، ص 1.

ديمقراطية كأنظمة التعددية الحزبية والإنتخابات الرئاسية المفتوحة أمرا محتملا، أو أنه دخل حيز التطبيق بالفعل في العديد من الدول الإفريقية، لكن ترسيخ الديمقراطية سيتطلب إحداث تغيرات أعمق في بنية الحكم الشخصي[1].

بوجه عام تستغل بعض النخب عدم نضج مقومات الديمقراطية وترنحها، فتقزمها بطريقة مقصودة وتحاربها بصورة مستترة وتتفنن في تشويه صورتها، وهذه النخب هي التي كانت ترفض الديمقراطية على اعتبار المجتمع الإفريقي متخلف تطغى فيه النزعات القبلية والعشائرية، وأن فسح المجال للديمقراطية سيخلق التشظيات الإجتماعية والسياسية وستمزق جسم المجتمع وستفكك صواميل اللحمة الوطنية (...)، كما كان من أسباب تأجيل الديمقراطية في إفريقيا أن الرئيس أو الملك له سلطات غير محدودة واحتضان واسع في النخبة الحاكمة، ويعتبر كذلك المحرك الرئيسي للطبقة السياسية في البلاد، رغم تبني معظم الدول الإفريقية لوسائل تسمح بتداول سلمي على السلطة، إلا أنها لم تستطع تجديد النخب الحاكمة[2].

كما تميز نظام الحكم في إفريقيا ما بعد الإستعمار بعمليتين مهمتين: تمثلت العملية الأولى في تفكيك المؤسسات المنافسة للسلطة، سواء تعلق الأمر بالأحزاب أو منظمات المجتمع المدني، بحيث أصبحت فرص التعبير عن المعارضة للسلطة القائمة ضعيفه جدا، أما العملية الثانية فتمثلت في توسيع وتقوية الإدارة المركزية، حيث تم تكثيف البنى البيروقراطية وفي حالات مثل كينيا، أوغندا، غانا، تم إزالة البنى السياسية الاقليمية وقامت الحكومة بمركزة القرارات السياسية، هذه القرارات أدت في الأخير إلى تعزيز تماسك السلطة حول الدولة وتقليص سبل المنافسة الإجتماعية بين أفراد النخبة حيث أصبحت المركزية بديلا عن القبول، أين تم ترسيخ بعض المضامين الثقافية الولائية عند النخبة كما تم أيضا:

- ✓ استبدال إرادة الشعب بقوة الدولة، وأصبح الالتزام بالأهداف العامة أساس العضوية في المجتمع.
- ✓ التأكيد على مفاهيم الإذعان والخضوع ومحاربة كل طرق النقد والمشاركة الفعالة.
- ✓ انتشار ثقافة انتزاع الموارد من الأفراد بغرض خدمة الأهداف المشتركة، ثم إعادة توزيعها على اعتبارات سياسية لا إقتصادية.

1 – غيورغ سورانس، وآخرون، مطاعن الإنتخابات والتحول الديمقراطي في الجمهورية اليمنية، مرجع سبق ذكره، ص 2.

2– موريس دي فيرجي، مرجع سبق ذكره، ص36.

✓ أصبح ينظر إلى المسائل على أساس كمي، وليس على أساس نوعي، إذ أصبح نجاح الأداء مرتبط بمدى تحقيق النمو، إذ لا يتم النظر إلى المسائل المعيارية[1].

في سياق متصل تظهر كثير من دراسات الحالة في إفريقيا بعد الإستقلال أن الانشطة الإقتصادية عادة ما تستخدم للحصول على الولاءات اللازمة للمواقف السياسية والإجتماعية، وقد دفع ذلك بعض الدارسين إلى القول: بأن النخب الإفريقية ربما تحقق لها السياسة الثراء المادي، ولكن في المقابل فإن على هذه النخبة التمتع بالثراء لكي تمارس السياسة. ويرى **موليتسي مبيكي** أن تاريخ إفريقيا منذ الستينات هو تاريخ مجموعة من النخب التي تسعى لتحقيق "المملكة السياسية" بغية أنفسهم في المقام الأول، وقد أفضت عملية التكالب على الثروة هذه إلى إخراج الأطراف الأخرى من المعادلة السياسية، بما في ذلك الجماهير الفقيرة والشرائح الأضعف من النخب السياسية، ولا شك أن هذا التنافس على الموارد المحدودة قد أدى إلى إثارة النزعات القبلية والإثنية والدينية التي كانت قائمة من قبل، ولعل ذلك يفسر لنا أسباب تزايد الصراعات العنيفة داخل الدول الإفريقية.[2]

لقد استغلت النخب السياسية الإفريقية مواقعها في السلطة من أجل تحقيق غايات ثلاث: أولها التمتع بمستوى معيشي مرتفع يوازي المستويات الغربية، وثانيا: تنفيذ المشروعات الصناعية الخاسرة التي لم تتوفر لها الأدوات الادارية والتقنية اللازمة، وثالثا: تحويل فائض الأموال الضخم من الزراعة والتعدين إلى حسابات خاصة في البنوك الأجنبية، في ذات الوقت الذي يتم فيه الإستدانة من الدول المتقدمة، ولا يخفى أن نتيجة هذه الممارسات الفاسدة الناجمة عن "تسليع السياسة" من قبل النخب الحاكمة الإفريقية هي إفقار إفريقيا، فعلى الرغم من المكاسب التي تحققت في النصف الثاني من التسعينيات دخلت إفريقيا الألفية الجديدة وبها أكثر دول العالم فقرا، لقد كان معدل الدخل الفردي أقل مما كان عليه في الستينات، كما أن الدخول والأصول والوصول إلى الخدمات العامة لم يتم توزيعها بشكل عادل، ومن اللافت أيضا أن إفريقيا تضم عددا متزايدا من الفقراء الذين لا يملكون حيلة في عملية توزيع الموارد[3] .

---

1 – نعومي تشازان، بين الليبرالية والنزعة الدولية الثقافة السياسية والديمقراطية في إفريقيا، في لاري رايموند (محرر)، مصادر الديمقراطية ثقافة المجموع أو دور النخبة، تر: سمية فلو عبود، دار الساقي، بيروت، 1994، ص ص، 89-91.

2 – لاري ديموند، مرجع سبق ذكره، ص 10.

3– مرجع نفسه، الصفحة نفسها.

كما يعمل النفط والإعانات بالطريقة نفسها، بما أنه في دول إفريقية عديدة تبلغ الإعانات الخارجيه نصف أو أكثر من مجموعة ميزانية الحكومة، وقسم مهم من مجموع الاقتصاد القومي، وأكثر من الربع في بعض الحالات، كلاهما يمنح ربحا خارجيا يمكن أن تحتفظ به النخب الحاكمة لنفسها ولعائلتها وأصدقائها وبكميات كافية، يتسبب النفط وعائدات المساعدات في اللامعقولية الإقتصادية والهدر الاقتصادي، وكلاهما يمول آلة القمع التابعة للدولة والرعاية التي تقوي الحكومات الفاسدة غير الشعبية، وكلاهما يقطع روابط المحاسبة بين الحكام والمحكومين، وكلاهما يغذي وحش السياسة الإفريقية والحكم الفردي الفاسد وغير القانوني[1] .

منذ سنوات عديدة كان علماء الاجتماع يسمون هذا النوع من الحكم الباتريمونيالية الجديدة **Neo-Patrimonialism**، مستفيدين بذلك من فكرة عالم الاجتماع الألماني "ماكس فيبر" التي مفادها أن في كل الأنظمة التقليدية الصغيرة، يحول الحكم الفردي أو العشوائي الناس العاديين إلى زبائن الحاكم، عوضا عن مواطنين يتمتعون بحقوق، لقد كانت الدول الإفريقية ما بعد الإستعمار ذات نزعة إرثية جديدة، لأنها كانت تمزج الهندسة الرسمية لدولة بيروقراطية حديثة – المقيدة نظريا بالقوانين والدساتير وأحكام ومعايير غير فردية أخرى– مع الحقيقة غير الرسمية لسلطة فردية غير مسؤولة وروابط المحسوبية. وتنبعث هذه الروابط من الرجل الكبير – الرئيس الأوتوقراطي– إلى ملازميه وحلفائه الذين يعملون بدورهم أربابا كوسطاء سلطة ذوي مستوى منخفض وإلى الكتلة المتشظية من المواطنين العاديين الذين وقعوا في شرك علاقات التبعية لرعاة السياسة المحلية[2].

إن العالم السياسي من جامعه "نورث ويستيرن"، "**ريتشارد جوزيف**" أحد الدارسين الأمريكيين الرائدين لنيجيريا وإفريقيا يدعوا هذا الفساد الراسخ بالمحسوبية **(Prebendalism)** ليبني من جديد على عمل "**فيبر**" بالنسبة إلى "فيبر" كان "البرنارد" **(Prebend)** مكتبا للدولة الفيودالية ثم الحصول عليه من خلال تقديم خدمات (للسيد أو شراء مباشر وصريح ليسخر بعد ذلك في انتاج العائد لمسؤوليه)، في الأنظمة التي تتعامل بالمحسوبية يتوقع البحث عن مكاتب الدولة ليتم (تسخيرها لصالح المنفعة الشخصية للقائمين عليها)، وكذا زبائنهم وينتظر الزبائن ويطالبون بحصتهم من الغنائم، وبالتالي يتسرب الفساد والزبونية والحكم الفردي إلى الثقافة ليجعل النظام أكثر عنادا، ففي إفريقيا تتنظم

1 – لاري دايموند، مرجع سبق ذكره، ص 383.

2– المرجع نفسه، ص 385.

شبكات المحسوبية المتنافسة استنادا على اعتبارات عرقية فرعية، ويعتبر الرئيس قبيلته العرقية الأكثر ولاءا أو حصنا، يعتمد عليهم في الصراعات على السلطة مما يتسبب في زعزعة النظام، وأن الغاية الأساسية من الباتريمونيالية الجديدة والحكومات التي تتعامل بالمحسوبية ليس انتاج المنافع العامة من طرقات وقناطر وأسواق وقنوات ري وتعليم وتغطية صحية وتطبيب عمومي وماء صالح للشرب وأنظمة قانونية فعالة، تمكن من زيادة الإنتاجية وتحسين رأس المال البشري وتشجيع الاستثمارات وتوليد التنمية، إن غايتها الأساسية هي إنتاج المنافع الخاصة ليستفيد منها من هم في السلطة السياسية، كما هو واضح من خلال تاريخ نيجيريا. كما أن الميزانيات تخصص لمشاريع قادرة على انتاج رشاوى، وتختفي التمويلات الحكومية على نحو غامض في حسابات بنكية في الخارج لموظفين إداريين، وتضع الحكومة جدول رواتب ضخمة لصالح عمال أشباح وجنود، وتصرف مبالغ مذهلة لدعم القصور والنقل والمجلس الاستشاري والحاشية المنتفخة للرئيس الفاسد بامتياز[1].

في التسعينات استطاع الزعيم الافريقي "يووبري موسيفيني" أن يحول بلده أوغندا من الاشتراكية والحزب الواحد إلى الديمقراطية والسوق الحرة، خلال إدارتي كلينتون وجورج بوش الابن أغدقت أمريكا أوغندا بمساعدات خارجية بين الفترة الممتدة من 1987–2006 بلغ مجموعها 150 مليار دولار بسبب تبني أوغندا برنامج الاصلاح الاقتصادي في الفترة الممتدة ما بين 1999–2004، سجلت معدل نمو للدخل الفردي الواحد بنسبة 3.5%(في حين لا تكاد إفريقيا تنمو بأكملها بتاتا). لكن القضايا الصعبة تتجلى في معجزة أوغندا الواضحة إذ بين 2003–2006 كان معدل النمو السنوي في القطاع الفلاحي الذي يعتمد عليه معظم السكان ضعيفا جدا أقل من 1% واتسع العجز الضريبي بشكل مطرد لترتفع معدلات الفائدة عاليا على الرغم من إعادة جدولة 3/2 في مجموع ديون أوغندا الخارجية (من أصل 3.2 مليار دولار) في نهاية التسعينات، إلا أن الدولة سرعان ما راكمت ديونا جديدة بلغ إجمالها 5 مليار دولار مع مستهل 2005 وهي الفترة التي قرر فيها المجتمع الدولي مرة أخرى إعادة جدولة كل ديون أوغندا تقريبا. وعلى الرغم من انتعاش النمو الاقتصادي بشكل سريع لا يزال 92% من الشعب الأوغندي محروما من الكهرباء ويعيش ثلاثه 4/3 منه في مساكن من الطين، وحوالي 60% يفتقر إلى تغطية صحية محترمة و 40% لا يحصل على الماء النقي، ومتوسط العمر المتوقع تحت سن الخمسين[2] .

1– لاري دايموند، مرجع سبق ذكره، ص 386.

2– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

تساءل بكل شجاعة الصحفي والمحرر الأوغندي البارز"**اندروموينداا**"عن المساعدات التي حصلت عليها الدولة أين ذهبت كل المساعدات ؟ وهذه بعض أجوبته اختارها استنادا إلى ميزانيات أوغندا بين الفتره الممتده ما بين 2006-2007 (48 مليون دولار ذهبت إلى إقامة الرئيس ومكتبه، 40 مليون دولار من أجل إعادة تأهيل إقامته، 370 مليون صرفت على المواعيد الرئاسية بما في ذلك مجلس الوزراء وهيئات حكوميه شبه مستقلة والمفضلة ببساطة لدى الحكومة)، كما فاقت الضريبة السنوية لمواعيد "موسيفيني" الرئاسية وحدها 50% من معدل الإعانات الأمريكية السنوية في الأعوام الأخيرة. كما خصصت 8 مليون دولار للحفاظ على الطائرة الرئاسية، وهو مبلغ كاف لبناء 1820غرفة للمدارس الابتدائيه (...) لفائدة مواطني "موسيفيني" الذين يدرسون تحت شجر المانغو منذ شراء الطائرة عام 1998. قدر"موينداا" أن مجموع ما أنفق يمكن أن يبني 14560 غرفة لإيواء حوالي 4/3 مليون تلميذ "، أما الآن فلا يكفي هذا المجموع إلا رجلا واحدا"[1].

كما صرح "**موينداا**" أن العديد من الزعماء الأفارقة أكثر سوءا بالمقارنة مع السلب والنهب الذي حدث في أكثر الدول افتراسا نيجيريا، أنغولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير)، إن ميول أوغندا إلى السقوط في الاضمحلال السياسي هو نموذج الدعوة الباتريمونيالية الجديدة والحكم الفردي المعرض إلى التكاليف المرتفعة كضمان دعم الشبكات وقمع المناوئين ومكافاة الولاء على حساب الكفاءة.

إن الأنظمة الفردية المطولة تؤثر كثيرا في تاريخ إفريقيا القصير ما بعد الاستعمار، وحكم "**موبوتو سيسيكو**" زائير لمدة 32 عاما. كما أمسك كل من "**خوليو نيريري**" في تنزانيا و"**كينث كوندا**" في زامبيا، و "**دانيال اراب موا**" لحوالي ربع قرن، وحكم "**عبدو ضيوف**" السنغال لحوالي عشرين عاما وهي مدة الحكم التي قضاها سلفه "**ليوبولد سنغور**" فخلال كل فترة حكم طويلة حكموا فيها عاشت بلادهم الانحطاط[2].

لاتزال النخب الإفريقية أحد أسباب أزمة التنمية وإخفاق مشروع الدولة الوطنية في بلدانها، إذ تعتمد هذه النخبة إلى النظر إلى الوظيفة العامة باعتبارها أداة لتحقيق الثراء المالي والتراكم الاقتصادي. لقد أكد الرئيس الراحل "**موبوتو**" ذات مرة: أن كل شيء في الكونغو(زائير) هو للبيع، وفي هذا المجال فإن تبوأ أي سلطة يشكل أداة مهمة للتبادل، حيث تصبح مصدرا للحصول على الأموال أو غيرها من السلع بشكل غير مباشر أو التخلي عن

1- لاري ديموند، مرجع سبق ذكره، ص 386.

2- المرجع نفسه، ص 390.

كافة الإلتزامات، فالنخب الإفريقية أيا كانت طبيعتها تسعى دوما إلى الدفاع عن مصالحها وتحاول الحصول على زيادة مواردها ونفوذها بكامل السبل المتاحة، بما فيها الاحتيال، ويلاحظ أن النخبة تحصل على التراكم الرأسمالي وتقوم بإعادة توزيعه بغية الحصول على الدعم السياسي ولا شك أن رأس المال السياسي هو الذي يساعد النخبة في الحصول على مزيد من الموارد الإقتصادية[1].

وعليه فإن من معالم الاستبداد أن تنتقل الدولة من كونها تعبيرا عن جماعة وأداة للحكم بين الناس إلى التمركز حول شخص الحاكم والتعبير عن مصالح نخبة ضيقة من بطانته دونما اعتبار لمصالح المواطنين، فلا يبقى ثمة وجود لقوى سياسية واجتماعية تتجاوز إرادة الدولة وهيمنتها، وبالتالي تفقد توظيف القانون وفق توازنات القوة السياسية والهيمنة الشخصية على مقدرات الأمة من طرف الحاكم المتمسك بزمام السلطة ولا تعطى أي مشروعية معارضة لمشيئة الحكم المشخصن، وبالتالي تصعب أي عملية للإصلاح .

المطلب الثاني: أزمة الهوية والشرعية في إفريقيا.

الدولة الإفريقية الحديثة كيان سطحي، مجموعة مفككة من المجتمعات العرقية أو الدول المجهرية، جرى توحيدها في كيان واحد أو دولة كبيرة من قبل القوى الاستعمارية وبعض الدول تضم مئات من الدول المجهرية داخل حدودها، وتضم أخرى عددا قليلا فقط، فكينيا لديها اثنتان وأربعون، ونيجيريا مائتان وخمسون، والكامرون مائتان على الأقل، وموزنبيق أكثر من عشرة، والغابون أكثر من أربعين وزمبابوي أقل من عشرة، وبورندي ورواندا ثلاثة، ويمكن أن يكون لدى أكبر الدول المجهرية سكان بالملايين، وعادة ما يكون تعداد أصغرها بالآلاف فقط، ومع وجود استثناءات قليلة فهذه الأعداد هي التي تحدد السلطة السياسية كما يراها **إيز** في كتابه **(2008. C.P. Eze. Don't Africa Me)** "لا تفرقني" يرفض إيز الصورة النمطية والنزعة النمطية لإضفاء طابع التجانس على القارة كما لو كانت بلدا واحدا، والصورة الأخرى هي لإفريقيا كمنطقة واحدة لا من حيث الحجم القاري، بل من حيث مناطقها الفرعية فلا فارق بين ما يوصف عادة بأنه "الإفريقيات الخمس" أي الغرب والشرق والجنوب والوسط والقرن والشمال المغاربي، هاتان الصورتان النمطيتان والوصفان التبسيطيان يحجبان المتبقية المهمة، وهي أن إفريقيا متنوعة متباينة ومركبة، وهو ما يعكس في تنوع شعوبها وثقافاتها وبيئاتها وتجاربها التاريخية وجغرافياتها السياسية

1 – عمرو عبد الكريم سعداوي، التعددية السياسية في العالم الثالث: الجزائر نموذجا، **السياسة الدولية**، القاهرة، السنة 35، العدد 138 ، اكتوبر1999، ص 60.

والاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم يمكن للمرء أن يشير "لا إلى إفريقيا واحدة بل إفريقات عدة"[1].

لم يفهم معظم الأفارقة أو يربطوا بالدول القومية التي أنشئت لهم من قبل القوى الاستعمارية وفهموا وارتبطوا وظلوا مرتبطين بالحدود الطبيعية والنفسية لدولهم المجهرية، وهكذا فحتى اليوم، وبالنسبة إلى كثير من الشعوب الإفريقية يمثل تهديد دولتهم المجهرية وأولئك الذين يعتبرونهم قادتهم داخل دولتهم المجهرية السلطة السياسية (وتحديدا منصب الرئيس أو رئيس الوزراء)، وبهذه الطريقة سيكون لدى المجتمع كما يقال في كينيا "وقت تناول الطعام". وتباعا تعلم النخب أنه لكي تحصل على السلطة وتحتفظ بها فهي بحاجة إلى تأييد دولتها المجهرية، وبناء عليه فلا بد لها من إظهار الولاء لها، وكانت النتيجة نوعا ما من الفصام السياسي، وعلى الرغم من تعبيرهم عن الولاء للدولة القومية فقد استغل القادة الأفارقة بشكل متكرر ارتباط أسمائهم بدولة مجهرية في التفرقة بين مواطنهم والسيطرة عليهم، وعلى نحو أضر بالدولة الكبيرة الأوسع، قللوا من أهمية دور الثقافات التقليدية للدولة المجهرية في مجتمع حديث، حتى عندما استغلوا العرقية في الاحتفاظ بقبضتهم على السلطة، وبفعلهم هذا فقد عكسوا تكتيكات "فرق تسد" الاستعمارية ذات الآثار الكارثية، وهكذا فما يدعوه القادة وبعض الساسة في بقية العالم "الصراعات القبلية" لا علاقة له تقريبا في أصله بال "قبيلة".[2]

لقد أشار بعض دارسي إفريقيا الحديثة إلى أن الإبقاء على تركيز الناس العاديين على مصالح دولتهم المجهرية، وإثارة الشك والمنافسة بينهم يحول بينهم وبين إدراك التقسيمات الصارخة للطبقات، والثراء الذي ميز المجتمعات الإفريقية مع وجود نخبة صغيرة في القمة وأعداد كبيرة من الفقراء في القاع، وهذه الحقيقة تحجب عن الشعب لمصلحة الزعماء السياسيين الذين يحرضون على الكراهية والعنف بين الدول المجهرية ويسهلون العنف عن طريق المعدات الحربية والدعم اللوجيستي، وحتى وإن كانت الصراعات تمنح أفراد الدول المجهرية بعض الإحساس بالقوة مؤقتا، ففي نهاية المطاف يتم تهميشهم ولا يحرزون تقدما في التنمية أو معرفة بالذات، بينما يستنزف قادتهم والمقربون منهم أمنهم، وما

1-United nation development program (UNDP) development resort, 2004, cultural liberty in today s diverse world (New york:UNDP.2004).table1,and freedom in the annual survey of political rights and civil libertys(Nex York freedom house,2005),http.//www.freedomhouse.org.

2 – وانغاي ماثاي، إفريقيا والتحدي، ترجمة: أشرف محمد كيلاني، المجلس الوطني للثقافة والفنون، عالم المعرفة: الكويت، 2014، ص171.

من شأنه أن يحدث هو أن إحدى الدول المجهرية تحكم على نفسها بأنها الأجدر وبذلك فهي الأكثر استحقاقا لكليهما، والسلطات الاستعمارية مسؤولة عن بعض هذه المفاهيم الذاتية عن طريق محاباة إحدى الجماعات على الأخرى، وعندما وضعت السلطة في أيدي الجماعة المفضلة عند رحيلها، وفي معظم إفريقيا المستقلة دائما ما يتنافس قادة الدول المجهرية الذين يشكلون غالبا زمرة حاكمة على السلطة والامتيازات[1].

ومن أجل أن تدين هذه الدول المجهرية بالولاء للدولة الحاضنة لا بد أن يخضع حكامها ومحكوميها لحكم القانون واحترامه بما يضمن التمثيل العادل والمساواة بين الجميع من أجل تجنب أعمال العنف والمحافظة على الوحدة الوطنية وانسجامها بمختلف أطيافها.

لعل احترام القانون بما يعني الالتزام بتطبيق أحكامه من دون اختيار أو محاباة أو تجاوز، بالتالي احترام القاعدة القانونية بما هي قاعدة قانونية مجردة وغير شخصية، تؤمن المساواة بين الأفراد ولا تفرق أو تميز بينهم، أي تسعى إلى تطبيقها على الجميع بنزاهة هو المدماك الأول للنزاهة وبناء دولة القانون أي الدولة التي تخضع في جميع أعمالها ونشاطها لأحكام القانون، والدولة التي يخضع فيها الحكام والمحكومون لأحكام القانون وإلى القاعدة القانونية التي توجه سلوك الفرد والجماعات بما يحفظ أمن المجتمع وسلامته وانتظام عمل مؤسسات الدولة والمرافق العامة، وشفافية العمل واستمرارية من دون انقطاع، وتوفير حاجات المواطنين ومتطلباتهم وبالتالي احترام مبدأ الشرعية[2].

ذلك أن مبدأ الشرعية يحول دون قيام السلطات العامة أو مؤسسات الدولة، ولاسيما السلطة التنفيذية بما يخالف القواعد القانونية، وفقا لهرميتها ويحضر على أي سلطة وجود سلطاتها أو صلاحياتها المحددة في القوانين والأنظمة، وفيما يحول بالطبع دون ممارسة الحكم الكيفي، هذا يعني أن أعمال الحكومة أي السلطة التنفيذية يجب أن تضبط بأحكام القانون، فهي سلطة تنفذ القانون في الحدود وضمن الإطار الذي وضعه القانون، فلا يجوز له أن تتجاوز حدوده أو تعدل فيه أو تغير في مضمونه أو أن تفسره بما يخرجه عن مضمونه أو تعفي أحدا من التقيد بأحكامه. ولذلك منحها الدستور سلطة تطبيق القانون، أي سلطة إصدار الأنظمة بوضع أحكام تفصيلية، تطبيقية وتنفيذية، ولهذا القانون يجعله قابلا للتطبيق مع احترام هذه القواعد التطبيقية والمعروفة بالمراسيم أو القرارات التنظيمية لأحكام القانون الملزم، وحيث يحضر على المسؤولين التصرف بوصفهم مالكين للمؤسسات أو

1- وانغاي ماثاي، مرجع سبق ذكره ، ص .172

2- محمود فهيم درويش، مرجع سبق ذكره، 188.

الإدارات التي يتولون إدارة شؤونها أو تجعلهم يسخرون تلك المؤسسات لمصالحهم الشخصية أو السياسية أو الحزبية لأن المؤسسات التي بين أيديهم يجب أن تعمل لمصلحة الشعب وخدمته، أي الخدمة العامة، بما يعزز مفهوم المؤسسات ومفهوم الخدمة العامة[1].

إن اشكالية الشرعية يقصدد بها هنا وجود مسألة أو أزمة تجاه مجتمع معين أو نظام أو سلطة سياسية معينة وكيفية تصورها وايجاد الحلول لها من خلال الدولة ونظامها وسلطتها التي لم تعد تعرف على ما يبدو السبل إلى حياة الاستقرار والرفاهية والتطور، حيث لا يقر فيه للسلطة ولا للجماعة ولا للفرد أي قرار، فلم تعد السلطة أو نظامها يجدان مجالا للاستقرار، ولم يعد المواطن يجد متسعا من الراحة والطمانينة والدعة في العيش، إنهما دوما في شك وخوف متبادلين وغير مطمئنين إلى ما قد يحمله المستقبل من مخاوف وأزمات، ففي زمن تتسابق مجتمعاته ودوله باتجاه التقدم العلمي والرفاهية بكل اشكالها[2].

إن الأنظمة الديمقراطية تقوم في استقرارها على الشرعية والخضوع الاداري للمواطنين أكثر من الأنظمة الديكتاتورية، ويرجع ذلك إلى كون الديمقراطية من حيث طبيعتها نظاما يقوم على توافق شعبي، ومن ناحية أخرى ثمة حد لمقدار القوة الممكن استخدامها في ظل نظام ديمقراطي، وكلما كانت نسبة المواطنين الذين يقرون شرعية النظام الديمقراطي قليلة، كلما كان هذا النظام معرضا للإنهيار عبر إنقلاب عسكري أو استيلاء السلطة التنفيذية على السلطة بشكل عام، أو تفكك النظام السياسي أو إنهيار الدولة، إن الشرعية هي قوام حياة الديمقراطية، وفي المقابل يواجه الدكتاتوريون أيضا مأزق الشرعية بصفتهم حكاما، فعلى الرغم من أنهم لا يعتمدون كثيرا على الشرعية لضمان استمراريتهم السياسية، فإنهم يواجهون صعوبات في تأسيس الشرعية وتثبيتها، وبما أن الأفكار السائدة حول الشكل الشرعي للحكم أصبحت خلال العقود الاخيرة أفكارا ديمقراطية بشكل متزايد، فبات من الصعب جدا ضمان استمرار أي حكم شمولي بشكل صريح، ونتيجة لذلك أصبح بأس الأنظمة الديكتاتورية حاليا

1- محمد فهيم درويش، مرجع سبق ذكره، ص .61

2- لاري رايموند، مرجع سبق ذكره، ص ص، 395، 397.

3- خميس حزام والي، اشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع اشارة إلى تجربة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت،2003، ص 193.

محدودا، لا يمكنهم من تأسيس الشرعية و تثبيتها كما كان الحال عليه في العهود السابقة حينما كان ينظر إلى الحكم من قبل شخص واحد أو عائلة أو عشيرة أو حزب أو وحدة عسكرية، باعتباره شكلا طبيعيا للحكومة أو حقا إلهيا، أو وسيلة لتبرير أهداف ثورية، لقد أصبح من الصعب جدا الإدعاء بصلاح الحكم الشمولي من حيث الجوهر[1] .

ومن المعروف أن أزمة الشرعية يمكن أن تصيب النظام الحاكم لأسباب عديدة، وقد يترتب عليها الإطاحة بالنظام أو تغييره سواء باستخدام أساليب سليمة أو عنيفة، ولكن إنهيار شرعية النظام لا يؤثر بالضرورة على الدولة ككيان سياسي يشمل الجميع في إطاره وتجري داخله مختلف التفاعلات والعمليات السياسية وغير السياسية، ومن دون توافر عنصر الشرعية يبقى النظام وسلطته غير مطمئنين وغير قادرين على الإنفتاح على المجتمع وعلى إشراكه في العملية السياسية، الأمر الذي يدفع بهذا النظام إلى استخدام وسائل الإكراه والعنف لفرض الطاعة والحفاظ على الحكم واستمراره بما يتوافق ومتطلبات السلطة والنظام، وهذا ما يطرح بصورة ملحة قضية الاستقرار السياسي الذي يكون في خطر على أساس أن السلطة الحاكمة تفقد مبررات شرعيتها واستمرارها في السلطة بحكم عجزها عن الوفاء بمتطلبات المجتمع وإدارة احتياجاته، ويصبح للقوى السياسية والإجتماعية الشرعية تحدي النظام بالعنف.[2]

إن ما ينتظره المجتمع من السلطة المنبثقة منه هو الحفاظ على الحد الأدنى من النظام داخل المجتمع، ودفع هذا المجتمع نحو التقدم والتطور، هذه الوظيفة المزدوجة التي تقع على عاتق السلطة هي مايمنحها الرضا والشرعية ويحافظ على دوامها واستمرارها في الحكم أطول مدة، مادامت تخدم المصالح المجتمعية بعيدا عن الانعزالية والإنفراد في صنع القرارات وتنفيذها، بمعنى آخر إن السلطة والنظام السياسي يقع على عاتقها بناء المؤسسات السياسية والشرعية والمحافظة عليها والدفاع عنها وتطبيق قواعد القانون الذي يضمن للمواطنين وضعا

---

1 _ لاري رايموند، مرجع سبق ذكره، ص 144.

2 _نوال بلحربي، ازمة الشرعية في الجزائر(1962-2007)، رسالة لنيل شهادة المجيستير في فرع التنظيم السياسي والاداري، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة.(2007/2006)، ص ص 45، 46.

مناسبا لممارسة نشاطاتهم المختلفة، وهذا الوضع هو الوسط الإجتماعي السياسي الذي ينبغي أن يتوافر له القدر الكافي من الأمن والديمومة والاستقرار، ما لم تتحقق هذه الشروط عن طريق النظام الإجتماعي السياسي لن تكون هناك أي امكانية للعمل ولن تكون هناك أي علاقات ايجابية بين السلطة والمجتمع، إذ تصبح سبل القوة والعنف هي وحدها السبل المشجعة على البقاء من دون أي أمل في التقدم، وفي المقابل فإن السلطة الحاكمة تضع أهدافا معينة مستمدة من آمال وتطلعات الشعب، بقدر ما تكون هذه الأهداف مهمه فإن فشلها في تحقيقها وتجاوزها لحدودها يضع شرعية النظام موضع تساؤل، الأمر الذي قد ينتج عنه رفض لهذه السلطة والنظام من قبل المجتمع باعتبارهما عاجزين على االإستمرارية والعمل بفعالية والقدرة على إفادة المجتمع الذي تحكمه [1] .

وعليه وبناء على ماسبق رأينا إن التحول الديمقراطي كان ممكنا من خلال أزمة الشرعية التي عرفتها الأنظمة الديكتاتورية، ويكون النظام شرعيا إذا تقبله الشعب واعتقد في أنه الشكل الأنسب لحكومة بلاده أفضل من أي بديل آخر يمكنه تصوره، ومن ثم اعتبر النظام الذي يملك الحق الأخلاقي لوضع القوانين، واستخلاص الضرائب وترشيد الموارد والأمر بالطاعة، وفي بعض الحالات من إفريقيا وبعض دول العالم بلورت اخفاقات الأنظمة الشمولية في تحقيق التنمية والحد من الفساد ووحدة المجتمع وحفظ النظام احساسا واضحا بأن للنظام شرعيته أو بتعبير عالم الاجتماع السياسي **سيمور مارتن ليبست** صادر السند الشرعي الاخلاقي للحكم [2] .

1 – لاري رايموند، مرجع سبق ذكره، ص 142.

2 – المرجع نفسه، ص143.

المبحث الثاني: العسكراتية وتمدين الدولة في إفريقيا

المطلب الأول: الأنماط العسكرية وأثرها على عملية التحول الديمقراطي

دخلت إشكالية التحول الديمقراطي ميدان الفكر السياسي المعاصر في العقدين الأخيرين بقدر هائل من القوة والكثافة، لكن رغم هذا يمكن القول بأن الظهور الفعلي لحركات التحول الديمقراطي بدأت مع قيام الثورات الغربية وبالخصوص الأوروبية منها، حيث كان هاجس الديمقراطية الفتيل الذي ساعد على اندلاع الثورة الفرنسية، التي تعتبر أول نموذج للتحول الديمقراطي، واذا كان التحول الديمقراطي من المفاهيم الحديثة للاستعمار فإن التجارب الديمقراطية العريقة المكتملة كانت سباقة إلى ملامسته إبان نشأتها[1]، ويقصد بهذه التجارب العريقة النموذج البريطاني والأمريكي والفرنسي، حيث كانت تعيش هذه البلدان أوضاعا أسوأ مما تعيشه الدول التي تشهد هذا الإنتقال حاليا. فقد عرفت فترات حرجة من الاستبداد والتشتت قبل نجاح ديمقراطيتها[2].

مع مطلع السبعينيات، وتزامنا مع المخاض السياسي الذي عرفته دول أوروبا الجنوبية وبالتحديد اسبانيا والبرتغال واليونان، وإمتداد رنين التحول الديمقراطي إلى دول أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية.[3] ولم يقف الأمر هنا بل كان لإفريقيا نصيبها من هذا الحراك، حيث عرفت تحولات عميقة مست غالبية بلدإنها، وقد حدد الأستاذ **بن يونس المرزوقي** ثلاث أشكال اعتمدتها الدول الإفريقية لتبني الديمقراطية وهي:

1- تحولات شكلية يقصد بها مختلف الإجراءات التي تم اعتمادها للوصول إلى الديمقراطية دون أن يؤدي ذلك إلى تغيير في النظام.

2- تحولات عنيفة مصحوبة باضطرابات.

3- تحولات حقيقية تمت بشكل هادئ[4].

لقد اكتسحت باقي دول القارة الإفريقية موجة من الأنظمة المنفتحة ومطالب واسعة تنادي بديمقراطية تعتمد على التعددية الحزبية، مستلهمين بذلك من هذه التحولات ومشمئزين من القمع والفساد والإفلاس الإقتصادي والأخلاقي لحكم الحزب الواحد، ومع نهاية 1991

1- محمد جسوس، تقرير عن المنتدى السياسي الثني لمؤسسة عبد الرحيم بوعبيد الثقافية والعلوم حول إشكالية الإنتقال الديمقراطي في العالم الثالث، **مجلة شؤون مغربية**، عدد12، فبراير 1997، ص17.

2 – الصديق نخلي، الرأي العام والإنتقال الديمقراطي بالمغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول، وجدة، كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية، 2005/2004، ص43.

3 – الصديق نخلي، مرجع سبق ذكره، ص45.

4- المرزوقي بن يونس، الأنظمة السياسية للدول النامية، كلية الحقوق جامعة محمد الأول، وجدة، 1998/1997، ص 35-36.

أمكن تصنيف حوالي 26 دولة أو حوالي نصف الدول الإفريقية(إما باعتبارها دولا ديمقراطية أو باعتبارها دولا ملتزمة بشكل معتدل أو قوي بالتحول الديمقراطي).[1]

وعليه كانت إفريقيا مسرحا للإنتقالات الأحدث نحو الديمقراطية، فعندما سقط جدار برلين عام 1989 كانت 38 دولة من أصل 45 دولة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تحت أنظمة الحزب الواحد المدنية أو العسكرية المتفاوتة في درجات تسلطها، وفي فترة لا تزيد عن 18 شهرا بعد ذلك أجرى ما يزيد عن نصفها إنتخابات تنافسية متعددة حزبيا أو تعهد بإجرائها، حيث شكلت التغيرات السريعة التي شهدتها أوروبا الشرقية عاملا محفزا في إفريقيا، فقد أشارت هذه التغيرات من جهة إلى أن إنقسامات الحرب الباردة التي ساعدت في الحفاظ على الأنظمة غير الديمقراطية في كل من المعسكرين الغربي والشرقي في إفريقيا، قد أوشكت على الإنتهاء، ومن جهة أخرى ألهمت التغييرات في أوروبا الشرقية الحركات الشعبية التي كانت قد بدأت في التحرك في إفريقيا، ومع هذه التطورات فقدت الأفكار التقليدية المتعلقة بأشكال معينة من الحوكمة (**gouvernance**) الإفريقية مصداقيتها، وكان العنصران الرئيسيان المكونان للفكر التقليدي هما اتخاذ بالاجماع مفهوم ديمقراطية الحزب الواحد، ومع ذلك فشل الدور العملي للإجماع وفشل معه حكم الحزب الواحد في الإرتقاء إلى المستوى المطلوب ، فإتخاذ القرارات بالإجماع لا ينطبق على المجتمعات الكبيرة والمعقدة التي تحتوي على مجموعات مصالح مختلفة، إذ أصبح حكم الحزب الواحد في كثير من الحالات حكما تسلطيا وفاسدا يتزعمه طغاة يسعون إلى تسويق أنفسهم وقبائلهم أو جماعاتهم العرقية[1].

ومع بداية عقد التسعينات أي بعد عقود من الحكم الإستبدادي شهدت البلدان الإفريقية ما يمكن وصفه بأنه "**العودة إلى السياسة**"، فقد أضحت قضايا التحول والإنتقال الديمقراطي مهيمنة في السياسة الإفريقية، ولعل من أبرز الأسئلة التي طرحت تتعلق بدور العسكريين في هذه العملية، صحيح أن أغلب الأدبيات ركزت على الأدوار والتنظيمات غير الحكومية مثل المجتمع المدني، ومع ذلك فإن البعض طرح اشكالية التعامل مع العسكريين في مرحلة التحول الديمقراطي. لقد كانت التحدي المطروح دائما يتمثل في كيفية حماية أي ترتيبات ديمقراطية في المستقبل أن تتعطل أو أن يتم تقويضها من قبل الجيش، لقد كان موقف الجيش في إفريقيا مختلطا وملغزا في بعض الأحيان من عملية التحول الديمقراطي، فكثير من الدراسات الحديثة عن التحول الديمقراطي في إفريقيا تميل بوضوح إلى التقليل من

1 – لاري رايموند، مرجع سبق ذكره، ص84.

أهمية إسهام الجيوش في التحول الديمقراطي، كل ذلك جعل دراسة العلاقات المدنية/ العسكرية في إفريقيا محل جدل كبير[1].

من المهم في إطار تعزيز التحول الديمقراطي إصلاح نمط العلاقات العسكرية القائم بحيث يقوم على أساس المسؤولية المتبادلة بين ثلاثة مكونات أساسية في المجتمع وهي العسكر والنخب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، ولا شك أن هذا الإصلاح لابد أن يعتمد على الحوار والتوافق والإلتزام بالقيم والغايات المشتركة، ويفرض هذا النمط الجديد تحديد أدوار ووظائف كل طرف من أطراف هذه المعادلة الثلاثية:

أما بالنسبة للمؤسسة العسكرية فعليها التحلي بما يلي :

- أن تكون منظمة ومنضبطة ومؤجلة وتمارس دورها التقليدي في حفظ الأمن وتحقيق السلم.
- تقديم العون والمشاركة في أعمال حفظ السلام.
- الحفاظ على أسرار الدولة وإحترام القانون .

بالنسبه للقادة المدنيين عليهم القيام بما يلي:

- تشكيل حكومة مدنية فعالة تعلي من قيم المسؤولية والشفافية.
- الإلتزام بأحكام القانون والحفاظ على إستقلالية السلطة القضائية.
- تشجيع الحوار والمشاركة المجتمعية.
- تجنب التدخل في الأمور العسكرية أو إستخدام العسكر لتحقيق مصالح ذاتية.

وبالنسبه لمؤسسات المجتمع المدني فإن عليها القيام بما يلي:

- الإنخراط في المشاركة السياسية الفعالة والهادئة.
- الإلتزام بقواعد المهنية والإحترافية في وسائل الاعلام.
- التأكيد على قيم المدنية.
- الإلتزام بأحكام القانون[2]

1- غيورغ سورانس، الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير،، تر: عفاف البطاينة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: بيروت، ص 52.

2- مجموعة باحثيين، الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا: معوقات بناء الدولة الوطنية، ترجمة: عبد الرحمان حمدي، ط1، منتدى العلاقات العربية والدولية: الدوحة، قطر، 2005، ص 09.

2 - مجموعة باحثين، مرجع سبق ذكره، ص ص،07-08.

على أي حال فإن أدوار ووظائف المؤسسة العسكرية الجديدة في الدول التي تشهد تحولا ديمقراطيا ينبغي النص والتأكيد عليها في الدستور، إذ ينبغي أن يخضع عمل العسكريين لقواعد وإجراءات ديمقراطية واضحة، فالمساءلة والرقابة لا تتوقف عند المستوى البرلماني وإنما ينبغي أن تشارك الجماهير في صياغة السياسات الأمنية والوطنية، إن عصر "الثورات العربية" "والإفريقية" يعني أن الهيمنة المدنية على العسكر تتجاوز مسألة السيطرة، فثمة رقابة تمارسها أطراف المجتمع سواء أكانت برلمانية أو مؤسسات المجتمع المدني أو سلطة تنفيذية على المؤسسة العسكرية[1]

وهنا سوف نورد بعضا من التحولات الديمقراطية لبعض الدول الإفريقية ودور العسكر في بناء هذه الترتيبات الديمقراطية:

أولا: قضايا الإصلاح وإعادة الهيكلة لأجل التحول الديمقراطي في جنوب افريقيا

واجهت حكومة جنوب إفريقيا بعد سقوط نظام الفصل العنصري 1994 تحديات هائلة في إصلاح قواتها المسلحة، وإعادة صياغة العلاقات المدنية العسكرية على أسس الديمقراطية، يأتي في مقدمة تلك التحديات كيفية إخضاع القوى الأمنية العسكرية ذات الرصيد التاريخي في الهيمنة على مقدرات البلاد طوال الحقبة العنصرية للرقابة والمساءلة من جانب المؤسسة السياسية المدنية دون الوقوع في شرك الإنقلابات العسكرية والحروب والنزاعات الداخلية، أخذا في الإعتبار تحديا آخر هو ميراث العداء المجتمعي المتبادل بين أبناء المجتمع، وبين القوة الأمنية والعسكرية للجماعات المغايرة أو المناوئة في ظل الإعتداءات المتبادلة (على إختلاف درجاتها وحدتها)، من قوات كل طرف على أبناء وأتباع الجماعات الأخرى خلال الحقبة العنصرية، في ظل حقيقة أن أيا من تلك القوى المشكلة للجيش الوطني لم يكن له رصيد كبير في إحترام حقوق الانسان[2] .

يتفرع عن التحدي الآخير تحد ثالث، تمثل في دمج واستيعاب التشكيلات العسكرية مختلفة التوجهات والمشارب التي خلفتها مرحلة الحكم العنصري، فقوات جمهورية جنوب إفريقيا نتاج توحد واجتماع عدد قوات لكل منها مستوى مختلف من التركيب الإثني، ونمط خاص في إدارة التنوع الإثني حال وجوده في داخلها، والتقاليد والمعتقدات الثقافية والاجتماعية، الأمر الذي جعل إحتواء هذه الجماعات والقوات في إطار مؤسسة عسكرية

1 – المرجع نفسه، ص 88.

2 – مجموعة باحثين، مرجع سبق ذكره، ص 115.

موحدة عملية يغلب عليها طابع المواءمة بين المطالب تكتنفها العديد من الحساسيات والمخاطر ليس أقلها التأثير على كفاءة المؤسسة[1].

إذ تمثل التحدي الآخر أمام حكومة الأغلبية، في ضرورة تقليص ميزانية الدفاع لتواكب التغيرات الحديثة، والمتمثلة في تراجع التهديدات الداخلية والإقليمية من ناحية، وتزايد التحديات التنمية والوفاء بمتطلبات الجماعات المهمشة تاريخيا في المجتمع من ناحية آخرى. وسيظل الحكم على مدى نجاح تلك السياسات والمراجعات رهين القدرة على اجتياز مرحلة القيادات التاريخية، واستيعاب مطالب الأجيال الجديدة، لاسيما من الأفارقة السود في مزيد من التمثيل على الأصعدة المختلفة، لاسيما على الصعيد الإقتصادي وتحسين الأوضاع الإجتماعية، ومواجهة تصاعد ظواهر الفساد بما في ذلك الفساد في المؤسسة العسكرية، وهي العوامل التي تمثل في جانب منها البيئة المناسبة لتدخل العسكريين واستيلائهم على السلطة مدفوعين بأحد الأمرين أو كلاهما، هما الحفاظ على أمن البلاد واستقرارها، أو درء مخاطر المساس بمصالحهم الناجمة عن الفساد داخل المؤسسة العسكرية ومساعي محاسبتهم[2].

ثانيا: العسكريون وتحديات السيطرة المدنية وأثرها على التحول الديمقراطي في نيجيريا

مع ضعف مؤسسات الحكم في نيجيريا، وسيادة مناخ إجتماعي متوتر نتيجة علاقات غير متوازنة بين الجماعات الإثنية المختلفة، وتفشي حالة عامة من عدم الرضا والسخط نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي، سيطر العسكريون على الحكم 6 مرات تربو على **30** عاما، مقابل **10** سنوات فقط حكمها النظام المدني منذ الاستقلال عام **1960** حتى ديسمبر **1999**، وقد بشرت الأنظمة السياسية الحاكمة كلها ودون استثناء بالتنمية الاقتصادية والعدالة والمساواة والدمقراطيه وفشلت جميعا في تحقيق هذه الأهداف. وقد شهدت نيجيريا أولى محاولات التحول الديمقراطي أثناء المرحلة الإنتقاليه التي عقبت قيام الضابط **مرتلي محمد** (1975-1976) في انقلاب ضد **جوون**، وذلك بإعادة هيكلة البيروقراطيتين المدنية والعسكرية، ووضع خطة خماسية لإستعادة الحكم المدني الديمقراطي، وذلك بخلق ولايات جديدة لتوزيع السلطة السياسية بين الجماعات الإثنية وصياغة دستور جديد، وتوجت هذه الخطوة بنقل السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة 1979 [2].

1 - المرزوقي بن يونس، ص116.

2 - مجموعة باحثين، مرجع سبق ذكره، ص117.

لكن بعد عام أغتيل مرتلي في محاولة إنقلاب فاشلة قام بها مجموعة من الضباط من اليوربا، ليتولى **اولوسيغون اوباسانجو(Olusegun-obansajo)** (1976-1979) ويعلن بذلك قيام الجمهورية الثانية في نيجيريا، واستكمل عملية التحول الديمقراطي بالمصادقة على دستور جديد 1978، وبعد ثلاثة أعوام من حكمه شهدت البلاد ثاني حكومة مدنية بإجراء إنتخابات رئاسية فاز فيها **شيحو شجاري Sheho Shagari** من الهوسا (1979-1983)، ولكن انتشار الفساد دفع باتجاه انقلاب **محمد بوخاري Mohammad Buhari** في ديسمبر(1983-1985)، ويعلن قيام الجمهورية الثالثة حتى 1998، لكن لجوء نظامه إلى القمع وانفراده بالسلطة أطاحت به من قبل "**ابراهيم بابانجيدا Ibrahm Babangida**"، شرع هذا الأخير في عملية إنتقال محسوبة نحو الديمقراطية بتشكيل ثقافة سياسية جديدة بعيدا عن الفساد والصراع العرقي[1].

أما عملية التحول الديمقراطي فقد شهدت تخبطا واضحا بسبب المعارضة واتساع حركة العصيان المدني، تراجع بابانجيدا عن إجراء إنتخابات جديدة، مما فتح الباب أمام أزمة سياسية حادة هزت أرجاء البلاد، وعمقت الإنقسامات بين مختلف الجماعات العرقية واللغوية خاصة مع هيمنة الشمال على المؤسسة العسكرية، وتسارعت الدعوات بإعادة هيكلة الجيش ليعكس التركيبة العرقية النيجيرية، وتوالت الإنقلابات العسكرية فمن **ارنست شونكان Ernest shonekan**، ثم **ساني اباشا Sani Abacha** وزير الدفاع السابق وأحد ضباط الهوسا، ثم أعيد انتخاب **اوباسانجو**، وتلاه في الحكم **عمر موسى يارادوا Umarm Musa yar'adua**، ليتولى بعد **جودلاك جوناثان jonathan Goodluc** ثم يعاد انتخابه في 2011 في إنتخابات حرة ونزيهة، وإن خسر أمامه في إنتخابات 2015 ويعلن **نجاري** رئيسا جديدا للبلاد.[2]

لا يمكن التعميم بحتمية عرقلة العسكريين في افريقيا أو في غيرها لعملية التحول الديمقراطي ولا دعمهم لها، وفي المقابل لا يمكن التعميم بأن النظام المدني هو بالقطع الاصلح في ادارة البلاد، وفي دعم عملية التحول. فالقضية ليست في الرداء عسكريا أو مدنيا، ولا في طبيعة النظام الحاكم لكن الفيصل هنا هو في قدرة النظام على السماح بحرية التعبير والاختلاف وتقبله للمعارضة أو الرقابة والمشاركة في الحكم بين مكونات المجتمع الثلاثة وهي الجيش النخب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، وقد يكون دور العسكريين

1 - مجموعة باحثين، مرجع سبق ذكره، ص ص، 140-143.

2 - مجموعة باحثين، مرجع سبق ذكره، ص 146.

محوريا في دعم التحول الديمقراطي أو معرقلا له، الفيصل هنا هو طبيعة الدور السياسي الذي تلعبه المؤسسة العسكرية وحدود هذا الدور وطبيعة العلاقة التي تربط المؤسسة العسكرية بالسلطة المدنية[1].

ثالثا: عسكرة التحول الديمقراطي في موريطانيا

تقدم الحالة الموريطانية في علاقة الجيش بالدولة والتحول الديمقراطي خبرة متمايزة على المستوى الإفريقي والعربي سواء، فقد ساعد الجدل حول علاقة الجيش الموريطاني بالتحول الديمقراطي ومدى إمكانية قيادته لهذه العملية، أو اعتباره معوقا رئيسيا لها، إذ يعد انقلاب 2005 في نظر عدد من الباحثين ترجيحا لفرضية إمكانية قيادة الجيش للتحول الديمقراطي في دولة ما، بيد أن موريطانيا لم تنتظر طويلا لتذهب في دعم رجحية الإفتراض الثاني بإنقلاب لاحق كشف عن الخضوع للقيادة السياسية، إذا ما تورطت في صراع سياسي تضمن تعارضا للمصالح، كاشفة بذلك عن مدى إحترافية الجيش ومؤسسات الدولة في البلدان الإفريقية. وعليه فإن إلتصاق الجيش بالسياسة الموريطانية منذ عام 1978 مستمر حتى تاريخه لاعتبارات ترفع شعارات التحول الديمقراطي، بيد أن خبرتي انقلاب 2005-2008 واستراحة الديمقراطية بينهما يمكن أن يشير بوضوح إلى أن التحول الديمقراطي ليس ضمن أجندة الجيش الموريطاني لإعتبارات مصلحية وقبلية[2].

فقد أعقب إنقلاب 2005 وتداعياته الديمقراطية المؤقتة تساؤلات بين الباحثين تمايزت في فريقين أولهما: رأي جدوى استدعاء إحدى أشهر الآليات غير الديمقراطية، وهي آلية الانقلاب العسكري كأداة لخلق وبناء ديمقراطية في بلد نامي كموريطانيا، وذهب فريق آخر من الباحثين إلى القول: بأن الانقلابات العسكرية ومنها انقلاب 2005 لا تقدم جديدا ديمقراطيا للدولة، أو تسهم في إحداث حراك سياسي مدني بقدر ما تقدم استراتيجية جديدة/قديمة للنظم العسكرية النامية، ومنها العربية والإفريقية وخاصة موريطانيا لإعادة إنتاج النظام الحاكم ذاته لهياكله السياسية والإقتصادية، بعد محاولة خلط الأوراق على الساحه السياسية، ومن ثم إعادة توزيعها بعد إحراق البالية منها، كوسيلة وحيدة لتمديد وجودها[3].

وعليه فإن التجربة الموريطانية تكشف في علاقة الجيش بالسياسة والتحول الديمقراطي عن عدة ملاحظات رئيسيه وهي:

---

1 – لاري ديموند، مرجع سبق ذكره، ص161.

2– مجموعة باحثين، مرجع سبق ذكره، ص188.

3 – مجموعة باحثين، مرجع سبق ذكره، ص188.

1- إن إلتصاق الجيش بالسياسة لا يتطلب بالضرورة إسهام الجيش في مرحلة الاستقلال في نشأة الدولة النامية، حيث أنه ظل هناك إعتقاد لدى البعض أن إلتصاق الجيش بالسياسة إنما ينشأ بالأساس من دور الجيش أو الجماعات المسلحة الوطنية، التي تعد النواة للجيش الوطني فيما بعد في مرحلة الاستقلال.

2- إن إلتصاق الجيش بالسياسة وبداية إلتفاته لها يرتبط بدرجة ما بموقف عسكري معتبر يتضمن نصرا أو هزيمة، ما يترتب عليه تبعات سياسية واسعة في دولة ما، وهو ما يخلق تبعات ذهنية وعملية على مؤسسة الجيش ذاتها، يتجلى هذا الإعتقاد الواسع والعميق في قيادات الجيش بقدرتهم على التأثير في مستقبل الدولة، وكذا التأثير في مجريات السياسة وقرارات النخبة الحاكمة المدنية في الدولة خاصة منها، وهما الإعتقادان اللذان قد يخلقان الرغبة لديهم في الإلتصاق بالسياسة، أما التبعات العملية تتمثل في تراكم المقدرات الإقتصادية وخاصة المالية منها، في حوزة مؤسسة الجيش إبان هذا الموقف العسكري، مما يخلق قدرات فعلية في التأثير عليها ويعظم قدرة المؤسسة على الفعل[1] .

3- إن النشاط الاقتصادي للجيش بصفة عامة ليس سببا أصيلا لخلق إلتصاق الجيش بالسياسة في البداية، إنما تضحى أهميته في تدعيم زحف الجيش على مساحات التأثير والفعل في الدولة، وضرورة إلتصاقه بالسياسة، ناهيك عما يخلقه من مصالح معقدة له تتطلب محافظته عليها مستقبلا، فيضحى النشاط الإقتصادي مبررا رئيسيا لإستمرار هذا الإلتصاق.

4- إن الجيش في خبرة الدول النامية ومنها موريطانيا، يتصف بصفات تسهل إلتصاق الجيش بالسياسة، وأهم تلك السمات هي ضعف مؤسستيه بصفة عامة، وقوة تلك المؤسسة بالمقارنة بباقي مكونات الدولة من ناحية، وضعف إحترافيته من ناحية أخرى وقبليته أي عمق تأثره بالإعتبارات القبلية والجهوية من ناحية ثالثة.

وعليه فإن العلاقة بين الجيش والتحول الديمقراطي في إفريقيا لم تكن في صالح الأخير، وهو ما يتوقع استمراره حال استمرار الظروف المصاحبه لها[2].

---

1 – المرجع نفسه، ص 198.

2 – مجموعة باحثين، مرجع سبق ذكره، ص 198.

رابعا: صراع النخب وتدخل الجيش وأثره على عملية التحول الديمقراطي في السودان

شهد السودان إنتقالات ديمقراطية مرتين في الماضي، كما شهد إنتكاستين علما بأن أحد الأمرين متعلق بالآخر، السودان بلد قارة فيه تعددية متراكبة: إقليمية وجغرافية وعرقية ولغويه ودينية وطائفية وسياسية بالطبع، والمشكلة الأساسية التي كانت تهدد وجود السودان والعملية السياسية كانت مطالب جنوب السودان التي تتعلق بنوع من الحكم الفيدرالي، وشيء من حق الفيتو في بعض الأحيان كجزء من الديمقراطية الفيدرالية التي تخصه، لكن السياسيين في ذلك الوقت تجاهلوا هذه المطالب بسبب إعتماد النخب أنذاك الفهم اليعقوبي للدولة الحديثة على أنها دولة واحدة، حيث أن الجميع متساوين ولا أفضلية لأحد على الآخر، وبالتالي فكل من يقدم هذه المطالب حول إيجاد وضع خاص يوصف بالتآمر والمدفوع من الخارج، ولم يكن هذا الفهم سائدا بالسودان وحده وإنما في إفريقيا والوطن العربي أيضا[1] .

لم يكن هذا ما أدى الى سقوط الديمقراطية، ولكن السبب هو الصراع داخل النخب نفسها حتى داخل الحزب الواحد، فالأحزاب قامت على أساسين: أساس طائفي وأساس من النخب الحديثة التي تتولى أمور الأحزاب من المثقفين والمتعلمين مثل تمرد **الصديق المهدي** (زعيم طائفة الأنصار ضد عمه الهادي المهدي). لذا فكرت النخبة الحديثة بالإنقلاب بسبب الصراع بين الكتل بين رئيس الوزراء **عبدالله قنديل** ورئيس حزب الأمة **الصديق المهدي**، فاستدعى رئيس الوزراء قائد الجيش وسلمه السلطة، وعندما أمسك الجيش بالسلطة حدثت مشكلات تصاعد حزب الجنوب، التي أصبحت فيما بعد عامل تقويض لشرعية النظام العسكري، الذي دعا بعد تفاقم الحرب إلى ندوات مفتوحة للمناقشة فتحولت إلى ندوات تحريضية ضد الحكومة العسكرية في ذلك الوقت، حاولت الحكومة منعها لكن الأوضاع تفجرت، والأمر نفسه حدث في عام 1985 عندما كان **جعفر النميري** في السلطة، حيث تفاقمت مشكلة الجنوب وتجددت الحرب وتدهور الوضع الاقتصادي، وفقدت الحكومة بذلك الكثير من الدعم السياسي وخاصة بعد اعتقال الإخوان المسلمين، وتفجر تظاهرات الطلاب أدت إلى إسقاط الحكومة.[2]

يمكن القول بأن الديمقراطية في السودان كانت تتقوض في أدائها غير المقنع وبطبيعتها الطائفية، ولم تكن هناك طريقة متيسرة لتغيير الحكومات إنتخابيا، بمعنى أن

1- المرجع نفسه، ص199.

2- مجموعة باحثين، مرجع سبق ذكره، ص.189.

حكومة الصديق المهدي مثلا هي التي ستأتي مهما أنتخبت، وفي الوقت نفسه فقدت الحكومة العسكرية شرعيتها. كما أن الإستعانة بالطائفة تدمر الديمقراطية كلما دعمت سلطة سياسية بإسم ثقافة بعينها، وبالتالي كلما هدمت الحكم الذاتي لمنهج سياسي وفرضت علاقة مباشرة بين سلطة وثقافة وبين دولة وديانة بشكل خاص، وليس يبدو من خيار واقعي آخر أمام العديد من بلدان العالم الثالث سوى الخيار بين ديكتاتورية قومية وديكتاتورية طائفية، وعلى الفكر الديمقراطي في هذه الحال أن يقاتل الحلين الإستبداديين وأن يدافع على ضحايا الأصولية والعسكرية والمثقفين منهم خصوصا، وأن يساعد القوى الاجتماعية التي ترفض هذه وتلك [1].

خامسا: إدارة العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في كينيا

رغم نجاح كينيا في الحد من احتمال استيلاء العسكريين على السلطة، إلا أن ذلك قد لا يعني بالضرورة أن كينيا أبرزت مثالا ناجحا لإحترافية المؤسسة العسكرية وقبولها بالسيطرة المدنية على العسكريين، فالإستراتيجيات التي اعتمد عليها "**كينياتا**" لم تعمل إلى بناء مؤسسة عسكرية محترفة مستقلة وبعيدة عن السياسة، بقدر ما إعتمدت على تشكيل كيانات موازية لموازنة قوة الجيش وهندسة التركيب الإثني للجيش، بشكل يمنع تحالف قياداته ضد الرئيس المدني، ومنح بعض الإمتيازات لضباط الجيش، ونسج علاقات إقليمية ودولية داعمة لنظامه في مواجهة مصادر عدم الإستقرار في الداخل والخارج .

لقد مثلت المحاولة الإنقلابية التي شهدتها كينيا 1982 بعد حوالي أربع سنوات من وصول الرئيس "**موي**" الى السلطة أول تحدي حقيقي من قبل العسكريين للسلطة المدنية، وقد كانت هذه المحاولة الإنقلابية الفاشلة من المحطات المهمة في تاريخ كينيا السياسي، فقد جنبت البلاد الإنزلاق إلى حكم عسكري، إلا أنها وضعتها على طريق نظام تسلطي تسيطر عليه جماعة الكالينجين.[2]

لكن هذه السياسات كانت تعني إقحام المؤسسة العسكرية في أتون الصراعات السياسية والاجتماعية، وتسييس الجيش بالإعتماد في تشكيليه ونظام الترقي فيه على إعتبارات إثنية وليس على إعتبارات الكفاءة والإحترافية، وبدأ الجيش كقوة حامية للنظام، فرغم عدم نجاح إنقلاب 1982، إلا أنه كان كاشفا عن تأثر الجيش بالصراع السياسي والتنافس الإثني التي إتبعها **موي**، وساعدت بعد الإنقلاب على تجذير هذه التنافس. وفي

1- آلان تورين، ما الديمقراطية، دراسات فلسفية؟ ترجمة: عبود كاسوحة، منشورات وزارة الثقافة والجمهورية العربية السورية، 2000، ص 29.

2- مجموعة باحثين، مرجع سبق ذكره، ص211.

بداية التسعينات تحولت كينيا الي نظام التعدد الحزبي بضغوط من الدول والمؤسسات المانحة وقوى المعارضة في الداخل، لكن هذا التحول لم يغير من طبيعة السياسة الكينية، والتي ظلت معتمدة على العلاقات الزبائنية (النظام القائد/الأتباع)، التي تربط الرئيس بمركز القوة ومنها المؤسسة العسكرية، وخلال العقد الأول من التحول كانت ملامح الإستمرارية أبرز من ملامح التغير، فقد تمكن حزب "**كانو**" من السيطرة على السلطة حتى 2002، ولم تتمكن المعارضة المفككة من تحديه، وأعيد انتخاب "**موي**" في إنتخابات عامي 1992 و 1997، ولم يتم سوى تعديل دستور للسماح بالتحول إلى نظام التعدد الحزبي، وظل العامل الإثني هو العامل المميز للسياسة الكينية، ولم يتم تدشين مؤسسات وقواعد جديدة تضمن التنافسية، وحماية الحريات الأساسية وحكم القانون وتعزيز دور المجتمع المدني. وبالتالي لم يترجم الإنتقال الديمقراطي إذن الى تحول في قواعد اللعبة السياسية حتى بعد حدوث أول تداول للسلطة بفوز تحالف قوس قزح الوطني نارك **(National Alliance Raibou coulition NARC)** بزعامة "**موا كيباكي**" بإنتخابات عام **2002** فقد تعثرت عملية كتابة دستور جديد، غير أن الحريات العامة لم تشهد تحسنا ملحوظا حيث إستمر التضييق على حرية الصحافة، كما استمرت مظاهر الفساد واستغلال المنصب العام، وتورط في بعض قضايا الفساد وزراء في حكومة كيباكي[1].

أما فيما يتعلق بالعلاقات المدنية العسكرية أسس دستور 2010 لبعض المبادئ المهمة للرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية من أهمها المادة 238 منه، مع احترام الديمقراطية وحكم القانون والحريات الأساسية والتنوع الثقافي في كينيا، مع مراعاة أن يعكس تشكيل القوات المسلحة التنوع الإقليمي والإثني للمجتمع الكيني. لكن هذه القواعد كلها تتعرض لإختبار حقيقي في ظل مواجهة الدولة مع الجماعات المسلحة التي تنفذ عمليات على أراضيها[2].

سادسا: التحول الديمقراطي في الدول المصنفة في المنطقة الرمادية

ثمة طريقة لـ **توماس كاروذرز (Thomas Carothers)** لوصف البلدان المصنفة في المنطقة الرمادية، حيث يشير أولا إلى أن موجة التحول الديمقراطي التي شملت في العقدين الماضيين ما يقارب 100 دولة لكن عددا ضئيلا فقط من هذه البلدان – على الارجح أقل من 20 دولة – في طريقه إلى تحقيق ديمقراطيات ناجحة وفعالة الأداء، أو أنها

1 – آلان تورين، مرجع سبق ذكره، ص2016.

2 – مجموعة باحثين، مرجع سبق ذكره، ص 216.

أحرزت على الأقل بعض التقدم الديمقراطي، ولا تزال تتمتع بدينامية تحول ديمقراطي إيجابي، أما ماتبقى من البلدان فهي دكتاتورية ولا هي ماضية بوضوح نحو الديمقراطية(...)، وتعاني هذه الدول من عجز ديمقراطي خطير غالبا ما يتضمن تمثيلا ضعيفا لمصالح المواطنين ومستويات متدنية من المشاركة السياسية بعيدا عن التصويت، وإنتهاكا متكررا للقانون بواسطة مسؤولي الحكومة، وإنتخابات ذات شرعية مشكوك في أمرها، ومستويات متدنية جدا من ثقة الشعب بمؤسسات الدولة، وأداءا مؤسسيا ضعيفا باستمرار من جهة الدولة[1].

ويضع **كارذرز** إصبعه بالتحديد على متلازمتين رئيسيتين تعدان من خصائص بلدان المنطقة الرمادية: الأولى هي التعدديه العاجزة (**Fecklers Pluralism**)، والثانية هي سياسة القوة المهيمنة (**Dominant power politics**)، وبحسب كاروذرز فإن التعددية العاجزة شائعة في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء (مدغشقر، غينيا، بيساو، سيراليون)، أما سياسة القوى المهيمنة فتنتشر في مناطق إفريقيا جنوب الصحراء (الكاميرون، بوركينافاسو، غينيا الاستوائية، تنزانيا، كينيا، موريطانيا) وكذا منطقة الشرق الأوسط (المغرب، الجزائر)[2] .

كان المأمول أن تحدث التوجهات الديمقراطية على مدى العقدين الماضيين زخما جديدا إيجابيا في ما يتعلق بزياد مساءلة الدولة وفعاليتها، وتبني السكان بإطراد هوية المجتمع الوطني القائمة على أساس المواطنة، بيد أن العكس هو ما حدث في العديد من هذه البلدان، فالمراحل الأولى من التحول الديمقراطي عززت الإنقسامات العرقية بين السكان:

أولا: أدى التحول الديمقراطي إلى زيادة إحتمالات عرض الجماعات العرقية المختلفة لوجهات نظرها وصوغ مطالبها، وكانت النتيجة دائما مزيدا من الصراعات بين الجماعات.

ثانيا: غالبا ما كان يعني انتشار الديمقراطية إنتخابات سريعة يحض عليها مانحو المعونات الراغبون في رؤية الإنتقال الديمقراطي، لكن الإنتخابات المنظمة تنظيما سريعا يمكن أن تكون مزعزعا للإستقرار في الدول الضعيفة، حيث يرى أحد الباحثين: "يبدو أن الإنتخابات في المكان الخاطئ للإنطلاق في بدء عملية التحول الديمقراطي في دولة تنهار وتمزقها الصراعات، ففي السنوات الأخيرة نظمت الإنتخابات الإفريقية إجمالا على عجل،

1- Gidden Anthony, Beyond left and right, The future radical politics, polity press, London university uk, 1994, pp 143,144.

2 – سمير أمين، العولمة ومفهوم الدولة الوطنية، مركز البحوث العربية و الإفريقية: القاهرة، 2004، ص 17.

وفي بعض الحالات قبل أن يتوفر الوقت للأحزاب كي ترسخ حضورها، أو قبل أن تتفق الحركات المسلحة على نزع السلاح، ونتيجة لذلك كان من السهل على الخاسرين أن يرفضوا نتائج الإنتخابات، ولم يكن أمام الناخبين إلا الإختيار على أساس الهوية العرقية أو الدينية"[1]

ثالثا: قد تعتمد نخب الدولة تعزيز صلاتها بالجماعات العرقية في محاولة منها للوصول إلى الحكم أو الحفاظ عليه، وقد وجد تحليل بأن الإنتخابات " قد تزيد في الواقع من توظيف المحاباة (...)، فقد كانت علاقات الراعي/الرعية (الزبائن) التقليدية في كثير من الأحيان حاسمة في الفوز في الإنتخابات الحديثة، وأشار التحليل إلى أن طبيعة السياسة الإفريقية لم تتغير على الرغم من موجة التحرر الجديدة، فغانا ونيجيريا وكينيا أقرت بمغالاة في الإنفاق إذ سعت الحكومات إلى مكافئة الأنصار التقليديين لاسيما أفراد جماعات عرقية بعينها وموظفي الخدمه المدنية، وذلك لكي تضمن سلاسة في عملية الإنتقال وكسب الأصوات[2].

أدت المشكلات المقترنة بالتحول الديمقراطي في الدول الضعيفة إلى توصية من نوع مختلف وهي تؤكد "**الدولنة أولا**" بمعنى، قبل أن تكون قادرا على تحقيق الديمقراطية والتنمية الإقتصادية لابد أن تكون عندك دولة، والمشكلة بطبيعة الحال هي أنه من الصعب للغاية أن ينجز بناء دولة فعالة في فترة زمنية قصيرة.

ثمة خاصية رئيسية ثالثة في العديد من البلدان المصنفة في المنطقة الرمادية تتمثل في هيمنة جماعات النخب التي تدخل في العملية الديمقراطية من أجل حماية مصالحها، وفي حالة الإنتقالات الديمقراطية وفق هرميه تنازلية (من فوق)، يمكن أن يكون تدخل من هذا القبيل جزءا من الأسس الفعلية للتحرك نحو الديمقراطية، وبعبارة أخرى قد تصر جماعات مثل الجيش، النخب الإقتصادية التقليدية والقادة السياسيين الرئيسيين على أن يشمل الإنتقال إلى الديمقراطية القبول بمجموعة من الإتفاقيات والمواثيق السياسية التي تحدد المجالات الحيوية التي تهم النخب، ففي جنوب إفريقيا الصحراء الكبرى تهيمن النخب على العملية الديمقراطية هيمنة مباشرة، إذ ترتكز السلطة في يد رئيس – زعيم– يدعم شبكة من العملاء السياسيين من خلال فتح المجال أمامهم للوصول إلى موارد الدولة، فما هي المشكلة؟ إحدى الاجابات المنطقية على هذا السؤال قدمها **ريتشارد ساند بروك richard sand brook)** وغيره من الباحثين وتشير إلى غياب الشرعية التي تتميز بها الدولة

1 – غيورغ سورنس، الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير، مرجع سبق ذكره، ص 107.

2 – ألان تورين، مرجع سبق ذكره، ص107.

الإفريقية بعد الإستعمار، ففي فترة الإستقلال لم تكن هناك قوى اجتماعية قوية قادرة على كبح القاده السياسيين وضبطهم، فضلا على أن هؤلاء القادة افتقدوا إلى الأسس الأخلاقية والإيديولوجية المشرعنة **legiltimizing ideology** التي تخولهم مطالبة المواطنين والبيروقراطيين بالإمتثال لهم، فشرعية ما قبل الإستعمار التقليدية لم تعد قاعدة ملائمة، وبالتالي كان نمط الحكومة التي شغلت هذا الفراغ من أنماط الباتريمونيالية الجديدة **neopatrimonialism** بفهم الباتريموينالية الجديدة في ضوء البريمونيالية – وهو مصطلح استخدمه **ماكس فيبر max weber** لوصف أي نمط من أنماط الحكم الذي ينبثق من عائلة ملكيه لها حاكم يعامل شؤون الدولة وكأنها وسائل شخصية خاصة به– و تعد أنظمة الحكم الشخصي الراهنة في إفريقيا امثلة على الباتريميونالية الجديدة [1].

سابعا: إخفاق جهود التحول الديمقراطي "دول الربيع العربي أنموذجا"

من المؤكد أن الديمقراطية ليست مجرد مؤسسات وإجراءات فحسب، ولكنها إلى جانب ذلك تستند إلى ثقافة سياسية تتضمن منظومة من القيم والأفكار، التي تكرس ممارسة الديمقراطية ويمكن القول: أن الثورات العربية كانت مفاجئة وأن غالبية الدول العربية هي غير مستعدة لإستحقاق سياسي بهذا الحجم، أي خلق أنظمة سياسية تعددية من دون الدخول في الصراعات الداخلية والاحتقان السياسي، فالتحدي الذي يواجه هذه الأنظمة اليوم هو ليس بناء الديمقراطية كنظام كامل وجاهز، ولكن بدء عملية التحول والإنتقال الطويلة حتما إلى الديمقراطية بشكل سلمي ومختار وبشكل واع منظم، بما يجنبها الصراعات الدموية والإنفجارات والحروب الداخلية والخارجية[2].

خلال العقد الأخير حكمت محاولات الإصلاح السياسي والإنتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية ثنائيتان بارزتان، هيمنت أولاهما في أعقاب أحداث **سبتمبر2001** وتمحورت حول الإصلاح من الخارج أو من الداخل، وانطلقت الثنائية الأخرى في 2010 بثورات تونس ثم مصر ثم ليبيا التي أطاحت بالأنظمة في هذه البلدان، وأطلقتا رياح التغيير في أنحاء الوطن العربي كافة، وكرستا ثنائية أخرى هي الإصلاح بين الفعل الثوري والإصلاح التدريجي .

---

1 – غيورغ سورنس، مرجع سبق ذكره، ص ص ،111–112.

2 – محمد صالح شطيب، أثر التحول الديمقراطي على الإستقرار السياسي في الدول العربية، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية 9(30): الموصل، ص 314.

حينما تفجرت الثورات العنيفة بشكل متتابع في تونس ومصر وليبيا واليمن ثم سوريا على الساحة العربية، كان الهدف الرئيسي لها بغض النظر عن الشعارات التي حملتها هو إسقاط الإستبدادية التي حكمت تلك الدول طويلا، وبأساليب مختلفة وتمكنت بالفعل من إسقاط أربعة من تلك النظم، لتدخل الدولة بعدها مراحل جديدة، تم الإعتماد على وصفها بـ "الإنتقالية" التي يفترض أن تشهد الترتيبات الخاصة بإقامة النظم الجديدة على أسس جديدة، تحقق أهداف تلك الثورات في تحسين الأوضاع. لكن ما حدث هو أن المخاوف النظرية التي تشير إلى أن الإنتقال إلى نظم ديمقراطية حقيقيه ليس سهلا، وأن إمكانية عودة الإستبداد أو انتشار الفوضى تمثل إحتمالات قائمة قد تصاعدت مع الوقت وفرضت تساؤلات مقلقة بشأن المستقبل[1].

إن المتتبع للمشهد السياسي والوضع الإجتماعي والاقتصادي في الدول العربية يلاحظ الهوة بين الخطاب الحداثي والممارسة السياسية على مستوى الواقع، والفجوة بين الأطر والهياكل الدستورية والمؤسسية من ناحية، والواقع السياسي والإجتماعي من ناحية أخرى، بحيث أصبح التغيير يتراوح بين الشعار والواقع، فالنخب الحاكمة في البلدان العربية التي تقوم بإدخال قدر من الإصلاح السياسي المحدود والمتردد على نظمها السياسية تتبع في الوقت عينه سلوكا متناقضا، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف أسس الحياة السياسية وإضعاف ثقة المواطنين في السياسة والسياسيين [2].

لذلك كانت جهود وخطوات التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في العالم العربي قد حملت في طياتها بذور إخفاقها، فقد اتسمت تلك الجهود والخطوات بسمات عدة أفقدتها فعاليتها وكانت السبب في فشلها، ومن أهم هذه السمات:

أنها كانت مفروضة من أعلى من قبل النظام الحاكم وغير ناجمة عن توافق مجتمعي أو تفاعل إيجابي بين النخبة السياسية الحاكمة والجماهير، وضعف إقتناع النخبة الحاكمة بالتحول الديمقراطي، وتضاءل إلتزامها بآلياته وأهدافه، وإفتقار جهود التحول الديمقراطي وخطواته للمضمون الحقيقي، وانفصالها عن السياق الأشمل المتمثل في الرغبة الماسة في التغيير الفعلي، وتحقيق الحرية والعدالة والكرامة، وميلها الشديد للإنتقائية والتحكم والشكلية، فعلى سبيل المثال أعطيت الأولوية في مصر في عهد مبارك للإصلاح الإقتصادي دون الإصلاح السياسي، بوصف أن الأول وثيق الصلة بتحسين الأوضاع

1 – المرجع نفسه، ص 315.

2 – جمال عبد الجواد وآخرون، التحول الديمقراطي المتعثر في تونس ومصر، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 1998، ص 44.

المعيشية للمواطنين، وتوفير الإستقرار السياسي والإجتماعي الذي يشكل قاعدة الإصلاح السياسي. إلا أن الفشل في تحقيق تنمية إقتصادية حقيقية وترافق سياسات الإصلاح الإقتصادي مع تنامي سوء الإدارة، والفساد السياسي والمالي أدى إلى إفراز سياسات الإصلاح الإقتصادي لبعض التأثيرات التي أضرت بعملية التحول الديمقراطي، بدلا من أن تكون عنصرا محفزا لها، فضلا عن ذلك اتسمت جهود وخطوات التحول الديمقراطي بتناقضها مع واقعها، مع أطرها وهياكلها الدستورية والقانونية، الأمر الذي تعددت في إطاره أشكال إنتهاك الأسس والمبادئ الدستورية والقانونية. وفي هذا السياق اتسعت الفجوة بين الواقع والخطاب السياسي الرسمي المتشدد بعبارات "الشرعية الدستورية" و"دولة القانون والمؤسسات" وامتدت تلك الفجوة لتشمل كافة القطاعات راسمة صورة وردية زائفة الاوضاع الإقتصادية والإجتماعية والصحية والتعليمية والوظيفية وغيرها، متناقضة تماما مع الواقع الذي تعيشه الاغلبية الساحقة[1] .

لقد مثلت الأوضاع الإقتصادية عاملا محوريا حاسما في فشل جهود وخطوات التحول الديمقراطي، في تدعيم الإستقرار والدفع نحو تفجر الأوضاع في المنطقة العربية، فقد ترافقت تلك الجهود والخطوات مع تدهور الظروف الإقتصادية في الغالب لقطاعات واسعة من الشعوب، ولم تفلح التصريحات الحالمة للمسؤولين الرسميين عن المردودات الإيجابية لسياسات الإصلاح الإقتصادي على المدى المتوسط أو البعيد في تخفيف الإحتقان المتنامي لدى قطاعات مجتمعية كبيرة، سئمت إنتظار تلك المردودات على مدى سنوات عجاف طوال[2].

علاوة على ذلك، جاءت جهود وخطوات التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في العالم العربي في سياق ثقافة سياسية غير ملائمة، اتسمت بالسلبية والإنقياد والعزوف عن المشاركة الايجابية، وقد عملت النظم الحاكمة – بخبث– على تعميم تلك الثقافة بتسطيح الوعي الجماعي وتسفيهه عبر الدعايات الإعلامية السلبية المكثفة، والتي أتت ثمارها المرة في ظل غلبة الطابع التسلطي على عملية التنشئة السياسية، وتراكم تقاليد وخبرات التسلط السياسي، وشخصنة الحكم أو حكم الفرد ومركزية السلطة، وتدني المستويات التعليمية في الغالب، وارتفاع مؤشرات ما يمكن تسميته "**الجهل المقنع**" الذي يعني انخفاض مستوى

1 – خالد حنفي، من يحكم ليبيا بعد مقتل القذافي، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 186، 2011، ص 30.

2 – محمد حسان القاضي، الثورات العربية وجدلية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/08/01

http://www.elsaysi.com

الوعي الإيجابي لدى الفئات المتعلمة، وفي هذا الإطار نشطت الأبواق الإعلامية للأنظمة الحاكمة في تبرير رفض مبادرات الإصلاح السياسي الحقيقي، إنطلاقا من حجج واهية من قبيل خطورتها على الاستقرار، أو تعارضها مع الخصوصية الثقافية والحضارية للشعوب العربية والإسلامية، وكانت تلك الخصوصية تأبى الديمقراطية أو تتعارض مع قيم وأهداف ومطالب تعد من صميم الديمقراطية، كالحرية والعدالة والمساواة واحترام حقوق الانسان، ومحاربة الفساد السياسي والإداري، وضمان التنافسية السياسية ونزاهة الإنتخابات، والإلتزام بأسس المساءلة والمحاسبة في العمل العام أو الحكومي[1].

وأخيرا جاء دور الأجهزة الأمنية والعسكرية ليكون سببا من أسباب مشكلة عدم الإستقرار في غالبية الدول العربية، عوضا من أن يكون جزءا من الحل، فبدلا من أن تمثل تلك الأجهزة عاملا للإستقرار، أصبحت عائقا له نتيجة لتضخمها وتغولها على كافة قطاعات المجتمع، وتركيز جهودها على حماية أمن الأنظمة الحاكمة على حساب حماية أمن الأوطان، وذلك في سياق غلبة الطابع القمعي لأنظمة الحكم، لذلك لا عجب إن مثلت الممارسات الأمنية الوحشية القشة التي قسمت ظهر أنظمة الحكم الإستبدادية، والشرارة التي أشعلت الثورات في كل من تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا.[2]

بالنظر إلى حالة الثورات العربية، وما آلت إليه أوضاع الدول التي قامت فيها وخاصة دول شمال القارة الإفريقية(...)، نلاحظ أنها لم تتبع مسارا واحدا، فهناك من يرى أن ما حدث في مصر وتونس يرشحهما للدخول في مرحلة إنتقال سياسي سلمي طويل، يشوبه عدم الإستقرار ويحدث فيه الإصلاح الديمقراطي على مراحل، وعبر صراع وجدل متواصل، وإن صح التعبير فإن المجتمعات العربية مفتوحة على إحتمالات عدة أقربها إلى الواقع الميداني هو التحول عن التسلطية، ولكن ليس في إتجاه الديمقراطية وإنما في إتجاه تسلطية تنافسية، الذي هو بطبيعته غير مستقر لأنه قائم على قواعد ومؤسسات ديمقراطية شكلا وممارسات وتكتيكات تسلطية[3]

مع الإشارة إلى الخصوصية العربية– التي تمثل أيضا دول شمال القارة الإفريقية– تتمثلت في محورين أساسيين هما: تباين السياقات المحلية على الرغم من وحدة المجال

---

1 – محمد صالح شطيب، مرجع سبق ذكره، ص 316.

2 – مصطفى السيد كامل، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية: جامعة القاهرة، القاهرة، 2006، ص 272.

3 – جمال عبد الجواد، التحول الديمقراطي في مصر يشوبه عدم الإستقرار، تم التصفح بتاريخ: 2017/08/01. http://www.youm7.com/news

2– السيد ولد أباه، الثورات العربية الجديدة المسار والمصير: يوميات من مشهد متواصل، ط1، جداول للنشر والتوزيع، بيروت، 2011، ص 84.

الاقليمي (لا توجد حالة عربية نموذجية)، غياب قيادات جاهزة، بدلا من الأنظمة المنهارة لإدارة المراحل الإنتقالية وإنضاج التحول الديمقراطي على عكس بلدان أوروبا الشرقية وأمريكا الجنوبية التي إضطلعت فيها المعارضات المنشقة بهذا الدور الضروري[1].

إن التحول الديمقراطي عملية سياسية تتسم بالإنتقال التدريجي من نظام حكومة إلى آخر، أكثر قدرة وملائمة على تحقيق المبادئ الديمقراطية، وتتجلى في هذا السياق سمتان يجدر الانتباه إليهما، تقول الأولى إن لكل تحول ديمقراطي إطاره الجغرافي السياسي المحدد الذي لا يمكن بدونه فهم هذا التحول فهما تاما وصحيحا، والسمة الثانية هي أن التغيير الذي يأتي به هذا التحول والذي يغلب عليه في البداية الطابع السياسي والمؤسسي سرعان ما يتجاوز إطاره الرسمي ليأخذ طابع تغييرات جذرية على الصعيد الإجتماعي والثقافي والاقتصادي. أما في إفريقيا فإن ترسيخ التعددية الحزبية على المستوى المؤسسي والقانوني في الحياة السياسية أدى إلى حدوث ديناميكية جديدة، فرياح الديمقراطية التي هبت على هذه القارة دشنت مرحلة جديدة من التحرر السياسي، ووضعت نهاية لعدد من الأنظمة الإستبدادية، ومن ضمنها الأنظمة القائمة على التمييز العنصري، وشكل إلغاء نظام الفصل العنصري مرحلة أساسيه في هذا الصدد. وأثبتت كل تجربة من هذه التجارب التي خاضها كل بلد بطريقته الخاصة، أن مرحلة التحول تستنهض الكثير من الآمال والوعود والتوقعات، ولكنها تسبب أيضا حالة من عدم الإرتياح والقلق، وهو أمر ينبهنا مرة أخرى إلى أن التحول الديمقراطي ما هو إلا خطوة أولى في طريق إحقاق الديمقراطية الحقة.[2]

على هذا الأساس فإن أغلب الأنظمة الإفريقية التي عرفت الإنتقال يمكن أن تصنف في أواخر التسعينات في خانة الأنظمة الديمقراطية في إطار البقاء **(en survie)** كتصنيف جديد للديمقراطيات، ومن هذه الأنظمة نجد أن العدد الأكبر منها (20 دولة) لم يؤد عمليات الإنتقال نحو التعددية فيها إلى تغيير حكام النظام التسلطي السابق، هذه الفئة حسب "**كونتا**" لا هي ديمقراطية بالمعنى الحقيقي ولا هي تسلطية كذلك، كما أن تطورها على المدى المنظور لا يتجه نحو الدمقرطة، وإنما نحو امكانية استمرار الوضع القائم، وهذا ما فتح المجال لإستخدام مفهوم النظام الهجين **regimitty bride** في إفريقيا، ومن هنا تأكد

1- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الديمقراطية والتجديد في العالم العربي، اليونسكو تواكب عملية التحول الديمقراطي، وثيقة أعدت في إطار التحضير لإجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى الذي نظمته اليونسكو، 21 يوليو 2011. ص06.

للبعض أن هذه الدول ستظل تحت التهديد الدائم لعدم الإستقرار ما لم تنجح في أن تتحول إلى دول وطنية ديمقراطية[1].

المطلب الثاني: الإنقلابات العسكرية وأثرها على عملية التحول الديمقراطي

لقد تعاظم الإهتمام بدراسة الإنقلابات العسكرية في الفتره 1960-1980 في العلوم الإجتماعية حتى أن توماس جونسون يزعم أن دراسة السياسة في إفريقيا صارت قاصرة على دراسة التدخل العسكري أو الحكم العسكري فيها، ويكفي لمعرفة حجم هذا الإهتمام الإشارة إلى الببليوغرافيا التي قدمتها **افريكان كوارتري** 1976 عن الإنقلابات في إفريقيا جنوب الصحراء وحدها، ضمت 142 مادة علمية وذيل **صمويل ديكالو** في كتابه" **الإنقلابات والحكم العسكرية في إفريقيا** "1976 ببليوغرافيا تضم 287 مادة علمية عن التدخل العسكري والعلاقة بين المدنيين والعسكريين والإنقلابات، وقدم **جيفن كينيدي** في كتابه "**العسكرية في العالم الثالث عام** 1974" ببليوغرافيا فيها 346 مادة علمية حول نفس الموضوع قل إن يتكرر فيها شيء من السابقة، وقدم توماس جونسون في دراسة عن "**تفسير الإنقلابات في إفريقيا** 1986 **جورنال أوف امريكان بوليتيكال ستديز**"، ببليوغرافيا تضم 315 مادة علمية حول نفس الموضوع وغيرها كثير[2] .

وأهم خصائص هذه الكتابات:

1. أنها تدرس الإنقلابات في إطار بحث التدخل العسكري في السياسة أو العنف السياسي أو الحكم العسكري، ولم توجد دراسة واحدة تعالج الإنقلابات كنمط أساسي في نقل السلطة العليا[1].

2. وضعت هذه الدراسات العديد من الفروض في تفسير الإنقلابات لكن لم تستطيع وضع متغيرات يمكن التنبؤ أو توقع حدوث هذه الإنقلابات، يقول **توماس جونسون**": إن مسألة توقع حدوث إنقلاب في دولة معينة لم تزل غامضة" ويقول **زولبرخ:** "الإنقلابات في إفريقيا ظاهرة جزافية لا ترتبط بالخصائص البنيوية، فهي يمكن أن تحدث في

1- كريمة بقدي، الفساد السياسي وأثره على الإستقرار السياسي في شمال إفريقيا: دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات أورومتوسطية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2012/2011، ص 70.

Alan wells, coup d'etat in theory and practise, American Sociology, vol70, N4, 1974, P, 571-2

أي وقت وفي أي مكان"[1] ويزعم **آلان ويلز** "أن كل هذه المتغيرات التي استخدمت في تفسير الإنقلابات لم تهتم في توضيح التباين بين الأنشطة الإنقلابية"[2] .

بمعنى الخصوصية، قد لاحظ البعض هذه الخصوصية فذكر **صموئيل ديكالو**" إن الإنقلابات في إفريقيا ترتبط بعامل واحد هو التنافس الشخصي، ومصالح صانعي الإنقلاب وخصومهم وبدون فهم هذه العلاقه الشخصيه لا يمكن فهم الإنقلابات ولا توقعها" ويؤكد ذلك **جراي كوان** حيث يقول: "أنه حتى يمكن تفسير الإنقلابات ينبغي تحليل كل حالة في إطار الظروف المحيطة بمركز القيادة والحزب في الدولة، مما يعني قدرا من الخصوصية"

3. اختيار الحالة – في دراسة الحالة – في هذه الدراسات يحكمه إعتبار مدى توافر وصدق البيانات حولها، وليس أهميتها في المساهمة في بناء النظرية، وعموما فكل هذه الكتابات ودون استثناء تتناول الإنقلابات من زاوية الأسباب وتحاول تقديم تفسيرات لها.[3]هذا وقد درجت مناقشة الإنقلابات وغيرها من صور التدخلات العسكرية في السياسة على إعطاء إنطباع بأنها مجرد شأن عسكري صرف، ولعل الإستثناءات القليلة في هذا الصدد كتاب "**هاربيسون** "**عن الحكم العسكري في إفريقيا**" حيث يقول المؤلف في مقدمة كتابه: "يظهر أو ربما يسعى أيضا النظامان المدني والعسكري إلى إتخاذ سمات تربط بين النموذجين الخاصين بكل منهما، وذلك إلى درجة يصعب معها تحديد فروق فاصلة بين الزاويتين الإمبريقية والتحليلية بين هذين النوعين من الحكومات، فإذا كانت بعض الحكومات المدنية تنزع نحو التسلطية والإعتماد على القوة الغاشمة للبقاء في السلطة، نجد نظم الحكم العسكري في إفريقيا تمضي نحو حدود معينة من الرغبة في إظهار أنفسها في صورة مدنية من الناحتين الرمزية أو المؤسسية أو كليهما معا، وإذا كان بعض الحكام العسكريين يحرصون على عدم ارتداء الزي العسكري على الأقل أمام الجمهور، فقد مضى كثيرون آخرون في إتجاه تأسيس أحزاب سياسية خاصة بهم وإجراء إنتخابات عامة، والترشح فيها والإشراف على إعاده هيكلة المؤسسة التنفيذية والقضائية والتشريعية[4].

بعد منتصف عقد الستينات تعرضت عديد الحكومات المدنية الإفريقية إلى الإنقلاب بها من طرف القوات المسلحة، وأصبح صعود العسكر إلى السلطة في إفريقيا أمرا طبيعيا،

1- Thomas H.Johnson, Explaining African coups, American Political science Revieus ,vol, 78, N3, 1984, P623.

2- Gray corian, The Military and African Politics,"international jornal,Vol ,21, N3, 1960,P 282.

4- باهرو زودي، الجيش والعسكرة في إفريقيا: حالة إثيوبيا، ترجمة: مصطفى مجدي الجمال، مركز البحوث العربية والإفريقية، مجلة إفريقيا، المجلد رقم(3)، أكتوبر 2000، ص 23.

وفي الغالب كان يتم إزاحة الحكومات العسكرية بواسطة حكومة عسكرية أخرى، حيث عرفت نيجيريا مثلا ثلاث حكومات عسكرية عام **1966-1975-1985** إذ أن كل حكومة عسكرية أزاحت التي قبلها، إذ لم تعرف نجيريا إلا فترات متقطعة من الحكم المدني، وينطبق الأمر نفسه على جمهورية غانا في **1964**، أنغولا عام **1977** وكينيا 1982، لم تختلف الإنقلابات العسكرية وعدم الاستقرار الذي عرفته البلدان الإفريقية بين نظام المستعمر القديم سواء بريطاني أو فرنسي أو غيرهما، أين عرفت أغلبها إنقلابات[1] .

إن عملية الإكراه التي عرفتها السياسة الإفريقية منذ الإستعمار، وفي عدم وجود منافس قوي للعسكر في القارة هو الذي يفسر هذه الإنقلابات، وبالتالي يكون إنشاء حكومات بسهولة، لكن في الغالب تساهم هذه الحكومة في عدم الإستقرار وتفشل في إضفاء الشرعية على نفسها، الأمر الذي يعمق من مشاكل الدول ويهدد وجودها في بعض الأحيان[2] .

حيث يرى الباحثون أن جملة الإنقلابات التي حدثت في إفريقيا لها مسبباتها:

1. تنظيم الجيش وقدرته على العنف من خلال السيطرة على الأسلحة، مثل ما حدث في الطوغو وبورندي والتشاد وجمهورية وسط إفريقيا، ولا تأخذ نسبة أفراد الجيش مقارنة بالسكان، كما أن غياب الموانع الطبيعية سمة إيجابية للقوات العسكرية الصغيرة، فعاصمة سيراليون وموقعها الجغرافي جعلها مكشوفة أمام الإستيلاء العسكري.
2. ينطلق الإنقلاب خاصة من نواة الجيش فهي القيادة العملياتية، بعدها يتم جلب كبار الضباط لإضفاء الإحترام للنظام مثل غانا ونيجيريا في عام 1966، وفي مالي 1968، وليبيريا 1980، وسيراليون1968، أين تولى الإنقلابات ضباط الصف.
3. جملة الإنقلابات هي عسكرية صرفة، إذ تعتبر غانا مثالا في ظاهرة الإنقلاب والإنقلاب المضاد، مثل ما حدث 1979، وإنقلاب 1981 الذي قاده جنود من الجيش المتورط في الإنقلاب الأول، ومن المحتمل أن تقوم الشرطة بإنقلاب إذا كانت شبه عسكرية، كما يمكن أن تكون حليفا للجيش لإنتشارها بين السكان.
4. معظم الضباط المتدربين في الأكاديمية الخارجية قاموا بإنقلابات بعد عودتهم إلى بلدانهم، وإن كانت العلاقة بين التدريب في الخارج والإنقلابات غير مؤكدة، إلا أنها تثبت من جهة أخرى أنه رغم تعلمهم في الأكاديميات الأجنبية التي تملك تقاليد عدم تدخل الجيش في السياسة إلا أنهم لم يتعلموها.

1- توردوف ويليام، الحكم و السياسة في إفريقيا، ترجمة كاضم هاشم نعمة، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2004، ص 185.

3 -Tomson Alex, An introduction to african politics, london: routledge toy and francis group, 2000,p; 122.

5. زوال العامل النفسي في دولة ما، أي استيلاء الجيش على السلطة في هذه الدولة يشجع وينزع الحرج عن الجيوش في الدول المجاورة، وبالتالي تكون أكثر جاهزية للإستيلاء على الحكم إذا تسنت الفرصة، إذ أن الدول التي عرفت إنقلابا عسكريا واحدا ناجحا بإمكان أن تعرف إنقلابات بتكون رغبة لدى العسكر في إستعادة الإستيلاء على موارد الدولة، وتعتبر الإنقلابات في إفريقيا والإنقلابات المضادة جزءا من نموذج تداول النخب، بما أنه ليس هناك أي آلية ديمقراطية للتداول السلمي[1].

لا شك أن هذه العسكرة المبكرة للسياسة الإفريقية تؤكد على حقيقة تاريخية وسياسية، مفادها أنه عندما يكون الحكم المدني تنقصه الفعالية ولا ينهض على مؤسسات قوية فإن جهازه الإداري يصبح غير قادر على السيطرة على المؤسسة العسكرية، يعني ذلك أن ضعف أو انهيار السلطة المدنية يمثل المقدمة الضرورية لظهور النمط الإنقلابي في العلاقات المدنية العسكرية.

على الرغم من تعدد صور وأنماط النظم العسكرية في إفريقيا إلا أنها لم تكن ذات طابع ديمقراطي، فضلا على أنها أدت إلى تسييس المؤسسة العسكرية بشكل واضح، فقد عمدت كثير من أنظمة الحكم ولا تزال إلى التعويل على الجيوش للاحتفاظ بالسلطة أطول فترة ممكنة، ولا شك أن هذا التوظيف السياسي للجيوش أدى إلى إحداث فجوة بينها وبين الشعوب الإفريقية، حيث أضحت هذه المؤسسات الوطنية مجرد أدوات يبطش بها الحاكم لتحقيق رغباته ومصالحه، وإن تعارض ذلك يقينا مع الصالح العام، ومع بداية التسعينات من القرن الماضي إنطلق الربيع الإفريقي مؤذنا ببداية عهد جديد من التغيير السياسي الذي اجتاح معظم أرجاء القارة ليقوض دعائم الحكم العسكري والأبوي عموما، وقد شهد هذا العقد سقوط العديد من النظم العسكرية سواء من خلال ثورات شعبية أو إنقلابات مضادة تعهد قادتها بإعادة النظام الديمقراطي، ومع ذلك فقد كان مثل هذا التحول عصيا على التحقق في بعض الدول مثل ما هو الحال في السودان تحت حكم البشير، يرى **جون كلارك** إن ميراث الإنقلابات العسكرية، وتسييس الجيوش في مرحلة ما بعد الإستقلال في إفريقيا قد أسهم في خلق ثقافة عامة يؤمن من خلالها ضباط الجيش بأن تدخلهم في الحياة السياسية يمثل عملا مشروعا ووطنيا[2].

---

1 – توردوف ويليام، مرجع سبق ذكره، ص ص 86-87.

2– توردوف ويليام، مرجع سبق ذكره، ص ص 87-88

على الرغم من إتخاذ منظمة الوحدة الإفريقية قرارا رادعا في عام **1990** بهدف معاقبة أي تغيير غير دستوري في البلدان الإفريقية، وهو الإجراء الذي ظل ساريا في ظل الإتحاد الافريقي، إلا أن هذه الإجراءات القانونية لم تستطع منع وقوع الإنقلابات في العديد من الدول الإفريقية، أما أعوام التسعينات والعقد الأول من الألفية الجديدة فقد شهدت انخفاظا ملحوظا في عدد كل من الإنقلابات الناجحة والفاشلة، حيث ابتعد نحو نصف دول القارة عن خطر الظاهرة الإنقلابية، وربما يعزى ذلك إلى تراجع في النمط البريتوري إلى جملة من العوامل لعل أبرزها مساندة بعض القوى الأجنبية لبعض نظم الحكم الإفريقية، إلى جانب وقوع بعض الدول ضحية لأعمال العنف السياسي مثل الحرب الأهلية والنزاعات الإقليمية، كما أن بعض الدول الإفريقية استطاعت تبني إجراءات وممارسات تحافظ على شرعية النظام الحاكم وتشجع العسكريين على الإنسحاب من الحياة السياسية[1].

وهناك مجموعة من العوامل المفسرة للظاهرة الإنقلابية في إفريقيا تتسم بالتعقيد الشديد والتشابك الذي يجعل من المستحيل القبول بالتفسير الأحادي، فإلى جانب غياب أسس الحكم الراشد (الصالح)، وعدم كفاءة مؤسسات الحكم وتفشي الفساد عانت الاقتصاديات الإفريقية من مشكلات مزمنة، وعليه فقد أضحت الدولة الإفريقية (الهشة والضعيفة) عرضة لضغوط لا تستطيع مواجهتها من قبل الجيش والمجتمع المدني سواء بسواء، وقد أسهمت التحولات السياسات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، وانخفاض التدفقات المالية الأجنبية إلى زيادة حدة الأزمة التي تواجهها الدولة الإفريقية، التي وقفت عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه شبكات القائد والأتباع التي ترعاها، ولعل ذلك كله أفضى إلى زيادة معدلات البطالة وتدهور الأوضاع الإقتصادية وإنهيار البنية التحتية، مما أسهم بدوره في تآكل استقرار وشرعية النظام الحاكم. لم يكن مستغربا أن تظهر حركات إحتجاجية ومطالبات فئوية عديدة تتحدى هيمنة الدولة في الفضاء العام، الأمر الذي فتح الباب مرة أخرى أمام العسكريين للوثوب على سدة الحكم[2].

نستطيع الإشارة إلى أربعة عوامل مفسرة حول أسباب عودة السيناريو الإنقلابي الذي هيمن على السياسة الإفريقية في الستينات والسبعينات مع تحديد العوامل الخارجية.

---

1 – مجموعة باحثين، مرجع سبق ذكره، ص 64.

2 – مجموعة باحثين، ملرجع سبق ذكره، ص 68 .

أولا: تسييس مؤسسة الجيش في مرحلة ما بعد الإستقلال، حيث أصبح هو أداة تغيير السلطة وإحداث تحولات كبرى في المجتمع، فعوضا عن تحييد الجيش وإخضاعه للسلطة المدنية تم توظيفه سياسيا للقضاء على المعارضة وتجاوز الدستور.

وعليه فقد اكتسب الجيش خبرة طويلة في العمل السياسي داخل القصور، وابتعد عن مهامه الرئيسية في حماية الثغور، ولعل ذلك هو ما جعل الجيش إحدى أدوات تغيير السلطة القائمه أو الدفاع عنها.

ثانيا: فشل الحكومات الإفريقية بما فيها المنتخبة في التعامل مع المشكلات اليومية للمواطنين، فثمة إنفصام بين السياسات الحكومية وواقع ومشكلات الناس الحياتية، ولعل ذلك يذكرنا بمقولة أحد زعماء السوزو في الجنوب الافريقي: "لدينا مشكلتان الفئران والحكومة"، ولم يكن غريبا أن تصفق الجماهير حينما يطيح الجيش بالحكومة رغم قناعتهم بأن جنرالات الجيش لا يختلفون كثيرا من حيث المزايا والمنافع عن الساسة المدنيين ووفقا لكلارك و براتون وفان دي وال فإن الدول الإفريقية التي تشهد معدلات منخفضة من النمو الاقتصادي مع إرتفاع معدلات التضخم ربما تشهد تحولا ديمقراطيا ناجحا لكن من غير المرجح إن يتم يتم تعزيز النظام الديمقراطي بها.

ثالثا: يعد الأمن القومي في البلدان الإفريقية مرتبط بأمن النظام الحاكم، ولعل ذلك هو ما جعل قوات الأمن في إفريقيا مصدرا لعدم الأمن بدل من كونها مصدر لتحقيق الأمن، وتشير الخبرة الإفريقية إلى أن أغلب الجيوش نشأت في العصر الإستعماري، حيث كانت أداة للحفاظ على النظام المستبد وحمايته، وحتى في حالة الجيوش الوطنية التي يطلق عليها "جيش الشعب" فإنها دخلت غمار السياسة ورأى قادتها أنهم الأجدر على مواجهة التحديات التي تواجهها الدولة.

رابعا: هشاشة الدولة ومحدودية الثقافة الديمقراطية، إذ عادة ما يلجأ الزعماء السياسيون إلى المناورات السياسية والتلاعب بالدستور من أجل الإستمرار في السلطة فترة أطول، لقد أقام بعض الدارسين علاقة إرتباطية بين انخفاض مستوى الحكم الراشد (الصالح)، وفقا لمؤشر **محمد ابراهيم** (أي الأمن وسيادة القانون والمشاركة وحقوق الإنسان)، وبين ضعف الأداء الاقتصادي من جهة، وبين إمكانية وقوع إنقلاب أو محاولة إنقلاب من جهه أخرى[1].

1 - مجموعة باحثين، مرجع سبق ذكره، ص84.

كما يمكن الإعتماد على المتغير الإيديولوجي لتفسير العديد من الإنقلابات في مرحلة الحرب الباردة، ولقد لجأ بعض القادة العسكريين ذوي الميول اليسارية إلى الإطاحة بالنظم الأوليجارشية من أجل إحداث تغييرات راديكالية في بنية المجتمع والسلطة، ولعل الإنقلاب الذي قام به "**توماس سانكارا**" في بوركينافاسو عام **1983** يطرح مثالا واضحا على ذلك، وتشير بعض الدراسات المسحية إلى وجود علاقة قوية بين درجة الإستقرار السياسي وقوع الإنقلابات العسكرية، وكلما زادت حدة عدم الاستقرار السياسي ولا سيما في ظل النظم التسلطية التي لا تسمح بسياسات التعدد الحزبي كان إحتمال حدوث الإنقلابات العسكرية كبيرا، ومع ذلك فإن بعض الدول التي تمتعت بتقاليد وممارسات ديمقراطية عانت هي الأخرى من الظاهرة الإنقلابية، ولعل المثال الأبرز هنا هو حالة دولة غامبيا التي شهدت أول إنقلاب عسكري في تاريخها بعد الإستقلال عام **1994** ، بعد ثلاثة عقود من سياسات التعدديه الحزبيه المستقرة[1].

يعتبر تدخل العسكريين في الحياة السياسية بوجه عام منافيا للتقاليد والقيم الديمقراطية، وربما يعزى ذلك لجملة من العوامل أبرزها أن بنية وأسلوب عمل المؤسسة العسكرية الذي يقوم على التدرج القيادي ومبدأ تنفيذ الأوامر دون نقاش لا يتفقان مع روح النظام الديمقراطي، ومن جهه أخرى فإن الطبيعة الأبوية بالمعنى الفيبري (نسبة لماكس فيبر) للنظم العسكرية تحول دون استقرار وتعزيز الثقافة الديمقراطية في المجتمع.[2]

لقد شكلت الظاهرة الإنقلابية وما يتبعها من حكم العسكريين أحد الملامح البارزة لتطور البلدان الإفريقية منذ بداية مرحلة ما بعد الإستقلال أوائل ستينات القرن الماضي، إذ أصبح الضباط العسكريون أحد مكونات النخبة الحاكمة في كثير من البلدان، ولعل ذلك هو ما أسهم في تقويض أسس الحكم التعددي لتحل محله نظم تسلطية أبوية، وعلى الرغم من الجدل النظري والأكاديمي حول طبيعة الحكم العسكري وتأثيره على المجتمع بشكل عام، فإن الكتاب والدارسين يكادون يجمعون على أن فشل النخب المدنية في إضفاء الشرعية على نظام حكمها مع ضعف وهشاشة المؤسسات السياسية المدنية يسهم في تشجيع الجيش على التدخل في الحياة السياسية[3].

1- جاك وودیز، الجيوش والسياسة، ترجمة: عبد الحميد عبد الله، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1982، ص ص، 70 ،71.

2 - مرجع نفسه، ص 07.

3- مجموعة باحثين، مرجع سبق ذكره، ص 08.

يؤكد " **لوكام إيه أر**" أن الأنظمة العسكرية عادة ما تكون مستبدة ولكن ليس في كل الحالات، كما أن الإستبداد في كثير من الأحيان ينطوي على حكم العسكريين لكن ليس هذا بالضرورة دائما، وإنطلاقا من هذا ينظر إلى غياب السيطرة المدنية كأحد العوائق أمام التحول الديمقراطي قد ينتج عنه تدخل عسكري في الشؤون السياسية ينتهي بحكم عسكري، وكذا لذات المنطق ينظر إلى السيطرة المدنية بإعتبارها أحد المتطلبات الأولية للتحول الديمقراطي، ففي معظم الدول حديثة العهد بالديمقراطية أو التي لا تزال في مرحلة التحول الديمقراطي، كانت المؤسسة العسكرية وأجهزة الأمن مكونات رئيسية في النظام السابق غير الديمقراطي، وبالتالي فإن التعامل معها وإخضاعها لسيطرة النخب المدنية الجديدة يعتبر أمرا محوريا لإرساء الديمقراطية الوليدة وتعزيزها في المستقبل إذا قدر لها ذلك، بالتالي فقد أصبحت السيطرة المدنية متطلبا أساسيا للتحول الديمقراطي، ويتفق مع هذا الإتجاه العديد من منظمات التعاون الدولي في مجال الأمن والدفاع، مثل منظمة التعاون والأمن في أوروبا، حلف شمال الأطلنطي، والإتحاد الاوروبي، ومنظمة الدول الأمريكيه وحتى الإتحاد الافريقي إلى أن تطلب من الدول ذات الديمقراطيات الوليدة أن تصلح من أجهزتها الأمنية وتبني نموذجا ديمقراطيا للعلاقات المدنية العسكرية كشروط للإندماج فيها[1].

1- المرجع نفسه، ص 53.

المبحث الثالث: العلاقات المدنية/ العسكرية وأثرها على عملية التحول الديمقراطي

المطلب الأول: واقع العلاقات المدنية / العسكرية في إفريقيا

يرى بعض الكتاب أنه من غير الحكمة تجاهل الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في الواقع الإفريقي أو عند عملية التخطيط الإستيراتيجي لمسارات التحول الديمقراطي الذي شهدته دول القارة منذ أواخر ثمانينات القرن الماضي، إن القضية كما يطرحها العديد من الكتاب والخبراء هي ليست في عدم وجود دور سياسي للعسكر، ولكن القضية تكمن في طبيعة وحدود هذا الدور السياسي، ولذلك لابد من الإقرار بأهمية ومحورية الدور الذي يمكن أن يمارسه العسكر في عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا، فعلى الرغم من تغير النظام الدولي والإقليمي من حيث دعمه لقيم الديمقراطية والليبرالية الجديدة، فإن محورية المؤسسة العسكرية ودورها في الحياة السياسية الإفريقية ليست خافية، ولعل ذلك ما دفع إلى القول بأن العسكر والقطاعات الأمنية الأخرى تمثل الخطر الأكبر على عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا.[1]

وتظهر خبرة التحول الديمقراطي في إفريقيا أنه في الوقت الذي نجحت فيه الحركات الإحتجاجية والثورية في أركان النظم الإستبدادية والعسكرية، فإن تطبيق مبدأ السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية لا يزال تحديا كبيرا وهدفا صعب المنال وربما يعزى ذلك إلى عدة أمور:

1- ضعف القدرات المؤسسية، فالسيطرة المدنية الفعالة تستلزم وجود مؤسسات قوية وخبرة في مجال بناء القدرات في القطاع المدني، حيث نجد أن الواقع الإفريقي يتمثل في ضعف مؤسسات الحكومة في قطاع الأمن بمعناه العام، فإذا ما علمنا أن مبدأ الرقابة البرلمانية معمول به بشكل أو بآخر في معظم الدساتير الإفريقية فإن ثمة فجوة كبيرة بين النص الدستوري والممارسة العملية، وعاده ما يمارس ممثلو الشعب دورا محدودا في مراقبة المؤسسة العسكرية.

2- عدم وضوح الأدوار والسلطات الدستورية، إذ نلاحظ أن أغلب الدساتير الإفريقية قلما تتحدث عن كيفية ممارسة البرلمان لسلطاته ووظائفه، فأغلب التشريعات لا تعبر عن دور مستقل في صياغة السياسة الأمنية والدفاعية، وعادة ما تقوم السلطة التنفيذية بهذه المهمة.

3- نقص الموارد إذ تفتقد معظم المجالس النيابية للتمويل الكافي وغياب الدعم. ولا شك أن ذلك كله ينعكس على ضعف القدرة على تطوير السياسات وتقويم الموارد المالية.

1- مجموعة باحثين، مرجع سبق ذكره، ص81.

4- ضعف أو غياب الروابط المؤسسية مع القوات المسلحة وهو ما يترتب عليه صعوبة الحصول على المعلومات، ولا يخفى أن معظم ممثلي الشعب يفتقرون إلى وجود وسائل مستقلة للحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة العسكرية.

5- تقاليد إبقاء أمور الجيش والأمن في أيدي السلطة التنفيذية، فكما هو سائد في الدول الناطقة بالفرنسية تعتبر قضايا الأمن بمعناه العام من إختصاص مؤسسة الرئاسة، ولعل ذلك يدفع إلى التنافس بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وهو ما يضفي مزيدا من التعقيد على جهود وبسط السيطرة المدنية الكاملة على القوات المسلحة[1].

على أية حال بدأت البرلمانات الإفريقية في التطور والإستفادة من المد الديمقراطي الذي تشهده دول القارة، وطبقا لدراسة مقارنة على تجارب الدول الإفريقية غانا وبنين وكينيا والسنغال وجنوب إفريقيا وأوغندا، فإن بعض هذه الدول استطاعت أن تعزز قدراتها العسكرية في مجال التشريع، بحيث أضحت برلماناتها قوية وفعالة في حين أن البعض الآخر لا يعدو البرلمان فيه مجرد مؤسسة ورقية لا تقدم وتأخر[2] .

لقد خلصت دراسة كل من **ستافان ولندبرج وكلارك** إلى القول: بأن التحول الديمقراطي يؤدي إلى الحد من التدخلات العسكرية في السياسة، حيث أن معظم الأدلة التي تؤكدها والتجارب الإفريقية تدعم هذه الأطروحة وذلك منذ ربيع إفريقيا في بداية التسعينات أو مع ربيع العرب أوائل عام 2011، يبدو أن الشرعية الإنتخابية المكتسبة من إرادة الجماهير تجعل الأنظمة الديمقراطية أقل عرضة للتدخل العسكري مقارنة بحالة النظم غير الديمقراطية، علاوة على ذلك فإن التدخل العسكري يبدو أكثر إحتمالا في بداية التجربة الديمقراطية، حينما تكون الشرعية الجديدة في طور التأسيس[3] .

إن التحدي الرئيس الذي يواجه عملية بناء الدولة المدنية في إفريقيا يتمثل في كيفية التعامل مع أحد المتنافسين الرئيسيين على السلطة السياسية وهو الجيش، فإذا لم يتم تحويل الجيش في عملية التحول الديمقراطي، فإنه سيكون من الصعب تأسيس مجتمع مدني قوي وفعال، لأن بعض الجهات الفاعلة لديها مكنة الإستخدام المفرط للقوة، وإذا كانت بعض الأطراف تؤمن بعقلية المباراة الصفرية بحيث يحصل الفائز على كل شيء من خلال لغة البنادق يصبح التحول الديمقراطي والحالة هذه في مهب الرياح، ومع ذلك تظل المشكلة مع

---

1 - المرجع نفسه، ص 82.

2- مجموعة باحثين، مرجع سبق ذكره، ص83.

3 - جاك وديز، مرجع سبق ذكره، ص ص، 70-71.

كل الجيوش في جميع أنحاء العالم وليس فقط إفريقيا، في كيفية تحقيق السيطرة المدنية عليها وليست مجرد إمتلاكهم القوة المشروعة في المجتمع[1].

فبعد عديد السنوات التي عانت فيها الدولة الإفريقية من كثرة الإنقلابات العسكرية وسيطرة الحكومات الخاضعة لنفوذ الجيش، جاءت مرحلة ما بعد التسعينات أين أصبح الحكام العسكريون يتساقطون من بلد إلى آخر، سواء عن طريق القوة المجردة أو بقوة الإقناع، واضطروا إلى التخلي عن سلطة الدولة بنظم منتخبة ديمقراطيا، وتبقى بعض الحالات تقاوم التغيير إلى آخر لحظة مثلما هو الأمر بالنسبة الى الجنرال "**موبوتو**" الذي تعلق يائسا بالسلطة حتى آخر لحظة في حياته، ويبدو أن التدخلات المتكررة من جانب الجيش في السياسة لم تغير من الصورة العامة لتراجع دوره، إذ يمكن القول بوجه عام إن الأهمية المستقبلية للجيش في إفريقيا سوف تنحصر أكثر من دوره كمؤسسة وليس كنظام للحكم[2].

تتباين الآراء بخصوص انسحاب الجيش من السلطة هل يؤدي إلى وجود حكومة ودولة مستقرة خاصة، أو أن الجيش مازال ينظر إليه على أنه أهم مؤسسة سياسية في إفريقيا، وبالتالي فإنه يجب أن يكون ممثلا على مستوى مؤسسات الحكومة التشريعية والتنفيذية، إلا أن هذا الحال لا يقبله العديد من السياسيين والجماعات المهنية والأسرة الأكاديمية ونقابات العمال في كثير من مناطق إفريقيا، وعلى حسب المثال كان الجيش لاعبا هاما في تاريخ إثيوبيا في جميع المراحل ولا يمكن تفسير هذه التدخلات بالإحترافية المتزايدة للجيش، بل إن التدخل العسكري في الحياة السياسية الإثيوبية أبعد ما يكون من مجرد عسكري محض، إذ كان يحدث نتيجة تفاعل وتواصل بين عناصر عسكرية ومدنية[3].

يوصي هنتجتون بـ "السيطرة الموضوعية **Objective Control**" التي تعنى ترك الجيش دون تدخل من السلطات المدنية للحفاظ على احترافيته وتنميتها كخير رادع للتدخلات العسكرية في السياسة، في حين يوصي **جانويتس** بـ "السيطرة الذاتية **Subjective Control**" وتعني دمج الجيش في الحياة المدنية، فتلك المفاهيم والنظريات رغم قيمتها التفسيرية في الدول الغربية إلا أنها تظل غير ملائمة للسياقات غير الغربية، فعلى العكس من الدول الديمقراطية والتي تعنى الجيوش فيها بالحفاظ على الأمن الخارجي

---

1 – مجموعة باحثين، مرجع سبق ذكره، ص85.

2 – باهرو زودي، الجيش والعسكرة في إفريقيا، ترجمة مجدي الجمال، مجلة إفريقية، عربية، مجلد 3، 3 اكتوبر 2000، ص 35–38.

3 – المرجع نفسه، ص 38.

للدولة والدفاع عنها ضد أي عدوان خارجي، نجد جيوش الدول النامية والأقل ديمقراطية منشغلة بالأساس بالحفاظ على الإستقرار الداخلي للدولة، بالإضافة للدفاع عنها خارجيا، ولذلك تكون أكثر إرتباطا ضمنيا بالسياسة الداخلية عن نظرائها في الدول الغربية[1].

على النقيض من العسكرة فإن السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية تمثل الطرف الآخر، والذي يتواجد حين يكون لمسؤولي الحكومة المدنية السلطة النهائية فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية، وتزداد السيطرة المدنية حينما يختصر عمل الجنود والضباط على المهام المتعلقة بوظيفتهم الرئيسية وهي الإعداد للحرب، وفقا ل**هارولد ترينكوناس** فإن السيطرة المدنية تنشأ فقط حين يكون لدى القادة المدنيين ما يكفي لإجبار القوات المسلحة على قبول فرض الرقابة عليهم، ويؤكد أن الديمقراطية ستسود فقط حينما يتم مأسسة السيطرة المدنية في داخل هياكل الدولة. وحسب **لترنكوناس** فإن السيطرة المدنية الديمقراطية القوية تتكون من شقين: أولهما يتمثل في الرقابة المؤسسية على النشاطات العسكرية من قبل السلطات المدنية، بمعنى وجود مؤسسة مدنية معينة في المقام الأول تبسط رقابتها على الأوجه المختلفة لأنشطة المؤسسة العسكرية، وثانيها: يتمثل في إحترافية القوات المسلحة وما يقتضي ضمنا كما يؤكد هنتنجتون الإذعان للسلطات المدنية في الدولة والحياد السياسي في ما يتعلق بسياسات وأنشطة الحكومة المدنية كأهم قيم تلك الإحترافية[2].

يمكن أن يلفت الإنتباه إلى أن الأدوار التي راح الجيش يلعبها في التغيير في عدد كبير من بلدان العالم الثالث ومن ضمنها البلدان الإفريقية والعربية والإسلامية لا بالنسبة إلى إحداث تغيير في الحكم السياسي فحسب، وإنما أيضا في محاولة التحرر من الإستعمار وبناء الدولة الحديثة من النمط الغربي وإنجاز الإصلاح الزراعي ومحاولة بناء نظام اقتصادي تتحكم فيه الدولة ويتراوح بين النظام الرأسمالي والاشتراكي، جعل بعض المنظرين يعتبرون أن الثورة والتغيير في العالم الثالث يمران من خلال الجيش وبقيادته. لكن هذه النظرية بدأت تتراجع بلا انتظام حتى الإنهيار مع إنهيار النظام الاشتراكي السوفياتي، لقد رزخت أغلب الدول التي قادها العسكريون في العالم الثالث تحت الديون الخارجية والركود الداخلي والتراجع الإقتصادي في كل الميادين فضلا عن الإختناق السياسي بسبب أزمة الحرية السياسية وحقوق الإنسان، الأمر الذي أعاد موضوع البحث عن نظرية التغيير إلى الواجهة من جديد وفي مقدمتها إعتماد الأسلوب الديمقراطي التعددي والذي يسمح بالتداول

1 – مجموعة باحثين، مرجع سبق ذكره، ص 20.

2 – مجموعة باحثين، مرجع سبق ذكره، ص ص، 22–23.

على السلطة من خلال الإحتكام إلى صناديق الإقتراع، وهي النظرية الأخيرة بالنسبة إلى الكثيرين ممن كانوا يتبنون نظرية التغيير من خلال الجيش أو بقيادته، ومن ثم من خلال نظرية الحزب الواحد في الحكم " والديمقراطية الموجهة والاقتصاد الموجه"[1].

إن الإتجاه الحديث في دراسة "العسكرة" الذي يربط بينها وبين إشكاليات وتحديات التحول الديمقراطي في إفريقيا يطرح مجموعة من القضايا ذات الصلة بالمؤسسة العسكرية، وعلى الرغم من وجود قواسم مشتركة في طبيعة القضايا العسكرية المرتبطة بالإصلاح السياسي في الدول الإفريقية فإنه لا يمكن تعميمها على الخبرة الإفريقية كافة، وربما يعزى ذلك لأكثر من سبب واحد أول تلك الأسباب: تنوع أنماط وأشكال العلاقات المدنية العسكرية السائدة في إفريقيا، وهو ما يعني صعوبة التمييز ببساطة بين النظم المدنية والنظم العسكرية، وثانيها يرتبط بإختلاف السياق الوطني الذي يحدث فيه التحول في البلدان الإفريقية، ففي بعض الحالات كانت توجد حروب أهلية (أنغولا، موزمبيق) وأحيانا تسلطية سياسية (مدني أوعسكري) أو ديكتاتورية عسكرية، وثالثها: إختلاف مسارات التحول الديمقراطي في إفريقيا[2].

المطلب الثاني: إنعكاسات العلاقات المدنية / العسكرية على عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا.

إن عملية اقحام المؤسسة العسكرية في معترك العمل السياسي مهما كان شكلها عملية قد تجد تبريرها في حالة الأنظمة الشمولية أو تلك الأنظمة السائدة في مجتمعات مفتقد للبنى والهياكل الإجتماعية والسياسية الضرورية لتسيير شؤون الحكم واحداث تنمية وطنية على الأصعدة المختلفة، بل إن هذا الاقحام قد يؤخذ في بعض الاحيان طابعا إنقاذيا، كما قد يبدو في صورة العمل الضروري للحفاظ على كيان الدولة والمجتمع، أما في المجتمعات التي تمتلك حدا أدنى من البني والمؤسسات وتسير في طريق استكمال بناء الهرم المؤسساتي وتجسد عملية تحول حقيقية نحو الممارسة الديمقراطية، فإن هذا التدخل قد يأخذ منحى آخر يهدد بالقضاء على ما تحقق من مكتسبات ويزيد في صعوبة التحول الديمقراطي[3].

كما أن تدخل الجيش له إنعكاسات أيضا على مسار التحول الديمقراطي وعلى بنية النظام السياسي من خلال التأثير على المسار الإنتخابي من خلال غياب التداول على

---

1 – منير شفيق، في نظريات التغيير، ط2، الدار العربية للعلوم+ المركز الثقافي العربي، بيروت، 2005، ص 70.

2 – مجموعة باحثين، مرجع سبق ذكره، ص 16.

3 – مسلم بابا علي، الجيش والإنتخابات في الجزائر(1991–2004). مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الجزائر،2005/2004، ص 153.

الحكم انطلاقا من الوصاية التي تمارسها المؤسسة العسكرية على الطبقة السياسية يتوقف المسار الانتخابي تارة ودعم المترشحين تارة أخرى، مما يؤثر على مميزات الأنظمة الديمقراطية، وعلينا أن نفرق بين تداول الأحزاب والقوى السياسية المختلفة على الحكم وتعاقب المسؤولين والرؤساء على دفة الحكم، فالأول يعني التناوب الحقيقي للبرامج والافكار السياسية والطروحات المتباينة وفق ارادة الشعب. أما الثاني فيشير إلى ظاهرة استبدال المسؤولين والرؤساء دونما المساس بجوهر السلطة الحاكمة التي ظلت واحده طيلة عقد من الزمن ولم يطرأ عليها تغيير فعلي وفي هذا الشأن يشير الباحث اسماعيل قيرة إلى أن الوضع في الجزائر تنطبق عليه إلى حد ما نظرية "الطواق العازل" أو ما هو شائع باسم القوابس والقواطع الكهربائية، حيث أن الممسك بزمام السلطة السياسية (المؤسسة العسكرية) لا يظهر إلى العلن بصفة مباشرة.

أما بخصوص ضعف السلطة السياسية(...) فالملاحظ وجود ازدواجية في السلطة السياسية الأولى شكلية رسمية تسمى بالسلطة الظاهرة **(pouvoir apparent)** والثانية فعلية وغير رسمية تسمى بالسلطة الخفية **(pouvoir occulte)** الأولى تمثلها المؤسسات السياسية المنتخبة والثانية تجسدها المؤسسة العسكرية حيث تفوض هذه الاخيرة للأولى تسيير شؤون الحكم لكن مع ضرورة العوده اليها بشأن القضايا المصيرية، وعليه فإن سلطة رئيس الدولة وفق هذا الطرح تبقى رهينة قبول ودعم المؤسسة العسكرية، وخياراته السياسية لن تكون كثيرة باعتبار أن الذين جاءوا به لهم الحق في املاء شروطهم عليه، ولن يكون مطلق اليد في رسم سياسة إلا اذا تخلص من سلطة الاطراف التي جاءت به إلى الحكم، فالقاعدة الميكافيلية تقول بأن الملك لا يمكنه أن يحكم بصفة مطلقه طالما صناع الملك موجودون **(faiseurs de roi)**، وكل هذه المؤشرات توحي بأن السلطة السياسية الناتجة عن إنتخابات خاضعة لمنطق التزكية والاختيار المسبق لا يمكنها إلا أن تكون رهينة في يد القوى أو الأطراف التي زكتها وبالتالي فهي ضعيفة ومحدودة الصلاحيات وغير قادرة على القيام بتغييرات هامة أو نقلة حقيقية في الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية بصفة أخص[1].

يتضح أن السيطرة المدنية أضحت أحد المتطلبات المسبقة الديمقراطية، فلو لم يسيطر المدنيون على الأقل على مجالات صنع السياسات العامة وتجنيد النخبة والأمن الداخلي، فلا مجال للحديث عن نظام ديمقراطي حقيقي، وأن العديد من العوامل تتدخل في

1- مسلم بابا علي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 150-151.

تحديد أي الطرفين سيفوز المدنيون أوالعسكريون، وتتصل بعض تلك العوامل بوضع الجيش في المجتمع والاقتصاد ويتصل البعض الآخر بالفاعلين للمدنيين السياسيين، إن دور الفواعل الخارجية وكذلك حجم المخاطر الداخلية والخارجية تؤثر بشدة وتشكل إدراك الجمهور وموقفه من المنافسة بين المدنيين والعسكريين على السيطرة. لايمكن الحسم حول أي الاستراتيجيات يمكن إن يخدم غرض فرض السيطرة المدنية على القوات المسلحة، فمثل هذا الموضوع تحسمه الظروف الداخلية لكل بلد في ما يتعلق بتاريخ مؤسستها العسكرية وأهميتها في المجتمع والاقتصاد والسياسة بشكل عام بجانب عوامل أخرى[1].

تثبت التجارب أن الجيوش تلعب دورا بالغا في مراحل التحول الديمقراطي إما بالامتناع عن التدخل في الشأن السياسي وهو ما يدفع مسار التحول الديمقراطي إلى الأمام، وإما بالانخراط في السياسة بدرجة أو باخرى وهو ما يترتب عليه إعاقة المسار الديمقراطي بمقدار تدخل الجيش العملية السياسية. ومن هنا فإن عمليات دعم بناء الجيوش نظامية محترفة مع اخضاعها للسيطرة المدنية عبر التفاوض طويل الأمد وترك متسع من الوقت لعمليات التعلم الذاتي لكل الأطراف (المدنية والعسكرية) مع مد الجيوش بالثقافة المدنية يصبح شرطا مهما للتحول الديمقراطي في إفريقيا.

خلاصة:

يعد البناء الديمقراطي المهيكل الذي ينبع من منطلقات تداخل عوامل البيئة الداخلية وخصوصياتها مع تزايد متطلبات الجماهير من أهم عوامل توطيد الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني، وذلك لأن تداول السلطة عن طريق انتخابات تعددية تنافسية حرة ونزيهة تفرز برلمانا يمثل مختلف القوى والأحزاب والفئات الاجتماعية ويساهم في اقرار حقوق الانسان وسيادة القانون ويدعم المشاركة السياسية التي من شأنها أن تؤسس لمشروعية للنظام السياسي وتضمن له الاستمرارية، فالاستقرار السياسي في هذه الحالة يرادف غياب العنف السياسي باشكاله الرسمية وغير الرسمية وإزالة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الجماعات داخل الدولة، لذلك كانت جهود وخطوات البناء الديمقراطي والاصلاح السياسي في افريقيا في معظمها قد حملت في طياتها بذور اخفاقها، حيث اتسمت تلك الجهود والخطوات بسمات عدة افقدتها فعاليتها وكانت السبب في فشلها، ومن أهم هذه السمات أنها كانت مفروضة من قبل النظام الحاكم أو من قوى خارجية وغير ناتجة عن توافق مجتمعي أو تفاعل إيجابي بين النخبة السياسية الحاكمة والجماهير، وضعف اقتناع النخبة الحاكمة

1 – مج باحثين، مرجع سبق ذكره، ص 52.

بعملية التحول الديمقراطي، وتضاءل إلتزامها بآلياته وأهدافه، وافتقاد جهود البناء الديمقراطي وخطواته للمضمون الحقيقي وانفصالها عن السياق المتمثل في الرغبة الماسة في التغيير الفعلي وتحقيق الحرية والعدالة والكرامة، وميلها الشديد للانتقائية والحكم والشكلية، بالاضافة إلى غلبة الطابع العسكري على الحياة السياسية والمدنية.

إن الاهتمام بتطبيق الديمقراطية في النظم المستبدة مسألة مهمة للاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وإيجاد المناخ السلمي للتعبير، وإبعاد الاحتقان السياسي المتمثل في العنف والصراعات والحروب وعدم الاستقرار، فالتحدي الذي يواجه الأنظمة اليوم هو بناء الديمقراطية كنظام مؤسس ومتكيف وذلك عن طريق القيام باصلاحات على كافة الأصعدة.

الفصل الرابع

الحكم الراشد وفق مبادرة النيباد

لقد وصلت ظاهرة التخلف في معظم دول القارة الإفريقية درجة بالغة الأهمية، في الوقت الذي أصبحت حكومات كافة دول القارة مطالبة بالخروج من هذا الوضع، فما الحركات التمردية التي تعيشها شعوب القارة المنددة بسياسات أصحاب الحكم، ماهي إلا صورة معبرة عن رفض هذا الوضع وتجسيد حقيقي للمطالب الملحة لتغيير الواقع الإفريقي، والعبرة من مواجهة هذا التخلف ترجع بالمقام الأول إلى إعطاء قيمة للقدرات والمؤهلات الذاتية الإفريقية، وتعزيز الكفاءات من أجل الاستغلال الكامل والحكيم لمقومات القارة الإفريقية، وذلك من خلال استثمار جميع الطاقات المتاحة للدول الإفريقية في مشاريع تنميتها، بالعمل على تنمية جميع قدرات بلدان القارة من طاقات بشرية وطاقات طبيعية واستغلالها بشكل عملي، عبر التخطيط الواعي المطابق لمصادر الإنتاج والتخطيط لإقامة صناعات صغيرة في بداية مراحل التنمية مطابقة للإمكانيات المتاحة في الدول الإفريقية نفسها، والاعتماد على القوى الخارجية في حدود شروط معينة تراعي الواقع التنموي، ووضع خطة للتعليم على أساس توفير الأطر العلمية الوطنية على المدى الطويل، بحيث تحقق الاستقلال العلمي والتكنولوجي، لأن الاستقلال الاقتصادي والسياسي لا قيمة له ما لم يتحقق الاستقلال العلمي والتكنولوجي، وحتى لا تستمر الدول النامية مربوطة بعجلة التخلف العلمي مادام اعتمادها سيكون مقتصرا على الخبرة الأجنبية[1].

ونتيجة لهذه المظاهر عانت القارة الافريقية من تهميش طوال سنوات عديدة تمخض عليه مشاكل لامست بناء الدولة وتشكيل السلطة فيها، وتأثيرهما على الحياة المجتمعية فيها، سعت هذه الأخيرة إلى طرح مجموعة من المبادرات لإصلاح الأوضاع وتحقيق التنمية المنشودة سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي، ولعل أهم هذه المبادرات تجلت في تبني مقاربة الحكم الراشد من خلال مبادرة النيباد، وبالرغم من أن مقاربة الحكم الراشد طرحت في سياق دولي إلا أن بلدان القارة تبنتها من خلال مجموعة من المبادرات معلنة بذلك بداية عهد جديد لمناهضة الأوضاع المزرية التي نتجت عن إتباع سياسات

1 – منظمة العمل الدولي، الانتقال من الاقتصاد الغير منظم الى الاقتصاد المنظم. التقرير الخامس، مؤتمر العمل الدولي الدورة، 103 السنة 2014، ص 31.

أثبتت فشلها على الواقع، لهذا سنحاول في هذا الفصل التعرض لأسباب طرح المفهوم والتحديات التي واجهها داخل القارة.

المبحث الأول: آليات تجسيد الحكم الراشد من خلال مبادرة النيباد

المطلب الأول: مبادرة النيباد

شهدت السياسة لمختلف دول العالم في العصر الحديث منعطفا مهما حيث لم تعد ترتبط بمفهوم الأمن العصري، بل تجاوزت هذا المجال الضيق، وأصبحت متعددة الأبعاد والمحددات لتشمل كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وقد ظهر مفهوم الحكم الراشد وما يشمله من أبعاد مختلفة وهو الحكم الذي يؤسس لبيئة صالحة وأصبح التقدم في تطبيق معاييره دليل على تقدم الدولة ونموها، وقد بات لهذا المفهوم أهمية كبيرة على المستوى العالمي، وأصبح جزءا من توافق الآراء في الأمم المتحدة، حيث أن المفهوم العام عن كون الدولة فقيرة يقصد به النقص في الموارد البيئية الأساسية والتعليم، وعندما تستطيع الدولة تحسين هذه العوامل فإنها تستطيع أن تحدث تنمية، هذه الإصلاحات مهمة وضرورية للتنمية ولكنها وحدها لا تكفي ما لم تتوفر على بيئة سياسية شرعية صالحة تفرز قيادة وطنية قادرة أن تأخذ على عاتقها استغلال هذه الموارد المتاحة للوصول إلى التنمية التي تؤدي لرفاهية المواطن وتحقيق التنمية البشرية المستدامة، هذه البيئة السياسية الصالحة يطلق عليها الحكم الراشد[1].

إلى جانب البيئة الصالحة والقيادة الرشيدة، لا بد من وجود مجموعة من المؤسسات والإدارات التي تأخذ على عاتقها مهمة التسيير العقلاني لمختلف الموارد بعيدا عن مظاهر الفساد وسوء التسيير، وتعتبر كلها تحديات تواجه القارة الإفريقية على كافة الأصعدة.

على العكس من ذلك، فإن الإدارة غير الراشدة للحكم وما تتضمنه من فساد بكل أشكاله سيؤدي إلى هدر الموارد المتاحة في الدولة وانهيار البنية الأساسية، مما تؤدي لحدوث اضطرابات وعدم الاستقرار مما يعيق التنمية، ومثال ذلك ما هو موجود في الدول الإفريقية التي تمتلك العديد من عوامل التنمية، إلا أنها تعتبر من الدول النامية لفقدها الإدارة الراشدة والحكم الراشد[2].

إذ ومنذ مطلع القرن الحالي تواجه إفريقيا تحديات وتشهد صراعاً محتدماً في الأفكار والتوجهات، بحثاً عن الموقع الصحيح على خريطة هذا العصر في ميادين النهضة

1 – دفيد، ج فرانسيس، فريقيا: السلم والنزاع، ترجمة: عبد الوهاب علوب، ط1، العدد 1534، المركز القومي للترجمة: القاهرة، 2010، ص21.

2 – المرجع نفسه، ص22.

السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومن هذا المدخل تبلورت قائمة من التحديات الكبرى: مكافحة الفقر المدقع الذي تعاني منه كثيراً شعوب أفريقيا جنوب الصحراء، وضرورة وقف الحروب الأهلية والصراعات المسلحة من أجل إحلال السلام والإستقرار، وما يستتبعه ذلك من بيئة تصون حقوق الإنسان وتحفّز على الإنتاج والإبداع والإستثمار تقدر **منظمة الإغاثة الإنسانية البريطانية** " **أوكسفام** " في تقرير نشرته في أكتوبر/ تشرين الأول 2007 (أنّ كلفة هذه النزاعات بلغت خلال الفترة 1990 إلى 2005 نحو 300 مليار دولار شملت 23 بلداً أفريقياً، وهو حجم يساوي تقريباً حجم كل المساعدات المالية والاقتصادية التي تلقتها هذه البلدان في الفترة نفسها)، أما التحدي الأبرز فهو التخلص من الثلاثي المدمر المتمثل في مرض الإيدز ومرض الملاريا ومرض السل الرئوي، إذ يشكل الإيدز أخطر مكونات هذا الثالوث القاتل، وتشير بعض التقديرات إلى أنّ أكثر من 25**%** من القوة العاملة قد تُفقد – بسبب الإيدز – بحلول عام 2020 في بعض الدول الإفريقية[1].

من أهم التحديات أيضاً الديمقراطية والحكم الراشد، بما ينطوي عليه من توسيع المشاركة الشعبية في عملية صنع القرارات، وتكريس سيادة القانون، وتوفير الآليات الفعالة التي يمكن للمواطنين من خلالها ممارسة حقوقهم، وتمكينهم من الحصول على المعلومات والبيانات الضرورية لفهم الواقع والتأثير فيه، ومن المؤكد أنّه لا مستقبل لأفريقيا ما لم يترق التعليم ويتطور حتى يواكب متغيّرات العصر في جميع الحقول، مما يتطلب ضرورة الإنخراط الواعي والمدروس في مسيرة التحولات العالمية الكبرى ممثلة في ثورة المعلومات والإتصالات، فبالرغم من الأموال الطائلة التي حصلت عليها دول القارة على مدار سنوات إلا أنها لم تُستثمر في تطوير مظاهر الحياة، ومحاربة الفقر، والبطالة، والأمراض المستفحلة في العديد من المناطق فيها، وكذا فساد أجهزة الدولة وعدم أهليّة القائمين على الحُكم، حيث يتخذ بعض المتنفّذين مناصبهم كمصدرٍ لجمع الثروات، دون رقيبٍ أو محاسبة، فسير الحكم في أفريقيا غير مرتبط بسلطة الشعوب أو إرادتها[2].

ومن بين التناقضات أيضا التي تواجه قارة إفريقيا ما أصطلح على تسميته بلعنة الموارد الطبيعية، حيث أن إفريقيا قارة غنية بالموارد بل هي الأغنى في العالم، فمن بين

---

1 – عبد الله تركماني، التنمية في إفريقيا: المعوقات وآفاق المستقبل، المحور: العولمة وتطورات العالم المعاصر، **الحوار المتمدن**، العدد 2818، السنة 2009، ص 01.

2– فاطمة مشعلة، معوقات التنمية في أفريقيا معوقات التنمية في أفريقيا، 5أكتوبر2016، متاح على الربط الإلكتروني:https://mawdoo3.com

المعادن الخمسة الأعلى من حيث التصدير هي النفط الخام أو سائر المنتجات النفطية والغاز الطبيعي والماس والفحم، ولبيان وفرة مواردها نقول: أن إفريقيا تنتج ما يقدر بعشرة ملايين برميل نفط سنويا، ويبلغ إجمالي نصيبها من إنتاج خام النفط العالمي 12%، وتنتج نيجيريا وهي منتج رئيس للنفط أكثر من ربع إنتاج إفريقيا من النمط، كما تملك إفريقيا 18% من الغاز الطبيعي المسيل في العالم، إلا وفرة الموارد المعدنية والبشرية في إفريقيا والثروة الهائلة الناتجة عنها لم تترجم إلى تدني معدل الفقر أو إلى نمو اقتصادي طويل المدى أو تحسين مستوى معيشة غالبية الأفارقة، ومفارقة "الفقر وسط الوفرة" هذا ويعزى في جزء كبير منه إلى سوء إدارة الموارد الطبيعية من جانب النخب الحاكمة الفاسدة، وضعف الدولة وعدد من العوامل الخارجية[1].

وبإنتهاء الحرب الباردة ظهر اهتمام دولي متجدد بموارد إفريقيا الطبيعية، نتيجة لما تعرضت له موارد الطاقة العالمية من تهديدات، والتنافس الذي تمثله القوتان الاقتصاديتان الناشئتان الصين والهند يقول مدير بنك التنمية الإفريقي **دونالد بيروكا:**

"إن تجدد الاهتمام بموارد إفريقيا ناجم إلى حد كبير عن النمو الاقتصادي العالمي لاسيما آسيا، وما نتج عنه من تزايد الطلب على الوقود والمعادن الحفرية، وهو موقف يطرح تساؤلات منها: كيف يمكن للقارة أن تستغل مواردها في التنمية في ظل التعقيدات والموازنة بين الموارد والنفقات، صحيح أن سوق الطلب على موارد إفريقيا الطبيعية منتعش وفي ازدياد، لكن إفريقيا تحتاج هذه الموارد أيضا لتنمية نفسها".

بمعنى أن الموارد الطبيعية التي تصدر إلى خارج القارة في صورة موارد خام يعاد تصنيعها وتصديرها لنفس القارة وبأضعاف سعرها، حيث يعتبر هذا تحديا صعبا لها ناتج عن سوء إدارة مواردها، لأنه كان الأجدر بها أن تستغله في تنمية نفسها.

ما نتج عن سوء الحكم وسوء إدارة موارد إفريقيا الوفيرة طبعا لمؤشرات البنك الدولي الاقتصادية الاجتماعية والتنموية في إفريقيا جنوب الصحراء، يبلغ متوسط عمر الفرد 47.2 نسمة في عدد سكان يبلغ 770.3 مليون نسمة (2006)، وليس هذا بمستغرب إذ لا تزيد نسبة من تتوفر لهم موارد الماء الصحي لا تزيد عن 54.5% (2000) من إجمالي السكان، في حين أن 52.9% من سكان الحضر تتوفر لهم خدمات صحية ومتطورة، وإذا كان هناك بعض التحسن المتواضع في معدل النمو الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء بمعدل إجمالي ناتج محلي قدره 5.6% (2006)، فإن إجمالي النفقات العسكرية يحد من تأثير

1- دفيد. ج فرانسيس، مرجع سبق ذكره، ص 22.

التأمين البشري لهذا المعدل من النمو الاقتصادي لأنه يمثل 1.6% (2005) من إجمالي الناتج المحلي، وهناك تزايد ملحوظ في الاستثمارات الأجنبية بنسبة تفوق 16.6 مليار دولار أمريكي (2005) إضافة إلى 32.6 مليار دولار (2005) معونات تنمية أجنبية، ومع ذلك فحجم المديونية طويلة المدى لا يزال يشكل هما حقيقيا حيث بلغ إجمالي الدين الخارجي 176.7 مليار دولار (2005) وإجمالي 8.8% من أقساط الفوائد على الديون على الصادرات السلعية والخدمات والدخل[1].

كما أن مؤشر التنمية البشرية الخاص ببرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة يعطي دلالة مهمة على مستوى التخلف وانعدام الاستقرار السائدين في إفريقيا عامي (1990-2007)، حيث احتلت دول إفريقيا الضعيفة المتداعية المراكز العشرة الأخيرة على قائمة التنمية البشرية، بل إن هناك في الفترة نفسها بلدين إفريقيين يأتيان بشكل دائم ضمن البلدان الثلاثة الأخيرة ويصنفان بأنهما "أسوء مكان للعيش في العالم"، وهما النيجر وسيراليون، كما أن المشكلات البيئية العالمية، ولاسيما التأثير السلبي لتغير المناخ مقدر لها أن تؤثر سلبا على إفريقيا. وحسب تقرير بنك التنمية الإفريقي (2007) ففي عام 2025 سيعيش حوالي 50% من الأفارقة في مناطق ذات ندرة الموارد المائية وذلك لزيادة اعتمادها على الموارد الطبيعية الزراعية القائمة على المطر وتآكل الأرض الزراعية وتآكل الغابات بصورة مطردة، مع انتشار تنامي الفقر والعجز في التخطيط والرقابة والتكيف مع المتغيرات[2].

إضافة إلى تقارير المؤسسات الدولية المالية عن الوضع القائم في إفريقيا، وفي تحليل نشر في العام 2003 أشار المكتب الوطني للبحوث الإقتصادية وهو منظمة أمريكية غير حكومية، إلى أنه في الوقت الذي حقق فيه الإقتصاد العالمي نمو بمتوسط 2% تقريبا سنويا بين العامين 1960-2002، فقد كان نمو إجمالي الناتج المحلي في إفريقيا سالبا من العام 1974 حتى منتصف التسعينات من القرن العشرين، وبحلول العام 2003 كان متوسط إجمالي الناتج المحلي جنوب الصحراء الكبرى أقل بنسبة 11% من الثلاثين عاما السابقة، وفي حين أنه في مطلع الستينات من القرن العشرين كان 10% فقط من فقراء العالم من الأفارقة، أصبحت نسبهم 50% بحلول العام 2000 [3].

1- عبد الله تركماني، مرجع سبق ذكره، ص2.

2- دفيد. ج فرانسيس، مرجع سبق ذكره، ص.23

3- وانغاي ماثاي، إفريقيا والتحدي، ترجمة: أشرف محمد كيلاني، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: الكويت، عالم المعرفة، 2014، ص 48.

حيث خلال فترة الأربعين عاما ما بين 1960-2001 طبقا للبنك الدولي كان متوسط معدل النمو السنوي للفرد في ساحل العاج نصف في المائة فقط، و3% في زيمبابوي، 5% في نيجيريا وعلى النقيض كان متوسط معدلات النمو السنوي للفرد في غانا والسنغال وتشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى وزامبيا وسيراليون ومدغشقر والنيجر وليبيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية جميعا سالبة، وبالنظر إلى حقيقة أن سكان القارة زادوا أكثر من ثلاثة أضعاف من 227 مليون في 1960 إلى ما يزيد على 900 مليون في 2008، لم تستطع حتى تلك الإقتصاديات التي حققت نموا الوفاء بالإحتياجات الأساسية لشعبها، وتظل بوتسوانا التي حقق إقتصادها توسعا بمعدل 6.4% سنويا خلال الفترة من 1960 حتى 2001 استثناء للأداء الإقتصادي الضعيف لبقية دول إفريقيا جنوب الصحراء[1].

إضافة إلى أنه يفتقر قرابة نصف الأفارقة إلى مورد لائق من ماء الشرب (مقارنة ب 20% في آسيا الجنوبية)، ويعاني 30% سوء التغذية (في حين يعاني الشعب في آسيا الجنوبية سوء التغذية بمقدار نصف ما يعانيه الأفارقة 10% من الأطفال الأفارقة يتوفون قبل السنة الأولى من عمرهم، و17% لا يتمكنون من بلوغ الخامسة من العمر)، وبخصوص معدل الوفيات لدى الأطفال دون سن الخامسة عرفت إفريقيا أسوا نسبة لم يسبق لمنطقة أخرى أن شهدتها، وإذا أخذنا بعين الإعتبار هذه الأرقام المخيفة، فليس مفاجئا أيضا أن تكون إفريقيا المنطقة التي تملك أعلى نسبة في معدل الولادات في العالم مادامت العائلات تتوقع هلاك العديد من أطفالها[2].

إن هذه الأرقام الحية ليست عديمة الإرتباط بمجموعة أخرى من البيانات مثل جودة الحكومة (الحكم الراشد) فإلى حدود عهد قريب ظلت إفريقيا منطقة صحراء من حيث الديمقراطية، وسيادة القانون، وبقيت إحدى المناطق الأكثر فسادا في العالم والأكثر ضعفا من حيث الحكم الراشد، وفي السنين القليلة الماضية طور عالم الإقتصاد الأرجنتيني" **دانيال كوفمان**" وزملاؤه في مؤسسة التعبير والمحاسبة (بما فيها حرية التعبير ومشاركة المواطن في اختيار الحكومة)، كبديل للديمقراطية -وإن كان جزئيا- أما المقاييس الأخرى فتقيم الإستقرار السياسي (وغياب العنف) وفعالية الحكومة (في ميدان الخدمات العامة والإدارة العامة)، وجودة نظام الحكومة (ليسمح بتطوير القطاع الخاص وتعزيزه)، وحكم سيادة القانون (بما في ذلك جودة تنظيم المجتمع وجودة المحاكم) ، ومراقبة الفساد، ووضع إفريقيا

1 – وانغاي ماثاي، إفريقيا والتحدي، مرجع سبق ذكره، ص 49.

2 – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

سيئ على مستوى كل هذه المقاييس، فعلى العموم تأتي في المرتبة 30 نسبيا أفضل بقليل على مستوى المقاييس السياسية، التي تهتم بالمحاسبة والإستقرار، وأسوأ بقليل على مستوى مقاييس سيادة القانون ومراقبة الفساد والجودة المنظمة وفعالية الحكومة[1].

استنادا إلى هذه المؤشرات وبصفة عامة تعد إفريقيا المنطقة الأسوأ حكما في العالم، مما يفسر سبب احتلال إفريقيا للمرتبة الأخيرة وحصولها على مجموع معدل نقاط ضعيف على مستوى مؤشر التنمية البشرية، إذ يزداد المشهد سوءا إذا ما نظرنا إلى الدول الإفريقية التي يتجاوز عدد سكانها 30 مليون نسمة، وباستثناء جنوب إفريقيا فإن البيانات تدق ناقوس الخطر، إذ أن خمسا من أصل سبع دول إفريقية كبرى (الصومال، جنوب السودان، ليبيا، النيجر وغينيا)، تملك حكما أسوأ من القارة برمتها، أما وضعية الحكم الراشد لبعض الدول الأخرى كارثية. وعبر كل المقاييس للتنمية البشرية تحتل نيجيريا المرتبة الثلاثين على سلم النسبة، وعلى مستويات القانون، ومراقبة الفساد والإستقرار السياسي، ومراقبة العنف حصل فقط 5% من الدول على مجموع نقاط سيئة للغاية، وتحتل إثيوبيا المرتبة الثامنة عشرة على سلم النسبة، وتحتل السودان المرتبة الخامسة، وتأتي جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) في المرتبة الثالثة، وتأتي كينيا وتنزانيا في مرتبة أفضل (أي السادسة والعشرين والثلاثين على سلم النسبة على التوالي)، لكن تبقى كينيا في أسفل المعدل الإفريقي[1].

في ظل هذه المتغيرات، وكما سبق وأن تطرقنا أن الحكم الراشد ظهر للمرة الأولى في عام 1989 في تقرير البنك الدولي في الدول الإفريقية جنوب الصحراء، وتم فيه وصف الأزمة في المنطقة كأزمة حكم، حيث أرجع الخبراء السبب في عدم نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي لهذه الدول إلى الفشل في تنفيذ السياسات وليس إلى السياسات نفسها، وفي الوقت نفسه كانت وثائق السياسة الخاصة بالهيئات المانحة في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن العشرين أكثر جرأة من البنك الدولي لمناداتها بضرورة إصلاح نظم الحكم، وضرورة تفعيل النظام الديمقراطي المبني على التعددية الحزبية والحفاظ على الحقوق المدنية والحريات، وحقوق الإنسان كمكونات أساسية للحكومة الصالحة، إذ أصبح الحكم الراشد من أولويات صانعي القرار في كافة أنحاء العالم، لكيفية إدارة الشؤون الاقتصادية

1- وانغاي ماثاي، مرجع سبق ذكره، ص 378.

والمالية على المستوى العالمي، وبكيفية إدارة الموارد الوطنية وتوزيعها، وتنظيم المؤسسات داخل الدولة وإدارتها[1].

كما كان النموذج التنموي المناسب للنظم الإفريقية محل جدل بين المحللين الأفارقة وغير الأفارقة، الذين لم يختلفوا كثيرا حول تأثير الأبعاد السياسية على التنمية المستدامة في القارة، وأدى ظهور مفهوم الحكم الراشد إلى إضافة أبعاد جديدة أصبحت محلا للخلاف، وقد اكتسب الجدل المتعلق بالحكم الراشد في أفريقيا زخما قويا بعد الإعلان عن ظهور مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "النيباد"، والتي جعلت من المفهوم أحد مبادئها الأساسية لأجل تحقيق التنمية المستدامة للقارة، فحسب الوثيقة التأسيسية للمبادرة فإن الشراكة تعتبر خطة لتجديد إفريقيا على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وهي بذلك تختلف في نهجها وإستراتيجيتها عن خطط التنمية السابقة، فقد اعتبرت الدول المؤيدة لهذه المبادرة والإتجاهات الأكاديمية المؤيدة لها أن تضمين مبدأ الحكم الراشد في المبادرة يعبر عن الاعتقاد بأن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها في ظل غياب هذا النمط من الحكم[2].

قبل التطرق لفحوى مبادرة النيباد تجدر الإشارة إلى أنه من الناحية التاريخية لم تكن هذه المبادرة هي الأولى من حيث الإهتمام بالبعد التكاملي لتنمية إفريقيا، فقد عرفت القارة الإفريقية ظاهرة الإقليمية أو التكامل الإقليمي والوحدة القارية في إفريقيا باعتبارها استراتيجية لمحاربة التبعية الخارجية والتخلف الإقتصادي، لقد كانت الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا نتاج لمجموعة متنوعة من الأفكار والمبادرات الناشئة في وقت سابق والتي تعتبر الأصول الفكرية والإيديولوجية للمبادرة[3].

في حين نشأت منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليا)، بموجب إعلان في 25 ماي 1963، كان الهدف الرئيسي لها استكمال التحرر من السيطرة الاستعمارية، فقد كانت العديد من دول القارة خاضعا للاستعمار خاصة مناطق النفوذ الاسباني والبرتغالي، كما كان السود في جنوب إفريقيا يعانون من التمييز العنصري الذي أقامه نظام البيض، لذلك فقد هيمن الهاجس التحرري على عمل المنظمة في العقدين الأولين من حياتها، وبرزت أزمات سياسية وعسكرية وأمنية أكثر تهديدا لوجود بعض الدول، مثل الحروب الأهلية في

1- أمينة فلاح، دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في افريقيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: فرع الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري ، قسنطينة2، دون ذكر السنة، ص 09.

of Kenyan rural development USA university of California prss, 1991,p 83. 2 -Leanard,DK ,Africa sucees :four publicmanagress

3- رانيا خفاجة، المتغيرات الدولية ةالإقليمية وآثارهاعلى مساعي التكامل الإقليمي، أعمال المؤتمر الأول للشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2005، ص 50.

الكونغو وأنغولا والتشاد، كما أملى العجز الاقتصادي لمعظم دول القارة وتفاقم المديونيات الحكومية على المنظمة إعادة ترتيب أولوياتها بما يمكن من مسايرة الواقع الجديد[1].

أولا: تبلور المبادرة

بما أن مبادرة النيباد هي مبادرة استراتيجية لإعادة هيكلة إفريقيا وتخليصها من التخلف، وتعزيز التنمية المستقلة والنهوض بالإقتصاد والإستثمار في الشعوب الإفريقية ومواجهة التحديات الحالية التي تواجه القارة الإفريقية، والتي تتمثل في الفقر المتزايد والتخلف بها واستمرار التهميش(...)، ومن هنا فوضت منظمة الوحدة الإفريقية (**U.O.A**)، خلال الإجتماع الـ 38 لها في زامبيا يوليو 2001 رؤساء الدول المؤسسة، أو ما يعرف بالخمسة الكبار (مصر، الجزائر، السنغال، نيجيريا، جنوب إفريقيا) بتصميم هيكل متكامل للتنمية الإجتماعية والإقتصادية في القارة، لذا فقد نمت فكرة المبادرة في وقت كان النقاش حول النهضة الإفريقية وتم الترويج لها أول مرة من طرف الرئيس السابق لجنوب إفريقيا " **نلسون مانديلا**" من خلال كلمته التي ألقاها في المنتدى الإقتصادي العالمي في **دافوس** (سويسرا) في 29 جانفي 1999، وهذا مقتطف منها" قد تجاوزت إفريقيا مرحلة التحسر على مشاكل الماضي وهي من مسؤوليتها إصلاح الماضي، وذلك بدعم من أولئك الذين يرغبون في الانضمام إلينا في تجديد القارة، لدينا جيل جديد من القادة الذين يعرفون أننا يجب أن نتحمل مسؤولية مصيرنا بأنفسنا، ولن نرفع أنفسنا إلا من خلال الجهود التي نبذلها في إطار شراكة مع أولئك الذين يريدون لنا النجاح"، ومن ثم تبناها خليفته "**تاومبيكي**" والذي عمل بجد لإحياء القيم الإفريقية، وتجديد الأمل في الشعوب الإفريقية[2].

لقد أطلق على القرن الواحد والعشرين "القرن الإفريقي" بمبادرة النيباد لأنها خطة تهدف للوصول إلى النهضة الإفريقية، هذا البرنامج الإفريقي الذي وجد الإلهام الفكري في الحماس الذي تم إظهاره لزيادة مناطق التجارة الحرة الإقليمية ولا سيما عن إتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والإتحاد الأوربي، كما أن هذه الخطة هي نتاج الفكر الوحدوي الإفريقي للسنوات الأولى للقرن العشرين والذي يدعوا إلى إفريقيا موحدة، إلا أنه وعلى الرغم من هذا التوجه الفكري للوحدة الإفريقية ظهر إنقسام حول كيفية بناء الوحدة الوطنية، وذلك منذ فترة ما بعد الإستعمار فظهرت ثلاث كتل ايديولوجية:

1- النيباد... الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، **مجلة إفريقيا قارتنا**، العدد الرابع، أفريل 2013، ص 24.

2 - المرجع نفسه، ص 25.

مجموعة الدار البيضاء المتطرفة، جماعة برازافيل، مندوفيا الأكثر إعتدالا، وظل هذا التوتر جزءا من مناقشة الوحدة الوطنية على مدى أربعة عقود، وفي عام 1980 اعتمدت منظمة الوحدة الإفريقية خطة عمل لاغوس لتشكيل الجماعة الإقتصادية الإفريقية **(AEC)** وتم التصديق عليها في 1994. وعليه تعتبر مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا المعروفة **ب "النيباد"** رؤية وإطار استراتيجي لتحديث إفريقيا تم إعتماده وإجازته بناءا على تفويض من منظمة الوحدة الإفريقية خلال قمة "لوساكا" في يوليو 2001، وقد أطلق عليها في البداية " المبادرة الإفريقية الجديدة" في أكتوبر 2001 كإطار لصياغة البيانات والبرامج التي تحقق نهضة إفريقيا، والتي تعني إطارا متكاملا للتنمية السياسية الإقتصادية والإجتماعية في إفريقيا، وقد سبقتها طرح مبادرة " مؤتمر الإستقرار والأمن والتنمية والتعاون في إفريقيا" ثم تم تغيير إسم المبادرة " الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا"، وتم إقرار الصيغة النهائية للمبادرة في إجتماعات أبوجا في أكتوبر 2001[1].

ثانيا: مراحل تبلور المبادرة

مرت مبادرة النيباد بعدة مراحل وتطورات حتى أصبحت في شكلها الحالي، ففي البداية قامت مصر والجزائر ونيجيريا وجنوب إفريقيا بطرح ما أسموه "برنامج شراكة الألفية لإنعاش إفريقيا" والمعروف إختصارا ب **MAP** أواخر العام 2000 بالعاصمة الجزائرية خلال مؤتمر رؤساء الدول والحكومات السادس والثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية، وتم الإتفاق في البداية على الإطار العام الذي تقوم عليه الشراكة، حيث تم تحديد القطاعات التي يجب أن تعمل فيها الحكومات والتي يجب أن تكون لها الأولوية في جذب الإستثمارات الأجنبية، وتوجيه القطاع الخاص إليها، وهي قطاعات التكنولوجيا الجديدة والمعلومات والإتصالات، وتعزيز الأمن وتشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة[2].

ثم بادرت السنغال بوضع خطة جديدة لحل مشاكل القارة الإفريقية، فجاءت خطة **OMEGA** والتي تهدف إلى إحراز التنمية في إفريقيا، والعمل على خلق تنمية متواصلة لشعوب القارة ومحاربة أسباب التخلف على أربعة محاور هي: تدعيم البنية الأساسية بما في ذلك المعلومات والاتصالات والاهتمام بالتعليم وتنمية الموارد البشرية، والصحة والزراعة، بعد ذلك تم طرح المبادرتين أمام قمة سرت غير العادية في مبادرة واحدة وتزامن ذلك مع طرح

1– النيباد... الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 26.

2– بطاطاش أحمد، مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد تحقيق التنمية أم تكريس التبعية)، **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، عدد خاص،2017، ص 138.

فكرة تفعيل منظمة الوحدة الإفريقية وتحويلها إلى الإتحاد الإفريقي، ودعوا دمجها في مبادرة واحدة تتقدم بها القارة السمراء إلى الشركاء الدوليين، وتعبر عن موقف إفريقي موحد وواضح تجاه قضايا القارة الملحة، وتم تشكيل لجنة لتنفيذ المبادرة من رؤساء 15 دولة إفريقية، لكي تتولى إدارة جميع الأمور المتعلقة بتنفيذ المبادرة، وفي أول إجتماع لهذه اللجنة بالعاصمة النيجيرية أبوجا في 23 **اكتوبر** 2001، تم إعلان الصيغة النهائية للمبادرة، مع تغيير إسمها إلى الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا: النيباد **NEPAD The new partsership for Africa**[1] كما سبق بيانه.

حيث تم إعتماد الصيغة الإستراتيجية الإطارية لهذه المنظمة في مؤتمر القمة السابع والثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية عام **2001** المنعقد في العاصمة الزامبية **لوساكا**، ووضع القادة المشاركين في المؤتمر وثيقة استراتيجية للشراكة الجديدة حول التحديات التي تواجه القارة ومن أبرزها:

- القضاء على الفقر.
- مساعدة الدول الإفريقية على المشاركة الفعالة في مسيرة التنمية والتقدم.
- الحيلولة دون محاولات تهميش القارة في مسار العولمة وتفعيل إندماج إفريقيا في الإقتصاد العالمي.
- تجاوز إقصاء المرأة أو عزلها.

وبدأت الدول الخمس المؤسسة: الجزائر، مصر، نيجيريا، السنغال وجنوب إفريقيا في صياغة مجموعة من الإجراءات الإقتصادية والإجتماعية لتطوير إفريقيا، إلا أن أزمات القارة الإقتصادية أدت إلى خروج المبادرة على إطارها العالمي بهدف الحصول على الدعم[2].

جاءت الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "**النيباد**" ثمرة مشاورات وتعديلات متعددة لمقاربات تنموية، قدمها جيل جديد من القادة الأفارقة رأى أن الصبغة السياسية التحررية لمنظمة الوحدة الإفريقية لم تعد كافية في ظل إلحاح سؤال التنمية وتأخر القارة الكبير وهامشية دورها على المستوى الدولي، وأبرز هذه المقاربات "**شراكة الألفية من أجل إصلاح إفريقيا**" وعرابها الرئيس الأسبق لجنوب إفريقيا **تاموميكي** الذي كشف عنها النقاب خلال أشغال منتدى دافوس الاقتصادي العالمي 2001، وقبل مخطط مبكي كان الرئيس السنغالي **عبد الله واد** قد قدم أمام القمة الفرانكفونية بالكاميرون في يناير 2001 مخطط "**أوميجا**" الذي

---

1 – النيباد... الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص26.

2– المرجع نفسه، ص27.

ضمنه رؤيته لـ "**النهضة الإفريقية**"، وأدمجت المقاربتان في مخطط جديد أطلق عليه "**المبادرة الجديدة من أجل إفريقيا**" التي أثمرت في النهاية "**الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد**" التي كانت جنوب إفريقيا والسنغال والجزائر ونيجيريا ومصر أهم المدافعين عنها، ويرجع لها الفضل في تبنيها من قبل القمة الإفريقية في العام 2011[1] .

لقد مثلت كل من خطة" **الماب**" و"**التعاهد الإفريقي**" جذور ومصادر الحكم الراشد في النيباد، فخطة " **الماب**" لم تتعامل مع مفهوم الحكم الراشد على أنه مجرد وسيلة أو مطلب من متطلبات تحقيق النمو الإقتصادي، بل جعلته هدفا تنمويا أساسيا لإحياء القارة، قامت الخطة بتحديد سمات معينة لأسلوب الحكم الذي تحتاج إليه إفريقيا، وهو الحكم الذي يتمتع بالشرعية ويحظى برضا ودعم الشعوب الإفريقية، ويدافع عن المصالح السيادية لها، والقدرة على الوفاء بالاحتياجات التنموية الأساسية للشعوب الإفريقية والقدرة على التعامل بكفاءة مع العمليات المرتبطة بالعولمة في الإقتصاد العالمي الجديد، أما وثيقة التعاهد العالمي لإحياء إفريقيا "**compact for african recovery**" التي صاغتها اللجنة الإقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، فقد وظفت مبدأ الحكم الراشد لدعم إقتصاد السوق في الدول الإفريقية وكأساس للشراكة مع الأطراف الدولية.[2]

في العام 1980، وضع برنامج تنموي عرف ب "**مخطط لاغوس**" تبعه في العام 1986 "**البرنامج الإستعجالي للإصلاح الاقتصادي في إفريقيا**"، ثم "**الاطار الإفريقي المرجعي لبرامج التقويم الهيكلي**" عام 1989، ثم "**ميثاق أروشا للمشاركة الشعبية والتنمية** في 1990"، لكن كل هذه المخططات فشلت، وبدأ جهد الوحدة الإفريقية ينصب على بلورة إستيراتيجية جديدة واعية بعدم قدرة إفريقيا على التنمية بشكل ناجع وسريع نسبيا، وتقترح شراكة متعددة للحصول على الدعم الدولي، في حين أن وثيقة النيباد الأساسية اعتبرته مفهوما له معايير مقبولة عالميا وأحد شروط التنمية المستدامة، وقد أشارت الوثيقة في طرحها لمبادرة الديمقراطية والحكم الراشد، أن هدف المبادرة هو دعم أطر سياسية وإدارية تقوم على مبادئ الديمقراطية والشفافية والمساءلة والنزاهة، واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون في الدول الإفريقية، وقد فضلت الدول الإفريقية مبادرة الحكم السياسي والإقتصادي في وثيقة خاصة تسمى "إعلان عن الديمقراطية والحكم السياسي والإقتصادي والحكم في مجال الشركات الخاصة"، وذلك خلال القمة السادسة والثلاثين لمنظمة الإتحاد الإفريقي

1- النيباد... الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص26.

2_ عمر عبيد حسنة، مرجع سبق ذكره.

بديربان في جويلية 2002، ووفقا للإعلان تعهدت الدول الإفريقية بالعمل على دعم: حكم القانون، مساواة جميع المواطنين أمام القانون، حماية الحريات الفردية والجماعية، الحق في المشاركة الحرة، التوازن والفصل بين السلطات مع احترام إستقلالية القضاء وكفاءة البرلمان[1].

إذ أصبح من المعلوم أن التنمية مستحيلة بغياب الديمقراطية الحقيقية، احترام حقوق الإنسان، السلم والحكم الراشد، وبالنسبة لمبادرة النيباد فقد أخذت على عاتقها تعهد القارة الإفريقية باحترام المعايير العالمية للديمقراطية وبعناصرها الجوهرية من تعددية سياسية وحزبية ونقابية، انتخابات عادلة وشفافة ومنتظمة، مشاركة جماهيرية واحترام اختياراتها الحرة، حيث يعتبر المفهوم الديمقراطي مفهوما واسعا حمل العديد من الأوجه، غير أنه أخذ في التطور من فترة إلى أخرى وأخذ ينتقل عالميا. ومن المسائل المثيرة للجدل مسالة الديمقراطية وعالم المال والأعمال وظروف السياسة، طبقا **لهنتنجتون** يعتبر أي نظام ديمقراطي "بقدر ما يجري اختيار أقوى جهاز جماعي لإتخاذ القرار فيه عن طريق انتخابات دورية نزيهة ونظيفة، يتنافس فيها المرشحون بحرية على الأصوات ويحق لأغلب السكان البالغين التصويت فيها "، ومن حديث هنتنجتون نستنتج أن الديمقراطية تتضمن عمليات مثل سياسة المنافسة بين أحزاب متعددة وانتخابات حرة ونزيهة ومتكررة بإنتظام، وفيها مجال لمجتمع مدني واحترام لحقوق الإنسان وحكم القانون[2]. إن الغرض من هذه المبادرة هو المساهمة في تعزيز الإطار السياسي والإداري للبلدان المشاركة في إطار مبادئ الديمقراطية، الشفافية، المساءلة، النزاهة، احترام حقوق الإنسان، تعزيز سيادة القانون، ولقد أشار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في القمة الخامسة **أبوجا** إلى محورية الحكم الراشد في تعجيل التنمية، واندماج البلدان الإفريقية في العولمة، واعتبار أن موضوع الحكم الراشد يشكل لب انشغالات الحكومة، وتتكون مبادرة الديمقراطية والحكم الراشد من العناصر التالية:

– سلسلة من الإلتزامات بواسطة البلدان المشتركة في استحداث أو تعزيز عمليات وممارسة الحكم السياسي.

– تعهد من جانب البلدان المشاركة بلعب دور طلائعي في دور المبادرات التي تشجع الحكم الراشد.

– إضفاء الصبغة المؤسساتية على الالتزامات عن طريق قيادة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا بضمان الإلتزام بالقيم الجوهرية للمبادرة[3].

1– النيباد... الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص81.

2- Huntington, samwal , the third wave:democratization in the late twantith centrury norman: university of oklahome press 1991، PP 7.8

3 – النيباد: الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 83.

كما وضعت النيباد منذ إطلاقها عدة مبادئ تستهدي بها وهي:

* الحكم الراشد كمطلب أساسي للأمن والسلام والتطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي لدول القارة، والزعامة الإفريقية مع المشاركة الواسعة لكل قطاعات المجتمع واعتماد التنمية على موارد إفريقيا وشعوبها والشراكة فيما بينها، ومسارعة التكامل الإقليمي وبناء قدرات وميزات تنافسية لإفريقيا، وأخيرا قيام الشراكة بين الدول القارة مع دول العالم على أسس عادلة [1].

كما يمكن اعتبار هذه المبادرة إطار جديد للتنمية بإفريقيا يواكب طموحات القارة في تجاوز قوقعة التخلف والانعتاق من الفقر، عبر التكيف مع المتغيرات الدولية المتطاردة والانطلاق من الإرادة الإفريقية ذاتها لتحقيق أهداف التنمية[2].

ثالثا: آليات تنفيذ المبادرة

إن تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا يمثل الفصل السابع والأخير من الوثيقة حيث أشار إلى بعض الأسس والمبادئ المتعلقة بالتنفيذ وذلك على النحو التالي:

أولا: إعداد مجموعة من البرامج العاجلة لكي يتم وضعها موضع التنفيذ على وجه السرعة بالتعاون مع شركاء التنمية والبرامج الخاصة بالمجالات الأربعة التالية: الأمراض المعدية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تخفيض الديون، سبل الوصول إلى الأسواق.

ثانيا: اقتراح عدد من المشروعات ذات الأهمية الحيوية للتنمية التكاملية على المستوى الإقليمي وقد وضعت قائمة تفصيلية لهذه البرامج على موقع النيباد على شبكة الانترنت.

ثالثا: إنشاء جهاز لإدارة شؤون النيباد، وفي هذا الخصوص نصت الوثيقة على إنشاء لجنة تنفيذ من رؤساء الدول الإفريقية تتكون من عشرة دول بواقع دولتين عن كل إقليم من الأقاليم الخمسة في إفريقيا بالإضافة إلى الدول الخمسة المؤسسة للنيباد (الجزائر، جنوب إفريقيا، نيجيريا، السنغال، مصر)[3].

---

1 – المرجع نفسه، ص 84.

2– فوزية خدا كرم عزيز، النيباد: توجه جديد للتنمية في إفريقيا، **مجلة الأستاذ**، العدد 201 ، السنة 2012، ص 433.

3– النيباد...الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 84.

رابعا: الأجهزة الرئيسية للنيباد (الهيكل التنظيمي)

– **اللجنة التنفيذية الرئاسية:** هي السلطة العليا الموجهة لشؤون النيباد وتضم رؤساء الدول الخمسة أصحاب المبادرة إلى جانب رؤساء 15 دولة أخرى يمثلون في مجموعها المناطق الجغرافية الخمسة، بواقع أربع دول عن كل منطقة.

– **لجنة التسيير:** وتتشكل من ممثلي رؤساء الدول أعضاء لجنة التنفيذ، وتتولى إعداد الخطط التفصيلية لبرنامج العمل والتحرك في تنفيذ المبادرة كما تقوم بالإشراف على أعمال السكرتارية.

السكرتارية: مقرها ببريتوريا وتعمل كجهاز فني لمساعدة لجنتي التنفيذي والتسيير في أداء مهامها، ولمصر ممثل فيها يتولى متابعة قطاع الزراعة والنفاذ للأسواق الذين تخصص مصر بتنسيق ملفيهما مع شعوب العالم[1]. والشكل(02) يمثل الهيكل التنظيمي لمبادرة النيباد.

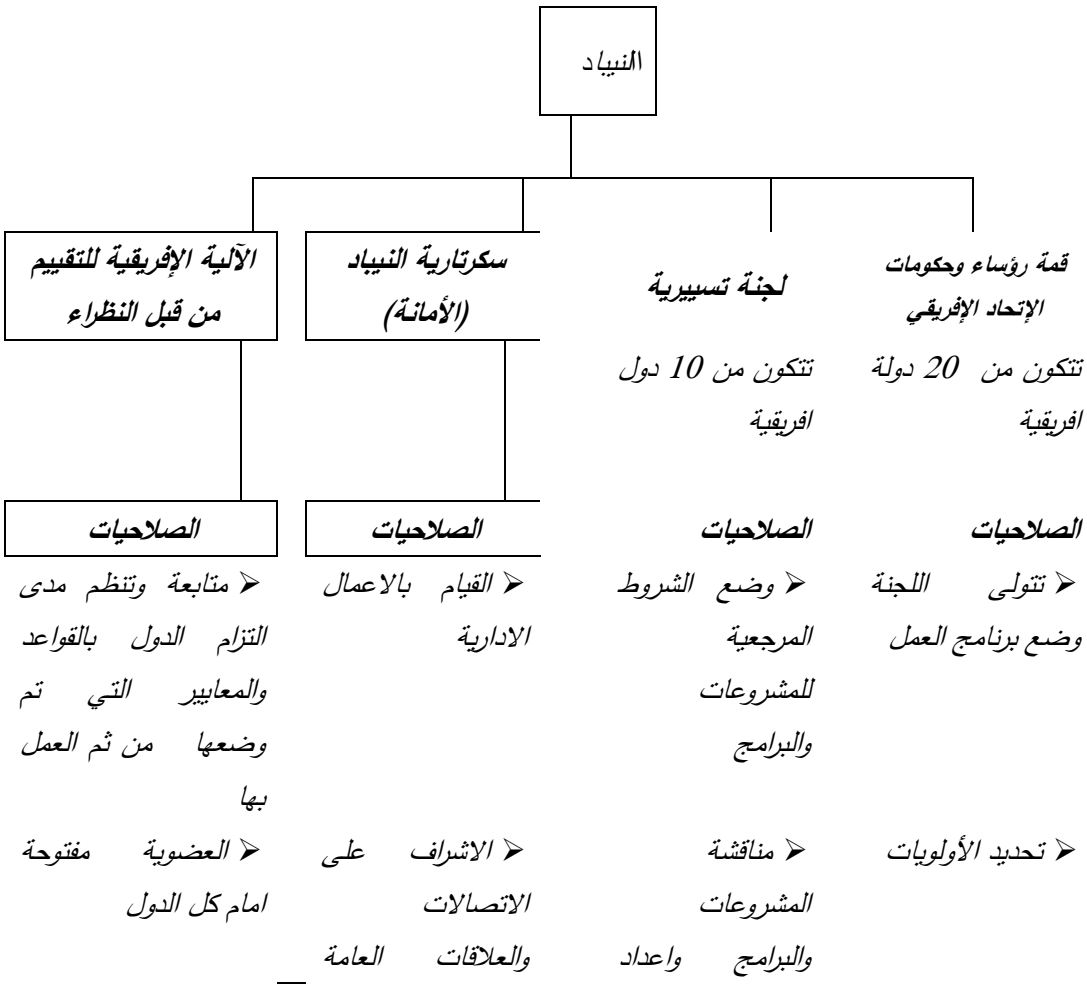

1 – هادية يحياوي، مبادرات الحوكمة والتنمية في إفريقيا: النيباد نموذجا، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 8، ص 316.

	التوصيات اللازمة	داخل وخارج القارة	
➢ ترشيد السياسات بكل ما يتعلق بتنفيذ المبادرة ➢ تقديم تقرير سنوي عن أعمالها إلى الإتحاد الإفريقي ➢ تجمع كل 3 سنوات ➢ رئاسة اللجنة متكونة من : بوتفليقة/ مبيكي/ عبدالله واد	➢ الإشراف على أعمال السكرتارية	➢ اعداد خطة استراتنيجية لتسويق النيباد ➢ قيام الشراكة مع بقية دول العالم	➢ تتكون من 7 شخصيات افريقية ذات كفاءة عالية ➢ مقرها بريتوريا (جنوب افريقيا)
هيكل النيباد[1]			

خامسا: إدارة النيباد

نصت المبادرة على إنشاء لجنة تنفيذ تابعة لرؤساء الدول إلافريقية، تتكون من رؤساء 15 دولة (تم توسيعها إلى 20 دولة بعد ذلك)، منها الدول الخمس المؤسسة للنيباد وهي (الجزائر، جنوب إفريقيا، نيجيريا، السنغال ومصر والمكلفين بالترويج للمبادرة). وتتمثل مهام لجنة التنفيذ في تحديد المسائل الاستيراتجية التي تحتاج إلى إجراء البحوث والتخطيط والادارة، وتشكيل آليات لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المتفق عليها، ومدى التقدم المحرز في تنفيذ المقررات السابقة، واتخاذ الخطوات الملائمة لمعالجة المشاكل والتأخيرات[2]، وهذه الآليات هي:

- **الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء AFRICAN PEER REVIEW FORUM**

تستند هذه الآلية في إنشائها على بيان قمة الاتحاد الإفريقي في دربان عام 2002 والخاص بالديمقراطية والحكم الراشد، وتعني هذه الآلية اختيار وتقويم أداء الدولة من قبل دول أخرى، والغاية الأسمى للآلية هي مساعدة الدولة التي تخضع لعملية المراجعة على تحسين أدائها التنموي في عملية صنع القرارات، واختيار أفضل الوسائل مع الالتزامات

1 – أحمد البتي، قمتنا: النيباد قضايا ساخنة وآمال كبيرة، متاح على الرابط ، http://aliss.net

2 – هادية يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص 317.

بالمعايير والمبادئ المتعارف عليها، وتتكون من رؤساء الدول والحكومات الأعضاء بالآلية، وقد انضمت مصر للآلية في مارس 2004[1].

إذ ترتكز الآلية على أساس الانضمام الطوعي، وتسعى إلى تعزيز التقيد بالإلتزامات المتضمنة في هذا الإعلان والوفاء بها، وتحدد الآلية المؤسسات والاجراءات التي ستوجه المراجعات المستقبلية من جانب النظراء، استنادا إلى مواثيق ومعايير متفق عليها للديمقراطية وإدارة الحكم السياسي والاقتصادي وإدارة المؤسسات، وترتبط مراجعة النظراء كطريقة عمل ارتباطا وثيقا بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتقدم المنظمة تعريفا لمراجعة النظراء باعتبارها في الأساس عملية تمحيص لأداء الدولة أو ممارستها في مجال معين عن طريق دول أخرى. ويتمثل الهدف من الممارسة في مساعدة الدولة التي تخضع للمراجعة في تحسين عملية صنع القرار فيها، وتبني أفضل الممارسات والإلتزام بالمعايير والمبادئ المقررة، وتعتبر مراجعة النظراء بمثابة مناقشة بين جهات متساوية، وليست استجوابا من قبل هيئة عليا ستصدر حكما أو عقابا، وهو ما يجعل المراجعة أداة أكثر مرونة، إذ تكون الدولة أكثر استعدادا لقبول النقد في ظل إدراك الأطراف أن ذلك لا يقود إلى الإلتزام بموقف صارم أومسار عمل إجباري[2].

تعتبر مبادرة النيباد أول مبادرات التنمية الإفريقية التي طرحت آلية مراجعة النظراء، إلا أن" وثيقة التعاهد العالمي لإحياء إفريقيا" تعتبر المصدر المباشر لآلية مراجعة النظراء الإفريقية، وفي هذا الإطار أشارت الوثيقة بأن مصدر هذه الفكرة يرجع إلى منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي فقط لحوالي 40 عاما من خلال وثيقة 2002 **PAGANI** للمنظمة، تم تحديد سمات هذه الآلية وتبلور بذلك معنى عملية مراجعة النظراء بأنها الفحص والتقييم المنظم لأداء دولة معينة من طرف دول أخرى، بهدف دعم قدرتها على صياغة سياسات ناجعة والإمتثال بتأسيس معايير ومبادئ متفق عليها، وقد فرقت الوثيقة مصطلح مراجعة النظراء عن الإجراءات القضائية وعن التقارير البسيطة أو عملية جمع المعلومات، بل قامت بطرح مصطلح" ضغط النظراء" والذي يعتبر عاملا مهما لفعالية هذه الآلية، وذلك من خلال الضغط الممارس من طرف الدولة اتجاه بعضها البعض بالإلتزام بقواعد الحكم الراشد[3].

1- بطاطاش أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 137.

2 -NEPAD, Principaux résultats en matiere de développement, Rapport d'activités exercice 2015, Johannesburg , 2015 , p 08.

3 – النيباد... الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 84.

إن وجود آلية للمراجعة يتطلب مؤشرات يقاس على أساسها التقدم في مجال الحكم الراشد ولهذا افترضت وثيقة التعاهد العالمي لإحياء إفريقيا ثلاثة مؤشرات عامة بلورتها اللجنة الإقتصادية لإفريقيا وهي:

– **مؤشر التمثيل:** ومعناه مدى تمثيل الجماعات المختلفة في المجتمع بشكل متساو في هياكل الحكومة وعملية صنع القرار.

– **مؤشر الكفاءة المؤسسية:** وتتضمن حكم القانون وإستقلاله وكفاءة القضاء، ووجود مؤسسات للمراقبة والمحاسبة، ودرجة مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص، ودرجة اللامركزية، والقدرة على توصيل الخدمات إلى الفقراء.

– **الإدارة الإقتصادية:** وتتضمن كفاءة نظام التوزيع واستغلال الموارد والإعتراف بدور القطاع الخاص والشفافية والمساءلة[1].

لقد طرح التعاهد فكرة آلية مراجعة النظراء كما تمارسها منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي كآلية لا تهدف إلى ترتيب الدول وفقا لأدائها، إنما تهدف إلى إكتشاف الممارسات الناجحة والمستفادة منها. ما يتضح من خلال المؤشرات الموضوعة لتحقيق الأهداف التي حددتها الوثيقة في كل من مجال الحكم السياسي، الحكم الإقتصادي، الحكم في الشركات الخاصة، والتنمية الإقتصادية والإجتماعية أنها في الغالب أقرب إلى الإهتمام بالجوانب القانونية والمؤسسية الضيقة، كما أنها من العمومية بما لا يعكس الأداء الحقيقي للدول الإفريقية في مجال الحكم الراشد، فمثلا في مجال الحكم السياسي الراشد حاولت الدول الإفريقية ترتيب الأهداف بما يتوافق مع متطلبات الدول الإفريقية، فجاءت على سبيل المثال قضية منع وإدارة الصراعات على رأس الأهداف السياسية للحكم الراشد، وتجنبت الإشارة إلى تداول السلطة ودور القيادة ونفس الأمر ينطبق على باقي المجالات حيث جاءت المؤشرات والأهداف أكثر اختزالا وعمومية، وقد قدمت عدة تفسيرات حول هذا الشأن منها:

*إن المؤشرات جاءت بهذه العمومية حتى يكون من السهل الإتفاق حولها بين الدول الإفريقية، وأن محاولة وضع مؤشرات أكثر تفصيلا كان من الممكن أن يخلق انشقاقات بين الدول الإفريقية.

*أن الدول الإفريقية كانت في سباق لإكمال أبعاد ومؤسسات الآلية لإرضاء الدول المانحة وهو ما يؤشر على أهمية المبادرة للقارة وشعوبها، وإنما هو محاولة جذب إنتباه

1– النيباد... الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص ص 84، 85.

المؤسسات المانحة لإقناعها بجدية الدول الإفريقية في تحقيق التنمية والالتزام بمبادئ المبادرة[1].

نتيجة لذلك تأثرت النظرة الإفريقية لمفهوم الحكم الراشد من خلال المبادرة فجاءت بشكل مختزل، وحيث تم إغفال العديد من الأبعاد والمؤشرات ذات الأهمية للدول الإفريقية كقضية الأمن في صياغة الحكم الراشد والجذور الأساسية للصراع في إفريقيا، كما أنه من الجدير التنويه إلى أن الدول الإفريقية قد تركت مسألة صياغة مؤشرات ومعايير الحكم الراشد للجان فنية مدعومة من المؤسسات الدولية بدلا من فتح حوار مشترك حول المفهوم.

تمثل الآلية الافريقية لمراجعة النظراء مركز تعميق الديمقراطية وترويج الممارسات الجيدة بين الدول الاعضاء في الإتحاد الافريقي، التي تترجم عزمها بتحسين الحكم الراشد على مستوى جميع الأصعدة، وإلى غاية 2015 انخرطت 35 دولة عضو في الإتحاد الافريقي في هذه الآلية، وتم تقييم 17 دولة من طرف النظراء[2].

المطلب الثاني: أهداف مبادرة النيباد

الهدف الرئيسي من النيباد هو جلب الاستثمارات للقارة الإفريقية ولجلب هذه الاستثمارات هناك شروط سياسية أمنية واقتصادية، كذلك جعل إفريقيا خالية من النزاعات وفيها استقرار سياسي وفيها احترام مبادئ القانون العام، إضافة إلى أن الأمن لا يكفي بل يجب توفير هياكل قاعدية(الطرق، الميناء، وسائل النقل، الكهرباء، الغاز، وسائل الاتصال، يد عاملة مؤهلة، انترنت)، كل هذه النقاط موجودة في وثيقة النيباد، كما تهدف المبادرة إلى التعامل مع مشكلات القارة المختلفة وإيجاد الحلول الملائمة للقضاء على الفقر وتحقيق حياة أفضل للمواطن الإفريقي، من خلال تأكيد الملكية الإفريقية للنيباد ومسؤولية الحكومات والشعوب الإفريقية في المقام الأول عن تحقيق أهدافها من خلال المشاركة الجادة والفاعلة بين الدول الإفريقية بعضها لبعض، والسعي لإقامة مشاركة بناءة مع الدول المتقدمة والمنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية المعنية، تقوم على أساس من المسؤولية المشتركة والمحاسبة المتبادلة[3].

منذ اعتماد هذا البرنامج من جانب الدول الخمس المؤسسة تحقق الكثير من التقدم والتحرك لتنفيذه وترجمته إلى برامج ومشروعات تنموية، وأول أهداف هذا التحرك هو تعميق

1- فوزية خداكرم ، مرجع سبق ذكره، ص 138.

2 - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

3 _ المرجع نفسه، ص 139.

الملكية الإفريقية للبرنامج معنى أن يكون هناك إدراك أن المبادرة إفريقية خالصة تعكس رؤية افريقية، وبالتالي فإن القارة وشعوبها في إطار من المشاركة هي المسؤولة عن تنفيذ هذا البرنامج ، لكن هذا لا يعني أن لا يكون هناك تعاون مع المنظمات الدولية المعنية ومع شركاء التنمية من الدول المهتمة بهذا البرنامج، لكن في إطار مفهوم جديد يقوم على المشاركة بين الدول الإفريقية وشركاء التنمية من الدول المتقدمة والمنظمات الدولية المعنية، وهذا المفهوم يختلف عن مفهوم المانح والمتلقي، لأن مفهوم المشاركة يعني أن المسؤولية متبادلة وهناك محاسبة متبادلة والدول الإفريقية هي المسؤولية عن عمليات المراجعة في إطار مفهوم المشاركة والتعاون بينها وتعميق مفاهيم الديمقراطية والحكم السياسي والاقتصادي الراشد والارتقاء بمستوى الإدارة[1].

ومنذ أن أقر القادة الأفارقة في مؤتمر القمة الإفريقية، والذي انعقد في **لوكسا** في يوليو 2001، وثيقة وخطة شاملة لتحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر وسد الفجوة بين إفريقيا والعالم المتقدم، وقد أطلق على هذه الوثيقة اسم **a new africain initiative merger of the millénium partnership for african recovery and the omega plan.** استندت هذه المبادرة على وثيقتين منفصلتين هما:

المبادرة الأولى: وهى تعبر عن رؤية الرئيس تاومبكي حول مشروعه الخاص بتحقيق النهضة الإفريقية، وقد أطلق على هذه الوثيقة بعد تطويرها برنامج المشاركة الألفية لإنعاش إفريقيا(**the millenium partnership for africa's recovery (map** ، حيث كشف النقاب عنها لأول مرة في عرض قدمه الرئيس مبكي أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس سويسرا في يناير 2001، وقد قدمت في صورتها النهائية إلى مؤتمر القمة غير العادية لمنظمة الوحدة الإفريقية في سرت ليبيا في مارس 2001[2].

أما **المبادرة الثانية،** فقد أعدها في نفس الوقت الرئيس السنغالي عبد الله واد، وأطلق عليها خطة "**أوميجا**" **omega plan** وأظهرها لأول مرة أمام مؤتمر القمة الفرنسية الإفريقية في **ياوندي** في يناير 2001 أيضا، وقد أخذت هذه المبادرة طريقها في قمة سرت غير العادية، حيث عرضها الرئيس واد أمام المؤتمر. وقد طالب القادة الأفارقة بضرورة دمج الوثيقتين في مبادرة موحدة، تتقدم بها إفريقيا إلى شركائها الدوليين، وتعبر عن موقف إفريقي موحد وواضح تجاه قضايا القارة الملحة، حيث شكل المؤتمر لجنة لتنفيذ المبادرة من رؤساء 15

1- النيباد... الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 86.

2- Millennium Partnership for the African Recovery (MAP)- draft 3a, March2001.p1.

دولة إفريقية، لكي تتولى إدارة جميع الأمور المتعلقة بتنفيذ المبادرة، وفي أول اجتماعات هذه اللجنة في أبوجا (نيجيريا) في 23 أكتوبر 2001، تم إعلان الصيغة النهائية للمبادرة مع تغيير اسمها إلى المشاركة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد) **New partnership for africa development (NEPAD)** [1]

تطرح النيباد –كما تطرقنا– برامج عمل محددة لمجموعة من الأولويات القطاعية التي تشكل في مجموعها مجالات عمل النيباد لتحقيق الأهداف المرجوة منها، وتتمثل في دعم الأمن والسلام في القارة، وتحقيق الحكم السياسي والاقتصادي الراشد، وتعميق مفاهيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وزيادة الإنتاجية الزراعية، وتحقيق الأمن الغذائي وتعظيم حجم التجارة الإفريقية البينية ونفاذ الصادرات الإفريقية للأسواق العالمية، وتحسين البيئة وتطوير التعليم والبحث العلمي، كما تشمل برامج العمل تعظيم الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والصحة ومكافحة الأمراض المتوطنة خاصة الإيدز والملاريا، والتنمية البشرية وبناء القدرات الإفريقية مع العمل في هذا السياق على توفير الموارد اللازمة لتطوير المشروعات والبرامج التنفيذية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. أماعن مشاركتها الدولية فتمثلت في الحوار مع مجموعة الدول الصناعية الثماني، وقسم الحوار على مستويين:

* لقاءات قمة سنوية بين رؤساء الدول الخمس أصحاب المبادرة، وزعماء دول المجموعة التي بدأت منذ قمة جنوة في يوليو 2001 بهدف تدارس سبل مساندة الجهود الإفريقية في وضع المبادرة موضع التنفيذ، وتعد قمة كاناتاسيك 2002 أبرز تلك اللقاءات حيث صدر عنها ما يسمى "خطة عمل إفريقيا" كبرنامج عمل مشترك لدعم تنفيذ النيباد[1].

*اجتماعات دورية تجمع بين ممثلي رؤساء الدول الخمس أعضاء لجنة تسيير النيباد، والممثلين الشخصيين لزعماء دول المجموعة لبحث سبل التعاون لدعم التعاون لدعم تنفيذ برامج عمل المبادرة ومتابعة التوصيات والقرارات الصادرة عن القمة[2].

حيث بعد مرور نحو عام على إطلاقها نظمت الجمعية العامة للأمم المتحدة حوارا رفيع المستوى حول النيباد يوم 16سبتمبر 2002، ثم اعتمدت النيباد في نوفمبر 2002 كإطار لتنمية إفريقيا، ودعت أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها من شركاء التنمية الى مواءمة برامجها الموجهة لدعم جهود التنمية في إفريقيا مع برامج عمل النيباد،

---

1 – أحمد بطاطاش، مرجع سبق ذكره، ص 134.

2 –المرجع نفسه، ص 135.

ومتابعة لهذا القرار يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بإعداد تقرير دوري حول التقدم المحرز في تنفيذ المبادرة مستندا في ذلك إلى ما يتلقاه من ردود من مختلف الأطراف. وبعد عقد من الزمن على إقرارها، حظيت بإجماع شركاء إفريقيا بوصفها الآلية الأنجع لتدبير وتوجيه المساعدة الدولية من أجل التنمية لإفريقيا التي ظلت في السابق رهينة سياسات حكومية غير منسقة، ولا تخضع للرقابة في كثير من الأحيان، كما وفرت آلية قارية تمكن من مواءمة المشاريع التنموية (البنية التحتية، الطاقة، الفلاحة...) مع الاحتياجات الخاصة لكل بلد مع مراعاة البعد التكاملي.[1]

في كل هذه المجالات حددت النيباد بعض الأهداف الرئيسية المطلوب تحقيقها وعددا من الإجراءات والسياسات المتخذة لتحقيق تلك الأهداف.

- **تعبئة الموارد:** تحتوي النيباد على مبادرتين بشان تعبئة الموارد اللازمة لوضع برامجها موضع التنفيذ

- **مبادرات تدفقات رأس المال:** وقد تضمنت تقديرا للمواد الأولية المطلوبة لتمويل برامج النيباد، حيث قدرتها الوثيقة بنحو 64 مليار دولار أمريكي سنويا لمدة 15 سنة تقريبا وذكرت الوثيقة أن سد هذه الفجوة يستلزم زيادة كبيرة في المدخرات المحلية، غير أنها أكدت أن معظم الموارد المطلوبة ينبغي أن يأتي من خارج القارة،ولذلك فإن النيباد أولت اهتماما كبيرا للأهداف والإجراءات المتعلقة بتعبئة الموارد الخارجية، مركزة على ثلاثة محاور رئيسية:

1. ترتيبات جديدة يتم التفاوض بشأنها بهدف تخفيف الديون الخارجية.
2. إصلاحات واسعة ومبتكرة في إدارة المساعدات الإنمائية الخارجية وربطها بشروط والتزامات متبادلة بين إفريقيا و المانحين بغرض زيادة حجم المساعدات وتحسين كفاءتها.
3. تشجيع انسياب رأس المال الخاص الأجنبي حيث تتعلق عليه نيباد أهمية كبيرة في سد فجوة الموارد.

- **مبادرة النفاذ إلى الأسواق:** تعتبر النيباد تحسين قدرات الصادرات الإفريقية على الوصول إلى الأسواق العالمية جانبا رئيسيا لعملية تعبئة الموارد، وتلخص المبادرة السبيل إلى ذلك في مبدأ تنويع الإنتاج، ويأتي هذا التنويع من خلال استغلال قاعدة الموارد الطبيعية لإفريقيا عن طريق إجراءات وإصلاحات في كل من قطاعات الزراعة والصناعة التحويلية والتعدين والسياحة والخدمات وكذلك النهوض بالقطاع الخاص فضلا عن اتخاذ إجراءات

1_ Millennium Partnership for the African Recovery (MAP)- draft 3a, March2001.Op.cit,p1.

لتشجيع الصادرات الإفريقية على الصعيدين الإفريقي والعالمي، وإزالة الحواجز غير الجمركية التي تواجهها في أسواق البلدان الصناعية[1]

كما تهدف هذه الوثيقة– والتي تعد بمثابة الذراع التنموية للإتحاد الإفريقي كونه يجمع بين الأهداف التنموية البحتة– إلى إحداث الإنعاش الإقتصادي الكفيل بإحداث تقدم معيشي وإجتماعي للقارة بين الإطار السياسي الملائم لتنفيذ هذه البرامج، نظرا لإستحالة تحقيق التنمية في غياب الديمقراطية الحقيقية ومعاييرها العالمية التي تقوم على التعددية السياسية، وتسمح بوجود الكثير من الأحزاب ومجتمع مدني فاعل واحترام حقوق الإنسان والحكم الراشد المكرس للسلم والأمن، تبلور أبرز أهداف النيباد حول النقاط التالية:

أولا: تهيئة بيئة العمل الملائمة للتنمية المستدامة من خلال:

– نشر السلم والأمن.

– ترسيخ الشورى والديمقراطية والإدارة السليمة على الصعيدين السياسي والإقتصادي وعلى صعيد مؤسسات المجتمع المدني.

– التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي.

ثانيا: العمل على تشجيع الإستثمار الزراعي وتنمية الموارد البشرية مع التركيز على الصحة والتعليم والتقنية الحديثة من خلال:

– تدعيم إقتصاد القارة عن طريق زيادة وتنويع الإنتاج والصادرات، لاسيما التصنيع الزراعي والصناعة التحويلية، وتحويل المعادن الخام إلى مواد مصنعة.

– النهوض بقطاع السياحة بالقارة.

– دفع عجلة التجارة فيما بين البلدان الإفريقية والوصول بصادراتها إلى الأسواق العالمية.

ثالثا: تعبئة الموارد عن طريق ما يلي:

– زيادة الإدخار والإستثمار على المستوى المحلي.

– زيادة حصة إفريقيا من التجارة العالمية وجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية.

زيادة تدفقات رأس المال من خلال تخفيض الديون وزيادة المعونة.[2]

أما الأهداف المحددة بإطار زمني، فتتمثل في تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 7% سنويا على الأقل لمدة 15 سنة، وضمان تحقيق القارة لأهداف التنمية

1– النيباد... الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، المرجع السابق.

2 – هادية يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص 317.

المستدامة العالمية المتفق عليها من قبل الأمم المتحدة والمتعلقة بتخفيف الفقروالتعليم والصحة والبيئة وغيرها، ومن ذلك خفض نسبة السكان الذين يعيشون في حالة فقر شديد إلى النصف خلال الفترة (1990-2015) وإلحاق جميع الأطفال في سن الدراسة بالتعليم الإبتدائي بحلول 2015 وتقليل معدلات الوفيات بينهم إلى ثلثي النسبة الحالية وذلك خلال الفترة ذاتها، والمساواة بين الجنسين.

أما شروط التنمية المستدامة وهي الشروط الأساسية التي يتوقف عليها نجاح النيباد في تحقيق أهدافها فقد طرحتها الوثيقة في شكل عدد من المبادرات التي يلتزم القادة الأفارقة فرادى ومجتمعين بالعمل على تنفيذها وهي:

- مبادرة السلام والأمن.
- مبادرة الديمقراطية الحكم السياسي الرشيد.

وفيما يتعلق بالأولويات القطاعية قدمت النيباد برنامج للعمل في مختلف القطاعات ذات الأولوية وتغطي البرامج المجالات الآتية:

- البنية الأساسية وبصفة خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة والنقل والمياه والصرف الصحي.
- تنمية الموارد البشرية وتشمل تخفيف الفقر، والتعلم والصحة وتحويل اتجاه هجرة العقول الإفريقية.

الزراعة.

مبادرة البيئة.

الثقافة.

العلم والتكنولوجيا.[1]

في كل من هذه المجالات حددت النيباد الأهداف الرئيسية المطلوب تحقيقها وعددا من الإجراءات والسياسات المقترح اتخاذها لتحقيق تلك النتائج الرئيسة المرجوة من النيباد والتي تتمثل في:

- تعزيز التكامل الإقليمي والقاري لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية.
- تعزيز قدرة الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لرصد وتقييم تنفيذ برامج النيباد.
- تنفيذ استراتيجيات النمو الفعالة وبرامج القضاء على الفقر.

1 - هادية يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص 318.

– ضمان مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص بحيث يصبح جزءا لا يتجزأ من عمليات التنمية[1].

الشراكة العالمية :

دعت النيباد إلى قيام شراكة عالمية جديدة بين إفريقيا وشركائها في التنمية، تقوم على أساس تقاسم المسؤوليات في تصحيح المظالم وأوضاع عدم المساواة التي شهدتها القرون الطويلة الماضية، وتعبئة الجهود كافة للارتقاء بنوعية الحياة للشعوب الإفريقية في أسرع وقت ممكن، وهنا تتعدد نسبيا المنافع التي سوف يجنيها العالم من تلك الشراكة الجديدة مع إفريقيا، وكيف أنها سوف تصب في النهاية في تحقيق الإستفادة الكاملة من منجزات الثورة التكنولوجية العالمية، وتدعيم قواعد الأمن والسلم العالميين.

أما بالنسبة لمضمون الشراكة العالمية الجديدة التي تطرحها النيباد فهو ينطوي على جانبين:

أولهما: الحفاظ على المشاركات المتعددة القائمة حاليا بين إفريقيا وشركاء التنمية وترشيدها وتعظيم الاستفادة منها.

ثانيهما: التفاوض حول علاقة جديدة مع البلدان المتقدمة والمنظمات متعددة االأطراف، وتنطوي هذه العلاقات الجديدة على أهداف ومعايير للأداء متفق عليها بين الطرفين، وعلى مسؤوليات والتزامات في مجالات معينة، عددت منها الوثيقة إثني عشر مجالا وتضمنتها الفقرة 185 من الوثيقة، وفي المقابل هذه المسؤوليات من الالتزامات، فإن القادة الأفارقة يتعهدون من جانبهم بتنفيذ الإجراءات التي وردت في الفصل الثالث من النيباد فقرة 49 على أنه يلاحظ هنا أن النيباد سكتت تماما عن الجانب الخاص بالمشاركة بين الجنوب والجنوب[2].

كما تبنت دول مجموعة الثماني الصناعية " النيباد"، وذلك في إطار سعيها إلى العمل على تخفيف حدة الفقر من الدول النامية من ناحية ودفع عجلة التنمية بها من ناحية أخرى، وفي عام 2000 عقدت قمة مجموعة الثماني في أوكيناوا باليابان، ورغم أن قادة الثمانية إختلفوا فيما بينهم على كيفية تحقيق التنمية المنشودة في القارة، إلا أنهم قرروا إلغاء ما يقرب من مائة ألف مليون دولار أمريكي من الديون، وفي نفس الوقت أكدوا غرضهم على إلتزام دول القارة بالشروط المعروضة عليهم لتخفيف ديونها، ولقد كانت إفريقيا ممثلة تمثيلا

1– فوزية خداكرم عزيز، مرجع سبق ذكره، ص 431.

2– المرجع نفسه، ص432.

جيدا في القمة حيث شارك فيها الرئيس النيجيري ورئيس جنوب إفريقيا ممثلا عن دول عدم الإنحياز والرئيس الجزائري ممثلا لمنظمة الوحدة الإفريقية[1].

وفي اجتماع المجموعة في جنوة بإيطاليا في يوليو 2001 حظيت القارة بإهتمام كبير من قبل قادة مجموعة الثماني سواء من حيث المشاركة الإفريقية أو القرارات التي اتخذت، وقد رحب المشاركون بالنيباد ووافقوا على الإلتزام بمبادئ أساسية هي : تعزيز الديمقراطية، وترسيخ الحكم السياسي الجيد، ومنع المنازعات وإدارتها وتسويتها وخرجت القمة بعدة من القرارات الهامة منها:

إستفادت إفريقيا من الصندوق الخاص بدعم التعليم في الدول النامية، حيث قرر زعماء الدول الثماني إلغاء ديون الدول الأكثر فقرا وقد نجحت بعض الدول الإفريقية في التأهل لخفض ديونها بمقدار 53 مليار دولار أمريكي مقارنة بحجم الدين الأصلي الذي بلغ 74 مليار دولار حيث وصل عدد هذه الدول 63 دولة منها: بنين، بوركينافاسو، غينيا الإستوائية، مدغشقر، غينيا بيساو، وزامبيا والكاميرون وتشاد وغينيا ومالي وموريطانيا وموزمبيق والنيجر ورواندا والسنغال وتنزانيا وأوغندا[2].

كما قام القادة الأفارقة بتعيين ممثلين شخصيين وعلى مستوى عال للمشاركة في إعداد خطة مفصلة لإحداث التقدم على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حيث استحدثت هيئة رؤساء الدول آلية بشأن تنمية افريقيا تقوم بعمليات الرصد والتقييم الدوري للتقدم الذي تحرزه البلدان الافريقية في الوفاء لالتزاماتها من أجل تحقيق التنمية والإصلاحات الاجتماعية والحكم الرشيد، وبهذا ستفرض على الدول الأعضاء فيها التزامات ومسؤولية ذات صبغة تعاقدية في مجلات شديدة الحساسية والخطورة مثل حقوق الإنسان وديمقراطيه الحكم، ويخضع الأداء لمراجعة وتقييم دوريين وبشكل مستقل، ويترتب على نتائج تلك المراجعه آثار ملموسة فيما يتعلق بنصيب هذه الدول في المساعدات الدولية وتخفيف الديون والاستثمارات الأجنبية والمشروعات المشتركة[3].

وضعت هذه الآلية تحت اسم "جهاز مراقبة الزملاء"، بحيث تسمح للدول التي تنظم إليها طواعية بأن تراقب سير الحكم في كل منها وتقديم تقرير سنوي عنها، إلا أن غالبية الدول الإفريقية ترددت من الانضمام إليها خشية أن تستغل للتدخل في الشؤون الداخلية

---

1 – النيباد... الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 2.

2– فوزية خداكرم عزيز، مرجع سبق ذكره، ص431.

3– النيباد... الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 4.

للدول، لا سيما أن الدول الغربية تبدي حماسا شديدا بهذه الآلية، بحجة أن ذلك يضمن قيام أنظمه ديمقراطية على غرار النظام الغربي. وتعكس هذه الآلية الإفريقية التي استحدثت في 2003، رغبة في الاعتماد على الذات سياسيا واقتصاديا وتحسين مستوى الأداء في مجالات التنمية كافية للخطة التنموية بدلا من محاولة منظمات دولية فرض تلك الرقابة وبهذا تعتبر ركيزة أساسية ترتكز عليها، ويمكن القول أن عملية التقييم ستكون طواعية وستعتمد على الحوار وليس اتخاذ إجراءات تأديبية ضد الدول التي تعجز عن تحقيق المستويات المتفق عليها، والأهم من ذلك هو هل أن هذه الآلية الجديدة للتقييم الذاتي ستسفر عن تحقيق الإصلاحات المرجوة في دول افريقية حافلة في انتهاك الديمقراطية وحقوق الإنسان ؟ وهنا تظهر الحاجة لإقامة علاقات جديدة مع الدول الصناعية والمنظمات متعددة الأطراف كشركاء في التنمية، نظرا لما تثيره نظم تقديم المعونات من مشكلات للدول النامية، وتحدد معايير تلتزم بها الدول المانحة والدول المتلقية[1].

أقرت قمة مابوتو 2003 إبقاء أمانة النيباد في جنوب أفريقيا لتتمكن من سرعة الحركة، على أن تنتقل الى أديس أبابا خلال ثلاث سنوات، وهكذا تسير إفريقيا في خطين متوازيين واحد للتكامل بالاعتماد على النفس، والثاني إحداث تنمية بمساعدة أطراف خارجية، وهذا ما يؤكد بأن هناك علاقة بين النيباد والاتحاد الافريقي، إلا أن هذه العلاقة غير واضحة مما يدعو إلى وضع أسس جديدة وواضحة للعلاقة بين المنظمتين، ومع ذلك فقد قام كل من الاتحاد الإفريقي وأمانة النيباد بتحديد المبادئ وتحقيق الإتفاق المشترك فيما يخص السلام والأمن وهي :

1- الاتحاد الإفريقي هو الهيئة القارية ذات المسؤولية الأساسية عند تنفيذ الأجندة الإفريقية بشأن السلام والأمن ومنع الصراعات وحلها

2- تعزز النيباد مساعي الإتحاد الإفريقي لتنفيذ مبادرات سلام وأمن وطنية واقليمية وقارية.

3- إن جدول أعمال الاتحاد الافريقي– نيباد للسلام والأمن لا يتجزأ لمواجهة التحديات في افريقيا، ولتحقيق نمو تطور مستدامين– ينبغي أن ينعكس في الأنشطة المتنوعة لكل من مفوضية الاتحاد الافريقي وأمانه النيباد، وهذا يستدعي تطوير آليات تساعد على حفظ السلام وتحسين القدرة على منع الصراع والرد على الإرهاب وضمان ردود استراتيجيات متكاملة لمنع انتشار الأسلحه الصغيرة وتعبئة الموارد من أجل صندوق الاتحاد الأفريقي، وهذا كله

1- فوزية خداكرم عزيز، مرجع سبق ذكره، ص433.

يتطلب أيضا استحداث آليات فاعلة ومنضبطة لقيادة التكتلات فيها التي تربو على 12 منظمة إقليمية أو ما دون إقليمية والتنسيق فيما بينها وبين الاتحاد الافريقي باعتبار أن الإتحاد الإفريقي يمثل المنظمة الدولية – الإقليميه الرئيسة في القارة الإفريقية كي تخرج بنتائج سياسية اقتصاديه جيدة[1].

المطلب الثالث: الحكم الراشد في مبادرة النيباد وآلية مراجعة النظراء

تعتبر مبادرة النيباد ثمرة الجهد والسعي المميز لقادة الدول الأقطاب في إفريقيا، وهم من خلال هذا الجهد يسعون إلى تجسيد معايير مبادئ الحكم الراشد في الدول الإفريقية، ولم تكن النيباد هي المبادرة الأولى التي تتضمن مناقشة مبدأ الحكم الراشد فقد سبقتها في ذلك مبادرات عديدة.

تاريخيا ترجع الإشارة إلى مفهوم الحكم الراشد في مبادرات التنمية الإفريقية والتعاون مع الدول الغربية إلى بداية التسعينات، فقد اعتبرت وثيقة **كمبالا** لمؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في إفريقيا **(CSSDCA)** لعام 1991، أن الحكم الراشد هو أساس تحقيق الاستقرار مشيرة إلى ضرورة الالتزام بحكم القانون، المشاركة الشعبية في الحكم والشفافية وتداول السلطة، كما حددت وثيقة أجندة القاهرة التي اعتمدها القمة الإفريقية في يونيو 1995 بأديس أبابا رؤية إفريقية شاملة، وهذا باعتبارها التحول الديمقراطي والحكم الراشد كشروط ضرورية لتسريع عملية التنمية المتوازنة والمستدامة لكل بلدان القارة.[2]

كما تم الإشارة في الإطار البديل لبرنامج التكيف الهيكلي من أجل الانتعاش والتحول في الميدان الاجتماعي والاقتصادي "**إطار إفريقي بديل**"، الذي أعدته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية بإفريقيا عام 1991 بأن البيئة السياسية غير الملائمة هي السبب الرئيسي في مشاكل الدول الإفريقية، هذا بالإضافة إلى القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي الذي جعل من مبدأ الحكم الراشد أحد أهداف الإتحاد الجديد لكن دون تحديد معنى محدد له. وعليه فإن الدول الإفريقية تعتبر مفهوم الحكم الراشد مفهوم متفق عليه وله مؤشرات ومعايير متفق عليها على الرغم من تعدد الاقترابات في هذا الإطار. كما مثلت كل من خطة "**الماب**" و"**التعاون العالمي**" جذور ومصادر الحكم الراشد في النيباد، فخطة الماب لم تتعامل مع مفهوم الحكم الراشد على أنه مجرد وسيلة أو متطلب من متطلبات تحقيق النمو الاقتصادي، بل جعلته هدفا تنمويا أساسيا لإحياء القارة، وقامت الخطة بتحديد سمات معينة لأسلوب

1- فوزية خداكرم عزيز، مرجع سبق ذكره، 432.

2- أمينة فلاح ، مرجع سبق ذكره، ص 95.

الحكم الذي تحتاج إليه إفريقيا، وهو الحكم الذي يتمتع بالشرعية ويحظى برضا ودعم الشعوب الإفريقية، ويدافع عن المصالح السيادية لها، والقدرة على الوفاء بالاحتياجات التنموية الأساسية للشعوب الإفريقية، والقدرة على التعامل بكفاءة مع العمليات المرتبطة بالعولمة في الاقتصاد العالمي الجديد[1] .

أما وثيقة التعاهد العالمي لإحياء إفريقيا **recovery compact for african** التي ساعدتها اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، فقد وظفت مبدأ الحكم الراشد لدعم اقتصاد السوق في الدول الإفريقية وكأساس للشراكة مع الأطراف الدولية، في حين أن وثيقة النيباد الأساسية قد اعتبرته مفهوما له معايير مقبولة عالميا وأحد شروط التنمية المستدامة، وقد أشارت الوثيقة في طرحها لمبادرة الديمقراطية والحكم الراشد أن هدف المبادرة هو دعم أطر سياسية وإدارية تقوم على مبادئ الديمقراطية والشفافية والمساءلة والنزاهة واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون في الدول الإفريقية، كما فضلت الدول الإفريقية مبادرة الحكم السياسي والاقتصادي في وثيقة خاصة تسمى "إعلان عن الديمقراطية والحكم السياسي والاقتصادي والحكم في مجال الشركات الخاصة"، وذلك من خلال القمة الإفريقية بالعمل على دعم: حكم القانون، مساواة جميع المواطنين أمام القانون، حماية الحريات الفردية والجماعية، الحق في المشاركة الحرة، التوازن والفصل بين السلطات مع احترام استقلالية القضاء وكفاءة البرلمان.[2]

أما فيما يخص معايير الحكم السياسي الراشد بصفة خاصة اتفقت الدول الإفريقية في الإعلان على:

– تبني قواعد ومعايير ومؤشرات واضحة للحكم الراشد على المستوى الوطني والإقليمي والفرعي والقاري.

– وجود جهاز خدمة مدنية يتسم بالكفاءة والفاعلية والخضوع للمساءلة.

– التأكيد على دعم كفاءة البرلمان وغيره من مؤسسات المحاسبة بما في ذلك اللجان البرلمانية ولجان مكافحة الفساد.

– التأكيد على استقلال النظام القضائي الذي يضمن عدم إساءة استعمال السلطة والحد من الفساد.[3]

1_Conference on Security, Stability, Development and Cooperation in Africa, Kampala.document, Kampala, May1991.

2 النيباد...الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 04.

3 _Assembly of heads of state and government, thirty –first ordinary session.AU CONSTITUTIVE ACT, LOMO, TOGO, 12 June2000.

ثانيا: الحكم الراشد في آلية مراجعة النظراء

تعتبر مبادرة النيباد أول مبادرات التنمية الإفريقية التي طرحت آلية مراجعة النظراء، إلا أن "**وثيقة التعهد العالمي لإحياء إفريقيا**" تعتبر المصدر المباشر لآلية مراجعة النظراء الإفريقية، وفي هذا الإطار أشارت الوثيقة أن مصدر هذه الفكرة يرجع إلى منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي التي تطبقها على المستوى الاقتصادي فقط لحوالي أربعين عاما من خلال وثيقة 2002 **PAGANI** للمنظمة، تم تحديد سمات هذه الآلية وتبلور بذلك معنى عملية مراجعة النظراء بأنها " الفحص والتقييم المنظم لأداء دولة معينة من طرف دول أخرى بهدف دعم قدرتها على صياغة سياسات ناجعة والإمتثال بتأسيس معايير ومبادئ متفق عليها"، وقد فرقت الوثيقة مصطلح مراجعة النظراء عن الإجراءات القضائية وعن التقارير البسيطة، أو عملية جمع المعلومات، بل قامت بطرح مصطلح "**ضغط النظراء**" والذي يعتبر عاملا مهما لفعالية هذه الآلية، وذلك من خلال الضغط الممارس من طرف الدول تجاه بعضها البعض للإلتزام بقواعد الحكم الراشد[1].

لقد أثبتت التجربة العملية أن نجاح منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي كان بفضل المنافسة التقنية والدور البارز الذي لعبته الحوارات السياسية للمجتمع المدني، هذا بالإضافة إلى العوامل الإنسانية والتي تساهم في نجاح هذه الآلية: كالثقة المتبادلة، توفير الشفافية، توفر الموارد البشرية والمادية والفنية، إذ على الدول الموقعة المساهمة على الأقل ب 100.000 دولار أمريكي، هذا إضافة إلى المكتب الإقليمي لإفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أوكلت مهمة تأسيس "**صندوق أمانة مراجعه النظراء** الإفريقية **The APRMTRUNT FUND** لضمان التمويل المستدام للآلية[2].

المبحث الثاني: الإنجازات والتحديات التي تواجه مبادرة النيباد

المطلب الأول: إنجازات المبادرة

إن تقييم عمل وأداء النيباد الكلي يطرح تحديات، لأنه من الصعب عزل إسهامات النيباد في النتائج الاقتصادية الملحوظة عن إسهامات برامج وسياسات أخرى، ومع ذلك تشير البيانات المتاحة إلى أن أداء أفريقيا في مجال النمو الاقتصادي كان أفضل بكثير في العقد مابين (1999–2009) منه في العقد الذي سبقه 1990. كما ساهمت مبادرة النيباد

1 –Fabrizio Pagani, « Peer Review: a tool for cooperation and change», organization of economic cooperation and development, september2002, p9.

2– سالي يوسف، كوثر مبارك، دور ومستقبل النيباد في القارة الإفريقية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، 2017، متاح على الموقع الإلكتروني hhps://democraticac.de/ ?p=48402

في ارتفاع معدل النمو السنوي للناتج الحقيقي في أفريقيا من 2,7% في الفترة الممتدة من عام 1990 إلى عام 1999 إلى 5% في الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2009[1].

من إنجازات النيباد الأخرى أنها وضعت أفريقيا على جدول الأعمال العالمي، واستنفرت أيضًا الدعم الدولي للمنطقة، وترتب على اعتماد النيباد أن وضعت مجموعة البلدان الثمانية خطة العمل المتعلقة بأفريقيا في حزيران/يونيو 2002 وعقدها التزامات بدعم تنفيذ النيباد، وزادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا منذئذ زيادة كبيرة، فقد انتقلت من 21,4 مليار دولار في عام 2002 إلى 47,9 مليار دولار في عام 2010، وزادت التدفقات الثنائية من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من 13,4 مليار دولار إلى 29,3 مليار دولار على مدى الفترة نفسها، ورغم هذه الزيادة لا تزال تدفقات المساعدة التي تقدمها هذه اللجنة إلى أفريقيا في الوقت الراهن دون الالتزامات المعقودة للمنطقة، ولا بد في هذا الصدد من أن تفي مجموعة البلدان الثمانية بالتزاماتها القائمة تجاه إفريقيا، وكان اعتماد النيباد أيضًا في قرار زعماء المجموعة اختيار بعض الزعماء الأفارقة للمشاركة في اجتماعات قمة المجموعة، ثم في اجتماعات مجموعة العشرين، فظلت بذلك قضايا تنمية أفريقيا مدرجة في جدول الأعمال العالمي[2].

حققت النيباد أيضاً بعض التقدم في مجال الحوكمة الاقتصادية والسياسية في بلدان عدة في المنطقة، قد تحسنت الأوضاع لاسيما في مجالات مثل الإصلاح الضريبي، والحصول على القروض وتنفيذ العقود، وعلاوة على ذلك أحرز تقدم ملحوظ في مجال الحوكمة السياسية، وبخاصة في القضايا والعمليات الانتخابية، فعلى سبيل المثال، عقدت انتخابات سلمية في 13 بلدا في عام 2010، وفي 20 في عام 2011 وساهمت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، التي اعتمدتها لجنة رؤساء الدول والحكومات لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مارس 2003، في ما حدث مؤخرًا من تحسينات في الحوكمة الاقتصادية والسياسية في المنطقة، بتصرفها على أساس أنها وكالة تقيد الإجراءات الحكومية، وقد انضم ثلاثة وثلاثون بلدا إلى الآلية، واستكملت أربعة عشر منها العملية، وبلغت مراحل مختلفة من تنفيذ توصيات الاستعراض[3].

1- سالي يوسف، مرجع سبق ذكره.

2 – النيباد... الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 4.

3 – سالي يوسف، كوثر مبارك، مرجع سبق ذكره.

من إنجازات النيباد أيضًا أنها حملت الأمم المتحدة على اتخاذ تدابير لتعزيز الإتساق في الدعم المقدم إلى أفريقيا، فمنذ إقرار النيباد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 57 المؤرخ 04 نوفمبر 2002، أصبحت النيباد تحظى بقبول واسع باعتبارها الإطار والآلية التي ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يدعما بواسطتها جهود التنمية الأفريقية، وأنشأت الأمم المتحدة آلية التشاور الإقليمية التي تَعزّز بواسطتها اتساق وتنسيق الدعم المقدم إلى إفريقيا، ويجدر الإشارة أن العضوية في آلية التشاور الإقليمية لا تقتصر على وكالات الأمم المتحدة، وصار يوجد اليوم بالتحديد من بين أعضاء الآلية منظماتٌ إقليمية مثل مصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية[1].

كما تجذر الإشارة أن مبادرة النيباد جاءت في ظرف اقتصادي إفريقي جد متدهور، ويعاني معضلة صلبة مفادها التبعية والخضوع للقوى الخارجية جراء الانغماس في سياسة الاقتراض، وفساد البيئة العامة للتنمية بسبب سوء توزيع الثرو، مما وسع الفجوات داخل طبقات المجتمعات، ويمكننا أن نجمل مميزات هذا الوضع في الآتي ذكره:

1- عدم إيمان الحكومات الأفريقية بالمبادرات المهتمة بتغيير الأوضاع في أفريقيا وتجاهل دعوات الانضمام إليها والتنسيق مع أجهزتها كخطة لاغوس 1980.

2- الإنغماس في سياسة الاقتراض من المؤسسات المالية العالمية وفق إملاءات الدول المانحة الطامعة في نهب الثروات والموارد الأفريقية لاسيما النفطية والمعدنية منها، فأكبر احتياط العالم من النفط تحوزه القارة الأفريقية.

3- فساد البيئة العامة للتنمية داخل القارة وتفشي الفساد السياسي.

4- كثرة الحروب النزاعات الطائفية التي فاقت العشرين نزاعا خلال سنة 2013.[2]

ومن أجل تكريس التنمية المستدامة بكافة أبعادها بهدف تحسين أدآء الاقتصاد الأفريقي، بادرت النيباد إلى تقديم تشخيص عميق للوضع التنموي الأفريقي ومحاولة تحسينه من خلال عدة مشاريع أهمها:

- ركزت على العمل بغية انتشال أفريقيا من تبعيتها للغرب وللمؤسسات المالية العالمية كصندوق النقد الدولي، وعلى محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي القاري إلى حد ما، وذلك من خلال تشجيع التكامل البيني والإقليمي بين دول القارة من جهة وبين دول القارة والبيئة

1 - المرجع نفسه.

2- هادية يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص322.

العالمية من جهة أخرى، مع تشجيع الرشادة القطاعية بتفعيل المحاسبة والرقابة وبعث روح المسؤلية لدى الفاعلين في مجال التنمية الشاملة .

– عمدت المبادرة سنة 2005 إلى إعادة بعث المجموعات الاقتصادية الإقليمية وإدماج أجهزة الاتحاد الأفريقي في القضاء على الحروب الطائفية التي تعاني منها القارة، كما أقنعت البنك الأفريقي بضرورة المساهمة في تحسين وتجديد البنى التحتية الإقليمية، وفعلا مول البنك ما يربو عن 40 مشروعا في هذا الإطار بتكلفة 4,3 مليار دولار أمريكي.

– أطلقت النيباد برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا سنة 2003 ساهمت فيه عدة أطراف مؤسساتية كمؤسسة البحوث الزراعية بأفريقيا والرئيسية التالية:

1–توسيع إدارة الأراضي المستدامة ونظم التحكم في المياه، حيث تعتبر المبادرة أن عقلنة استغلال الموارد المائية والحفاظ عليها ضرورة ملحة ضمن مخطط استدامة التنمية في القارة السوداء.

2 –زيادة فرص الوصول إلى أسواق جديدة من أجل تحسين البنية التحتية للقارة، مع الالتفات إلى ضرورة توزيع متوازن للمشاريع التنموية على نحو يسمح باستفادة المناطق الريفية بشكل خاص.

3–زيادة الانتاجية الغذائية و الحد من الجوع، وتحسين نظم البحوث الزراعية، وزيادة الدعم المقدم لمساعدة المزارعين.[1]

وأملا في تجويد المناخ الاستثماري، طرحت المبادرة برنامج تهيئة المناخ الاستثماري بأفريقيا بهدف الحد من صعوبات استقطاب رأس المال العالمي والإقليمي عن طريق محاربة الرشوة، ودراسة الامتيازات الضريبية والقروض الممكن الاستفادة منها.

وإدراكا منها لأهمية التطور التعليم والتكنولوجيا كعامل محفز للتنمية، عمدت النيباد إلى تزويد قطاعات التعليم العالي بأحدث التكنولوجيات ومن الأمثلة على ذلك الجامعة الاتصالية الأفريقية و هي التجربة الاتصالية الأولى من نوعها بامتياز، بالإضافة إلى تجربة المدارس الإلكترونية، فاقتران التكنولوجيا بالتعليم من شأنه أن يمنح أفريقيا فرصا إضافية لتعجيل التنمية فيها[2].

1– هادية يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص323.

2 – هادية يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص323.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المبادرة

رغم التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ برامج النيباد وأنشطتها، فقد أضحى من الواضح أن البلدان الأفريقية أبعد ما تكون عن تحقيق أهدافها النهائية المتمثلة في القضاء على الفقر، ووضع المنطقة على طريق التنمية المستدامة، ووقف تهميش القارة في الاقتصاد العالمي.

ومن أسباب هذا التقدم البطيء في تحقيق كل أهداف النيباد ما يلي:

- انخفاض مستويات الموارد البشرية والمالية، نقص الإمكانات، مشكلات التنسيق بين أمانة النيباد والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية، المشاركة غير الكافية من أصحاب المصلحة المحليين المهمين في العملية، ضعف البنية التحتية، عدم وجود معايير قابلة للرصد والتقييم للقياس، كما أن المبادرة يحيط بها عدد من التحديات التي تعيق عملها وتجعلها غير قادرة على تحقيق الأهداف العليا التي أعلنتها في ميثاقها، فضلا عن تحول المبادرة إلي تجربة صورية تفتقد الفعالية والجدية الحقيقية على أرض الواقع، وإن كان لها بعض الإنجازات الملموسة ولكنها تظل دون المستوى المطلوب[1].

إن المشروعات الكثيرة التي شملتها مبادرة النيباد بحاجة الى تمويل ضخم وموارد مالية كبيرة لسد فجوة الموارد تبلغ 12 % من الناتج المحلي الإجمالي للقارة أي 64 بليون دولار، إلا ان الدول الافريقية تعاني من ضعف في هذه الموارد وتدني في القطاعات الأساسية مثل البنى التحتية والطاقة والتنمية البشرية والمياه والنقل والصحة والزراعة. أما المساهمات الخارجية الرسمية قليلة وغير مؤثرة وذلك يتضح عندما وعد "بوش" وعند تعبئته في واشنطن في 2002 في المؤتمر الأمريكي – الإفريقي وإعلانه تمويل النيباد بنسبة كبيرة من تقديرات احتياجاتها، إلا أن الذي حدث هو إعلان كل من الولايات المتحدة مع مجموعة الثمانية الكبارعن خمسة مليارات للأفارقة ليلتزموا بالخطة، ومعنى ذلك أن يكون الإرتباط بخطة تقوم على توفير البنية التحتية للاستثمارات الأوربية الأمريكية وبأقل التكاليف.

كذلك ضعف قدرة الدول الافريقية على حفظ السلام بشكل فاعل في مناطقها المضطربة، بالإضافة إلى أن عمليات السلام قائمة كلياً على اعتبارات مالية، ولا تملك المنظمات الإقليمية الافريقية والدول الأعضاء فيها الأهلية والموارد كي تواصل عمليات سلام متعددة الأبعاد، وثمة عدد من الدول الافريقية ألا وهي قوى إقليمية مثل: نيجيريا وجنوب افريقيا واثيوبيا وانغولا قادرة على نشر قوات حفظ سلام عسكرية بدعم مالي ولوجستي.

---

1 – فوزية خداكرم عزيز، مرجع سبق ذكره، 432.

أيضا الإطماع الأوربية – الأميركية على القارة الذي قد يفشل المبادرة، خصوصا وأن هذه المبادرة تعتمد بالدرجة الأساس على المساعدات المالية، وقد تؤدي تلك الأطماع دورا سلبيا في تقديم تلك المساعدات، وعليه ومن أجل النهوض بالبرنامج فلا بد من أن ينطلق من الإرادة الافريقية ذاتها، والإعتماد على المساعدات التي تخدم القضايا الإفريقية، بحيث لا تشكل تلك المساعدات سبيلا للتدخل في شؤون القارة، ويزيد من تبعيتها وبالتالي تهميشها[1]، **ومن هنا يمكن تحديد عدد من النقاط التي تمثل تحديات حقيقة أمام مبادرة النيباد وأي مبادرة إفريقية دولية:**

1- ضعف التمويل والدعم المالي الدولي.
2- ضعف التنسيق مع التكتلات الاقتصادية الأفريقية الموجودة فعليا مما يؤدي إلى تشتيت الموقف الأفريقي وضعفه امام المجتمع الدولي.
3- ضعف البنية التحتية وعدم القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية
4- ضعف الهيكل الإداري للمبادرة وضعف تنظيمة.
5- الأضطربات السياسية والصراعات الداخلية والخارجية.
6- هشاشة الدولة الإفريقية.
7- التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة[2].

أمام هذه التكتلات فإن الرهان المستقبلي للقارة الإفريقية في هذا القرن هو سبيل مواجهة التحديات وآثارها المحتملة، لهذا فإنه يتوجب على القارة الإفريقية إعادة النظر في التفكير السياسي الاستراتيجي الإفريقي، وتكثيف التعاون الاقتصادي بين الدول الإفريقية عن طريق وضع نظرية سياسة إفريقية للتكامل والإندماج القاري على المدى الطويل.

- القضاء على الفقر.
- مساعدة الدول الإفريقية على المشاركة الفعالة في مسيره التقدم والتميز .
- الحيلولة دون محاولات تهميش القارة في مسار العولمة، وتفعيل اندماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي .
- تجاوز إقصاء المرأة وعزلها[3].

1- فوزية خداكرم، مرجع سبق ذكره، 433.

2 – سالي يوسف، كوثر مبارك، مرجع سبق ذكره.

3- ممدوح محمود منصور، العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2003، ص 59.

على الرغم من إقامة شراكة جديدة مع إفريقيا للمساعدة على عملية التنمية، وعلى الرغم من أسبقية مبادرة النيباد بطرحها لآلية مراجعة النظراء **PRM** ، إلا أن العديد من القضايا والأسئلة قد أثيرت حول جوانب النقص وسبل إصلاحها، وحول آفات هذه الآلية، ومدى مساهمتها في تدعيم الحكم الراشد في دول القارة ومن أهم هذه القضايا :

أولا: اعتماد الآلية الإفريقية بشدة على نموذج آلية مراجعه النظراء لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، حيث أن الآلية الإفريقية لم تتضمن أي قرار عقابي أو أي شكل من أشكال الأعمال الملزمة قانونيا أو آليات التنفيذ، وهو ما يعزز رؤية بعض النقاد بأن ترتيب الآلية والنيباد بهذا الشكل إنما كان لإرضاء وجذب مجتمع المانحين ليس إلا.

ثانيا: الطابع الطوعي للآلية أفقدها الطابع المؤسسي الإلزامي على آليات التعامل مع المعارضين، هذا ما مفاده أن الآلية لينة للغاية **SOFT METHOD** كوسيلة لإصلاح ممارسات الحكم، إضافة إلى أن الهيكل التنظيمي للآلية لا يحمل أي صيغة إلزامية.

ثالثا: الإفراط في التقنية والتعقيد في مجالات التركيز فالاستبيان **The questionnaire** مثلا الذي صاغته لجنة أمناء الآلية لتجيب عليه الدول الخاضعة للمراجعة حاول تغطية الكثير من القضايا إلى حد الخلط والتداخل بينها، كما لم يعد بإمكان الحكومة والمجتمع المدني الرد عليها لغياب أسئلة تتماشى مع الأحداث المستجدة، كما تم حذف الكثير من الوثائق المهمة على المستوى الدولي والإفريقي منها: بروتوكول الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب 1998، إعلان مبادئ حرية التعبير في إفريقيا 2002، ولم يتم الإشارة إلى معايير التجمعات الإقليمية ودون الإقليمية **(SADC,ECOWAS)**، والتي تعتبر مبادئها وثيقة الصلة مع قضايا الحكم الراشد والديمقراطية، وفي مجال حرية التعبير كانت المبادئ شديدة العمومية ولم يتم الإشارة إلى حرية الصحافة والإذاعة ووسائل الإعلام وحرية التجمع، كما لم يتم الإشارة إلى التمييز ضد المرأة والتمييز والمساواة بين المواطنين[1] .

رابعا: تردد البلدان المشاركة في الخضوع لعملية المراجعة بعد دعم البعثة، وعدم اتخاذ التدابير التصحيحية لتصحيح أوجه القصور، فرواندا مثلا رأت أنه لا معنى لأخذ المشورة من سكرتارية الآلية، وفضلت اختيار 50 شخص من مجلس الحكم، ورفضت اقتراح السكرتارية بتأسيس مجلس مع أغلبية المجتمع المدني، ولهذا تم تصنيف رواندا في المرتبة 118 من بين أكثر الأنظمة الإستبدادية في العالم في مجلة **The economist**

1- أمينة فلاح، مرجع سبق ذكره، ص 95.

democracy index 2007، كذلك فقط شكك العديد من المحللين في أن الدول الإفريقية مستعدة بالفعل لأن تمارس ضغوطا على بعضها البعض لدفع مبادئ الحكم الراشد، خاصة بعد موقف الحكومات الإفريقية من التجاوزات ضد نزاهة العملية الانتخابية والتعبير عن الرأي في زيمبابوي 2002 [1].

خامسا: عدم القدرة على تحمل التمويل على المستوى الوطني والقاري للآلية، فالآلية لا تملك في الوقت الحالي تمويلا خاصا بها على الرغم من الاتفاق على أن تشارك كل دولة سنويا بمبلغ 100.000 دولار أمريكي لتشغيل الأمانة، إلا أن معاناة الدول الإفريقية من الركود الاقتصادي والتخلف عن دفعها للديون المستحقة عليها جعلها عاجزة عن دفع اشتراكاتها في هذه الآلية، وهو ما دفع بها إلى الإعتماد على مصادر التمويل من شركاء التنمية (حكومة كندا، المملكة المتحدة، اسبانيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، إضافة إلى مصرف التنمية الإفريقي، اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة، وهذا ويبقى مستقبل الآلية غامضا إلى أن تقوم مبادرة النيباد بتخصيص موارد خاصة لتمويل الآلية على المدى الطويل وضرورة التفكير في إنشاء صندوق استئماني "**TRUST FUND**" ، لذلك فهناك تخوف من أن تصبح الآلية شرطا للمساعدات الإنمائية الرسمية.

سادسا: انعدام المساءلة والشفافية في لجنه الأمناء ومنتدى آلية المراجعة، وبطء تجديد أعضاء لجنة الأمناء (**APR PANEL**) واستقلالها يؤثر على مصداقية عملية المراجعة، فلجنة الأمناء مسؤولة عن نزاهة عملية المراجعة بصفة عامة، وأي انحياز منها أو تستر يمكن أن يفضح عملية المراجعة كلها، إلا أن سلطاتها لا تؤهلها لذلك فهي لا تملك الحق في تغيير مبادئ ومعايير عملية المراجعة، وكما تم سحب منها سلطة تفسير وثائق المبادرة في حالة وجود خلاف، وهذا لا يمكن للآلية تحقيق الكثير إذا استمرت تحت سيطرة رؤساء الدول والحكومات، لأنهم لا يمكن أن يخضعوا للتقييم ويقيموا في نفس الوقت[2].

سابعا: استغراق عملية المراجعة فترة طويلة، ففي كينيا مثلا استغرقت ثمانية أشهر من أجل التوصل إلى اتفاق مع المجتمع المدني حول العضوية في مجلس الإدارة، كما أن تقارير المراجعة لنيجيريا وبوركينافاسو معلقة منذ منتدى شرم الشيخ في جويلية 2002.

ثامنا: غموض عملية المراجعة وعدم وضوحها، فهل هي عملية سياسية تهدف إلى تبادل الخبرات والسياسات والنماذج والممارسات المثلى وبناء القدرات، أم هي عملية قانونية

1- أمينة فلاح، مرجع سبق ذكره، ص96.

2- المرجع نفسه، ص 97.

لأنها أيضا تتضمن التأكد من التزامات الدول بسياسات ومؤشرات معينة، وربما هذا ما دفع الدول الإفريقية للتوفيق بين أمرين: وجود آلية للمراجعة توحي بجدية هذه الدول عن الالتزام بمبادئ الحكم الراشد، وفي نفس الوقت التأكيد على أنها ليست آلية عقابية ضد الدول غير الملتزمة بهذه المبادئ.

تاسعا: عدم وجود صيغة وطنيه لإدماج برنامج العمل الوطني **(POA)** مع البرامج وخطط التنمية، وهذا راجع إلى عدم كفاءة وفعالية صياغة برنامج العمل الوطني، فعلى برامج العمل الوطني أن تعكس الشواغل والأولويات الوطنية وأن تكون متصلة بالخطط الوطنية، ففي كينيا مثلا استطاعت إعداد إستراتيجية لاستعادة الثروة وفرص العمل، وذلك بتوحيد كل من الورقة الإستراتيجية للحد من الفقر 2001، وخطة ما بعد الانتخابات 2001 وجميع خطط التنمية، وفي غينيا أيضا تم وضع برنامج العمل الوطني تماشيا مع الخطط حيث تم إنشاء "لجان للرقابة" على تنفيذ برنامج العمل الوطني، وفي 21 ابريل 2009 أعلنت غانا عن إنشائها "مركز للنهوض بالآلية **WACAH**" لغرب إفريقيا من أجل تعزيز عملية التعاون والتكامل لعملية المراجعة، لأنها كانت بارعة في إصلاح كل عمليات المراجعة.[1]

ومن ناحية أخرى فإنه وعلى الرغم من أن الوثيقة الأساسية للآلية قد أشارت إلى ضرورة المشاركة في عملية المراجعة، إلا أنه ما يلاحظ على أرض الواقع عكس ذلك فهناك غياب واضح للمعلومات حول فرص المجتمع المدني المشاركة في الآلية، إضافة إلى القيود التي تفرض على منظمات المجتمع المدني الإفريقي، كما أن العديد منها يتوقف نشاطها على التمويل الخارجي، فتمثيل منظمات المجتمع المدني مثلا في إثيوبيا غير كافي وهو ما يتعارض مع مبادئ الآلية، ففي مارس 2009 نشر المركز الدولي **LAW NOT FOR** العدد الأول له بعنوان: **NEOLAW GLOBAL TRENDS IN PROFIT** ، تحدث فيه عن التحديات التي تؤثر على المنظمات غير الحكومية، وهذا وأسفرت نهاية عملية المراجعة في كل من الجزائر، كينيا، البنين، رواندا وجنوب إفريقيا عن جملة من النقائص كانت غائبة عن عملية استعراض الدول نذكر منها غياب فصل السلطات، وهيمنة السلطة التنفيذية، ففي كينيا مثلا لوحظ تأثير السلطة التنفيذية على عملية ترشيح وتعيين القضاة رغم إشارة برنامج العمل الوطني عن تنفيذ الإصلاحات القضائية والإدارية، هذا بالإضافة إلى الفساد في كل مراحل الآلية ومشكلة حقوق الإنسان، وخاصة تهميش حقوق المرأة والطفل.

1 – أمينة فلاح، مرجع سبق ذكره، ص 97.

عاشرا: أن المشروعات الكثيرة التي شملتها مبادرة النيباد بحاجة إلى تمويل ضخم، موارد مالية كبيرة لسد فجوة موارد مبلغ 12% من الناتج الإجمالي المحلي للقارة أي 24 بليون دولار، إلا أن الدول الإفريقية تعاني من ضعف في هذه الموارد وتدني في مستوياتها مثل: البنية التحتية والطاقة والتنمية البشرية والمياه والنقل والصحة والزراعة.

أحد عشرة: الأطماع الأوروبية الأمريكية على القارة التي قد يفشل المبادرة خصوصا وأن هذه المبادرة تعتمد بالدرجة الأساس على المساعدات المالية، وقد تؤدي تلك الأطماع دورا سلبيا في تقديم تلك المساعدات[1].

وعليه من أجل النهوض بالبرنامج فلابد من أن ينطلق من الإرادة الإفريقية ذاتها، والاعتماد على المساعدات التي تخدم القضايا الإفريقية، بحيث لا تشكل تلك المساعدات سبيلا التدخل في شؤون القارة ويزيد من تبعية دول القارة الإفريقية وبالتالي تهميشها.

وبعيدا عن الجدل القائم حول ضرورة أن تكون هذه الآلية عقابية أو مدى التزام الدول بمبادئها، فإن أحد أهم الأبعاد التي تحملها الآلية كما وافق معظم المحللون مع رأي **MALACHIAMATHOHO** من مركز الدراسات السياسية في **جوهانسبورغ** أن هذه الآلية يمكن أن تكون أداة إقليمية كبرى لتعزيز الديمقراطية في إفريقيا. هذا ويمكن أن يمثل الآلية منتدى لمناقشة إفريقية حول الحكم الراشد والإتفاق حول قواعد اللعبة السياسية، كما يمكن للآلية إذا عالجت موطن ضعفها أن تساهم في تهيئة بيئة مواتية لتنمية القطاع الخاص وتعزيز ثقة المستثمرين في هذه الآلية، فقد تكون الآلية أداة إقليمية كبرى لتعزيز الديمقراطية في إفريقيا كونها تقدم وتحاول تكريس قيم جديدة، كما أشار إلى ذلك **كريس لانسبرج** حيث أنها تمثل فرصة لتحسين نظم الإدارة العامة واعتماد الدول الإفريقية "**لميثاق الخدمة العامة في إفريقيا**" في **ويندهوك** (زامبيا) أحسن دليل على الممارسة الجيدة للحكم، هذا فضلا عن الفوائد الايجابية التي يمكن جنيها من خلال الآلية:

* تحسين نوعيه الحكم.
* تعميق الديمقراطية للمشاكل التي قد تكون مهملة أو مهمشة.
* تعزيز صورة البلاد و القارة مع المستثمرين وشركاء التنمية.[2]

وخلاصة القول فإن تطبيقا الحكم الراشد في بعض دول القارة الإفريقية قد حقق نتائج على مختلف الأصعدة ففي تنزانيا مثلا، لم تتمكن دولة في شرق إفريقيا ووسطها من تحقيق

1- أمينة فلاح، مرجع سبق ذكره، ص104.

1- المرجع نفسه، ص105.

التجانس العرقي، ففي الوقت الذي زاد فيه العداء العرقي في كينيا، نجحت تنزانيا في تحقيق التعايش السلمي بين المجموعات العرقية والدينية، فتعدد قبائلها والذي بلغ ما يقارب ال 100 قبيلة، لم يمنعها من تحقيق المساواة والتداول السلمي للسلطة، والتناوب على الحكم بين المسلمين والمسيحيين، وإنما جعل منها نموذجا للاستقرار السياسي والتعايش الديني في إفريقيا، واستطاعت أن تعكس هذا النجاح السياسي والمجتمعي اقتصاديا، فاليوم تنزانيا أصبحت من أسرع الاقتصادات نموا في إفريقيا الشرقية، حيث بلغ معدل إنتاجها المحلي 6.9% في 2014، كما نجحت في تطوير اقتصاداتها التحويلية والصناعية، وحتى وإن لم تنجح في تحقيق مراتب أعلى اقتصاديا وتنمويا بفعل تآكل بنيتها التحتية وارتفاع معدلات الفقر، فان ذلك لن يعيق مسارها التنموي، ففي السنوات المقبلة ستكون في وضع أمثل لأن التحدي الرئيس ومشكلة الهوية وأزمة التوزيع تجاوزته، يبقى فقط مشكلة التكنولوجيا وتطوير البنى التحتية وتوفير فرص العمل والخدمات، وهذا ليس بالأمر الصعب عندما تتوافر الإرادة الحقيقية لبلوغ مستويات أفضل تنمويا[1] .

في التسعينات من القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين بدأت بعض الإقتصاديات الإفريقية بالفعل بالنمو، وقليلون هم القادة الأفارقة الذين يجرؤون اليوم على أن يكونوا أوتوقراطيين كأسلافهم، وتقريبا في جميع دول إفريقيا جنوب الصحراء زاد الحيز الديمقراطي وصارت حركات المعارضة أقوى مما كانت عليه وتخضع تصرفات المزيد من القادة أكثر من أي وقت مضى في إفريقيا ما بعد الإستقلال للتدقيق أو المراجعة من قبل مجتمع مدني حي ورفيع الثقافة وصحافة أكثر تحررا ونشاطا، بالإضافة إلى ذلك فالمزيد من رؤساء الحكومات تكون مدة شغلهم للمنصب مقيدة بشروط وإنتخابات محددة، على الرغم من أن هذه الإنتخابات لا تقبل دائما بإعتبارها حرة ونزيهة كما توضح الأصوات الأخيرة في إثيوبيا وغينيا ونيجيريا وكينيا وزيمبابوي[2]

كما تتوجه أنظمة سياسية إفريقية في مسار حاسم للقطيعة مع الفساد، رغم تكلفة الحرب وتبعاتها المحتملة على تفكك بعض هذه الأنظمة، وتتصدر نيجيريا البلدان الإفريقية في الحرب على الفساد منذ وصول رئيسها محمد بوخاري إلى السلطة، فقط كان شعاره في الحملة الانتخابية "لا مكان للفساد في ظل حكمي"، استطاع كسر حاجز الخوف ومجابهة الفساد في بيئة سياسية واقتصادية ومالية موبوءة بكل مفردات الفساد ونهب أموال الدولة

1- أمينة فلاح، مرجع سبق ذكره، ص 104.

2- وانغاي ماثاي، مرجع سبق ذكره، ص 382.

والمحسوبية والغبن، ففتح التحقيقات في ملفات خطيرة وأوقف شخصيات نافذة، وأطلق العديد من أجهزة التدقيق والشفافية للحفاظ على الأموال العامة، كما وضع آليات لاسترداد الأموال المهربة للخارج[1].

أثناء القمة الثلاثين للاتحاد الإفريقي بأديس أبابا كان الفساد الموضوع الأبرز للقمة فعنونت شعارها الرئيسي "بالانتصار على الفساد... مسار مستدام لتحويل إفريقيا" وحظي الرئيس النيجيري بوخاري بلقب "بطل محاربة الفساد" تشجيعا لجهوده، تبدو الخطوات المهمة في حد ذاتها لكونها تجسد التزاما أخلاقيا من القارة الإفريقية بدحر الفساد، وتنتهي عقدة الحديث الرسمي عنه في قارة ينخر فيها الفساد اقتصاديات دولها ويعبث بمقدراتها، ويضعف أداء حكوماتها على المستوى الاجتماعي والتنموي، فبمجرد الحديث عن الفساد ومناقشة ملفاته في أكبر هيئة جامعة للأفارقة يعد خطوات ذات دلالة معبرة عن طريق محاربة داء كان الحديث عنه على مستوى القادة من المحظورات، وموازاة مع هذا الحراك اعتمدت حكومات إفريقية عديدة طوال السنوات الأخيرة سياسات تهدف للقضاء على الفساد ومحاصرة بؤره، عبر تبني سياسات حكومية تقوم على الحكم الراشد والمصادقة على مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، حيث تحتل دول إفريقيا المراتب المتدنية في مؤشر الشفافية الدولية وفق التقارير الدورية التي تصدرها المؤسسات المتخصصة في هذا المجال فحسب تقرير الشفافية الدولية لعام 2017 فقد تمكنت خمس دول إفريقية فقط من تجاوز مؤشر مدركات الفساد بحصولها على نتائج تفوق 50 نقطة من أصل 100 وهي بوتسوانا جزر الرأس الأخضر موريشوس رواندا وناميبيا.[2]

أما فيما يخص تقدم وضعية حقوق الإنسان في إفريقيا وحسب تقارير المنظمات الدولية، وبخاصّة منظمة العفو الدولية، فإنَّ وضع حقوق الإنسان أصبح في تراجعٍ كبيرٍ في عددٍ من دول القارة، برغم ما صاحب ذلك من يقظةٍ ووعيٍ بالحقوق والواجبات في المجتمعات الإفريقية، وبخاصّة شمال القارة إلا أنَّ انتكاسة تجارب الحريّة في دولٍ مثل مصر وليبيا فيما أُطلق عليه "ثورات الربيع العربي"، وفي الكونغو برازافيل وإثيوبيا، وتحوّل مسار بعض الثورات العربية إلى حروبٍ أهلية كما في ليبيا، وعودة الدولة الشمولية في مصر، والدولة البوليسية في إثيوبيا، والدول المحمية من قِبل فرنسا في الكونغو برزافيل، إلى آخر هذه النماذج الصارخة، أثّرت بشكلٍ ما على بعض المناطق في القارة الإفريقية، ففي

1- وانغاي ماثاي، مرجع سبق ذكره، ص 382.

2- المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

نيجيريا وكينيا وملاوي، وغيرها من الدول التي حافظت على النّهج الديمقراطي، كانت أيضاً علامةً على أنّ الدولة القانونية والحكم الرشيد قابلةٌ للتطبيق في الدول الإفريقية، بعكس ما يدّعيه بعض الزعماء الأفارقة بأنّ النهج الشموليّ أو البوليسيّ هو الأصلح للدولة الإفريقية.

المطلب الثالث: الحكم الراشد وحماية الحريات وحقوق الإنسان في إفريقيا

لقد ظهر مع الألفية الجديدة توجّهٌ لدى عددٍ من الدولة الإفريقية للأخذ بالمفاهيم الغربية للديمقراطية، وخصوصاً بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وتحديداً بعد 2003، فقد بقيت معظمُ الأشكال الديمقراطية للأنظمة الإفريقية قليلة جدّاً، كما أنَّ أكثر من نصف الأنظمة الإفريقية عبارة عن أنظمة قَبَلية لإثنيةٍ واحدة[1].

ورغم أنَّ عدد الدول المخفقة (الفاشلة) في إفريقيا، قد زاد بنسبة 10% في الفترة نفسها، مع توقف الحرب في أنغولا، وبعض الجيوب الأخرى في القارة، نجد أنَّ هناك دولاً في القارة تسعى بخطوات حثيثة نحو بناء الدولة القانونية ودولة المؤسّسات، مع توقف هذه الحروب التي امتدت لعددٍ من السنوات، وأهمّ نماذج هذه المجموعة:

دولة جنوب إفريقيا، وبغضّ النظر عن بعض أوجه القصور فيها هنا وهناك، فإنها تُعَدُّ نموذجاً من النماذج الديمقراطية التي يمكن أن يُحتذى بها، فقد استطاعت أن تتجاوز أزمة التفرقة العنصرية بمساعي لجنة المصالحة والعدالة، التي خفّفت بصورةٍ كبيرةٍ من تلك الاحتقانات الدفينة التي كادت أن تؤدي إلى انهيار الدولة، وهو ما كانت تأمله الأقلية البيضاء.[2]

والنموذج الآخر دولة كينيا، فالبرغم ما صاحب ديمقراطيتها من أزماتٍ، فإنها تخطو مع ذلك خطىً حثيثة لإنشاء الدولة القانونية والمؤسّسية. وهناك نماذج أخرى في بعض البلدان، وبخاصّة دول منطقة الجنوب الإفريقي، مثل دولة ملاوي، وجزء من شرق القارة، مثل تنزانيا، والنموذج السنغالي في غرب القارة، وتونس في شمالها[3].

بناءً على ما سبق، يتضح أنه لا يتأتّى اليوم البناء القويّ لدولة القانون والمؤسّسات والحكم الرشيد في إفريقيا من خلال الجانب السياسيّ فقط، بل لا بد أيضاً من تنشيط دَوْر الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وضمان الحريات وحماية حقوق الإنسان، لأنّ الاندماج الوطنيّ بين المكونات الاجتماعية المختلفة، والتنمية البشرية، وتنمية البنية التحتية، كلّها

1– محمد البشير أحمد موسى، حقوق الإنسان والحكم الرشيد في المجتمعات الإفريقية، **مجلة قراءات إفريقية**، متاح على الرابط الإلكتروني

http://www.qiraat african.com/home/new

2 – محمد البشير أحمد موسى، مرجع سبق ذكره.

3 – المرجع نفسه.

عوامل تساعد على قيام الدولة القانونية المؤسّسية، في مناطق ترقد على مخزونٍ ضَخمٍ من الخيرات المختلفة، من الموارد الزراعية والمائية والمعدنية وغيرها. وإنَّ تأسيس الدولة القانونية والمؤسّسية، التي تحمي الحريات وحقوق الإنسان، في إفريقيا اليوم يتطلب التطبيق الحقيقيّ لمفاهيم الحكم الرشيد ومبادئه، وكذلك يتطلب تحويل نصوص الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي ألزمت الدول الإفريقية نفسها بها في إقامة دولة الحقوق والحريات والمشاركة الحقيقية في صناعة القرار، إلى واقعٍ يعيش فيه المجتمع، ويُعدُّ هذا هو الضمانة الأكيدة لوقف الاقتتال والحروب الأهلية في الدول الإفريقية، وكذلك الضمانة الأساسية لوقف عمليات الفساد الإداري والسياسي، وهي خطوة أساسية لبناء دولةٍ يتوافق الجميع على إنشائها، بناءً على هذه المعايير وغيرها من أسس الدولة القانونية، وهذه الضمانات لخصتها مبادرة النيباد في الجزئية المتعلقة بالديمقراطية والحكم السياسي، وذلك بتعزيز المساهمة في الإطار السياسيّ والإداريّ في الدولة الإفريقية تماشياً مع مبادئ الديمقراطية والدولة القانونية لتحقيق الحكم الراشد في القارة، وإلى حين إنشاء مثل هذه الدولة فلا بدَّ من نشر ثقافة الحكم الراشد في المجتمعات الإفريقية، وثقافة أهمية بناء الدولة القانونية، وأهمية دعم البرامج المتعلقة بالحكم الرشيد، كبناء مؤسسات المجتمع المدني، وإصلاح القضاء، وبرامج التكوين المدنيّ العسكري، والوعي بحقوق الإنسان حتى نُوجِدَ رأياً عامّاً، وبخاصّة وسط النّخب الإفريقية لتحقيق هذا الهدف إلى واقعٍ مشاهد، خصوصاً في القرن الحادي والعشرين... قرن الإعلام الجديد[1].

يبدو مما سبق أن دراسة مفهوم الحكم الراشد تمت من وجهة النظر الغربية، ومع ربطها بالديمقراطية، والتي دعت إليها المنظمات والهيئات الدولية، وهي تسعى لتطبيق المفهوم ومؤشراته في الدول النامية وخاصة الإفريقية.[2] ولكن نظرا للأهمية البالغة التي أحرزتها تطبيقات الحكم الراشد على مستوى السياسات العامة لكثير من الدول النامية بصفة عامة والدول الإفريقية بصفة خاصة، اتجهت هذه الأخيرة إلى تبني مبادئ الحكم الراشد، حيث تمثلت في مبادئ الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا المعروفة ب "**النيباد**" التي تعتبر أهم المبادرات الجادة من خلال سعيها الحثيث في إرساء دعائم الحكم الراشد في القارة من أجل تحقيق التنمية المستدامة انطلاقا من الخصوصية الإفريقية، فحسب الوثيقة التأسيسية

1- محمد البشير أحمد موسى، مرجع سبق ذكره.

2 – عمر عبيد حسنة، دور القيادة في إدارة الأزمة: التأصيل النظري لمفهوم الحكم الراشد، مرجع سبق ذكره.

للمبادرة، فإن الشراكة تعتبر خطة لتجديد إفريقيا على المستوى السياسي والإقتصادي والإجتماعي بملكية إفريقية.

إن ما يميز واقع الحكم الراشد في القارة هو عدم إتفاق الرؤى الإفريقية حول مضمون ودلالات الحكم الراشد، فالمحللين الأفارقة يرون أن مقولات الحكم الراشد في إفريقيا حملت نفس أهداف برامج الإصلاح الهيكلي وهي إضعاف الدول الإفريقية وتقليص دورها، وبالتالي فإن الحكم الراشد يحمل إستراتيجية خفية تهدف إلى الحد من دور الدولة أو قصرها على وظائف محددة، وكونه مرتبط بالفكر الليبرالي الجديد للمؤسسات الدولية فهو فرصة لفرض القيم الغربية، هذه الأخيرة التي تحد من شرعية الحكومات الإفريقية، فالمفهوم بإختصار يسعى إلى دعم إقتصاد السوق والذي لا تمثل فيه غالبية سكان الدول الإفريقية. أما الدول الإفريقية اعتبرت مفهوم الحكم الراشد مفهوم متفق عليه وله مؤشرات ومعايير متفق عليها على الرغم من تعدد الإقترابات في هذا الإطار.

خلاصة:

رغم الأهمية البالغة التي أفرزتها تطبيقات الحكم الراشد في إفريقيا على مستوى السياسات العامة وبعض الجوانب الإقتصادية والإجتماعية، والمتمثلة في مبادرة النيباد (مبادرة الشراكة الجديدة لأجل تنمية إفريقيا) من أجل السعي لإرساء مبادئ الحكم الراشد في القارة لتحقيق التنمية المستدامة إنطلاقا من الخصوصية الإفريقية، إلا أن المبادرة جاءت بشكل مختزل لا يمس جميع الجوانب بما فيها مسألة الصراعات والحروب والنزاعات وكيفية إحتوائها عن طريق ميكانيزمات تكفل التعايش السلمي بين جميع الأقليات والمجموعات، كما أن المبادرة لم تحمل الجانب الإلزامي لها، ولم تعالج مسألة الأمن الذي يعتبر من أهم الأوليات لخلق بيئة مستقرة تضمن الأندماج الوطني والإقليمي، خاصة وأن بعض الدول الإفريقية تصنف وتعد من بين المناطق الأسوأ حكما في العالم، حيث تحتل المراتب الأخيرة وحصولها على معدل اسقاط ضعيف على مستوى مؤشر التنمية البشرية حسب مؤشرات البنك العالمي، وما يزيد الوضع تأزما النسبة السكانية الهائلة التي تقدر ب 300 مليون نسمة، إضافة إلى الصراع العنيف بسبب الإنقلابات العسكرية والحروب الأهلية الذي تعرفه القارة حيث تقدر جنود حفظ السلام في إفريقيا حوالي 70% بين عامي 1998-2007 مما انجر عنه انتشار الفقر والتخلف، فقد تضاعف عدد الفقراء تقريبا ليصل إلى 316 مليون من 164 مليون شخص قبل عشرين عاما الفارطة، ورغم القروض والمساعدات التي تتلقاها الدول الإفريقية للوفاء بالاحتياجات الملحة لشعوبها(نصف ترليون دولار من 1970-

2002)، إلا أنها لم تف بالغرض المخصص لها نظرا لشكلية الإصلاحات التنموية واستيلاء القادة أنفسهم على القروض والمنح والمساعدات، وعليه فقد تعرضت هذه المقاربة للنقد من طرف بعض المحللين، الذين يؤكدون أن مقاربة الحكم الراشد ماهي إلا امتداد لسياسات المشروطية وهي بمثابة الغطاء الذي يكفل استمرار تدخل الدول المتقدمة في الشأن الإفريقي من أجل الإبقاء على سياسات النهب والسيطرة باسم الترويج للرأسمالية، هذا من جهة ومن جهة أخرى يرون أن الحد من تدخل الدولة في تسيير الشأن العام يعتبر ضروريا لفئات المجتمع من أجل تحقيق التنمية ودعم توجهاتها، غير أن منظورنا إلى هذه المقاربة سيركز على ضرورة تفعيل آلياتها على جميع الأصعدة، بما يتوافق مع خصوصية الدول الافريقية حديثة النشأة من أجل القضاء على مظاهر التخلف والفساد في القارة وإحداث التنمية الشاملة المنشودة.

الفصل الخامس

الحكم الراشد وإعادة إصلاح الأنساق السياسية والقانونية والحقوقية.

تعتبر الديمقراطية نظاما يحفظ حقوق الإنسان، لأنه يعكس الحكم القائم على المشاركاتية والمساءلة والشفافية وسيادة حكم القانون، وهو يعكس أيضا حالة وقوة العلاقات داخل المجتمع والأساليب التي يندرج في إطارها مفهوم توزيع السلطة وإدارة الموارد بكفاءة لخدمة الصالح العام، حيث لم يعد الخلاف قائما حول أثر النظام الديمقراطي على إضطراد التنمية واستدامتها بصفة عامة، بقدر ما ينصب على توفير الآليات الضامنة لمختلف الحقوق والحريات، من أجل خلق بيئة صالحة للتعايش السلمي لجميع المكونات المجتمعية.

غير أنه ورغم موجة التحولات الديمقراطية التي شهدتها إفريقيا إلا أن معظم المؤشرات تعكس واقع العجز حول بناء قاعدة تجمع بين مكونات المجتمعات المنقسمة، وتضمن توزيع السلطة وتقديم الخدمات وإدارتها بفعالية، ناهيك عن القضايا المتعلقة بالحرية والمساواة وحماية الحقوق والتنمية ومكافحة الفساد التي لازالت عالقة تبحث عن حلول، كما أن الفشل في تنفيذ السياسات وعدم الأخذ في الاعتبار المشاكل التي تعوق تنفيذ الإصلاحات، نتيجة سيطرة الفساد وضعف الآليات القانونية والتنفيذية ونقص الشفافية، والأزمات الناجمة عن الأداء الإقتصادي الضعيف كلها عوامل تؤدي إلى عجز البناء الديمقراطي في إفريقيا.

لهذا كان لابد من الرجوع إلى مقاربة الحكم الراشد الذي يعد ضمانة معبرة عن تجسيد الإصلاح وإحلال منطق البناء الديمقراطي داخل إفريقيا، فهي تحتاج إلى آليات وعمليات ومؤسسات من أجل تحسين فعاليته، وقد جاء في تصريح للأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان بموجب إعلان الألفية أنه: ربما يكون الحكم الراشد أهم عامل على الإطلاق للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية.

وبما أن تطلعات الشعوب هي إقامة كيان سياسي واجتماعي واقتصادي مستقل، فإنه لا بد من تبني مقاربة الحكم الراشد في ممارسة السلطة وإدارة شؤون الدولة والمجتمع، وذلك وفق خطط واقعية الأهداف بما يتلاءم والخصوصية الإفريقية وشاملة من أجل تحقيق التنمية.

ومن أجل إحداث هذه النقلة النوعية الهامة التي تضمن تطور الممارسة السياسية وإحداث التوازن بين الدولة والمجتمع، والحد من الممارسات الأحادية التي يفترض تجاوزها مع تبنى هذه الإصلاحات من أجل محاربة الزبونية والأبوية من جهة، ومن جهة أخرى

توفير الضمانات الكفيلة لإحترام حقوق الإنسان وحريات المواطنين من أجل إرساء معالم نظام الحكم الراشد وترسيخ التقاليد الديمقراطية.

إن الظروف الإجتماعية والسياسية المناسبة من شأنها أن تؤدي إلى إنشاء حكومات متخصصة في إدارة الشؤون العامة بصفة شرعية، وقادرة على تنفيذ العمليات السياسية والإجتماعية بطريقة توافقية مع الأخذ بعين الإعتبار الأبعاد السياسية في حل الأزمات الإقتصادية في إفريقيا، وهذا لا يتأتى إلا باتباع نهج الحكم الراشد كنقطة مرجعية لمعالجة القضايا النظرية والعملية للتنمية في لإفريقيا[1]. غير أن التعامل مع هذا النموذج الذي ورد في سياقات عالمية يجب أن يكيف في سياقات مختلفة، خاصة في دول الجنوب النامي مثل إفريقيا وأيضا ضرورة الإلتزام به[2]. مع الإشارة أن عمليات التغيير والإصلاح الإجتماعي تواجه قيود في بيئة صعبة مثل إفريقيا، من أجل إعادة هيكلة ملحوظة لصنع القرار الحكومي وكفاءة عمل الدول[3].

وعليه في هذا الفصل سنحاول طرح مقاربة الحكم الراشد كمقاربة لإصلاح مختلف الأنساق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومعالجة مختلف الإشكالات التي خلفتها السياسات المتبعة داخل القارة التي امتدت تأثيراتها منذ مرحلة الاستعمار الأوروبي للقارة سواء تلك المتعلقة بالمتغيرات الداخلية أو الخارجية، وذلك من أجل محاولة إيجاد حلول للمشاكل المستعصية التي جعلت من القارة تعاني التهميش والتخلف عن الركب الحضاري العالمي.

1-Nicolas van de Walle, African Politics in Comparative Perspective, Political Science Quarterly; Winter 2006/2007; 121, 4; ProQuest Military Collection,p741.

2-Martin Doornbos, "State Formation Processes under External Supervision: Reflections on 'Good Governance,'" in Olav Stokke, ed., Aid and Political Conditionality (London: Frank Cass, 1995).

3-op cit,p742.

المبحث الأول: الحكم الراشد وإصلاح الانساق السياسية

المطلب الأول: مضامين الإصلاح لمقاربة الحكم الراشد وضرورة تفعيلها داخل أنظمة الحكم في إفريقيا

يمكن الإشارة إلى الإصلاح بشكل عام **réforme** بمعنى تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بها، والإصلاح خلافا للثورة ليس إلا تحسينا لأداء النظام السياسى والإجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام، وبالتالي فإن الإصلاح عبارة عن تغيير سياسي **political change** أي تحول الأبنية والعمليات أو الأهداف التي تؤثر في توزيع وممارسة القوى الحاكمة في المجتمع، ولكنه يتميز بصبغته السلمية على عكس الثورات أو الانقلابات[1].

وفي هذا الصدد يقول **برهان غليون:** "أن الإصلاح هو تغيير بعض ظواهر الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، دون أن يؤدي إلى التغيير الجذري في المجتمع، وهذا التغيير لا يتعدى حدود النظام الاجتماعي"[2].

وعليه فإن الإصلاح عملية التغيير أو التعديل أو التصحيح الجزئي في المجتمع، ومؤسساته السياسية والاقتصادية والدينية والأسرية نحو الأفضل بشكل تدرجي سلمي، وفي إطار قانوني مؤسساتي، وهذه العملية مرتبطة بمعالجة النواقص والتغيرات والمظاهر السلبية ومكافحة الفساد بأشكاله المختلفة، وفي هذا السياق نجد أنواعا للإصلاح كالتالي: الإصلاح السياسي، الإصلاح الاقتصادي، الإصلاح الاجتماعي، الإصلاح الثقافي[3].

من المهم أن ندرك كذلك، أن الإصلاح في أي من المسارات التربوية والثقافية والقانونية والإدارية يتطلب ظهور كتلة حرجة إجتماعية، تتبنى أطروحات الإصلاح وتسعى إلى تحقيقه، كما يتطلب توفير مساحة كافية للحركة ضمن المسارات الإصلاحية، وبعبارة أخرى ثمة حاجة إلى تعاون المثقفين والمفكرين والمصلحين لإحداث تغييرات في مجالات التربية والتعليم والإدارة والاقتصاد، ويمكن أن تنقل مثل هذه الجهود المنظمة للنفوذ السياسي تدريجيا إلى القوى الاجتماعية التي تملك إرادة الإصلاح كما تملك المصلحة في تحقيقه، بذلك تولد الكتلة الحرجة الضرورية لتغيير السلوك الاجتماعي والسياسي في كل المجتمعات، والإصلاح السياسي عملية معقدة ومتشبعة تتداخل في المصالح وتتراكب حولها التصورات

---

1 _ بوحنية قوي، بوطيب بن ناصر،الإصلاتحات السياسة وإشكالية بناء الحكم الراشد في الدول المغاربية: الجزائر أنموذجا، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد الرابع، ديسمبر 2014، ص 58.

2 _ إبراهيم محمد عزيز، إشكالية الإصلاح السياسي في النظم العربية، ط2، مطبعة رون: السليمانية، 2010، ص20.

3- المرجع نفسه، ص 21.

وتتعالى فوقها الأصوات وتشد بأطرافها قوى سياسية وإجتماعية متعددة، ومن هنا يتطلب الإصلاح نفسا طويلا وخطة عمل مديدة، وقبل هذا وذاك القدرة على تقديم حلول للمشكلات التي توجد في المجتمع مدعومة بدراسات منهجية للإصلاح السياسي الضروري لقيام حركة رشيدة في المجتمع، لا يمكن أن يتولد عن جملة الشعارات التي تطلق أو إرادة فرد أو مجموعة من الأفراد تفرض على المجتمع، بل يتطلب عملية مديدة متعددة المسارات، تقوم في المقام الأول على تحقيق شروط موضوعية على أرض الواقع، وفي مقدمتها بناء ثقافة سياسية تسمح بتعاون القوى الاجتماعية في عملية بناء المؤسسات التعليمية والقانونية والادارية والاقتصادية والسياسية التي تشكل دعائم القوة والنهضة لأي مجتمع، وبتعبير أدق فإن الخطوات الأساسية في عملية الإصلاح يجب أن تتجه نحو الارتقاء بالحس السياسي وإحترام القانون وبناء مؤسسات المجتمع المدني[1].

ومن جهة ثانية يقصد بالإصلاح السياسي عملية التحول من الأنظمة الرجعية والتسلطية إلى مجتمعات أكثر انفتاحا وديمقراطية، وهوعملية تعديل وتطوير قد تكون جزئية أو جذرية في أشكال أنظمة الحكم والعلاقات الإجتماعية، ويتم هذا من خلال تعديل الأنظمة والإنتقال من حالة إلى أخرى، ومن بنى تقليدية إلى بنى محدثة لمواكبة العصر ومتغيراته، وإرساء قيم الحرية التي تستند على عنصر الإختيار الذي هو جوهر الديمقراطية، وجوهر الديمقراطية يقتضي مستوى معين من المؤسسية، أي وجود معايير قانونية تحكم عمل المؤسسات بعيدا عن الجمود والشخصانية والتسلط، ووجود هذه المعايير مهم جدا لإستيعاب القدرة على التوقعات التي يحدثها الإصلاح[2].

إن إصلاح السياسات العامة الناجمة عن أداء المؤسسات العامة لا تخضع حصريا لإعتبارات فنية، ولا تستجيب فقط للمصلحة العامة، بل تخضع أيضا للحراك السياسي العام والتجاذبات بين القوى والجماعات السكانية التي تشكل مجتمعا سياسيا محددا، وبالتالي يبرز الإصلاح أيضا تعبيرا عن الحاجة المتزايدة إلى إخضاع الفعل والممارسات السياسية لمنظومة من المعايير والقيم الأخلاقية الضرورية لرفع مستوى التعاطي السياسي والإداري، والحيلولة دون استشراء الفساد، والحكم الراشد إذن مقاربة تركز على الجماعات السكانية والقوى الاجتماعية في تطوير السياسات التي تنظم الحياة العامة في المجتمع السياسي،

1- لؤي الصافي، الرشد السياسي وأسسه المعيارية: من الحكم الراشد إلى الحوكمة الرشيدة بحث في جدلية القيم والمؤسسات والسياسيات، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2015، ص177.

2 _ إبراهيم محمد عزيز، مرجع سبق ذكره، ص21.

وتبحث في تفاعل هذه القوى بصورة متزايدة ومتراكبة مع المؤسسات الأساسية الثلاث التي تحكم تنظيم المجتمع الحديث، وبالتحديد مؤسسات الدولة ومؤسسات السوق ومؤسسات المجتمع المدني[1].

وبالتالي فإن مكونات الإصلاح تتمثل في مجموعة من الأحكام المنبثقة عن منظومة معيارية تعطي للرشد معناه وحقيقته، سواء على مستوى الحكم أو الحكومة أو مستوى المجتمع المدني، هذه المقاربة المعيارية تمكننا من التحرر من قيود البنية وخصوصا الزمانية والمكانية، وتسمح لنا بتسليط الأضواء على السياسات العامة، بدلا من الاكتفاء داخل دوائر الصراع السياسي والبنى السياسية المتبدلة وفق تغيرات الزمان السياسي والجغرافية السياسية، والاهتمام بالبنية السياسية على حساب القيم الحاكمة والبنى الاجتماعية الفاعلة، وتوليد نظم سياسية تدعي اعتماد مبدأ الشورى في شكله الديمقراطي الحداثي[2].

والإصلاح في العلوم السياسية يشير الى عملية التطوير والتعديل والتغيير في أنظمة الحكم أو العلاقات الإجتماعية، داخل دولة معينة في إطار النظام القائم وبالوسائل المسموح بها من قبله واستنادا لفكرة التدرج، ولنجاحه يجب أن يقوم على جملة من المرتكزات أهمها: ضمان قدر من الحرية وحرية التعبير، كما يجب على صناع القرار أن يحرصوا على بناء دستوري يضمن حقوق الإنسان وحرياته، ويكفل مبدأ الفصل بين السلطات، وأيضا إجراء انتخابات دورية حرة ونزيهة تقوي الممارسة الديمقراطية، وتضمن عدم إحتكار السلطة وامكانية تجديد شكل النظام دوريا. ويعتبر الإصلاح السياسي مدخلا أساسيا لتحقيق الحكم الراشد الذي قوامه سيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في إتخاذ القرارات، وهو تجديد للحياة السياسية وتصحيح فعلي لمساراتها[3]

وهكذا فإن الحكم الراشد باعتماده على قيم ومبادئ التكافؤ وعدم التمييز والمشاركة والشفافية والتمكين والمشاركة وبناء التحالفات يعد جوهريا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وكذا توسيع نطاق الخيارات المتاحة للبشر، وإن جوهر البعد الديمقراطي لمفهوم الحكم الراشد يستلزم حدوث توافق اجتماعي قبل المضي قدما في تطبيق جوهره، وهو ما سيضمن لمشروع الحكم الراشد الاستمرار والبقاء، ومن هنا كانت الدعوة إلى الحكم الديمقراطي كأحد

1- بوحنية قوي، بوطيب بن ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 58.

2- المرجع نفسه، ص 18.

3- المرجع نفسه، ص 21.

مستلزمات الحكم الراشد التي يجب أن يتضمن بعدا إنسانيا، فالتدخلات الخارجية لتحقيق الحكم الراشد يجب أن تتغير معدلاتها وفقا لتغيير موقع الدولة على منحنى النجاح والفشل، فتأسيس الحكم في الدولة الفاشلة يختلف كلية في شكله ودرجته في التدخل في الدول الهشة أو الدول المتخلفة، والتي تحتاج إلى تعديل هياكل قائمة وليس استحداث هياكل جديدة بالكامل، كما أن خطط تحقيق الحكم الراشد قد تمتد لفترات أطول في حالة الدول الفاشلة عما عداها[1].

الحكم الراشد هنا هو حالة محددة حققت شروط الرشد السياسي، والرشد يتعلق بجملة من القيم والمعايير التي توجه السلوك السياسي وتقيمه، والتي يمكن من خلالها تحقيق الارتقاء في الحياة الجمعية، وحفظ كرامة الإنسان وتحقيق فاعليته، ويسترشد بجملة من القيم العليا، أهمها المساءلة والعدالة والمساواة والشفافية والشورى والكفاءة، وبالتالي يسعى الحكم الصالح (الراشد) إلى تقليص مستوى الفساد الإداري، وأخذ مصالح الأقليات بعين الاعتبار، وسماع أصوات أكثر الفئات ضعفا في المجتمع[2].

ومن أجل تحقيق هذا الهدف سعى معظم الزعماء الوطنيين في إفريقيا من أجل إقامة حكومة قوية لتحقيق أهداف التمدين والتطور لتحقيق ثورة إجتماعية وإقتصادية وسياسية، تتطلب وجود مثل تلك الحكومة وإمكانية الوصول إلى الخيار المناسب مبدئيا، لذلك تراوحت الدول الإفريقية بعد الإستقلال بالأخذ إما بالنظام البرلماني القائم على الفصل المرن والمساواة والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، أو النظام الرئاسي المعتمد على الفصل التام أو الجامد بين السلطتين المذكورتين أو نظام حكومة الجمعية الذي تتداخل أو تختار فيه السلطتان على أن تكون الهيمنة للسلطة التشريعية، أو خليط بين نظامين أو أكثر مما ذكر حسبما يتراءى للقائمين على هذا الأمر، وكان أداء وحصيلة الأنظمة السياسية في إفريقيا متنوعة فيما بينها وهي تختلف باختلاف توجهاتها وباختلاف الفترات الزمنية، فبينما توجد بعض الأنظمة التي أعقبت الاستقلال مباشرة ذات طابع فردي مثل نظام نكروما في غانا، وجوليوس نيريري في تنزانيا وجومو كينياتا في كينيا، إلا أنها اهتمت ببعض المكاسب في مجال تنمية ورفاهية الشعب وتبنت ما يمكن وصفه بالحكم الراشد.

إن الحكم الراشد من هذا المنطلق يشترط إقامة حكومة ذات مشروعية تسعى من أجل تقوية مبدأ التباين السلطوي لتفعيل ميكانيزمات مراقبة المؤسسات وتطوير وتعزيز استقلالية السلطة القضائية لتمكينها من تطبيق القوانين، غير أن تجسيد هذا المبدأ يتطلب

1- بوحنية قوي، بوطيب بن ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 61.

2- لؤي الصافي، مرجع سبق ذكره، ص23.

إدخال إصلاحات مؤسساتية وتربوية لتعزيز القدرة التسييرية والتخطيطية للسلطة التنفيذية، وكذا دينامية المجتمع المدني واحترام حق المعارضة، كما أن فعالية القرارات ونجاعة السياسات والبرامج تتوقف على مدى المشاركة الفعلية للمواطنين في عملية التنمية ورصد وإعداد سياساتها، غير أن تحقيق هذه المشاركة يتطلب من السلطة العمومية وكذا جميع الفاعلين في مجالات التنمية أن تأخذ بعين الاعتبار كل الجوانب والعوامل الداخلية التي تساعد على تجسيد الحكم الراشد، وذلك بتدعيم وتعزيز روح المبادرة وتفعيل الشفافية وتجسيد مبدأ المحاسبة بتقديم حصيلة أعمال الحكام للمواطنين، وبالتالي تحديد درجة الاستقرار والأمن الضروريين لتجسيد الحكم الراشد، والذي يفترض بطبيعته وجود صحافة حرة ومسؤولة.[1]

كما وسبق وأن رأينا أن للحكم الراشد ثلاثة جوانب منها الجانب السياسي الذي يشكل أهم الاستيراتيجيات التي تحدد ملامحه، والذي يقوم على تحديد طبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها عبر إرساء دعائم مؤسسية تتواءم ومرحلة التحول الديمقراطي، الذي يرتبط بدوره بمتغيرات الإدارة الجيدة لتسيير شؤون الدولة والمجتمع وتوفر كلا من الشفافية والمساءلة، وعليه فإن أهم عنصر في عملية الإصلاح السياسي الذي يجب أن تتبناه مختلف الأنظمة السياسية في إفريقيا هو ضرورة إصلاح البناء المؤسسي سواء بمؤسساته الرسمية أو غير الرسمية كبديل لظاهرة الاستحواذ على مقاليد الحكم والتشبث بالسلطة لفترات تفوق الحد المعقول في إفريقيا، بالرغم من عدم وجود مؤشرات قياسية ثابتة ومتفق عليها للحكم الراشد، إلا أننا سنركز على عدة نقاط في التحليل تدل على مضمون الإصلاح السياسي لمقاربة الحكم الراشد.

كما أن الممارسة السياسية تقتضي تضمين الإصلاحات السياسية العديد من قيم الديمقراطية، كالإصلاح المؤسساتي بمعنى وجود معايير قانونية تحكم عمل المؤسسات بعيدا عن الجمود وعدم الشفافية والتسلط، لأن وجود هذه المعايير هام جدا لإستيعاب القدرة على التوقعات التي يحدثها الإصلاح السياسي، وكذلك الإنفتاح السياسي الذي يوفر إتاحة الفرصة لجميع القوى والجماعات والأفراد للتنافس دون قيد، والإحتكام إلى صناديق الإنتخابات كوسيلة محايدة لتحديد الأوزان النسبية للمتنافسين في إطار ديمقراطي، ثم السماح بالتعددية السياسية والحزبية التي تكفل التنافس على السلطة، وتبيح الإعتراف بالحق في الإختلاف والتنوع بين مكونات المجتمع من أجل خلق ما يسمى بالتوازن بين السلطة والمجتمع، وتوفير

1- الطيب بلوصيف، مفهوم ومكونات الحكم الراشد، مداخلة مقدمة في إطار ملتقى الوطني حول: الديمقراطيات الصاعدة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ماي 2005.

الضمانات السياسية والإجتماعية والإقتصادية في إطار حكم راشد يهدف إلى تطوير شروط الحياة على كافة الأصعدة من أجل إرساء دعائم الدولة الديمقراطية قوامها حكم القانون والشفافية والمشاركة[1]. وعليه سوف يتم التركيز على أهم الجوانب التي تمس الإصلاح السياسي للنظام لما يعانيه داخل الدولة الإفريقية والمتمثلة فيمايلي:

أولا: البناء المؤسسي البديل عن ظاهرة شخصنة الحكم في إفريقيا

أصل المفهوم هو المؤسسية أو المأسسة، وهي البديل الموضوعي لظاهرة الشخصنة والتي تعني اندماج وتماهي الأشخاص في المؤسسات لدرجة يصبح معها من الصعب التفريق بينهما، لذلك فالمؤسسية تعني فصل الأشخاص عن المؤسسات باعتبارهم ممارسين لوظائف محددة وليسو أملاكا لهذه المؤسسات، ووفقا لهذا التحديد فالبناء المؤسسي مفهوم إجرائي يقصد به منظومة الأنساق المؤسسية الحديثة، التي يتشكل منها النظام الديمقراطي التعددي القائم على التعددية السياسية بشقيها الحزبي والمدني، بالإستناد إلى تنظيم دستوري وقانوني يحمي هذا التعدد وينظمه ويقننه، وتكمن أهمية هذه التعددية المؤسسية من كونها تمثل الأطر المناسبة لتبادل الآراء، بغية اتخاذ المواقف الصحيحة حول الأوضاع العامة، وعرضها على الجماهير بالوسائط الإعلامية المتاحة لتمنحها فرصة الاختيار للبدائل من بين مجموع القوى والأحزاب السياسية، التي تتسابق في الوصول إلى السلطة عبر التنافس البرامجي لتحقيق مصالحها وتنفيذ برامجها(...)، وعلى سبيل المثال فإن المعضلة الرئيسية التي تواجه الديمقراطيات الإفريقية في غياب التنظيم المؤسسي، ليس بالمعنى المطلق ولكن ما هو متوفر منها عادة ما يتخذ الطابع السلطوي الذي يخول لرئيس المؤسسة سلطات مطلقة ويسبغ على قراراته وتصرفاته صفة التقديس[2].

فالمؤسسات ليس لها قيمة بحد ذاتها، وإنما تأتي قيمتها من الوظيفة التي تؤديها أو التي تتولى إنجازها وفق مبدأ المشاركة وعبر قنوات مؤسسية تنافسية، كقنوات وسيطة تتحقق من خلالها عملية المشاركة السياسية التي يمر بها النظام الديمقراطي في اتخاذ القرارات السياسية ووضع السياسات العامة في إطار ما يسمى بدولة المؤسسات أو الدولة المدنية الحديثة القائمة على مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ونسق من

1 -كمال تيميراز، الإصلاحات السياسية والدستورية وبناء الحكم الراشد في الجزائر، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، العدد 4، جوان 2015، ص132.

2- احمد منيسي، وآخرون ،التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية: القاهرة، 2004 ،ص151.

المؤسسات الحزبية والمدنية الموازية، وهذا ما يفسر عمق العلاقة العضوية بين الديمقراطية والمجتمع المدني بمختلف مؤسساته المعنية بالتنشئة المدنية والسياسية للمواطن[1].

وعليه فالإصلاح الديمقراطي لايمكن أن يتحقق ويصبح ذا فاعلية إلا عبر أطر تنظيمية مؤسسية، إذ أنه وبموازاة البناء الهيكلي للمؤسسات يتولد الشعور بالولاء للمؤسسات وليس للفرد وبما يضمن عدم شمولية السلطة القائمة، والنتيجة عدم وجود نموذج حديث للسلطة المؤسسية تنتفي معه صفة الأنا وكل أشكال وألقاب التبجيل والتفخيم والتعظيم المرتبطة بتولي المنصب كصاحب الدولة ودولة الرئيس...الخ، لأن الديمقراطية والإصلاح الديمقراطي بحاجة إلى ثقافة سياسية تؤكد الحق في المساءلة والمحاسبة للمسؤول مهما كان منصبه، وتقييم لغة التخاطب بصفة ال" نحن" بكل ما لذلك من دلالات مؤسسية، تجسد المدلول الحقيقي للحداثة حيث يكون المسؤول جزء من المؤسسة وليس العكس[2].

كما أن بناء الثقة بين السلطة وبين المواطن تظل هي الأساس والمرتكز الذي تقوم عليه كل مفاهيم الشرعية والرضا والولاء، وبالتالي التأسيس لما يسمى الحكم الراشد، حيث يصعب أن نجد في المجتمع هيئة تعكس حيويته في نموه وتطور مؤسسات الحكم فيه، وكذلك دور نخبه المثقفة وفاعليتهم في ذلك كله، ولا سيما في مكافحة الفساد وتضاهي الإعلام بوسائله المتنوعة، فالإعلام الحر المسؤول هو من أهم دعائم الرشادة، ويسمى بالسلطة الرابعة في الحكم الديمقراطي نظرا إلى دوره في مراقبة المسؤولين في السلطة، والتحقيق فيما يقومون به من أعمال واطلاع المواطنين عليها، وربما هذا ما دفع **توماس جيفرسون Tomas djfron** أحد كبار الرؤساء المؤسسين للولايات المتحدة إلى القول : " لو خيرت بين أن يكون لنا حكومة من دون صحف أو صحف دون حكومة لما ترددت لحظة في تفضيل الخيار الثاني". والإعلام المستقل الكفء يؤدي دورا أساسيا في فضح الفساد وتعبئة المجتمع ضد مرتكبيه وممارسة الضغط من أجل تحقيق الإصلاح، وبإمكان الإعلام الحر المسؤول رفع مستوى المساءلة من خلال المراقبة والتحقيق في أعمال المسؤولين الذين خانوا الثقة الشعبية في توليهم الوظائف العامة، وذلك بفضح الفساد وجعل الثمن الذي يدفعه الفاسدون والمفسدون غاليا وموجعا، كما أنه يساهم في نشر النزاهة والشفافية والمساءلة كجزء من الشفافية السياسية والاجتماعية[3].

---

1 - محمود غالب، سعيد علي البكاري، الإصلاح الديمقراطي والبناء المؤسسي للسلطة في المجتمعات العربية: تحليل سيسيولوجي مقارن، ط1، دار الكتب والوثائق العلمية، المكتب الجامعي الحديث، 2014، ص 68.

2 - المرجع نفسه، ص 76.

3- محمد فهيم درويش، مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد، ط1، دار النهضة العربية: القاهرة، 2010 ، ص62 .

كما يعتبر تصميم الجسم المؤسساتي مظهر من مظاهر بناء الدولة، ولكنه في الوقت نفسه يتجاوزه بتضمين بعد معياري للجهاز برمته، أي لا يجب فقط أن تعمل مؤسسات الدولة معا كما ينبغي بالمفهوم الإداري، بل يجب أن ينظر إليها كمؤسسات شرعية من قبل المجتمع التحتي، ولا يمكن أيضا فصل قدرة الدولة عن شرعيتها وأن الديمقراطية برغم وجود أشكال مختلفة للشرعية تبقى المصدر الجدي للشرعية في العالم، كما لا يمكن الفصل بسهولة بين الديمقراطية وإدارة الحكم الراشد، فالمؤسسة الحكومية الجيدة مؤسسة تخدم حاجات عملائها بكفاءة وشفافية، لكن في مؤسسات أخرى –كالتعليم مثلا– يعتمد مردود المؤسسة الحكومية إلى حد كبير على التغذية الراجعة التي تتلقاها من المستهلك النهائي لخدماتها، ويصعب تخيل التكنوقراط قادرين على أداء عمل جيد في هذه المجالات بمعزل عن المجتمع، لهذا السبب تتمتع الديمقراطية بدور وظيفي أيضا في إدارة الحكم علاوة على قيمة الشرعية التي تضفيها على جسم المؤسسات[1].

إذن عملية بناء الدولة هي عملية داخلية لتعزيز قدرة ومؤسسات وشرعية الدولة، عبر تفاعلاتها مع المجتمع المدني ومختلف البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الموجودة، من أجل تلبية حاجيات المواطنين في مجال الاقتصاد والأمن والعدالة التوزيعية ومختلف الخدمات، وحماية الحريات وحقوق الإنسان ومساءلة الحكومة في ضوء توفر المعلومة وشفافيتها، وفي المقابل تعتبر الشرعية أداة لبناء الدولة وغاية أساسية لها، وهي تتأتى من تقييم الشعب لأداء السلطة فيها.

وبناء على ما تقدم نخلص إلى أن تبني مقاربة الحكم الراشد وضرورة تفعيل آلياته داخل أنظمة الحكم السياسية في إفريقيا ضرورة تفرضها الأوضاع التي آلت إليها معظم الدول الإفريقية من شخصنة الحكم والوصول إلى مقاليد السلطة بطرق غير ديمقراطية، وما نتج عنه من ضعف الأبنية المؤسساتية وتغول السلطة التنفيذية عن باقي السلطات، وعبرت فيه الدولة عن عجزها في تلبية الاحتياجات لمواطنيها وفشل المشاريع التنموية فيها، وذلك من أجل التمهيد لأرضية تقوم على مبادئ المشاركة والمساءلة والتداول السلمي للسلطة عن طريق انتخابات حرة ونزيهة واستيفاء حق مرحلة البناء الديمقراطي.

إن الملاحظ لعملية بناء الدولة وما يستتبعها لبناء الشرعية فيها داخل الأنظمة السياسية الإفريقية، افتقرت في معظمها لهذا الأساس–كما وسبق أن بينا في الفصول السابقة لهذه الدراسة– غير أن هذا لا يمنع من محاولة بعض منها لتجسيد هذا المبدأ عن طريق

1 - عائد عميرة، اثيوبيا حكومة جديدة نصفها من النساء لتلبية الطموحات الاصلاحية، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد32، 2018، ص2.

تبني مقاربة الحكم الراشد في إطار عملية بناء الدولة والتأسيس لشرعيتها، والنموذج الإثيوبي ضمن هذا التحليل.

ثانيا: اثيوبيا وعملية بناء مؤسسات الدولة في إطار الحكم الراشد

في أثناء عملية المصادقة على الحكومة قال رئيس الوزراء الاثيوبي أبي احمد في خطابه أمام البرلمان: إن عملية الإصلاح التي بدأها يجب أن تستمر، لمواجهة المشكلات الاستراتيجية والبنيوية التي دفعت البلاد إلى الفوضى، ومنذ توليه منصبه في الـ2 من أبريل 2018، قاد آبي أحمد مجموعة من الإصلاحات الليبرالية لإنقاذ البلاد من أزمتها، فقد أطلق سراح آلاف السجناء السياسيين[1]، وأوقف الرقابة التي كانت مفروضة على مئات المواقع، وأنهى حالة الحرب التي استمرت 20 عامًا مع إريتريا ورفع حالة الطوارئ، ويسعى آبي أحمد إلى تغيير النظام الاستبدادي الذي كان يسيطر على البلاد منذ عقود عدة وتسبب في انهيار اقتصادها وزاد من درجة الاحتقان الاجتماعي، فضلًا عن تعزيز خطاب المصالحة في البلاد التي أنهكتها الحروب الأهلية، وقد سعى آبي أحمد – الذي ينحدر من عرقية أورومو أكبر مجموعة عرقية في البلاد – إلى التعديل الحكومي إلى إرضاء أكبر عدد من الأعراق في البلاد، حتى يساهم في الحد من التوتر الحاصل بينها، وتمثل مسألة العلاقة بين الأعراق في إثيوبيا مشكلة مزمنة منذ زمن الاستعمار، تفاقمت جراء تقسيم الولايات على أساس عرقي في النظام الفيدرالي الإثيوبي القائم الذي كان عاملًا من عوامل زيادة الانقسام، وعدم التفاعل البناء كما يجب بين الأعراق المكونة للمجتمع، فأصبح أبناء كل عرق أسرى الحدود الجغرافية الفيدرالية العرقية للأقاليم، كما استحدث رئيس الحكومة وزارة جديدة تعتني بالسلام، وذلك في إطار سعيه المتواصل لمعالجة أعمال العنف العرقي التي تشهدها بلاده بصفة متواترة وهو ما أثر على استقرارها طيلة السنوات الماضية، حيث راح ضحيتها عشرات القتلى والجرحى وآلاف النازحين على الحدود بين منطقتي أوروميا وبنيشانغول – غوموز غرب إثيوبيا.[2]

لقد كانت السنوات الأخيرة محملة بالاحتجاجات والاشتباكات الدامية في البلاد، خاصة خلال فترة الاحتجاجات المناهضة للحكومة التي قادها شعب أوروميا التي ساعدت في جلب آبي أحمد للحكم في أبريل، بعد استقالة سلفه، وفي وقت سابق اتهمت لجنة حقوق

1- أحمد عسكر، عام على حكم أبي احمد: التقييم والتحديات ورهانات المستقبل، قراءات إفريقية، 2018، ص 2.

1- عائد عميرة، مرجع سبق ذكره، ص 2.

الإنسان الإثيوبية، الحكومة بفشلها في حماية مواطنيها من العنف الطائفي الذي تسبب في نزوح أكثر من مليون شخص في الأشهر الستة الماضية وأودى بحياة مئات الأشخاص، وتساهم الوزارة الجديدة التي تقودها مفريات كاميل في تعزيز العلاقات بين المجموعات العرقية المختلفة التي تعيش في البلاد، ووقف التناحر بينها، حيث تتشكل إثيوبيا من مجتمع متعدد الأعراق، وكانت السياسات العرقية والحشد القبلي طريق الوصول إلى السلطة وأهم الأدوات للحفاظ عليها، ولدى هذا البلد الإفريقي أكثر من 90 مجموعة عرقية. فقد قسم الائتلاف منذ توليه السلطة سنة 1991، البلاد إلى تسعة مناطق إدارية وفقًا لنظام "فدرالية الإثنيات" أو ما يسمى بالحكم الذاتي، هذه الحكومة التي يسعى من خلالها رئيس الحكومة الإثيوبي آبي أحمد مواصلة إصلاحاته التي أطلقها بداية تسلمه حكم البلاد، من شأنها أن تنجح إذا لاقت تجاوبًا شعبيًا، أي أنها تحتكم إلى الشرعية الشعبية، ودفعًا معنويًا يمكنها من القيام بالمهام التي أنيطت بها.[1]

إن الملاحظ عن واقع اثيوبيا كدولة إفريقية واجهت أزمات سياسية واقتصادية، ناهيك عن الإنقسامات بين المكونات القومية والعرقية والإثنية، استطاعت الانتقال إلى مرحلة الإصلاح وتعزيز الديمقراطية بدء من محاربة الفساد ووصولا إلى إقرار العدالة والوحدة الوطنية والتوافق الشعبي بين مختلف الأحزاب السياسية، من أجل السماح بالتداول السلمي للسلطة وتوسيع الحريات السياسية ونبذ العنف والتهميش عن طريق المشاركة في العملية السياسية، وهو ما أسس إلى بيئة راشدة تتبني عليها الإصلاحات المنشودة. ويلاحظ أن جميع الدول الإفريقية على إختلاف نظم حكمها وأنظمتها السياسية حرصت على إقامة مثل تلك المؤسسات الحكومية الرسمية، والتي تمثل السلطة التنفيذية التشريعية والقضائية والحكم المحلي، وإن تفاوتت فيما بينها في مدى الفصل بين تلك السلطات وفي مدى العلاقات والتعاون فيما بينها، وإن كانت هناك دولا إفريقية كثيرة دأبت على تفضيل وتكريس علوية السلطة التنفيذية على ما عداها من السلطات، ويبدو ذلك من خلال تعظيم سلطاتها ومكانتها في مقابل تهميش السلطات الأخرى، ويعد هذا أحد نقاط الضعف الرئيسية للبناء المؤسسي الحكومي الذي ترتب عليه في أغلب الأحيان تراجع أو انعدام فعالية وظائفه بصفة عامة، أما

1 _Nicolas van de Walle,op,cit,p742.

المؤسسات غير الرسمية فيأتي الإهتمام بها في الدول الإفريقية في المرتبة الأدنى بعد المؤسسات الحكومية وهو أمر طبيعي يتناسب مع درجة تطور تلك الدول وأنظمتها.[1]

المطلب الثاني: الإصلاح الإنتخابي ودوره في بناء شرعية الدولة في إفريقيا

يتعلق مفهوم الإصلاح الانتخابي بشكل أساسي على عموميته، بتحسين مستويات استجابة العمليات الانتخابية لتطلعات وآمال المواطنين، إلا أنه لا يمكن اعتبار أي عملية للتغيير على أنها من قبيل الإصلاح الانتخابي، إذ لايمكن اعتبار عمليات التغيير إصلاحا إلا عندما تهدف بشكل أساسي إلى تطوير وتحسين الانتخابات، من خلال تعزيز مزيد من الحياد فيها مثلا، أو الشمولية، أو الشفافية وكذا النزاهة والدقة. ويمكن للتغيرات الانتخابية العشوائية أو المتكررة أن تسهم في تضليل الناخبين، حتى ولو هدفت لإدخال الإصلاحات، مما قد يؤدي إلى عدم تحقيقها للأغراض المرجوة منها، بالإضافة إلى إمكانية تأثير ذلك بشكل سلبي على استدامة الإدارة الانتخابية وعملياتها، لذا يعتبر وجود الانتخابات وضمان حرياتها ونزاهتها مدخلا لا غنى عنه للحكم الراشد، وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في1991 ، أن الانتخابات الدورية والنزيهة من العناصر الضرورية التي لا غنى عنها في الجهود المتواصلة المبذولة لحماية حقوق ومصالح المحكومين، وأن التجربة العملية تثبت أن حق كل فرد في الاشتراك في حكم بلده عامل حاسم في تمتع الجميع فعليا بمجموعة واسعة من التنوع من حقوق الإنسان والحريات الأساسية الأخرى، تشمل الحقوق السياسية والاقتصادية الثقافية والاجتماعية.

واستنادا لتجارب الديمقراطيات المعاصرة، فإنه يمكن القول أن: الانتخابات التي تشهدها الديمقراطيات المعاصرة ليست هدفا في حد ذاتها، وإنما هي آلية لتحقيق مقاصد أعلى، ويرتبط بهذا الأخير ما يمكن تسميته فاعلية الانتخابات الديمقراطية، أي ما يترتب على الانتخابات من نتائج حقيقية ملموسة، أو ما تؤديه الانتخابات من وظائف فعلية في ضوء المقاصد التي أجريت الانتخابات من أجلها. ومن هنا تكتسي الانتخابات أهمية كبيرة من

1 _ Nicolas van de Walle,op,cit,p742.

خلال دورها في تكريس الخصائص الرئيسية للحكم الراشد، مثل المشاركة السياسية واضفاء الشرعية والمساءلة[1].

بالرجوع إلى مختلف الدراسات في مجال الإصلاح والحكم الراشد، نجد أن مختلف الأزمات السياسية والدستورية خلفت جوا لا ديمقرطيا، يتميز بحرمان المواطن من حقه في المشاركة في صنع القرار السياسي، ما انعكس بشكل مباشر على مايعانيه من ظروف اجتماعية اقتصادية صعبة دون فتح المجال أمام الانفتاح والتقدم وممارسة الحريات، وهذا التأخر في المجال الديمقراطي يرجع إلى توقف عجلة النمو داخل المجتمع المدني، وغياب الثقافة السياسية التي هي أساس تحقق الشرعية السياسية ومن ثم أساس للتنمية السياسية، فعملية الإصلاح الانتخابي التي هي أساس الإصلاح السياسي لا تتأتي إلا من خلال تدعيم الحريات الأساسية ،وفتح المجال أمام المشاركة السياسية لاسيما حق الانتخاب، واحترام مبدأ التداول على السلطة، دون وضع قيود حول آليات الممارسة الديمقراطية بدءا من عملية وضع القوانين الانتخابية، وصولا الى تنظيم العملية الانتخابية التي تستدعي جملة من الشروط والضمانات لتحققها، لذا تبقى مقتضيات الحكم الراشد أساس في تحقيق الإصلاح الانتخابي والسياسي[2].

وعليه فصفة الديمقراطية تقتضي بأن يضمن القانون الانتخابي حق المشاركة السياسية لكل القوى الفاعلة، مثلما يؤكد على ضرورة عدم حرمان أي جماعة من حق تشكيل أي حزب سياسي والترشح للمناصب السياسية واجراء الانتخابات بدون تمييز، وذلك لضمان مبدأ المساواة السياسية وتكافؤ الفرص بين مختلف المشاركين في العملية الانتخابية، فقد أكدت المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966 على هذه الفرص، ودعت إلى ضرورة أن يكون لكل مواطن دون وجه من وجوه التمييز الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة واما بواسطة ممثلين يختارون بحرية، وينتخب في ظل انتخابات نزيهة تجري دوريا بالاقتراع العام على قدم المساواة بين الناخبين

1- بن علي زهيرة، دور الإصلاح الإنتخابي في تعزيز الحكم الراشد، **مجلة الدراسات والبحوث القانونية**، العدد 5، ص63.
2- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين. وفي نفس السياق، أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار رقم 46 الصادر سنة 1991، على أنه من شأن الشعوب أن تحدد الأساليب ، وتنشئ المؤسسات التي تتعلق بالعملية الانتخابية وأن تحدد أيضا طرق تنفيذ هذه العملية طبقا لدستورها وتشريعاتها الوطنية[1].

فمن أهم دعائم وأسس الديمقراطية ضرورة صياغة نظام انتخابي ونظام حزبي من خلال قوانين الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية، للقضاء على سياسة الإقصاء التي هي أحد أهم مصادر التخلف السياسي، وتستند نزاهة عملية إدارة الإنتخابات بشكل رئيسي على القانون الإنتخابي الذي ينظم عملية الإنتخابات في مراحلها المختلفة، ويتيح لكل أطراف العملية الإنتخابية من ناخبين ومرشحين ومشرفين الوقوف على الكيفية التي يتم من خلالها إدارة الإنتخابات والإعلان عن نتائجها، كما أن النظام الإنتخابي يحدد القواعد التي تضعها النظم الديمقراطية بغية تحويل أصوات الناخبين إلى مقاعد نيابية، ولا بد أن ينسجم مع التركيب الإجتماعي للمجتمع، حيث تعتبر العملية الإنتخابية فعلا ديمقراطيا تحتفي الديمقراطيات الراسخة بإجرائه، فتجعل منه فرصة للتغيير والتداول السلمي على السلطة ومناسبة لترسيخ مؤسسات الدولة، وثقافة الخدمة العمومية عند المواطن، إضافة لكونها أحد آليات الإتصال السياسي والتجديد النخبوي، والإطار المحدد لمشروعية النظام السياسي وتوجهاته العامة[2].

ونظرا للأهمية البالغة للإنتخابات وما تسفر عنها من نتائج إيجابية، تساهم في إتاحة فرص المشاركة السياسية للأفراد في صنع وتنفيذ السياسات العامة لتحقيق مقتضيات الحكم الراشد في الإصلاح السياسي والإنتخابي، وهي بدورها تساهم في تكريس الحكم الراشد من خلال المشاركة والمساءلة وإضفاء المشروعية على السلطة الحاكمة، سجلت معظم الدول الإفريقية توجها ملحوظا نحو التعددية السياسية وتنظيم الإنتخابات من أجل إقرار مبدأ التداول السلمي وإن كانت في معظمها لا تعدوا أن تكون شكلية لا تسمو لتحقيق تطلعات الشعوب

1- بن علي زهيرة، مرجع سبق ذكره، ص 3.

2- بن علي زهيرة، مرجع سبق ذكره، ص .4

وآمالهم، سعيا منها لخلق المناخ الديمقراطي الذي يحوز على رضاء المواطنين في إختيار حاكميهم، وبالتالي نظمت الإنتخابات في معظم دول القارة كل على شاكلته، ولعل النموذج الكيني من بين النماذج التي استطاعت أن تحرز تقدما في هذا السياق.

*** الإصلاحات الإنتخابية في كينيا**

جرت في كينيا للمرة الثانية الانتخابات الرئاسية التي قررت المحكمة العليا الكينية إلغاءها في أول سبتمبر 2017 بعد أن جرت في البلاد في 8 أوت 2017، وفاز فيها الرئيس الحالي أوهورو كينياتا بنسبة 54%. وجاء قرار الإلغاء استجابة للطعن الذي تقدمت به المعارضة بزعامة رايلا أودينغا وتبيّن للمحكمة بعد التقصي أن الانتخابات شابها خلل في الإجراءات، وقد امتثل الرئيس المنتهية ولايته للقرار واكتفى بقوله إنه يقبل قرار المحكمة مُتّهما إياه في نفس الوقت بالتسييس، وقد نص قرار المحكمة على ضرورة إعادة الانتخابات الرئاسية بعد 60 يوما. وتعتبر انتخابات 2017 في كينيا مرحلة متقدمة جدا بالمقارنة مع الانتخابات التي جرت قبل 5 سنوات وشابتها أعمال عنف راح ضحيتها مئات الأبرياء في مختلف أرجاء البلاد، وبالنظر إلى الصورة الحضارية التي اتسمت بها الانتخابات والطريقة الحضارية التي اتبعتها المعارضة في الاحتجاج على نتيجة الانتخابات ثم النتيجة النهائية لقرار المحكمة العليا بإبطال نتيجة الانتخابات، كل ذلك يؤشر إلى مرحلة مهمة في تاريخ العمل السياسي في كينيا، إذن قرار المحكمة العليا في كينيا يشكل خطوة مهمة في تعزيز حكم القانون وإرساء دولة المؤسسات.

من المتعارف عليه في أدبيات التحوّل الديمقراطي أنّ الانتخابات توفر فرصاً حقيقية للتغيير، على أنّ الخبرة الإفريقية منذ تسعينيات القرن الماضي تقدّم صورةً مختلطة إلى حدٍّ ما بشأن تأثير المنافسة الانتخابية (والسياسات المتعددة الأحزاب على نطاقٍ أوسع) على إصلاح السياسات العامّة. وتطرح الانتخابات العامّة الكينية، التي أُجريت في الفترة من أوت إلى أكتوبر 2017، كيفية تعميق الحكم الديمقراطي وإضفاء الطابع المؤسسي عليه، من خلال الانتخابات التعددية، تعدّ كينيا دولةً ديمقراطية مستقرة وناضجة نسبيّاً في السياق العام الإفريقي.[1]

مع ذلك، نرى أنّ المصالحة التاريخية بين فرقاء الانتخابات الكينية في ماي 2018 تُعطي درساً له مغزاه في كيفية مواجهة تداعيات ما بعد الانتخابات العامّة في إفريقيا، فقد اعتذر الرئيس كينياتا لزعيم المعارضة رايلا أودينجا لملاحظاته التي تمّ الإدلاء بها في أثناء

1- حمدي عبد الرحمن، الانتقال الديمقراطي وعقم النخب الحاكمة في افريقيا، **مجلة قراءات افريقية**، العدد35، 2018، ص 1.

الحملة الانتخابية عام 2017، وفي المقابل وعد أودينجا بالعمل مع الحكومة لمحاربة الفساد. ومن جهة أخرى، فقد حقّقت سيراليون انتقالها الديمقراطي الثالث من خلال التنافس بين أكبر حزبَين في البلاد بعد نحو عشر سنوات من الحروب الأهلية، وهي تُعدّ مثالاً ناجحاً للتكيف مع وإدارة مرحلة ما بعد الصراع، إنّ انتخاب "جوليوس مادا بيو" رئيساً للبلاد هو بحدّ ذاته تحوّلٌ ملاحظٌ في المشهد السياسي، لقد كانت هناك حاجةٌ لإثبات وجود فرصة أخرى للفوز بمنصب الرئاسة في إفريقيا، فقد فاز زعيم حزب الشعب السيراليوني المعارض في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في 31 مارس 2018.[1]

على أية حال، فقد شهدت إفريقيا عدداً من التحولات القيادية خلال الفترة ما بين عامي 2006 و2016، وتضاعف عدد الانتخابات خلال هذه الفترة الزمنية ليصل إلى (109)، كما ترتب عليها حدوث 44 تغييراً في السلطة، وتظهر بيانات مؤشر "محمد إبراهيم" لعام 2017 (الخاصّ بالحوكمة الإفريقية)، أنه يتمّ إجراء المزيد من الانتخابات الحرة والنزيهة في القارة الإفريقية في المتوسط تحسّن مؤشر الانتخابات الحرة والنزيهة منذ عام 2006، الذي يقيس مدى نجاح الانتخابات التشريعية والتنفيذية بوصفها حرة ونزيهة، بما في ذلك حياد القوانين والأطر الانتخابية[2].

لا شك أن هناك بعض الرؤساء الذين أحدثوا تغييرات دستورية لتمديد الفترات الرئاسية، حتى يتمكنوا من خوض الانتخابات مرة أخرى، كما حدث في بوروندي ورواندا وأوغندا والسودان وغيرها، ولا شك أيضا أن نسبة إيمان الأفارقة بنزاهة الانتخابات التي تجري في بلادهم لا تتجاوز 40% وفق الاستطلاع الذي أجرته شبكة الجامعة الأفريقية للأبحاث (أفروباروميتر) عام 2016، حيث أقر 25% من الناس ضمن 36 دولة جرى فيها الاستطلاع أنهم واثقون بنزاهة الانتخابات، مع ذلك كله فإن القارة الأفريقية تخطو خطوات ثابتة نحو الدمقرطة والحكم الرشيد، وأي نظام دكتاتوري يسقط يحل محله نظام ديمقراطي، آخرها نظام الرئيس يحيا جامع في غامبيا الذي سقط في انتخابات حرة ليحل محله رئيس منتخب لأجل محدد، هناك دول تمر بمراحل متفاوتة لأجل البناء الديمقراطي منها المراحلة العسيرة مثل بلاد شمال أفريقيا ومصر، كينيا والصومال وليبيا، وأخرى تجاوزت مثل رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج والعديد من بلدان غرب أفريقيا،

1- بن علي زهيرة، مرجع سبق ذكره ، ص 73.

2- امحند برقوق، الهندسة الإنتخابية: مقاربة في الجودة السياسية، ورقة قدمت في الأيام الدراسية حول: الهندسة الإنتخابية والتنمية السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 20/19 ماي2004، ص4.

وأخرى قطعت أشواطا لابأس بها كالديمقراطية التنزانية والموزمبيقية والبوتسوانية والعديد من بلدان شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. أما الديمقراطيات التي بلغت مرحلة الرشد فهي ديمقراطية كل من جنوب أفريقيا ونيجيريا والسنغال.[1]

المطلب الثالث: الأحزاب السياسية ودورها في تفعيل المشاركة السياسية في إفريقيا

تحتل الأحزاب مكانة محورية في الأنظمة السياسية، لارتباطها العميق بمفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية، كما تضطلع فوق ذلك بأدوار بالغة الأهمية داخل المجتمعات، تسهم من خلالها إلى حد بعيد في رسم معالم دولة القانون، وتعزز بها مفهوم الحكم الراشد في الدولة، فمن المعلوم أن الأحزاب السياسية هي إحدى أهم آليات العمل السياسي والتداول السلمي للسلطة السياسية، فواقع الأمر أن وجود الأحزاب سابق لوجود السياسة، وقد ارتبطت الظاهرة الحزبية بشكل كبير بالحريات العامة، لاسيما حرية الرأي والتعبير والفكر والاعتقاد السياسي، ومادامت الحرية دعامة أساسية من ضمن دعامات النظام الديمقراطي، فإنه لا يتصور قيام نظام ديمقراطي من دونها، وهي الحرية التي تظهر في أرقى تجلياتها في صورة العمل الحزبي، فالدولة التي تحترم حرية الرأي في وجهها الآخر هي دولة الاحزاب السياسية[2].

يعد وجود الأحزاب ومشاركتها في العمل السياسي أحد أبرز المؤشرات على شرعية وجود السلطة الحاكمة وعلى مشروعية أداءها، كما أن تغييب العمل الحزبي أو عزوف الأحزاب عن المشاركة في الاستحقاقات السياسية المبرمجة يقوض من شرعية النظام الحاكم ويعجل من زواله، فالأحزاب آليات هامة لتعزيز شرعية السلطة الحاكمة ولضمان استمرارها في الحكم، وعامل مهم لكسب الدعم الجماهيري، وهو ما يفسر لجوء الحكومات السلطوية غالبا لتنظيم العمل الحزبي وتقنينه. والنظام السياسي في واقعه انعكاس وترجمة فعلية لتوجهات الأحزاب السياسية وممارساتها الميدانية، فإن كانت الكيانات الحزبية غير منظمة

1 - المرجع نفسه، ص 2 .

2- إدريس العمراني، مفهوم الأحزاب السياسية، منشورات الحوار الأكاديمي والجامعي: الدار البيضاء، المغرب، 1991، ص5.

وتطغى عليها الفوضى فإن ذلك سينعكس سلبا لا محالة على المشهد السياسي في الدولة وعلى واقع الحكم السائد[1].

إن للأحزاب السياسية دور في حل مسألة الشرعية، لأنها تعد في الإحتكام إلى القاعدة الشعبية تبريرا شرعيا لها، فهي دائما أداة هامة في توطيد أركان السلطة القومية الشرعية، وهو ما يفسر لجوء الحكومات السلطوية غالبا لتنظيم حزب سياسي، وذلك بغية فك خيوط أزمة الشرعية حسب **دافيد أبتر David Apter**، لأن الأحزاب تقدم شبكة واسعة من العلاقات المتداخلة التي تجمع القطاعات الإجتماعية المختلفة، كما أنها تعظم شرعية النظام السياسي من خلال حشد التأييد الجماهيري، وتقديم أهداف معينة للحكم تصوغها في إطار إيديولوجي محدد[2]

كما يعزز العمل الحزبي فكرة السيادة والوحدة الوطنية والمواطنة، ويساعد على تنمية الإحساس بالولاء الوطني والوحدة الوطنية من خلال تنمية روح الولاء والانتماء للمواطن، كما يساعد على إحكام السيطرة على كافة أرجاء الإقليم والحد من الولاءات الذاتية الضيقة، فالأحزاب بمراكزها ومكاتبها المنتشرة في مختلف أنحاء الإقليم تمثل شبكة لربط المواطنين داخل تجمع غايته الأولى خدمة الوطن، كما يرى البعض أن الأحزاب السياسية أداة للقضاء على الفردية السلبية وعلى النعرات القبلية والجهوية والفوضى والفراغ السياسي وآلية لترسيخ معنى المواطنة[3].

كما يظهر أثر الأحزاب السياسية واضحا في التخفيف من أزمة العزوف من المشاركة السياسية من خلال تعميق شعور المواطن بالمسؤولية تجاه القضايا والأهداف العامة، ومن خلال تعبئة الجماهير وتوعيتهم بحقوقهم السياسية من انتخاب ومناقشة الأحداث العامة والإهتمام بالتطورات التي تجري على الساحة السياسية، لأن أزمة المشاركة تنتج من عدم تمكن الأعداد المتزايدة من المواطنين من الإسهام في الحياة العامة، مثل المشاركة في إتخاذ القرارات السياسية، أو إختيار المسؤولين الحكوميين، وتبرز خطورتها عندما لا تتوافر مؤسسات سياسية يمكن أن تستوعب القوى الراغبة في تلك المشاركة.[4]

1- محمد أحمد رجب، دور الأحزاب السياسية في التنمية والبيئة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، 1998، ص9.

2- إدريس العمراني، مرجع سبق ذكره، ص 6.

3 - محمد أحمد رجب، ص 10.

4- حامد المسلمي، موريشيوس نموذج افريقي واعد، **مجلة قراءات افريقية**، العدد35، 2018، ص 1.

فضلا عن كونها أداة سسيوقانونية وسياسية، تعمل الأحزاب السياسية على تجميع مجموعات وأطياف مختلفة من أفراد الشعب ممن يتقاسمون نفس الأفكار والرؤى والارتقاء بها إلى مستوى التنظيم السياسي المتكامل، وآلية للوساطة بين تلك الشرائح والسلطة الحاكمة، ووسيلة عملية منتهجة للتوفيق الاجتماعي بتأطيرها للأفراد ونقل انشغالاتهم وتطلعاتهم بطريقة سلمية حضارية وديمقراطية، فإن للأحزاب السياسية أدوارا محورية أخرى متنوعة تجعل منها شريكا فاعلا في تكريس دولة القانون، وفي تعزيز وتكريس فكرة الحكم الراشد في الدولة.

*** موريشيوس وتجربة تداول السلطة بين الأحزاب السياسية**

واجَه الشعب الموريشي تحديات عدة منها: تحدّي اقتصادي تمثَّل في نقص الموارد والتركز السلعي والجغرافي وتحدّي اجتماعي، فموريشيوس دولة تعددية تخشى فيها الأقليات هيمنة الأغلبية، وتحدّي سياسي تمثل في كيفية إرساء نظام ديمقراطي يسمح بتداول السلطة بعيدًا عن ظاهرة الانقلابات العسكرية التي عانت منها القارة، وقد واجهت موريشيوس هذه التحديات لتُدَشِّن نموذجًا إفريقيًّا واعدًا، وهو نموذج النمر الإفريقي الجديد، ولا شك أن جمهورية موريشيوس قدمت نموذجًا ديمقراطيًّا إفريقيًّا يُحتذَى به، من حيث تداول السلطة بين الأحزاب المختلفة بسلاسة، ولم تؤثر تركيبتها الإثنية واللغوية والدينية المعقَّدة على هذا المسار الذي انتهجته منذ استقلالها في 12 مارس 1968، فعلى الرغم من توقع الكثير من المحللين السياسيين فشل التجربة الموريشيوسية في مهدها بسبب طبيعة التعددية الإثنية واللغوية والدينية لسكانها، واحتمالية أن تشهد البلاد موجات من الفوضى وعدم الاستقرار، أو السياسيات التمييزية، أو العنصرية ضد الأقليات، إلا أنها قدَّمت نموذجًا مغايرًا[1].

- **الإطار المؤسسي للنظام السياسي لموريشيوس:** استقلت موريشيوس في 12 مارس 1968، في إطار مجموعة الكومنولث البريطاني، وتبنت نظام حكم برلماني، وقد تحولت إلى جمهورية برلمانية في 1992، يتكون من:

1- السلطة التنفيذية في موريشيوس: رئيس الوزراء هو رئيس السلطة التنفيذية، ويختاره حزب الأغلبية، وهو المسؤول عن الأداء الحكومي أمام الجمعية الوطنية والشعب، ورئيس الجمهورية ونائبه يتم انتخابهم مِن قِبَل الجمعية الوطنية، ويعيَّنان لمدة خمس سنوات، ورئيس الجمهورية هو القائد العام للقوات المسلحة.

2- السلطة التشريعية: يتكون البرلمان في موريشيوس من مجلس واحد هو (الجمعية الوطنية) والتي تتشكل من 70 عضوًا، يُنتخب 62 منهم عن طريق الاقتراع الحر المباشر

1 - حامد المسلمي، مرجع سبق ذكره، ص1.

وفق نظام (أول من يصل يفوز بالمقعد first-past-the post Voting)، بينما تختار لجنة الإشراف على الانتخابات الثمانية أعضاء الباقين بقاعدة (أفضل الخاسرين) لضمان تمثيل الجماعات الإثنية والدينية والأحزاب السياسية التي لم تُمَثَّل بشكلٍ كافٍ، وتُنتخب الجمعية الوطنية مرة كل خمس سنوات.

3- السلطة القضائية: المحكمة العليا هي أعلى محكمة في موريشيوس، ويُعيَّن رئيس الجمهورية رئيس المحكمة العليا بعد استشارة رئيس الوزراء، وتختصُّ المحكمة العليا في موريشيوس بحماية الحقوق الدستورية للمواطنين والنظر في القضايا بالغة الخطورة، أما درجات المحاكم الأدنى فيُعيِّن رئيس الجمهورية فيها القضاة بناءً على مشورة رئيس المحكمة العليا، ولا يُعزَل القضاة إلا لعدم الكفاءة أو سوء التصرُّف بعد تحقيقٍ تُجريه لجنة قضائية مستقلة، وترفع تقريرها لرئيس الجمهورية، والقانون في موريشيوس مزيج من الأعراف والقانونين الفرنسي والبريطاني.

4- الحكم المحلي: يقدم الحكم المحلي في موريشيوس التمثيل السياسي والسلطة على المستوى الأدنى، فهو يمنح الفرصة للأقليات التي لم تستطع الحصول على تمثيلٍ كافٍ على المستوى القومي الفرصة في المشاركة في الحكم.[1]

-**الأحزاب السياسية الموريشية:** تتعدد الأحزاب السياسية في موريشيوس، إلا أن هناك ثلاثة أحزاب رئيسة تتداول السلطة فيما بين تحالفاتهم.

1- حركة موريشيوس الاشتراكية: وهي أكبر الأحزاب، تأسست عام 1983 بزعامة جاجناث، وعضويته مفتوحة لكل المواطنين، إلا أنه يُنظَر إليه باعتباره ممثل للمجتمع الهندوسي.

2- الحركة الكفاحية الموريشية: وتعتبر ثاني أكبر الأحزاب الممثلة في البرلمان، وهي الجماعة المعارضة الرئيسة في البلاد، تأسست عام 1969.

3- حزب العمل: تأسس في البداية كحركة عمالية عام 1935، ثم تحول إلى حزب عام 1936 ويعود الفضل إليه في ترسيخ ثقافة الدعم الحكومي في موريشيوس.

4- أحزاب أخرى صغيرة: مثل (حزب الله ممثل عن الأقلية المسلمة، وحزب حركة رودريجز، وحزب منظمة شعب رودريجز، جماعة أنصار الخضر، وغيرها من الأحزاب الصغيرة)ويمكن في إطار ما سبق تقييم الأداء الموريشي من خلال:

---

1 - حامد المسلمي، مرجع سبق ذكره، ص 1.

1- الأخذ بالنظام البرلماني بدلاً من النظام الرئاسي: فهو الأنسب للمجتمعات ذات التعددية الإثنية والدينية واللغوية، حيث تشارك كل الجماعات بِنِسَبٍ مختلفة، مع العمل بقاعدة أفضل خاسر المعمول بها في النظام الانتخابي، والتي تتيح تمثيل الأقليات والأحزاب السياسية التي لم تُمَثَّل بشكلٍ كافٍ، بالإضافة لمزايا الحكم المحلي واللامركزي التي ساعدت الجماعات الصغيرة على المشاركة في السلطة والحكم والتنمية.

2- التوافق حول التوجهات السياسية والاقتصادية: وهو ما سعى له **رامجولام** عقب الاستقلال من خلال تشكيل حكومة ائتلافية لرأب الصدع الناتج عن الاستقطاب الحادّ الذي حدَث بسبب قضية الاستقلال، وكذلك طمأنة الموريشسيين ذوي الأصول الفرنسية ومُلّاك الأراضي الزراعية، بأنه لن يتم استبعادهم من العملية السياسية، ولن تتخذ الدولة ضدهم أية سياسات قسرية بتأميم الأراضي، فساعد عدم تفتيت الملكية الزراعية الدولة في تنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في اتفاقياتها المبرمة حول تصدير السكر.

3- الديمقراطية التوافقية: والتي تمثل كل المجتمع الموريشي واتجاهه إلى تكوين الائتلافات الحزبية، وتوجد حالتان توضحان التطور الذي تشهده التجربة الموريشية الأولى: وصول (بيرينجير) لمنصب رئيس الوزراء في 2003 حتى 2005 لتكون المرة الأولى التي يتولى فيها هذا المنصب مواطن موريشي غير منحدر من أصل هندي وغير هندوسي، فهو ينحدر من أصول فرنسية كاثوليكية، والثانية: انتخاب (د. أمنية غريب فاكيم) في يونيو 2015م لمنصب رئيس الجمهورية، وبذلك تكون أول امرأة تتقلد هذا المنصب، كما أنها تنحدر من الأقلية الإسلامية التي لا تتجاوز 17% من السكان.[1]

4- الديمقراطية الاجتماعية ومراعاة القطاعات الدنيا من الشعب: والتي تتضح من مؤشرات متوسط دخل الفرد ومؤشرات التنمية البشرية المرتفعة، فقد حرصت الحكومة على إنشاء إدارة للتضامن الاجتماعي، وصرف معاشات لمن تجاوز الستين، وكذلك إلزام المزارع بتوفير سكن للعمال يتوفر فيه سبل المعيشة الكريمة، وتوفير مجانية التعليم حتي المرحلة الثانوية، والإنفاق على قطاع الصحة والوقاية من الأمراض، وهو ما أدَّى إلى ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد وانخفاض الوفيات بين الأطفال الرُّضَّع، وملكية المنازل للمواطنين وغيرها.

5- شفافية العملية الانتخابية: سواءٌ من حيث الإجراءات أو الآليات المتَّبَعَة، فلم تشهد حالات تزوير، ولم يتم الطعن على نتائج الانتخابات إلا في حالات نادرة عادةً ما تكون

1- حامد المسلمي، مرجع سبق ذكره، ص2.

مرتبطة بالفارق الطفيف في الأصوات، وتكون طلبًا لإعادة الفرز وليس تشكيكًا في العملية الانتخابية.

6- وصولها إلى مركز متقدِّم في الحقوق السياسية والمدنية: فقد حقَّقت موريشيوس المرتبة الثلاثين عالميًا (بالتساوي مع كلٍّ من أمريكا وإيطاليا)، والمركز الثاني إفريقيًّا بعد جزر الرأس الأخضر في مقياس فريدوم هاوس (Freedom house) للحقوق السياسية والمدنية بمتوسط 89 درجة، ففي الحقوق السياسية جاء تقييمها (1 درجة) وتصنيفها كدولة حرة في المقياس يعكس حرية الحقوق والتجمعات للأحزاب السياسية، وحرية التصويت لكافة المواطنين دون النظر للعرق أو اللون أو الدين أو الجنس، بينما حصلت علي قيمة منخفضة (2 درجة) في مجال الحقوق المدنية لمنعها حق الإضراب داخل اتحادات العمل[1].

إذن نستنتج أن من شروط استقرار النظام السياسي وجود مؤسسات الدولة القادرة على الإدارة الفعالة لشؤون الدولة والمجتمع، والقادرة على خلق التوزيع والإشباع العادل بواسطة إرساء نظام ديمقراطي قوامه حكم القانون والشفافية والترشيد العقلاني في الإدارة والتسيير في إطار نظام دستوري وقانوني، يضبط قواعد اللعبة السياسية عن طريق الإنتخابات ومبدأ التداول السلمي للأحزاب السياسية على السلطة.

المبحث الثاني : الحكم الراشد وإصلاح الأنساق القانونية

المطلب الأول: التكريس الدستوري لدولة القانون في إفريقيا

مثلت فكرة الدستور، أرقى ما وصل إليه الفكر الإنساني في تنظيم شؤون الحياة، وفق إطار توافقي محدد، يعبر عن أهداف النظام السياسي ومصالحه المشتركة، لذلك تحرص الدولة على تنظيم شؤون الحكم وتنظيم علاقاتها بالأفراد من خلال قواعد الدستور، ومن ثم جاز القول أن: دستور الدولة هو مرآة نظامها، والفيصل بين الحاكمين والمحكومين، والانعكاس البليغ للضمير الجماعي لشعبها، وهو في عين الوقت صورة صادقة عن مدى وعي القوى السياسية والشعبية في الدولة، وعن مدى التطور الحضاري الذي بلغته هذه الأخيرة، ومن وجه آخر سيد القوانين وعنوانها، وقمة هرمها الذي يضمن ويتضمن مجموعة المبادئ القانونية العامة والقواعد الأساسية الكلية، التي تخضع لها القواعد القانونية العادية المنظمة للحياة العامة والخاصة فيها، وفضلا عن تلك القواعد العامة، فإن هذا الدستور يتضمن بين طياته بصفة أساسية القواعد المتعلقة بشكل الدولة ونظام الحكم فيها، إلى جانب جملة من المبادئ غير السياسية المتعلقة بحقوق الأفراد والنظام الاقتصادي والاجتماعي

1_World Bank, Proceedings of the World Bank Annual Conference on Development Economics 1991 (Washington DC: World Bank, 1992).

للدولة، وهي من جنس المبادئ التي تنتمي إليها مبادئ الحكم الرشيد وقواعده بصورة مباشرة وغير مباشرة، الذي يعد بدوره توجه حديث اعتمدته دول محددة في صياغاتها الدستورية، يندرج ضمن ما اصطلح عليه الفقه الفرنسي بـ(الدستور–الاجتماعي A) **CONSTITUTION SOCIALE**.[1](على هذا يمكن استنتاج الغاية الأساسية من تضمين أمثال هذه القواعد في متن الدستور، بإظهار حرص المشرع الدستوري على إضفاء الطابع الحداثي والوجه الديمقراطي للفكرة الأساسية التي يقوم عليها ذلك الدستور وتحكم محتوى قواعده، وهي من جانب آخر تكرس استجابة هذا المشرع الدستوري لموجة عالمية جعلت من هذه المبادئ معيارا رئيسا في قياس تقدم الدول وتفاعلها الايجابي مع متطلبات التنمية والنهوض الحضاري لها، كما أن الإشارة إلى مبادئ الحكم الراشد في الدستور تأتي أيضا تكريساً لشرعية هذه المبادئ (إضفاء مظلة من الشرعية الدستورية عليها)، بحسبانها جزءا من قواعد الدستور لتكتسب بذلك السمو والرفعة والاحترام والإلزام الذي يوقع على الدولة ممثلة بكافة سلطاتها[2].

إن التغييرات التي طرأت على نظم الحكم ومجمل الأوضاع السياسية الداخلية، وذلك لكي تتم الموائمة والتكيف مع المستجدات على الساحة السياسية لتلك الدول، وكذلك لإقرار مشروعية ودستورية الوضع السياسي والنظام الحاكم، وأكثر من ذلك تتم هذه التغييرات لكي تتواءم مع الشخصيات والقيادات القائمة على رأس هذه الأنظمة بحكم الأمر الواقع، بمعنى أنها عملية لإضفاء المشروعية الدستورية على الحكومة الفعلية للبلاد، وبالتالي فالعمليات المرتبطة بالبناء والهياكل الدستورية في إفريقيا لا تعكس المقترحات والإفتراضات والممارسات الدستورية الغربية كما هي واردة في دساتير تلك الدول الغربية –بحكم الحقبة الاستعمارية لها– ومن ثم فإن عمليات البناء والممارسة الدستورية الحقيقية لم تدخل حيز العمل في إفريقيا، لأنها تعد أنماطا مختلفة وغير مألوفة، ولا ترتبط بالتالي بالحياة السياسية والدستورية في الدول الإفريقية كما ينبغي أن تكون[3] .

قد ترد مبادئ الحكم الرشيد في مقدمة الدستور أو ضمن المبادئ الرئيسة وهو ما حصل مع دستور كينيا لعام 2010، الذي يتبنى بدوره مبادئ الحكم الراشد بوصفها مبدأ رئيساً وقيمة وطنية تحتكم إليها الجمهورية الكينية وفقا لمنطوق (الفقرة الثانية من المادة

---

1 – سامر مؤيد عبد اللطيف، التأصيل الدستوري للحكم الرشيد، **شبكة نبأ المعلوماتية**، العدد 2561، السنة، 2016.متاح على الرابط الإلكتروني:

https://annabaa.org/arabic/goodgovernance/12297

2 – جمال حمدان، إفريقيا الجديدة: دراسة في الجغرافيا السياسية، مكتبة مدبولي: القاهرة، 1996، ص56.

3- المرجع نفسه. ص57 .

الرابعة منه). وكان هذا الدستور أكثر جدية في التعامل مع مبادئ الحكم الراشد، وأكثر إلتزاما بتطبيقها بعد أن ألزم بها كافة أجهزة الدولة ومسؤوليها عملا بالمادة العاشرة منه، ويفهم من السياق الذي وردت به عبارة الحكم الراشد في وثيقة الدستور الكيني اقترابها من الناحيتين الدلالية والوظيفية إلى الجانب الإداري، بسبب اقترانها بمبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة في نص الفقرة 2 من المادة 10، وقد ذهب المشرع الدستوري في كينيا إلى أبعد من ذلك في تأصيل هذا المبدأ دستوريا حينما جعل التفسير الدستوري يسعى بإتجاه تكريس إقامة الحكم الراشد بحكم الفقرة 1 من المادة 259، مما يعني أن المشرع الدستوري قد وظف نصوص الدستور وضبطه ضمن حدود الحكم الراشد، قبل أن يعمد إلى تحويلها إلى أسلوب أو برنامج في الإدارة والحكم، وعليه فإن الدستور الكيني قد جعل من الحكم الراشد المبدأ الرئيس، والدعامة الأساس في إدارة مؤسسات الدولة، مثلما جسدت فيها الديمقراطية الدعامة السياسية لهذه الدولة.[1]

ومن بين المبادئ التي ينص عليها الدسنور التي تجسد المعنى الحقيقي للأصلاح نذكر:

أولا: مبدأ سيادة حكم القانون ودوره في الإصلاح السياسي

إن وجود القانون العادل وتطبيقه على الجميع بدون تمييز أو محاباة هو من مبادئ الحكم الراشد، ويعتبر من وجهة نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شرطا ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر وخلق فرص العمل وتأمين مقومات معيشية كافية وحماية البيئة وتجديدها.

لقد كانت تسود وجهة نظر تقول بأن الدولة هي الوحيدة المسؤولة عن سن القوانين وعن تطبيقها، غير أن وجهة النظر هذه أخذت تتعرض للنقد لجهة تقليص دور الدولة في هذا المجال أسوة بتقليص دورها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، لصالح إفساح المجال أكثر أمام القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني، لتقوم بدورها في ضبط العلاقات الاجتماعية في مجالات عملها والفصل في المنازعات بين أعضائها، ويعتبر الدستور هو القانون الأعلى للدولة والمجتمع، وبصفته هذه فهو الذي ينظم العلاقات القانونية التي تقوم عليها الدولة وجميع مؤسساتها وأجهزتها والهيئات المدنية وحتى حياة المواطنين كأفراد بين الدستور –على شكل مبادئ عامة تنطبق على الجميع– حقوق وواجبات المواطنين،

1_ سامر مؤيد عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره.

وعلاقات المواطنين بالدولة وسلطة هذه الأخيرة عليهم، ويحدد أيضا صلاحيات وواجبات جميع مستويات السلطة والحكم وكيفية تشكيلها وتحديدها.[1]

إن وجود الدستور الجيد وتطبيقه الصارم والعادل شرطا ضروريا للحكم الراشد ولتحقيق مستوى جيد من الأمان الاجتماعي، وبالتالي فمشاركة الناس بفعالية في الحياة العامة وفي إدارة شؤونهم الخاصة وفي التنمية المستدامة، ولكي يسود حكم القانون ويدعم عملية التنمية في إفريقيا يجب حصول فصل حقيقي بين سلطات الدولة من أجل ضمان استقلالية القضاء[2] ، كما أن سيادة القانون تستلزم تأمين حقوق الإنسان بالنسبة للأفراد والجماعات بشكل متساوي، وكذلك المساواة بينهم في العقاب بموجب القانون، تعلو سيادة القانون على سلطة الحكومات، فهي تحمي المواطنين من أي إجراءات تعسفية قد تتخذها الدولة ضدهم، وتضمن معاملة جميع المواطنين على قدم المساواة وخضوعهم للقانون وليس لنزوات الأقوياء (...)، كما يتوجب أن يوفر القانون الحماية للجماعات الأكثر ضعفا وفقرا من الاستغلال والظلم وسوء المعاملة، ويجب على الحكومات أن تخلق المؤسسات والأطر اللازمة للمحافظة على القانون والنظام وتأسيس القيم التحتية الأساسية وتوفير خدمات أساسية كالصحة والتعليم خصوصا للفقراء[3].

ثانيا: شفافية نظام الحكم والمساءلة ودورها في الإصلاح السياسي

لا شك أن التكتم على الممارسات الحكومية هو في حقيقة الأمر قوة تدمير لمصداقية الحكم الراشد، وتطبيقا لمبدأ الشفافية فإن الحكم الراشد يركز اهتمامه من خلال تعامله مع مصالح المجتمع التي تتنافس فيما بينها على محاور رئيسية هي[4]:

إذن فالشفافية ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما لأن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن، قد تكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ وفي حماية مصالحهم، وتمتلك الأنظمة ذات الشفافية إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام، كما تمتلك قنوات إتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة والمسؤولين وتصنع سلسلة واسعة من المعلومات في متناول الجمهور[5].

1_ بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكالات، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 2011، ص 92.

1- محمود فهيم درويش، مرجع سبق ذكره، ص187.ا

3 - لمرجع نفسه، ص 93.

4- وليم توردوف، الحكم والسياسة في افريقيا، ترجمة: كاظم هاشم نعمة، ط1، منشورات أكاديمية الدراسات العليا: طرابلس، ليبيا، 2004، ص 200.

5 - وليم توردوف، مرجع سبق ذكره، ص 201.

إن الشفافية تقوم على التدفق الحر للمعلومات، وهي تتيح للمعنيين بمصالح ما أن يطلعوا مباشرة على العمليات والمؤسسات والمعلومات المرتبطة بهذه المصالح وتوفر لهم معلومات كافية تساعدهم على فهمها ومراقبتها، وتزيد سهولة الوصول إلى المعلومات درجة الشفافية، لكن تكون المؤسسات المستجيبة لحاجات الناس ومشاغلهم شفافة وأن تعمل وفقا لسيادة القانون، فإصلاح مؤسسات الدولة وجعلها أكثر كفاءة ومساءلة وشفافية ركن أساسي من أركان الحكم الراشد، وتعتمد شفافية الجهاز البيروقراطي اعتمادا كبيرا على توافر المعلومات وصحتها، ويتطلب النقاش النشيط حول قضايا السياسة العامة– وهو نقاش من صلب الإدارة العامة الصالحة– من الحكومات توفير البيانات المتعلقة بالحسابات القومية وميزان المدفوعات والعمالة وتكلفة المعيشة، وترتبط نوعية صنع القرار والمخاطر والتكاليف المترتبة عليها بطبيعة المعلومات التي تم تزويدها لصناع القرار، فمن الواضح أن الحكومة مصدر رئيسي للمعلومات ومستخدم رئيس لها في آن واحد، وعليه يبدو أن الشفافية والمساءلة مقوم أساسي من مقومات الحكم الراشد الذي يشكل شرطا مسبقا من شروط تحقيق التنمية البشرية، وهما أيضا مفهومان مترابطان يعزز كل منهما الآخر ففي غياب الشفافية لا يمكن وجود المساءلة، وما لم تكن هناك مساءلة فلن تكون للشفافية أي قيمة ويسهم وجود هاتين الحالتين معا في قيام إدارة فعالة وكفؤة ومنصفة على صعيد المؤسسات العامة والخاصة.

فالشفافية تقي من الأخطاء الحكومية ومن ارتكاب خطأ في تقدير الموارد ومن الفساد، وقد تم توجيه جهود المساهمين الخارجين في عملية تعزيز الشفافية نحو مساعدة الحكومات على جعل الموازنات وبرامج الإنفاق العام أكثر شفافية، وتشكل حماية البيئة وجميع أشكال الإدارة المالية مجالات أخرى يكون فيها للشفافية دور حاسم على صعيد الفعالية وعلى صعيد احتواء الفساد، فالإدارة المالية بوجه خاص تتيح فرصة كبيرة لارتكاب المخالفات من جانب المواطنين والإخلال بالأمانة في العمل، وتستطيع وسائل الإعلام إحداث قدر كبير من التأثير في هذا الميدان[1].

كما يجب أن يكون صناع القرار في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني عرضة للمساءلة من قبل الجمهور، فضلا عن مسؤوليتهم أمام أصحاب المصلحة في

1– وليم توردوف، مرجع سبق ذكره، ص 203.

المؤسسات المختلفة، وتتفاوت العمليات التي تضمن حصول المساءلة تبعا لنوع المؤسسة أو المنظمة، وما إذا كانت عملية صنع القرار تتم داخل المؤسسة أو تأتي من خارجها[1].

إن المشاكل التي تعاني منها الأنشطة السياسية في إفريقيا تقتضي من هذه الأخيرة إعادة صياغة علاقات المجتمع والدولة، وهذا عن طريق انتهاج بعض الخيارات السياسية ومن أبرزها الحكم الراشد، ملكية بناء الدولة وتحقيق نظام ديمقراطي يقوم على مجموعة من العوامل المؤسسية والقيمية والعامة، عوامل ذاتية وموضوعية تتفاعل فيما بينها فتكمل بعضها، فالديمقراطية ثمرة تفاعل هذه العوامل في إطار ما يضمنه الحكم الراشد، الذي ركزت عليه برامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا **NEPAD**، ومنه فعملية بناء الدولة الديمقراطية في إطار الحكم الراشد توجب وجود جملة من الإجراءات التي يتوجب اتخاذها على كافة المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، فعلى المستوى الداخلي تتطلب عملية البناء الديمقراطي في الدول الإفريقية بناء المواثيق وانفتاحات ديمقراطية قائمة على أساس الثقة التي تحكمها مواثيق بين الأطراف الفاعلة في عملية التحول (سياسيين وعسكريين ومدنيين) تراعي مصالحهم، بحيث تصبح عملية التحول لعبة غير صفرية، يكسب فيها الكل ويكون الكاسب الأكبر الدولة والديمقراطية، كما أن العملية لا تتوقف على المستوى الداخلي فقط، فللإتحادات الإقليمية دور كبير في العملية سواء الإتحادات الإقليمية الجهوية على غرار إتحاد المغرب العربي أو المجموعة الاقتصادية لمجموعة غرب إفريقيا أو الإتحاد الإفريقي ككل، إذ يتوجب على هذه المؤسسات العمل على تحقيق قدر من الديمقراطية، والسهر على مراقبتها ومسارها في الدول هذه، وهذا ما يظهر من خلال مبادرة **النيباد** التي اعتمدتها الدول الإفريقية في إطار الاتحاد الإفريقي[2].

ثالثا: المغرب والتكريس الدستوري للديمقراطية في إطار الحكم الراشد: عملت المغرب منذ استقلالها على مستوى الترسيخ الدستوري في مجال تطوير الديمقراطية والحكم الراشد على ترسيخ دولة ديمقراطية، وفق نمط تحول تنازلي، بحيث تعتبر المؤسسة الملكية بالمغرب – وهي الملكية الوحيدة المتواجدة بالمغرب العربي– المحور الرئيسي في النظام السياسي المغربي، وحولها تجتمع الأمة، وأول خطوة بدأت بها المؤسسة الملكية في مسار التحول الديمقراطي هي دسترة الحياة السياسية المغربية، حيث عرف المغرب منذ 1962 خمس

1 – المرجع نفسه، ص 204.

2 – عبد الحفيظ جبابلية، تحديات عملية بناء الدولة في إفريقيا، مذرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: تخصص: الدراسات السياسية المقارنة، جامعة دالي ابراهيم الجزائر، ص ص 89–90.

دساتير كان آخرها سنة 1996، قد جاء تبني النهج الديمقراطي كخيار عقلاني من طرف الملك الراحل الحسن الثاني، وأنه الخيار الأمثل للخروج من الأزمات، لكن هذا لم يمنع السلطة من القيام ببعض الممارسات القمعية ضد بعض القوى المعارضة كالتيارين اليساري والأصولي عبر الاعتقال والتعذيب، وهذا ما جعل التحول الديمقراطي يلقى بعض العراقيل على غرار باقي الدول المغاربية الأخرى[1]، مع انهيار النظام الشيوعي الاشتراكي وتطور الأحداث الدولية، إضافة إلى تطور وعي المجتمع المغربي، دفع بالملك الراحل إلى تدشين مرحلة جديدة بالانفتاح أكثر على المعارضة لإعادة ترتيب الأوراق والتكيف مع المستجدات، فاقترح على المعارضة المشاركة في الحكومة، وفي نفس هذا النهج سار الملك الجديد محمد السادس الذي عمل بدوره على تعزيز الديمقراطية وترسيخها، عبر النداء بمفهوم جديد للسلطة وإنشاء مجموعة من المؤسسات تهدف لضمان حقوق الإنسان، كما يسعى للانفتاح على مجموعة من الفعاليات من المجتمع المدني لإشراكها في التحول الديمقراطي بالمغرب[2]. وفي سبيل ترسيخ مبادئ الممارسة الديمقراطية عرف المغرب مراجعتين دستوريتين لتأطير الممارسة الديمقراطية قانونيا وسياسيا، وهذا خلال عقد التسعينات الأولى سنة 1992 والثانية سنة 1996، طبعهما انفتاح المؤسسة الملكية على المعارضة وإعطائها إمكانية المشاركة في الحكومة وتحمل المسؤولية، ولكن هذه المشاركة لم تفعل إلا بعد تعديل الدستور سنة 1996، عبر تشكيل حكومة التناوب، إضافة إلى إعطاء الفرصة للمعارضة بالمشاركة في الحكومة، فإن هاتين المراجعتين الدستوريتين جاءتا ببعض الإيجابيات الأخرى، منها تقييد سلطة الملك نسبيا في مجال إصدار الأمر بتنفيذ القانون، وتقوية دور البرلمان بتعزيز وظيفته التشريعية، وكذا منح الوزير الأول الحق في اختيار أعضاء الحكومة واقتراحهم على الملك، كما طبع هذه المرحلة إحداث المحاكم الإدارية وإنشاء وزارة مستقلة تتكلف بحقوق الإنسان، إضافة إلى إحداث ديوان المظالم، والمعهد الملكي للدراسات الأمازيغية، والمجلس

1- أمحمد الداسر، مرجع سبق ذكره ، ص ص 08 -09.

2- المرجع نفسه، ص 09.

الأعلى السمعي البصري، وهي مؤسسات أحدثت مع بداية العقد الأول من الألفية الثالثة لتلعب دورا مهما وبارزا في تعزيز المكاسب الديمقراطية، وتوسيع مجال الحقوق والحريات[1].

أما بخصوص المجتمع المدني في المغرب يعد من أهم التحولات الأساسية التي عرفها المجتمع المغربي في السنين الأخيرة وذلك بظهور عدة تنظيمات خارجة عن مراقبة الدولة المباشرة، مثل الجمعيات الحقوقية، النقابية والجهوية، حيث أن ظهور هذا المجتمع المدني بدأ بشكل عسير نظرا لمقاومة الأجهزة السلطوية ومقاومة المسؤولين مما أدى إلى صدمات، ولكن تزايد قوة المجتمع المدني والتعاطف الشعبي معه أدى بالدولة إلى وضع إستراتيجية عملية للتعامل مع هذا الطرف الفاعل الجديد، حيث يسمح له بالتعبير عن نفسه ولكن ضمن شروط وضوابط قانونية وأخلاقية[2]. أما تمكين المرأة فقد ساعدت التحولات السوسيو–اقتصادية التي عرفتها المغرب في البروز القوي للمرأة اقتصاديا، واحتلال مكانة مهمة داخل النسيج الاجتماعي ويواكبها تحول على المستوى القانوني حيث التشريعات الخاصة بالمرأة وحقوقها، وفي هذا الصدد فتحت العديد من الورشات تتوخى الاهتمام بالمرأة وإدماجها في التنمية، وقد تحقق هذا الأمر فعلا بصدور مدونة الأسرة التي أعادت للمرأة مكانتها الإيجابية داخل المجتمع المغربي[3]. أما الأحزاب السياسية اعتمد المغرب على نظام سياسي ملكي قائم على التعددية الحزبية لحقيقة واحدة مفادها أن المغرب حصل على استقلاله بفضل نضال قاده حلف وطني ضم القوى الوطنية الحزبية والملك، مما خلق نوع من التوازن السياسي الوطني ليظهر مباشرة بعد زوال الحماية الفرنسية عدد كبير من الأحزاب متفاوتة الشعبية، وقد تم إقرار التعددية السياسية في قانون "ظهير الحريات العامة" سنة 1958، لتصبح المغرب من الدول القلائل النامية المعتمدة على التعددية الحزبية، وقد عانت الأحزاب المغربية عدة مشاكل سواء داخلية أم خارج إطار هياكلها مثل: مشكلة

1– محمد الداسر، مرجع سبق ذكره، ص 09..

2– للمزيد من الإطلاع على المجتمع المدني في المغرب، أنظر كتاب: حسن قرنفل، المجتمع المدني و النخبة السياسية – إقصاء أم تكامل ؟، مطابع أفريقيا الشرق، المغرب – الدار البيضاء،1997.

3– أمحمد الداسر، مرجع سبق ذكره ، ص 07.

صعوبة الاختيارات والانتماءات الإيديولوجية، نظرا لضعف التجربة الحزبية الفتية[*]، ورغم هذه المشاكل داخل الأحزاب المغربية إلا أن العديد من الفئات المجتمعية تقرر الانتماء الحزبي سواء لتحقيق مصالحهم كطبقة كادحة مثلا العمال والفلاحون، أو رغبة للبعض في البحث عن هوية شخصية للفرد داخل الجماعة ومعها، كما تعتبر الحركة الإسلامية من أبرز الأحزاب السياسية التي تحاول فرض نفسها باستمرار على مراكز صنع القرار في المغرب[**]. وعليه فإن المجتمع المدني فرض نفسه داخل الدولة ككل، وأن الدولة اتخذت معه نفس السلوك الذي تتبنه مع المجتمع السياسي باعتمادها على الليبرالية كإيديولوجية والتعدد السياسي والحزبي، بالتالي مرفوقة بمحاولات سواء كانت صائبة أو خاطئة لاكتساح هذا المجتمع السياسي وملء فراغه، وهو ما تجلى في تشجيع الدولة لظهور عدة هيئات وتنظيمات سياسية واجتماعية حتى لا تكون خارج دائرة النقاش والتفاعل داخل المجتمع ككل وهو ماحصل كذلك بالنسبة لتشجيعها لبروز مجتمع مدني بمختلف مؤسساته[1].

المطلب الثاني: إرساء مبدأ المواطنة استنادا الى آلية الإجماع لخلق الإندماج المجتمعي

إن إنكار الإثنية كعامل محرك لا تؤدي سوى إلى نتائج عكسية في صور عسكرية متطرفة تؤدي إلى خسائر فادحة، فالتأكيد على القومية الشاملة يساعد على نشأة المشاعر الإثنية، ولكن من ناحية أخرى فإن انهيار الإيديولوجية القومية قد يفسح المجال أمام القوميات الفرعية والقبلية، في حين أن السماح بالتعددية جنبا إلى جنب مع القضية القومية قد يساعد على إعطاء وضع مؤسسي لهذه الفرقة، وعليه فإن التحدي الذي تواجهه عملية

*- مشكل القيادات و الزعامات و خلافها مع قواعد الحزب و إقصاء المعارضين كمبدأ ساد معظم الأحزاب و ضعف المستوى التنظيمي و الهيكلي للحزب ما عدا حزب الاستقلال ذو الشعبية الواسعة و المستوى التنظيمي المحكم، و الفعالية البرلمانية و التمثيلية لاحتوائه على كفاءات و مناضلين متمرسين سياسيا ،و دون أن ننسى مشكل التمويل مصادره الضعيفة في ظل الأعباء المالية الكبيرة التي تعانيها الأحزاب و التي تؤثر على سير انعقاد مؤتمراتها و عدم انتضام مواعيدها و الوقوع في عدة مشاكل لتجديد القيادة..

**- من الأسباب الرئيسية لظهور الحركة الإسلامية هو انتشار الإيديولوجيات التحديثية سواء كانت اشتراكية أم رأسمالية ليبرالية و إبعاد الدين عن كل هذه الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية...الخ، وعجز هذه الايدولوجيا في حل هذه المشاكل والطموحات. هذه الحركات عملت على هيكلة صفوفها والعمل المكثف لبعث نشاطها وتم تقسيم أجهزتها إلى أجهزة مدنية علنية قانونية و أجهزة جهادية سرية واهم حركة هنا هي حركة الشبيبة الإسلامية بقيادة "عبد السلام ياسين".

1- أنظر كتاب: حسن قرنفل، المجتمع المدني و النخبة السياسية – إقصاء أم تكامل ؟، مرجع سبق ذكره.

البناء السياسي لا يزال هو خلق مؤسسات قادرة على حل هذه الإشكالية على الفور أو على الأقل إدارة آثارها[1].

إن الصراع الإثني قد يكون مصدرا من مصادر عدم الاستقرار خلال الفترة الانتقالية من النظام السلطوي إلى الديمقراطي، ومن ناحية أخرى ينظر البعض للديمقراطية الليبرالية في المجتمع التعددي إثنيا كمصدر خطر على الديمقراطية نفسها، حيث يصير حكم الأغلبية بمثابة مشكلة عندما يسمح بسيطرة الأغلبية سيطرة تامة، ففي المجتمعات المنقسمة على نفسها تصبح الإثنية معيارا حيويا لمن سيدخل أو سيخرج من النظام، إن الإشكالية الأساسية التي تواجه المسيرة الدستورية هي قضية حقوق جماعات المصالح (الأقليات الإثنية أوالثقافية، والمصالح المؤسسية المتمثلة في رجال الأعمال والنقابات العمالية والمهنية)، التي لا تطالب بحقوق قائمة على المعيار العددي، إزاء قضية المطالبة بالسيطرة السياسية من قبل الأغلبية العددية، أما إشكالية ما إذا كانت الأقليات تحظى بحقوق خاصة بالجماعات أم لا[2].

إن أي تجاهل للصراع الإثني قد يكون ثمنه غاليا، ولكن في نفس الوقت هناك عوامل أخرى مضادة تحد من احتمالات الصراع الإثني فهناك العديد من القضايا المستخلصة منها:

– الإثنية هي واقع اجتماعي أكثر منها ميتافيزيقي، وأي جدل حول الإثنية هو جدل حول الاستراتيجيات السياسية أكثر منه حول القضايا والمطالب القيمية أو الفلسفية.

– أما أخذ التنوع الديني والثقافي في الاعتبار يكون عن طريق التخلص من العنصرية، لا عن طريق وضع الإثنية في إطار جغرافي، في حين أن الأفكار والأحكام المسبقة على الإثنيات الأخرى ظاهرة مقدر لها الاستمرار، إلا أن الصراع الإثني يزداد حدة فقط إذا ما تطابقت الخلافات الإثنية مع الفروقات الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك فإن الصراع الإثني –وإن كان محتملا دائما – والتعامل معه لا يجب أن يقتصر على الدستور، فليس هناك حلولا دستورية مضمونة، وكثيرا ما يكون من الأفضل التعامل مع هذه القضية من خلال التشريعات العادية[3].

---

1 – عبد القادر المخاديمي، التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006،ص 405.

2– عبد القادر المخاديمي ، مرجع سبق ذكره، ص 406.

3 – المرجع نفسه، ص 456.

إن العامل الإثني في السياسة الإفريقية غالبا ما يتم التغاضي عنه أو يكون الإهتمام به ثانويا، على الرغم من أن هذا العنصر ظل يمثل الأساس الذي تعتمد عليه مواجهات حقبة الحرب الباردة، وعلى أساسه استمرت الإنشقاقات والصراعات داخل الدولة الواحدة طالما أن هناك توظيفا سافرا لهذا العامل، ولذلك استمرت الإثنية لتكون عاملا رئيسيا في الحياة السياسية والإجتماعية الإفريقية منذ الإستقلال، وأخذت مظاهر متعددة كمسألة إنسانية ومن أجل تحقيق تقرير المصير، وكقوة مضادة للمركزية السياسية والتي أدت إلى الحكم الإستبدادي، وكمطلب ديمقراطي لها وكمطلب حكم ذاتي في إطار الدولة الواحدة إقرارا لمبادئ المشاركة في السلطة ولعملية التحول الديمقراطي، وتحولت هذه المظاهر إلى ممارسات وضغوط إثنية من أجل إحداث تغييرات هيكلية في الدول، سواء في شكل ترتيبات فيديرالية أو إنفصالية. ولقد كانت الآمال منعقدة عقب استقلال الدول الإفريقية على إقامة الدول القومية بها (الدولة/الأمة)، ولكن مثل تلك الآمال سرعان ما تراجعت إلى أدنى حد لها، وراحت بدلا من السعي لبناء الأمة تنحصر في السعي لبناء الدولة، على الرغم من أن مشكلة بناء الأمة أو ما يعرف بمشكلة الإندماج الوطني أو ما يطلق عليه أحيانا أزمة الهوية من أعقد وأهم المشكلات التي تواجه الدول الإفريقية منذ استقلالها، بل إنها باتت تشكل الظاهرة الأصيلة التي تنبثق عنها مشكلات دول القارة الإفريقية كظواهر فرعية لها، وعليه فإنه بدون التوصل إلى إيجاد حلول لها يكون من الصعوبة بمكان أن يتحقق للكيان السياسي الإفريقي ذلك القدر من التماسك والإنضباط والإستقرار الذي يمكنه من مواجهة كافة التحديات.[1]

وفي سياق متصل حتى الزعامات لغالبية الدول الإفريقية لم تمثل غالبية الشعب، لأنها لم تكن لتخرج عن أحد النمطين: إما زعماء كانوا في الأصل قادة للحركة الوطنية التي قادت البلاد نحو الإستقلال، وإما حكاما عسكريين أتوا إلى السلطة بانقلاب عسكري، بمعنى أن الدول الإفريقية ظلت متماسكة داخليا نتيجة لوجود الزعامة التي قادت البلاد إلى الإستقلال أو نتيجة لوجود حكم عسكري، ومن هنا فإن الإندماج الذي تحققه الزعامة الأولى هو إندماج طائفي مؤقت، طالما أن الشعب يقبل سلطاتها وإن كان يرفض أن يمنحها ولائه الكامل، في حين أن الإندماج الذي حققه الحكم العسكري هو إندماج وظيفي مؤقت، طالما

1 –ب س لويد، إفريقيا في عصر التحول الإجتماعي، تر: شوقي جلال، عالم المعرفة 28، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: الكويت، 1980، ص 149.

لا يوجد إطار مؤسسي في العاصمة متفق عليه من جانب الجماعات والأقاليم التي تضمها هذه الدول. [1]

بناءا على ذلك، باتت المشكلة الجوهرية أمام الدولة –الأمة في يومنا الراهن متمثلة في مدى قدرة هذه الدولة على إنتاج نظام مؤسسي ذي هوية مركبة، بحيث تتمكن فيه مختلف الهويات من إيجاد موقع لها في هذا النظام، وكذلك في مدى قدرة هذه الدولة على التخلص من طبيعتها الاستيعابية، والتعامل مع تنوعها الثقافي على نحو ما هو كائن، ويفترض بذلك ضمنيا اعتراف المركز بحق أطرافه في تقاسم السلطة على قدم المساواة وعلى أساس الشراكة في الدولة[2]

المشكلة هي أن جميع الدول الحديثة تقريبا بما فيها تلك التي تعتبر أنها دول شرعية، تحتوي على جماعات دينية وإثنية ومناطقية، وحتى في بعض الحالات على جماعات اقتصادية، هناك شك دائم في ولائها أو في العديد من الحالات تدعي هذه الجماعات أنه يجب أن لا يكون جزءا من الدول التي تقيم فيها، لأن الآخرين الذين لا يخدمون مصالحها هم من يهيمنون على الدولة أو إنهم يضطهدونها، ولذلك فالدول التي لم تفلح في خلق إجماع وطني إزاء الأطراف التي تمثلها تعاني من وضع مقلق، وحتى الدول الناجحة المدمجة بشكل كبير في الماضي، والتي أدعت أنها ذات مرة أنها دول قومية بصلابة مثل بريطانيا العظمى وإسبانيا، لا تزال عرضة للتفكك إلى دول مختلفة، وفي حين تواجه الدول الأصغر والتي كانت تبدو في الماضي أنها كيانات متجانسة، كالدول الاسكندينافية مشكلة أقلية مهاجرة متنامية، وقد أصبح عدد قليل من الدول الحديثة دولا متماسكة من دون وقوع حروب أهلية فيها ومن دون مواجهة صراعات دولية لتقرير حدودها[3]. ومن أجل إنشاء ديمقراطية ناجحة لا بد من خلق شعور كما تقول **لياه غرينفلد Greenfeld Liah**: بأن الأمة ستصبح هوية سياسية مركزية للجميع أو للجميع تقريبا ضمن حدود الدولة[4].ويمكن القول أن هناك اختيارات عديدة على صعيد السياسات العامة يمكن للدولة أن تتبناها لتجنب التوترات والصراعات العرقية منها:

1- عبد القادر المخادمي، مرجع سبق ذكره، ص 72.

2- محمد جمال سيد الضلع، قضايا الدولة في إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 53.

3 – زولتان باراني، روبرت موزر، هل الديمقراطية قابلة للتصدير، ترجمة: جمال عبد الرحيم، ط1، جداول للنشر والتوزيع: بيروت، 2012، ص 171.

4- المرجع نفسه، ص 171.

***الصيغ السياسية:** ثمة أنظمة ديمقراطية يمكن بها أن تساهم في تحقيق التواؤم العرقي في المجتمعات التعددية، بحيث تمكن الأقليات المستبعدة من التمثيل النسبي في المؤسسة التشريعية، مثل ما حدث في موريشيوس، أو تحقق نوع من التعاون بين الجماعات العرقية المختلفة للتأثير على العملية السياسية، أو تجنب تكريس الهويات العرقية والدفاع عنها في بعض الدوائر الانتخابية النائية. وهناك صيغة أخرى ترتكز على (لجنة عليا)، تتألف من أعضاء مختلف الجماعات العرقية، وذلك طبقا لنموذج التراضي، أو ترتيب تقاسم السلطة، ويلاحظ أن هذا النموذج يعتمد على التعاون والتفاوض بين النخب، كما تعد الفيدرالية التي تعطي للجماعة السيطرة على الإقليم وتطرح أيضا إطارا لدرجة من الإستقلال الثقافي مثل: نيجيريا والسودان.

***السياسة العسكرية:** إذا أخفقت الدولة في السيطرة على المؤسسة العسكرية فإن العنف يصبح حادا ومتفاقما، فإذا أظهرت الخبرة التاريخية أن الإنقلابات العسكرية أدت إلى منافع كثيرة وأضرارا محدودة بالنسبة للقوات المسلحة–كما حدث في بورندي– فإن دورة الإنقلابات يصعب كسرها أو تجنبها.

***الصيغ الثقافية:** إن السياسات الثقافية التي ترمي إلى تجنب الصراعات العرقية تشمل السياسات التي تتعامل مع الممارسات الثقافية، الدين، التعليم، واللغة وذلك من خلال خلق شعور مشترك بالهوية المدنية التي تتجاوز الإنتماءات العرقية الضيقة، فالتعددية الثقافية تعد أحد الخيارات المطروحة في هذا السياق مثل دستور جنوب إفريقيا.

***السياسات الإقتصادية:** الدول التي نجحت في تحقيق نمو سريع وحقيقي تتجه نحو إيجاد تسوية سهلة المطالب والتوقعات المادية للجماعات العرقية المختلفة، ومع ذلك فإن زيادة النمو قد تؤدي إلى زيادة حدة التنافس العرقي، أو تهميش بعض الجماعات العرقية، كما أن السياسات المفضية إلى الكساد والتردي الإقتصادي، ومن ثم انتشار الفقر والبطالة في المجتمع فإنها من المحتمل أن تمثل بيئة خصبة للتوتر والصراع العرقي.

***السياسة التعليمية:** تأتي دائما في قلب الجدل داخل الجماعات العرقية، حيث أنها تؤثر على تطوير الشعور بالاحترام المتبادل والهوية المدنية، ويرتبط بذلك السياسات اللغوية مثلما حدث في موريشيوس من خلال شعار"الوحدة من خلال التنوع" وفي السنغال أيضا[1]. وهنا

1– حمدي عبد الرحمان حسن، الصراعات العرقية وآفاق المستقبل، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد الأول، القاهرة، 2004،ص 44.

نسوغ النموذج التنزاني الذي استطاع أن يخلق اندماجا اجتماعيا في ظل المجتمع التعددي استنادا إلى الحكم الراشد.

أولا: تنزانيا واستيراتيجية إدارة التنوع من أجل الاندماج الإجتماعي

شكّلت تنزانيا استثناءً في بلوغ نموذج الوحدة الوطنية، في بيئةٍ إفريقيّة مليئة بالتناقضات الموروثة عن المستعمِر، الذي صنع الحدود دون تقديرٍ للخصائص والتنوعات الثقافية والدينية، إذ نجحت تنزانيا في الوصول إلى مرحلة" الاندماج الاجتماعي"، عبر توظيف مجموعة من العوامل والخصائص الثقافية والطبيعية، لبناء دولة منسجمة بكيان: أحدهما قاري (تنجانيقا)، والآخر بحري (جزيرة زنجبار)، وسوف نتعرض لنقاط القوة التي وظّفتها تنزانيا لتحقيق الاندماج الاجتماعي وضمان الاستقرار الداخلي، من خلال التطرق إلى طبيعة الاستراتيجيات المتبعة لبلوغ الاندماج، عبر إدارة التنوع الذي تزخر به البلاد، والتي جعلت منها في الوقت نفسه نموذجاً يُحتذى به في شرق القارة الإفريقية ووسطها.[1]

***جغرافية المجتمع التنزاني:** يُقدّر عدد سكان تنزانيا بـ 57.771.430 نسمة، حسب تقديرات الأمم المتحدة في أكتوبر 2017، وتعرف تنزانيا تنوّعاً عِرقيّاً، مثل باقي دول المحيط الإقليمي، حيث تضمّ ما يقارب 125 مجموعةً عِرقية، موزّعة بين مدنها الساحلية والقارية، منها عناصر عربية وأخرى إفريقية، ويدين غالبية سكانها بالإسلام، في حين يدين باقي الشعب بالمسيحية، هذا التعدّد الديني والعِرقي لم يؤثّر سلباً على الاستقرار السياسي في تنزانيا، على عكس الدول المجاورة التي لا تزال تعاني حروباً أهلية، ومن أشهر المجموعات العرقية في تنزانيا نجد: ماساي، بانتو (العنصر المكون لغالبية السكان التنزانيين)، سوكوما (أكثر من 3 ملايين)، تشاغا، هيا، نياموزي (كلّ مجموعة منها تضمّ أكثر من مليون فرد)، وهناك العرقيات الأجنبية المستوطنة في البلد: كالمجموعات العربية، الباكستانية، الهندية، والأوروبية. ويعيش حوالي 90% من سكان تنزانيا في المناطق الريفية، بينما يقطن حوالي 10% من السكان في المناطق الحضرية (دار السلام، موانرا، تابورا، مبيا). وتبلغ نسبة المسلمين في تنزانيا ما يقارب 60%، في حين تصل نسبة المسيحيين إلى 30%، إضافةً إلى الديانات الأخرى (مثل: الهندوسية، والبوذية) بنسبة 4% من السكان التنزانيين[1]. والأمر المميّز لدولة تنزانيا الاتحادية هو حرية المعتقد، والمساواة في الحقوق والواجبات بين كلّ العرقيات، لضمان الاستقرار السياسي، فهنالك حظرٌ تجاه الجماعات الدينية الراغبة في

1 – حفيظة طالب، تنزانيا كنموذج للاندماج الاجتماعي في أفريقيا: الاستيراتيجيات والتحديات، **مجلة قراءات أفريقية**، العدد35، 2018، ص2.

تشكيل أحزاب سياسية، ورفضٌ لتبنّيها للشعارات الدينية أو العِرقية، وهذا مما يكفل لكلّ مجموعةٍ عرقية ودينية خصوصياتها وأهدافها دون إقصاء أو تهميش المجموعات الأخرى، ولكن هذا لا يعني غياب التصرفات المتطرفة التي تسعى إلى إثارة الفتن والعنف في أوساط الجماعات العِرقية، خاصّة في زنجبار، إلا أنّ سياسة التسامح الديني التي تبنّتها الجماعات والحكومة ساهمت في تغييب عنصر الصراع، وتدعيم اللُّحمة بين جميع أفراد الدولة التنزانية[1].

إنّ من بين أهمّ شروط الاندماج الاجتماعي، سيادة السلام وروح التسامح بين كلّ طوائف المجتمع الواحد ومكوّناته، من خلال التنشئة الاجتماعية على احترام الآخر، وذلك عبر توظيف الأسرة، الجماعة الإثنيّة، المدرسة، المراكز الدينية، فاستيعاب الاختلاف لبلوغ الاندماج الاجتماعي يتطلب إثراء التفاعل الثقافي والحضاري دون الوصول إلى مرحلة التفكّك الاجتماعي، وإلا سيكون المجتمع أمام اندماجٍ عكسي، إضافةً إلى تضمين التنوع الثقافي كمادة دراسية في المناهج التربوية، ودسترة التعدّد. من أهمّ الاستراتيجيات التي اعتمدتها القيادات السياسية في تنزانيا لتحقيق الاندماج الاجتماعي:

- **التداول على السلطة ودورية الانتخابات**

بعد اتحاد كلٍّ من تنجانيقا وزنجبار، في 24 أفريل 1964م، أصبح رئيس زنجبار آنذاك الشيخ عبيد كرومي (المسلم) نائباً للرئيس نيريري، وبعد التعديل الدستوري الذي أقرّ التعددية نصّت المادّة 47 في الفقرة الثانية على: أنّ انتخاب رئيس زنجبار يكون في نفس الانتخابات الرئاسية العامّة، كما نصّت الفقرة الثالثة من المادّة نفسها على: إلزامية أن يكون المرشّح للرئاسة من جزء معيّن في الاتحاد (تنجانيقا، أو زنجبار)، وفي الوقت نفسه يكون النائب من الطرف الآخر.[2]

- **الوحدة الوطنية في إطار التنوع بديلا عن القبلية أو العِرقية**

من بين الاستراتيجيات التي تبنّتها الدولة التنزانية الحديثة، خلق الشعور القومي بوحدة الانتماء بالرغم من التعدّد العِرقي الذي يفوق 100 عِرقية، فالهندسة المجتمعية لتنزانيا كانت نموذجاً ناجحاً، وكخطوة أولية نحو تحقيق هذا الهدف، تمّ تجنب تعبئة العِرقيات والقبائل، أو تهميش مجموعة دون الأخرى، إذ أنّ تنزانيا بعد الاستقلال عرفت أزمة اقتصادية حادة، ولكن على خلاف باقي الدول الإفريقية في ذلك الوقت، كان الجميع في تنزانيا فقراء على قدم

1- حفيظة طالب، مرجع سبق ذكره، ص 2.

2 - حفيظة طالب ،مرجع سبق ذكره، ص 2 .

المساواة، مما عزز تحقيق مشروع "الشعور بالهوية الوطنية وغياب المشكلات القبلية"، وهذا ما عجزت عنه الجارتان أوغندا وكينيا، وهذه الوحدة الوطنية قد كرّسها الدستور التنزاني عبر إقراره المساواة بين جميع النّاس في التمتع بالحقوق، وحظر التمييز على أساس العِرق، اللون، الجنس، اللغة، الدّين، الثروة، النَّسب، الرأي السياسي وغيره من الآراء، والأصل القومي أو الاجتماعي.

كما أنّ مما يُحسب لتنزانيا– بوصفها نموذجاً ناجحاً من حيث الاستقرار السياسي– هو طبيعة الثقافة السياسية لدى المجتمع التنزاني التي لا تجعل للانتماء العِرقي أو القبَلي دورٌ في تحديد الهوية السياسية أو الانتماء الحزبي، إلى جانب عدم اهتمام التنزانيين بالخلفيات العِرقية والدينية لمختلف زعماء الأحزاب، وفي الإطار نفسه فإنّ الانتماء العِرقي لا يشكّل مجالاً للضغط السياسي من قِبل الأحزاب أو المرشحين لتعبئة العِرقيات وحشد التأييد، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأنّ بداية بناء الدولة في تنزانيا ارتبط بشكلٍ وثيق ببناء الأمّة، عبر توظيف مجموعة من السياسات لتحقيق الاندماج بين كلّ المجموعات العِرقية التي تسكن إقليمها[1].

إنّ بلوغ تنزانيا مرحلة "الاندماج الاجتماعي" كان تتويجاً لمجهودات النُّخب الحاكمة المتوالية على السلطة في تنزانيا، وثقافة القابلية– بالنسبة للأفراد– للاندماج ضمن مركّبٍ اجتماعي واحد، وقد تمكّن من بناء أمّة واحدة بثقافات متعددة، وبهذا نجح فيما عجزت عنه معظم الدول الإفريقية للوصول للجمهورية التنزانية المتحدة 1965، فبرغم الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، إلا أنه لم يغير نظام الحكم، وحافظ في الوقت نفسه على سياسات واستراتيجيات إدارة التنوع بعيداً عن الدوافع الشخصية أو المطامع السياسية.[2]

من أجل أن يخلق مجتمع ما رؤية مشتركة لنفسه من الضروري أن يجد طرائق فاعلة لرعاية الشعور بالانتماء بين جميع أعضائه، هؤلاء الأعضاء هم في حاجة إلى الشعور بأنهم جزء من مصير عام، ومستقبل مشترك من أجل هذا السبب وحده يجب أن يكون هناك إقرار عام وقبول للهوية حتى لو كانت هناك هويات عدة متضمنة، ففكرة المواطنة لا تفرق أو تميز بين بشر بهويات مختلفة إنها تنظر إلى الانتماء للوطن وحده، قد تكون الهوية المستندة إلى المواطنة أكثر أهمية لمجموعات محددة أكثر من غيرها[3].

---

1 – حفيظة طالب، مرجع سبق ذكره، ص2.

2– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

3 – أمارتيا سن، السلام والمجتمع الديمقراطي، ترجمة: روز شوملي مصلح، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص115.

إن إداة التنوع لا تكون إلا في مجتمعات تعي معنى الإستجابة لمتطلبات هذا الوضع الذي تعزز فيه المواطنة والشعور بالانتماء مهما تعددت المركبات الهوياتية، فدولة المواطنة التي يتساوى فيها أبناؤها في الحقوق السياسية والمدنية، ويرتفع فيها القانون فوق الجميع حكاما ومحكومين لا تتحقق إلا في المجتمعات السياسية التي فعلت فيها مؤسسات المجتمع المدني، فدولة المواطنة تشكل الوسط المعتدل بين تطرفين، التطرف الأول يتمثل في ظهور الدولة المطلقة، دولة الاستبداد وغياب الإنسان حيث يتلاشى المجتمع المدني ويخضع الجميع إلى أهواء القيادة السياسية، التي لا تجد من يمتلك القدرة على مساءلتها ومنع مسؤوليها من الإسراف والفساد، والتطرف الآخر هو تطرف الدولة الفاشلة التي تغيب فيها المؤسسات الرسمية، وتتغول القوى الأهلية التي لا يجمعها أي قاسم سياسي مشترك، فتعم الفوضى والصراعات السياسية والعسكرية[1].

يمثل هذا المفهوم كما استقر في الدولة الديمقراطية المعاصرة، ومثل أساس عملية الاندماج الوطني، وشكل حجر زاوية في بناء الدولة الوطنية الحديثة، كما كان المدخل إلى إرساء نظام حكم ديمقراطي فيها، أما غرضها فيتمثل في تنمية فهم مشترك أفضل بين المتحاورين(...)، وهذا التركيز على مبدأ المواطنة في الدولة الوطنية لا يعني بأي حال من الأحوال إنكار الرابطة القومية أو الدينية أو المذهبة أو حتى الرابطة الطبقية (...)، وما يترتب على تلك الروابط المهمة من طرح الإنصهار في مواطنة كلية أو جزئية قومية أو دينية أو عالمية أو إقتصادية عبر الحدود الوطنية.[2]

ولكي تكون مواطنا لا يعني الاستفادة من حقوق بقدر ما يعني الإتاحة لك في ممارسة دور ومسؤولية في إدارة الجماعة، إذن يبدو الأمر بنوع خاص بمثابة الإمكانية والواجب بالمشاركة في المجتمع، وفي الانتظام الجماعي، فهذا هو معنى الكلمة الانجليزية **empwerment** إمكانية ممارسة المسؤولية، فالمواطنة بهذا المعنى هي إذن غير قابلة للتجزئة، وتمتد من المحلي إلى العالمي، ولا يمكن أن تقتصر على ممارسة الحقوق السياسية داخل ديمقراطية تمثيلية[3].

---

1 – لؤي الصافي، مرجع سبق ذكره، ص ص 178, 179

2 – ابتسام الكتبي وآخرون، الديمقراطية والتنمية في الوطن الغربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 75.

3– السيد ولد آباه، الثورات العربية الجديدة المسار والمصير: يوميات من مشهد متواصل، ط1، جداول للنشر والتوزيع: بيروت، 2011، ص 203.

ثانيا: كيفية احتواء الصراعات الاثنية من أجل الاندماج المجتمعي في إطار الحكم الراشد

إن محاولة تحقيق الإندماج المجتمعي داخل القارة الإفريقية لا يتأتى، إلا بمحاولة القضاء على الفوارق المجتمعية وتحقيق العدالة التوزيعية للموارد، وذلك بغية تجنب إندلاع الصراعات الإثنية والقبلية خاصة في المجتمعات المتعددة اثنيا، أو الغنية بالموارد الطبيعية مثل كينيا والسودان، كما أن السبيل إلى إحتواء مثل هذه الصراعات لا يكون إلا بمشاركة الأفراد الأكثر تهميشا، والأقليات العرقية الصغيرة في صياغة القرار السياسي والإقتصادي عن طريق المشاركة السياسية وتقاسم السلطة والإنتخابات، بعيدا عن التناقضات المتأصلة والإستغلال والتمييز الناجم عن سوء إدارة وتوزيع الموارد، كما يجب توفر الإرادة السياسية لدى النخب الحاكمة في مكافحة الفساد والقضاء على المحسوبية، وعدم توظيفها على أسس عرقية وضرورة تفعيل مبدأ الجدارة والكفاءة، وعليه فإن توفير مثل هذا المناخ القائم على العدالة والمشاركة، وعدم اقحام سياسات الهوية واستغلالها بهدف تعزيز المصالح القبلية الضيقة أو المكاسب الشخصية، ومكافحة الفساد من شأنه أن ينمي روح المواطنة والولاء للوطن من أجل الدفع بعملية التحول الديمقراطي واستقرار الأنظمة السياسية، هذا المناخ أصطلح على تسميته بالحكم الراشد.

المبحث الثالث: الحكم الراشد وإصلاح الأنساق الحقوقية

المطلب الأول: دور الحكم الراشد في التمكين الحقوقي ومحاربة التهميش

ترتبط الديمقراطية وحقوق الإنسان إرتباطا وثيقا بالعدالة الاجتماعية، التي تشكل الشق الاقتصادي للديمقراطية لما تتضمنه من عدالة توزيع الثروات وعائدات النمو، وهذا عكس ما يحدث في الدولة التسلطية التي تتميز بانعدام العدالة التوزيعية، لأنها تستبعد القوى الاجتماعية من عملية توزيع الثروات، لذا فالطبقات المحرومة سياسيا هي كذلك محرومة إقتصاديا، ومع إنتشار الحرمان واتساع دائرة الفقر لا معنى للحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ذلك أن المساواة والعدالة الاجتماعية تعدان شرطين أساسيين لأي نظام ديمقراطي، فتجدر الإشارة إلى أن المساواة السياسية التي لا يمكن للديمقراطية أن توجد من دونها ليست فقط منح كل المواطنين الحقوق نفسها، بل هي أيضا وسيلة لتعديل التفاوتات الاجتماعية[1].

حيث تشغل حقوق الانسان حيزا مهما في حقل الدراسات السياسية، ويعود ذلك إلى أن الانسان يمثل الوحدة الأساسية لقيام الدولة، ويفترض أن يكون المحور والغاية لجميع السياسات العامة التي تطبق في الدولة وكذلك المجتمع الدولي، وبالتالي فشعور الإنسان

1- ابتسام الكتبي، مرجع سبق ذكره، ص12.

بالأمن بتوفير حقوقه يمثل المؤشر الحاسم عند تقييم السياسات وقياس الأثر الناتج عنها، وبالتالي تحليلها صنعا وتنفيذا، ولا شك أن قضية حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والثقافية من القضايا المثارة على المستوى العالمي في الآونة الأخيرة ليس في الدول المتقدمة فقط، وإنما أصبحت هناك انتقادات موجهة للعديد من النظم في الدول النامية، وذلك لعدم إيلاء الاهتمام الكافي بحقوق الإنسان في ممارساتها وسياساتها التي تهدد سمعتها ومكانتها الدولية، كما تستغل تلك الانتهاكات كمبرر لعدم تقديم المساعدات لبعض الدول أو رفض ضمها إلى منظمات دولية أو إقليمية كنوع من الاستبعاد والعقاب والاستهجان لأفعالها[1].

وبات من الطبيعي في سياق كهذا أن دور الدولة لابد له من العمل على إيجاد التوازن بين الاستفادة من مميزات العولمة، وكذلك تزويد البيئة المحلية بالاستقرار والأمان الاجتماعي والاقتصادي، وبشكل خاص للفئات الأكثر عرضة للحرمان، بأن تنتهج منهجا يوفر الحد الأدنى من القدرة على وضع الاستيراتيجيات المناسبة لمواجهة تلك التحديات وتحقيق التنمية المستدامة، وأسلوب حكم يمكنها من إدارة التفاعل بين المجتمعات والمؤسسات المختلفة المحلية، في تحمل المسؤولية والمشاركة في رسم السياسات العامة[2].

في إطار هذا الشمول وجدت لجنة حقوق الإنسان، ومعها المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الأنسان بحكم موقعها ووظيفتها (بوصفها مختصة في مجال حماية وترقية حقوق الانسان)، مدخلا خاصا بها للتعامل مع موضوع حقوق الانسان وتعزيز ممارسات الحكم الراشد بما يتناسب مع وظائفها وأهدافها، وربطت بذلك الحكم الراشد بالبيئة المواتية للتمتع الكامل بحقوق الانسان. وبذلك تأسست للحكم الراشد صلات سواء على مستوى مكوناته أو على مستوى مبادئه، لأن هذه الصلات هي التي تسمح للحكم الراشد من التأثير على حقوق الإنسان[3]. وهنا نسوغ هذا المثال الخاص بالجزائر التي تحاول توفير البيئة المناسبة لربط مدخلات الحكم الراشد بمخارج حماية وصون حقوق الإنسان.

1- محمد أحمد علي العدوي، الأمن الانساني ومنظومة حقوق الانسان: دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة، مركز الاعلام الأمني، جامعة أسيوط، مصر، ص 8.

2 -Ali Kamali ,Book Review :Globalization and the Nation State, Holton Robert ,International therd word stadies, journal and review,volumeXIV,2003.

3- فوزية بن عثمان، دور الحكم الراشد في ترقية حقوق الانسان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص: الحقوق والحريات الأساسية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009، ص29.

أولا: آليات تفعيل حماية وترقية حقوق الإنسان في الجزائر

جدير بالذكر أن بعض المتحمسين لتحسين حالة حقوق الإنسان في الجزائر، يرون أن مشروع الإصلاحات السياسية والديمقراطية كانت بدايته الفعلية منذ إقدام الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة على إعلان مشروع المصالحة الوطنية في 29 سبتمبر2005 ، لإيقاف نزيف الدم ووقف الفتنة التي كادت أن تعصف بأركان الدولة، حيث حصل ميثاق السلم والمصالحة رغم الانتقادات الشديدة من قبل بعض المنظمات الحقوقية في الجزائر على نسبة استفتاء عالية لصالحه من طرف الشعب الجزائري، الذي عانى من عشرية سوداء عرفت الكثير من الانتهاكات لحقوق الإنسان، بغض النظر عن مسبباتها ولا عن أهدافها[1].

حيث أشارت بعض الجهات الرسمية المؤيدة أن الإصلاحات التي قررها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة والتي شرع فيها عام 2011 تميزت بملامح ايجابية عديدة، تعود إلى أنها تبلورت بمنهجية ديمقراطية، تشاركية، تشاورية بواسطة كل قوى المجتمع من أطراف رسمية وأخرى غير رسمية، إلى جانب أنها تمت بمساهمة بعض الفاعلين الدوليين، دون أن يهمل فيها تضمنها لبعض المتطلبات المجتمعية، بأن كان لها انعكاسات ايجابية على وضعية حقوق وحريات الإنسان الجزائري، بدأت برفع حالة الطوارئ في شهر فيفري2011، والتي يفترض أنه برفعها تتاح فرصة التظاهر والتجمع السلمي للمواطنين، وإلغاء كل مظاهر التضييق السلطوي بعد فترة جاوزت 20 سنة من فرضها، من جهة ثانية فقد شملت الإصلاحات التي شرع فيها عام 2011 تعديل قانون الأحزاب السياسية والجمعيات وقانون توسيع حظوظ المرأة في المجالس الانتخابية وقانون الإعلام وقانون الانتخابات، هذا الأخير الذي بموجبه تم تنظيم انتخابات تشريعية تحت رقابة قضاة ومثلين من مختلف المرشحين ونسبة حوالي 500 مراقب دولي، كما سمحت بانتخاب 146 إمرأة من بين 462 من مقاعد المجلس الشعبي الوطني، حيث يرى رئيس اللجنة الوطنية لحماية وترقية حقوق الإنسان أن الحقوق السياسية أصبحت مكفولة لكل المواطنين وعلى وجه خاص المرأة الجزائرية، كما يرى البعض أن من شأن هذه الانجازات أن تعزز إرادة الدولة في مواصلة

1 - فوزية بن عثمان، مرجع سبق ذكره، ص30.

بناء مجتمع عادل وتحقيق فعالية في مجال حقوق الإنسان، فضلا عن ذلك فقد فازت الجزائر بعضوية في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، مما يعد تتويجا للجهود المبذولة لترقية وحماية حقوق الإنسان ،واعتراف دولي بجدية الخطوات التي تقوم بها لترشيد ثقافة الحكم الراشد[1].

إن توافر الجزائر على نمطين من مؤسسات حقوق الإنسان، وهما اللجنة الوطنية الاستشارية لحماية وترقية حقوق الإنسان بالجزائر، كمؤسسة وطنية عمومية مستقلة تضطلع بمهمة الرقابة والإنذار المبكر والتقييم في مجال حقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان على غرار الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان التي تأسست عام 1987 والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان الناشئة عام 1985 لدليل على تحسن حالة ووضعية حقوق الإنسان بالجزائر، وسجلت من جهتها اللجنة الوطنية الاستشارية لحماية وترقيه حقوق الإنسان في تقريرها لسنة 2014 تقدما في مجال حقوق الإنسان في الجزائر، مقارنة بالسنوات الماضية مست بالأساس الحقوق الاجتماعية خاصة بالسكن والصحة، كما تضمن التقرير إشارة إلى تعويض الأشخاص الذين تعرضوا لأضرار بدنية أو مادية تبعا لأعمال إرهابية.

على صعيد دولي وإقليمي، اعتبرت الأمم المتحدة أن وضع حقوق الإنسان منذ سنوات التسعينات في الجزائر تحسن بشكل جيد، وأنه يتعين على الجزائر مواصلة عملها من أجل إرساء ثقافة حقوق الإنسان، وأن رفع حالة الطوارئ تشكل خطوة ايجابية باتجاه دولة القانون، حيث يلاحظ تعامل الجزائر مع آليات حماية حقوق الإنسان من خلال توجيهها دعوات لمقررين خاصين لزيارة الجزائر، منهم المقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير والمقرر الخاص المعني بالسكن اللائق والمقرر الخاص بمناهضة العنف ضد المرأة، هذا وقد أشادت لجنة حقوق الإنسان العربية التابعة لجامعة الدول العربية بالإنجازات المعتبرة التي حققتها الجزائر في مجال حقوق الإنسان الأساسية وعلى جميع المستويات، عموما

1- نادية خلفة، واقع حقوق الانسان في الجزائرزمن الاصلاحات وتفعيلها من خلال آلية اللجنة الوطنية الاستشارية لحماية وترقية حقوق الانسان، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، العدد الرابع، ديسمبر 2016، ص43.

يمكن القول أن الجزائر عكفت على تحسين الاستفادة من حقوق الإنسان، وهذا ما تبين من خلال آلية لتقييم الدوري العالمي2012/2008[1] .

إن إرساء دعائم دولة القانون لحماية حقوق الإنسان تكريس لقواعد شرعية أعمال السلطة الإدارية ومسؤولية القائمين عليها القانونية والقضائية، وهذا بتفعيل تعديلات في النظام القانوني والقضائي على المستويين الموضوعي المؤسساتي والإجرائي الحقوقي، ولا يتحقق ذلك إلا في ظل وجود استقلالية حقيقية للسلطة القضائية التي تكرسها نصوص الدستور[2]. ولعل المرد في ذلك إلى حقيقة، أن الفرد أو الانسان الذي قررت من أجله هذه الحقوق هو الأصل في كل تطور وتقدم يراد إنجازه، وهذا يعني بعبارة أخرى أن توفير الضمانات والآليات اللازمة التي تكفل التمتع بقدر مناسب من الحقوق يعتبر ولا شك أحد المداخل المهمة لتحقيق الغايات المرجوة من أي مشروع أو خطة للتنمية المجتمعية[3]. من الآليات والضمانات التي تكفل ذلك نذكر:

– **المشاركة الفعالة كآلية للتمكين الحقوقي ومحاربة التهميش:** تكون المشاركة فعالة عندما تتوفر لأعضاء الجماعة الفرص الكافية والمتكافئة لإدراج قضاياهم على جدول الأعمال، والإعراب عن خياراتهم المفضلة بشأن الناتج النهائي لعملية اتخاذ القرارات، فالمشاركة باعتبارها جوهر الديمقراطية تعني تمكين الفقراء من أن يشاركوا في وضع السياسات العامة، واتخاذ القرارات التي تلبي احتياجاتهم، لذلك نجد أن الدول الديمقراطية لا تنمو بالضرورة بوتيرة أسرع من غيرها من الدول، لكن نموها يكون أكثر ميلا إلى نفع الفقراء وبصورة مستدامة، كما أن الفقراء في هذه الدول يكونون عادة محميين أكثر من نظرائهم في الدول الأخرى في فترات المجاعة والشدة[4].

إن تمكين الإنسان المواطن من حقوقه يعني توسيع قدرات الناس وخياراتهم واكسابهم القدرة على الاختيار المتحرر من الجوع والحرمان والعوز، في ظل غياب التعسف والإقصاء والعنف، وتعزيز قدرات وامكانات الفقراء والفئات المهمشة والضعيفة والأقليات والمرأة. والتمكين وفق هذا المنظور يتطلب مشاركة نشطة وفعالة للمواطنين في وضع السياسات

1 -Favoreu.Louis:Pour en finir avec la « théorie »des actes de gouvernements, Mélanges en l'honneur de Pactet.Pierre :l'éprit des institutions, l'équilibre des pouvoirs, Dalloz 2003.

2 - نادية خلفة، مرجع سبق ذكره، ص 45.

3- فوزية بن عثمان، مرجع سبق ذكره، ص30.

4 - المرجع نفسه، ص 60.

والاعتراض عليها والمشاركة المباشرة فيها بالرقابة والاشراف والتنفيذ، ومن ثم فإن المشاركة لأجل التمكين تتطلب ركيزتين أساسيتين هما مبدأ المساواة ومبدأ المواطنة.[1]

فمبدأ المساواة مكرس في الشرعية الدولية لحقوق الإنسان، وفي معظم دساتير الدول، والمساواة حين تترجم إلى لغة إدارة الحكم فإنها تعني أن كل من له مصلحة في عملية إدارة الحكم ويود المشاركة فيها، يمكنه فعل ذلك بتساو مع الجميع. أما مبدأ المواطنة فهو الإعتراف بمركزية المواطن في عملية الإتصال السياسي بين النظام السياسي والمواطنين بشكل يضمن حقوق المشاركة، وأيضا يضمن تبعية الحاكم لهذه المواطنة بفعل وجود آليتا الرقابة والمحاسبة، والحكم الراشد يتجسد في معاملة الحكومة للمواطنين جميعا على قدم المساواة أمام القانون وبغير تمييز، وفي تأمين فرص متساوية للإستفادة من الخدمات التي توفرها الحكومة. إذن فإقرار مبدأ المساواة وقبول مبدأ المواطنة، وتفعيل مبدأ المشاركة للمواطنين في عملية إتخاذ القرارات التي تهمهم وتخدم مصالحهم يقضي على أسباب الصراعات الداخلية، ويمكن من السيطرة على مصادر العنف الذي قد يسببه إقصاء أو تهميش الأقلية أو الأقليات أو الفئات الضعيفة، بسبب الفقر أو التنوع الثقافي[2].

إذ أن انتهاك مثل هذه الحقوق قد يؤدي إلى بروز حركات سياسية واجتماعية ترمي إلى تخليص الأقليات من اللامساواة والإضطهاد، فنكون أمام أزمة استقرار سياسي وشيوع العنف، مثلما هو الحال في عدد من دول إفريقيا التي ترمي معظم الحركات العرقية فيها إلى الانفصال بغية انشاء دولة مستقلة تجمع شتاتهم وتعبر عن هويتهم، ولعل أبرزها حركة التأميل في سيريلانكا، وحركة صومالي أوجادي في اثيوبيا(...)، إذن فالإقصاء الثقافي له بعدين هما الاستبعاد من طريقة العيش، والاستبعاد من المشاركة، ففي مجال الاستبعاد من طريقة العيش يلعب الحكم الراشد من خلال تفعيل المشاركة للمواطنين عبر مختلف التنظيمات والأحزاب وفعاليات المجتمع المدني، دورا مهما في اتخاذ سياسات تعطي ثقافة المجموعة علنا صيغة من صيغ الإعتراف والإتساع والمساندة، فمن خلال سياسات تشاركية كهذه للاندماج الثقافي يرى أفراد المجموعة ثقافاتهم في رموز الدولة ومؤسساتها، وفي الاحترام الذي يبديه المجتمع من خلال نشر ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية التي تضطلع بها فواعل الحكم الراشد[3].

4_ UNDP, Governance for Sustainable Human Development, A UNDP policy document,January 2002, http//www.mirror.undp.org/magnet/policy/.p 76

2 - فوزية بن عثمان، مرجع سبق ذكره، ص69.

3 – المرجع نفسه، ص 61.

أما في مجال الاستبعاد من المشاركة، فإن الحكم الراشد يدعم مشاركة جميع المواطنين على أساس المساواة وعدم التمييز في تبني سياسات تعترف بالتباينات الثقافية وإدماج سياسات التعددية الثقافية ضمن استيراتيجيات التنمية البشرية، فتنفيذ الحقوق الثقافية يتطلب إطارا ديمقراطيا، ومشاركة فعالة لكل المواطنين، وإقامة شراكات فعلية بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وهذا لا يوفره إلا نسق الحكم الراشد وفق ضمانة المشاركة، من هنا تظهر أهمية المشاركة السياسية فهي تعبر عن أهم أشكال وأنواع الديمقراطية سواء في شكلها السياسي أو الإداري[1].

المطلب الثاني: آليات ضمان ترقية حقوق الإنسان في إطار الحكم الراشد

إن البحث عن نظام للحكم يضمن التمتع الكامل بحقوق الإنسان، على اعتبار أن كيفية ممارسة الحكم تعتبر عاملا حاسما في تهيئة المناخ الاجتماعي والسياسي لسلامة إعمال هذه الحقوق، وأن النجاح النهائي لنظام ما ومدى استمراريته في احترام وتطبيق وترقية حقوق الانسان يعتمد أساسا على العوامل السياسية الداخلية، خاصة وأن الديمقراطية كنظام لا يضمن هذا الهدف، لأن الفساد يحتل موقعه في بعض الدول الديمقراطية، لهذا كان لزاما الإستعانة بمفهوم جديد يواكب التطورات الحاصلة، ويمكن من توفير آليات وضمانات جديدة وجديرة بتحقيق الحماية والترقية لحقوق الإنسان على المستوى الوطني، فالحكم الراشد بأبعاده الثلاثة كفيل بجعل المعايير الدولية موضع التنفيذ الوطني، لأنه كما يؤكد **دونللي** في هذا الصدد أن مجموعة المعايير الدولية الآمرة يجب أن تتحقق من خلال خصوصية الفعل الوطني، وتؤكد لجنة حقوق الإنسان بموجب الدورة السادسة والخمسين في قرارها رقم **47/2000** بعنوان "**تعزيز الديمقراطية وتوطيدها**"، بأن الحكم الراشد ضروري ولا غنى عنه لبناء مجتمعات يعمها السلام والرخاء، بمعنى مجتمعات متحررة من الخوف ومتحررة من الحاجة، ولا يكون ذلك إلا عن طريق تكريس حقوق الإنسان وحمايتها وترقيتها، وبالنتيجة فإن الحكم الراشد ضروري لحماية حقوق الإنسان وترقيتها على المستوى الداخلي الوطني[2].

يمكن القول أن أي جهة أو منظمة دولية تهتم بالحكم الراشد فإنها وفق ايديولوجيتها تقرر المبادئ التي تخدم توجهاتها، والواقع أن هذا التعدد في الآراء الذي ميز مبادئ الحكم الراشد قد ساعد إلى حد ما في تطبيقها في بعض المجتمعات بطريقة متفاوتة، والحيلولة دون

1 – ابراهيم شعبان، قراءة قانونية في مشروع قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية، ط1، مركز الدفاع عن الحريات: فلسطين، 1997، ص 13.

2– حمدي عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 1.

بقائها مجرد مبادئ جامدة، ذلك أن تنوع وتعدد الاقترابات التي تستخدمها المجتمعات لمواجهة تحدياتها يؤدي إلى الاختلاف في الدرجات والحظوظ لتحقيق مقاصدها[1].

من هنا كان من الطبيعي أن توجه ممارسات الحكم الراشد نحو ترقية حقوق الإنسان والمشاركة الفعالة، وآليات ومؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة، والإعتراف العملي بالحقوق السياسية للناس والإنصاف والإستدامة وسيادة القانون، وفي سياق كهذا بات من الضروري أن تتجه جهود المفوضية السامية لحقوق الإنسان على الصعيد الدولي والوطني نحو تكثيف نشاطاتها في هذا المجال، من منطلق اهتماماتها كونها تعد رائدة في مجال تعزيز وتدعيم حقوق الإنسان، وهي منذ البداية تعمل على تقوية مؤسسات الحكم، مركزة في ذلك على التنفيذ المحلي للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وهي تدير برنامج الأمم المتحدة بالتعاون التقني في ميدان حقوق الانسان منذ **1955** لمساعدة البلدان النامية، خصوصا في مجال انقاذ حقوق الإنسان عبر مؤسساتها، ومنذ تفعيل برنامج الأمم المتحدة **1997** فإن المفوضية السامية تتبع النهج القائم على الحقوق بدمج قواعد ومبادئ النظام الدولي لحقوق الإنسان في الخطط والسياسات والعمليات التي تخص الحكم والتنمية. وقد أوضحت القرارات الدولية للجنة حقوق الإنسان خلال السنوات الأخيرة، أن نظاما للحكم يتسم بالشفافية والمساءلة والمشاركة وأيضا سيادة القانون، ونظام قضائي مستقل ونزيه، يمكن أن يستجيب لحاجيات الشعب وتطلعاته بما فيهم أفراد الفئات الضعيفة والمهمشة هو أساس الحكم الراشد ، وعلى أن هذا الأساس شرط لا غنى عنه لأجل الإعمال الكامل لحقوق الإنسان بما فيها الحق في التنمية[2].

يظهر من ذلك أن مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة وسيادة القانون تكون عوامل مشتركة بين الحكم الراشد وحقوق الإنسان وصلات بين المفهومين، فهذه المبادئ هي المدخل لحقوق الإنسان من جانب الحكم الراشد، وهي الوسائل التي يستخدمها في تفعيل دوره في مجال حماية وترقية حقوق الانسان، ويمكن القول أن هذه المبادئ لا تشمل أداء الدولة ومؤساستها المركزية واللامركزية فحسب، بل تشمل الإدارة العامة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وحتى المواطنين أنفسهم بصفاتهم كأفراد وكناشطين اجتماعيين أيضا، فضلا عن ذلك فإن هذه المبادئ رغم قائمتها الضيقة إلا أنها ذات مفاهيم أكثر شمولية من باقي المبادئ التي طرحتها الجهات المانحة والمنظمات الدولية الأخرى، فهي

1 – فوزية بن عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 47.

2 – المرجع نفسه، ص 48.

مفاهيم مشتركة تجد مرجعيتها في ثقافات وقيم كل حضارة، بشأن التوسع في قائمتها أو التضييق منها، أو بشأن الإيديولوجيات والتوجات التي تؤسس لها، طالما أن هذه المبادئ تشترك في الشرعية المؤسساتية، والإنتخابات الديمقراطية والانفتاح السياسي واستقلالية القوانين والمساواة والمشاركة والإنفاق الحكومي للأغراض العامة، صحافة مستقلة وفعالة، كفاءة إدارية، حرية تدفق المعلومات تحسين الفعالية والكفاءة التنظيمية، ملاءمة الإدارة العامة مع احتياجات المواطنين وغيرها، وتلتقي جميعها في هذه المبادئ: الشفافية، المساءلة، المشاركة وسيادة القانون التي أقرتها لجنة حقوق الإنسان[1].

إن المشكلة التي تواجهنا ليست بسبب نقص في قوائم حقوق الانسان، ولكن الدول تنتهك بانتظام حقوق الانسان المعترف بها دوليا، ومن ثم يجب أن يكون التركيز والجهد منصبا أكثر على تنفيذ وترقية هذه الحقوق المعترف بها أصلا، وليس استحضار مفاهيم ومبادئ جديدة لذلك، فمفاهيم المشاركة والمساءلة وسيادة القانون ليست جديدة وإنما هي مبادئ هدفها ترقية حقوق الانسان، فهي ضمانات يقدمها الحكم الراشد في إطار ترقية حقوق الإنسان، وللتدليل على الأهمية التي صارت تحتلها مبادئ الحكم الراشد في مجال ترقية حقوق الانسان هو الإهتمام الذي أولته مختلف الدول النامية لهذه المبادئ التي تجاوزت الحيز القطري الضيق، كما أنها تجاوزت كونها توصيات لتصبح جزءا من برامج عمل قارات بأكملها، ونذكر في هذا الصدد مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا النيباد (NEPAD)[2] .

فالحكم الراشد وحقوق الإنسان في هذه المبادرة يدعم كل منهما الآخر، فكلاهما يعتمد مفهوما كليا للتنمية البشرية، ففي غياب الحقوق الاقتصادية لا يمكن للأفراد التمتع بالحقوق السياسية والثقافية والعكس صحيح، فمبادئ حقوق الإنسان توفر مجموعة من القيم التي توجه وتقيد عمل الحكومات وغيرها من الفاعلين السياسيين والاجتماعيين كما تحدد المعايير التي يمكن أن تقاس بها تصرفات الحكومات، بما يجعل عملية المساءلة والمحاسبة ممكنة، وبهذا تكون حقوق الإنسان في القلب من جهود الحكم الراشد ،حيث تعتبر بمثابة المرشد لعمليات تطوير النظم التشريعية والقانونية وغيرها من السياقات التي تتحكم ويتعامل

1 – فوزية بن عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 48.

2– المرجع نفسه، ص54.

معها المواطنون، كما أن قيم حقوق الإنسان تمكن الأفراد من المشاركة الفاعلة في تحديد وجهة مجتمعهم وكيفية إدارة شؤونه لتحقيق ما يرون أنه الصالح العام[1].

في ذات السياق، فإن النظم السياسية التي تغيب عنها جودة الحكم تتواجد فيها صور مختلفة للتمييز المتعلق بالنوع أو اللون أو العرق أو الدين أو حتى التوجه السياسي، والفروق في النوع تشير إلى الفروق بين الأدوار الاجتماعية لكل من الرجل والمرأة، وهي فروق مكتسبة وتختلف باختلاف الإطارين الثقافي والزمني، ولعل التمييز النوعي هو الأكثر بروزا ووضوحا في أنحاء العالم المختلفة من حيث عدم المساواة السياسية في الحق في التمثيل النيابي أو التصويت أو حرية التعبير عن الرأي، وهذا التمييز لا يقتصر على المجال السياسي فقط، وإنما يمتد إلى مختلف مجالات الحياة العامة ،من حيث قدرة المرأة على الحصول على الخدمات ومستوى تنافسيتها، ومن هنا تكمن أهمية الحكم الراشد الذي يهدف إلى العدالة في توزيع المنافع (**Gender Equity**) تحقيق التكافؤ النوعي والمسؤوليات بين الرجال والنساء من الناحية الاجتماعية، وهو ما يتطلب بالأساس الاعتراف بحقوق النساء واحترامها في التعامل مع الحياة العامة والعمل على تمكينهن، للوصول والتمتع بالسلطة كجزء هام من تحقيق التساوي في الفرص بين الرجال والنساء، من خلال إتاحة الفرص ورفع الوعي ودرجات الثقة بالنفس وتوسيع نطاقات الخيارات المتاحة ،وإعادة تشكيل الهياكل والمؤسسات الاجتماعية بما يضمن تحقيق التكافؤ النوعي[2].

وفي عصر ما بعد الاستعمار، واستقلال الدول الإفريقية، دفعت التحوّلات السياسية والقانونية، وتحديات الاضطرابات الإثنية والنزاعات في تغيير النّظم الحاكمة في دول القارة، وما يترتب عليها– غالباً– من انتهاكات مروّعة لحقوق الإنسان، وقمْعٍ للحريات، دفعت القادةَ الأفارقةَ إلى رفع شعار: حقوق الإنسان لرفع هذه التحديات، وفي هذا الإطار– على سبيل المثال–؛انعقدت القمّة الثامنة والعشرين للاتحاد الإفريقي، في (2017/1/31م) بأديس أبابا، تحت شعار: "تسخير العائد الديموغرافي من خلال الاستثمار في الشباب" مع تأكيد الالتزام "بالأمن والسلام" ولم يُعر القائمون على أمر هذه القمّة مراجعة شعار القمّة السابقة 2016/1/31 "عام إفريقيا لحقوق الإنسان... حقّ المرأة" أيّ اهتمام، واتخذت تلك القمّة شعار"حقّ المرأة" ذريعةً لفرض الأجندة الغربية فيما يتعلّق باتفاقية "سيداو"، وغيرها من الاتفاقيات الدولية حول المرأة وحقوقها وفق المنظور الغربي، بغرض فرضها على الدول

1 حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 309، السنة 27، بيروت، نوفمبر، 2004، ص ص، 42،43.

2– المرجع نفسه، ص 43.

الإفريقية، ولقد اعتبر الاتحادُ الإفريقيُّ عامَ 2016 تحوّلاً أساسيّاً في مسار حقوق الإنسان في إفريقيا، وبخاصّة حقوق المرأة- بناءً على "الصيحة" الدولية-، حيث تزامن رفع الشعار مع شعارٍ آخر للاتحاد وهو"عقد المرأة الإفريقية 2010-2020"، وإطلاق صندوق "المرأة الإفريقية"، لدعم هذا التوجّه بتعزيز "حقوق المرأة" خلال هذا العقد. كما تزامن رفع هذا الشعار مع الذكرى الـ35 لاعتماد الميثاق الإفريقيّ لحقوق الإنسان والشعوب 1981 في نيروبي، والذكرى الـ30 لبدء نفاذ هذا الميثاق عام 1986، والذكرى الـ 13 لبرتوكول حقوق المرأة في إفريقيا الملحق بالميثاق الإفريقيّ لحقوق الإنسان، والمعروف ببرتوكول "موبوتو في عام 2003"، وبغضّ النظر عن بعض أوجه القصور تعتبر جنوب إفريقيا نموذجاً من النماذج الديمقراطية التي يمكن أن يُحتذى بها، فقد استطاعت أن تتجاوز أزمة التفرقة العنصرية بمساعي لجنة المصالحة والعدالة، التي خفّفت بصورةٍ كبيرةٍ من تلك الاحتقانات الدفينة التي كادت أن تؤدي إلى انهيار الدولة، وهو ما كانت تأمله الأقلية البيضاء[1]. وعليه فلا بدَّ من نشر ثقافة الحكم الراشد في المجتمعات الإفريقية، وثقافة أهمية بناء الدولة القانونية، وأهمية دعم البرامج المتعلقة بالحكم الراشد، كبناء مؤسسات المجتمع المدني، وإصلاح القضاء، وبرامج التكوين المدنيّ العسكري، والوعي بحقوق الإنسان، حتى نُوجِدَ رأياً عامّاً، وبخاصّة وسط النّخب الإفريقية لتحقيق هذا الهدف إلى واقع ملاحظ.[1]

المطلب الثالث: الحكم الراشد كإستراتيجية لمحاربة الفساد من أجل ضمان العدالة الاجتماعية

لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية سليمة في ظل الظلم، لأنه أينما وجد الاستبداد وجد الظلم الذي لم ولن يسمح بتقدم الأمم، لن يستقيم الاقتصاد بشكل دائم في ظل عدم الاستقرار السياسي وغياب العدالة التوزيعية، وبناء دولة القانون هو السبيل لتفادي فشل الإصلاح الاقتصادي، فمن دون احترام القانون وتطبيقه على الجميع دون إستثناء لن تسير الإصلاحات في الطريق السليم، وقد تجهض بقوة بسبب بعض الآفات كالرشوة واسعة النطاق التي تمس أعلى المستويات في الدول التسلطية النامية[2].

من جهة أخرى تفرض دينامية العلاقة بين الفساد وحكم القانون صراعا وجوديا بينهما، فالفساد يحول دون تبني قوانين تحد من مضاره، ويعمل على إضعاف المؤسسات المهتمة بالتطبيق الفعال للقوانين القائمة، وترسيخ القانون وتطبيق القوانين بفعالية أضمن

1- محمد البشير أحمد موسى، حقوق الإنسان والحكم الرشيد في المجتمعات الإفريقية، مجلة قراءات إفريقية، السنة 2017، ص 01.

2 - حسن كريم، مرجع سبق ذكره، ص 73.

الوسائل للقضاء على الفساد ، وفضلا عن دوره في إضعاف حكم القانون أو تغييبه، الفساد يشكل مانعا أساسيا لبناء نظام ديمقراطي، فالشفافية والمساءلة والإنفتاح هي من أهم مقومات الحكم الديمقراطي، وهي كذلك عناصر أساسية في محاربة الفساد[1].

وفي سياق متصل انبنت خطة النيباد **NEPAD** في صياغة نموذج أفريقي للحكم الراشد داخل أنظمتها على أيديولوجية جوهرها اللبيرالية المعتدلة، التي تجمع بين القطاع العام والقطاع الخاص على نحو من التكامل المرن والمسؤولية المتكافئة على حسب الأدوار، حيث تتكفل الحكومات بتأهيل البيئة العامة للعمل وللإنتاج من أجل استقطاب المبادرة الخاصة وإدماجها في المنظومة، وفي إطار إعادة بناء قدرات الدول الإفريقية ومؤسساتها عمدت أجهزة النيباد إلى تنظيم لقاءات ومؤتمرات لمناقشة سبل ترسيخ الحكم الراشد، بتفعيل الثقافة التشاركية في صناعة القرار وتفعيل عمل البرلمانات الأفريقية ورقابتها وترقية الخدمات المدنية ومحاربة الفساد والرشوة، ودعم القطاع الخاص، وقد أكد التقرير السنوي الصادر سنة 2002عن تخصيص مبادرة خاصة تهتم بالقطاع الخاص، وتؤكد على دوره في تحقيق الحكامة المجتمعية، كما تبنى مؤتمر وزراء التنمية المحلية والإدارة العامة المحلية سنة 2003برنامجا يدعم قدرات الدولة في مجال ترقية خدمات جهازها الإداري للحد من الفساد على النحو التالي:

أولا: تطبيق القانون وأثره على التقليل من انتشار الفساد: هناك ترابط وعلاقة عضوية بين الخلل في احترام قواعد القانون ونزاهة تطبيقه والفساد، فالفساد نتيجة حتمية لعدم قيام السلطة التنفيذية، بدءا بالحكومة وأعضائها، امتدادا إلى سائر الإدارات والمرافق العامة المرتبطة بتطبيق القانون أو بالانحراف في تطبيقه أو إهمال تطبيقه بصورة سيئة، أو استغلال السلطة لتحقيق أهداف وغايات شخصية بما يتنافى أو يتعارض مع المصلحة العامة، وذلك كله يشكل ظواهر سوء استعمال السلطة، أي الفساد الذي يدخل في فقه القانون الإداري تحت عنوان "التجاوز في استعمال الحق أوالسلطة" وينفي عن هذه الأعمال شرعيتها، الأمر الذي يجعلها معرضة للإبطال أمام القضاء الإداري، ولم يزل التصرف في الإدارات العامة والمؤسسات العامة من القائمين عليها كأنها اقطاعات مناطق أو أحزاب

1 – حسن كريم، مرجع سبق ذكره، ص 53.

وقوى سياسية أو طوائف أو عائلات، أو أصحاب نفوذ بل مقتنيات تستباع، ومن ثمة تتقاسم وينصرف بها بعيدا عن مفهوم الخدمة العامة والمصلحة العامة، وما يتضمنه مفهوم المرفق العام من احترام لمبدأ المساواة بين المواطنين، الأمر الذي يعنيه التعامل مع الناس بوصفهم مواطنين ينتمون إلى دولة قانون ومؤسسات ويتساوون في الحقوق والواجبات[1] .

في هذا المنطق يجب السعي إلى أن تكون إدارات الدولة ومرافقها حيادية ونزيهة وشفافة، وأن تكون خلاقة ومبدعة ورائدة، كما يجب العمل على استعادة دور مؤسسات وتحييد الإدارة عن السياسة، لأن الإدارة تعمل من أجل الناس وفي خدمة الناس، ولذلك ينبغي أن لا تتأثر بالأجواء السياسية أو الحزبية أو التغييرات أو التقلبات السياسية(...)، على هذا الأساس، يجب إبعاد السياسة من الإدارة، وأن يحرص أهل السياسة على عدم التدخل أو الضغط على الإدارة، لما يمنعها من القيام بدورها الحقيقي، وهو الخدمة العامة المجردة، فالعمل يجب أن ينصب على بناء مؤسسات وإدارة حديثة متطورة، تشكل ركيزة للحكم وأداة فاعلة ومنتجة قادرة على التطورات والمستجدات والمتغيرات، ومؤهلة لمنافسة القطاعات ومهيأة لاستعمال وسائل التكنولوجيا الحديثة، وتزخر بالكفاءات والقدرات التي تستطيع أن تتلاءم وتتكيف مع متطلبات الحياة ومستلزماتها وتلبي حاجات الدولة والمجتمع، وعند ذلك نأمل في أن نوصد أبواب الفساد ونقطع الطريق على الفاسدين[2].

إجمالا إن من آثار الفساد الجوهرية إضعاف شرعية الدولة وضعف الاستقرار السياسي واقصاء الرؤية المستقبلية لتنمية البلاد، فضلا عن تهميش قيم الإنجاز والعمل واقتصاد المعرفة في المجتمع، غير أن المنظومة الاقتصادية بصفتها عصب التنمية وعمادها تتأثر كثيرا من تنامي ظواهر الفساد بفعل آثاره العميقة في الإنتاج والتشغيل وفي توجيهه الاستثماري نحو قطاعات ريعية غير منتجة أو لا تستجيب لأولويات المجتمع، الأمر الذي يتطلب حكم راشد قوي يتيح القضاء على الفساد وتوجيه الفائض الاجتماعي نحو الاستثمار لما فيه خدمة للمجتمع وضمان عيش ورقي كريمين لجميع أفراده، كما أن هناك علاقة وطيدة بين الحكم الراشد والفساد، فإذا كانت منظومة الحكم الراشد فاعلة ينخفض

1-Document of the new partnership of africa's development(NEPAD,ABUJA, NEGERIA, October; 2001, first article).

2 – محمد فهيم درويش، مرجع سبق ذكره ، ص 76.

مستوى الفساد وآثاره، وإذا كانت ضعيفة اشتدت وتيرته ليكتسح جميع المجالات المجتمعية من اقتصاد وإدارة وقضاء ومنظومة نزاهة البرلمان وأجهزة المراقبة والمساءلة[1].

لا شك أن مسألة الإصلاح هي محاربة الفساد المنتشرة والمؤثرة في مسيرة الدولة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والثقة بها وبمؤسساتها بقدر ماهي عملية ضرورية، فإنها عملية متكاملة، تبدأ بالإرادة، إرادة التغيير عن عملية سلطة القرار، أي إرادة سياسية جامعة وقادرة وراغبة، وعلى أساس هذه الإرادة يجب أن يكون ثمة وعي وإدراك للواقع ورؤية واضحة للمستقبل، وتبصر بما يمكن أن يجره الفساد من خطورة بالغة وتهديد لجميع مقومات الدولة، ولا يمكن للإصلاح أن يكون مجديا في غياب الانتماء إلى الدولة، وتبقى الإجراءات والنصوص والحلول غير ذات فاعلية مادام الشعور بالانتماء إلى الدولة معدوما ومتراخيا، وما دامت الثقة مفقودة نتيجة الممارسات الخاطئة والإمعان والتشاطر في التهرب من تطبيق القانون والالتزام بقواعده وأحكامه، وما دام اعتبار المناصب الوزارية والعامة شكل في أذهان الناس طريقا إلى الثروة والسلطة والنفوذ، وما دام مفهوم المصلحة العامة والخدمة العامة والشأن العام مغيبا أو منتقصا لحساب مصالح سياسية وفئوية ومناطقية وقبلية وعشائرية تشد المواطن والمسؤول خارج دائرة الدولة، وبالتالي خارج دائرة القانون.[2]

الإصلاح إذن مرتبط بمفاهيم خدمة المجتمع الأساسية، والدولة ومفهوم الخدمة العامة والمواطنة والشأن العام وأخلاقيات الوظيفة والثقافة والديمقراطية ومفهوم دولة القانون والحقوق والواجبات والحكم الراشد، وبالتالي فهو مسألة مرتبطة ارتباطا وثيقا بثقافة المجتمع ومفهوم سيادة القانون[3]، وأن دور الدولة القوية مطلوب، فلا يمكن لدولة ضعيفة المؤسسات والكفاءة أن تؤدي هذا الدور بفعالية، وفي المقابل لا يمكن لغير الدولة أن يؤمن عددا من حاجات المجتمع والحل دولة محكومة بضوابط ومعايير الحكم الراشد.

أما إذا عدنا إلى رؤية وثيقة النيباد الأساسية للحكم الراشد، فقد اعتبرته مفهوما له معايير مقبولة عالميا مع اعتباره أحد متطلبات التنمية ، فهو شرط من شروط التنمية المستدامة، وقد أشارت الوثيقة في طرحها لمبادرة الديمقراطية والحكم الراشد إلى أن هدف هذه المبادرة هو دعم أطر سياسية وإدارية تقوم على مبدأ الديمقراطية والشفافية والمساءلة

1- داود خير الله وآخرون، الفساد وإعاقة واعاقة التغيير والتطور في العالم العربي، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات : بيروت ،2015 ع سبق ذكره، ص 154.

2- المرجع نفسه، ص 175.

3- داود خير الله وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص176.

والنزاهة واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون في الدول الإفريقية، وبذلك فإن الدول الإفريقية أعلنت التزامها بما أسمته المعايير الأساسية للحكم الراشد والسلوك الديمقراطي، وتحدثت عن بعض الإصلاحات المؤسسية اللازمة لتحقيق هذه المعايير، كالخدمة المدنية والبرلمان ودعم المشاركة في صنع القرار ودعم إجراءات محاربة الفساد، والإصلاح القضائي.[1]

إن المتتبع لقضايا الفساد في إفريقيا يتبين ماتعانيه غالبية دولها من استشراء كبير في مختلف مفاصل مؤسسات الدولة، وأسبابه كثيرة ومتنوعة–كما وسبق شرحها في الفصول السابقة–غير أنه بتبني مقاربة الحكم الراشد كما جاء في وثيقة النيباد التي أعلنت عليها دول القارة، سعت بعض دولها لتطبيق ما ورد في الوثيقة مستمسكة بآليات الحكم الراشد لمحاولة التخفيف من وطأته، تمهيدا لتحقيق أهداف التنمية المنشودة، والنموذج التالي يعكس تجربة الجابون في هذا الميدان.

ثانيا: رواندا والغابون وسبل مواجهة قضايا الفساد في إطار الحكم الراشد

تواجه الغابون تحديات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي يتسبب فيها الفساد، لذلك لا بد من الوقوف على بعض التدابير التي يتعين على الدولة القيام بها على المستوى الداخلي، وبعضها الآخر تتكاتف فيه الدولة مع غيرها من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، ولكن لا بد من وجود رغبةٍ جادة من الإرادة السياسية للقضاء على الفساد المتفشي في الدولة لتستطيع تحقيق أهداف التنمية المستدامة الملتزمة بها:

– عملت الغابون على تطوير الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص لتحسين جودة نظام التعليم، وجعله أكثر توافقًا مع احتياجات السوق الحالية، واقترحت أيضًا إنشاء مسارات التعليم المهني والتقني.

– "تجاوز المعونة الإنمائية"، وذلك عن طريق الدخول في التجارة مع كل من البلدان المتقدمة والنامية، ولكن هذا يحتاج إلى تهيئة بيئة تمكينية، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إفريقيا.

– تعزيز حكم القانون للقضاء على الفساد، وتوفير إمكانية وصول العدالة إلى الجميع، وبناء مؤسسات فعَّالة وشاملة ومسؤولة على جميع المستويات تخضع لرقابة الدولة مهمتها الأساسية هي الحد من التدفقات غير المشروعة وعمليات الفساد والرشوة .

1 –أمل علي داود، أثر الفساد السياسي على وضع السياسات العامة لدولة الجابون، **مجلة دراسات افريقية**، العدد 32، 2018، ص 1.

– بناء الإدارات العامة التي تمكنها من إدارة تحديات أكثر تعقيدًا عبر القطاعات، حيث تجمع الإدارات عبر القطاعات لتحليل تحديات الحكم الراشد والفساد الناشئة، وتحديد أفضل الطرق لمعالجتها، ويمكن أن يساعد ذلك في تخصيص الموارد للأهداف الاستراتيجية، وليس للوزارات أو الإدارات الفردية، مع تركيز قويّ على الإدارة المستجيبة والمفتوحة والقائمة على المشاركة، والالتزام بالمعايير الأخلاقية، كما أن الخدمة المدنية الموثوقة والصادقة ضرورية لبناء واستدامة ثقة المستثمرين التي تعتبر حيوية للنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، وتساعد أيضًا على تحسين ثقة الجمهور وثقته بقدرة الحكومة على تلبية تطلعات الناس وتوقعاتهم[1].

وعليه يمكن الخروج باستراتيجية تتضمن برنامجًا استثماريًّا لتطوير البنية التحتية وتهيئة البيئة الاقتصادية اللازمة لظهور اقتصاد متنوع ونمو مستدام بمايلي:

– الإقرار الفعَّال والجادّ من جانب الإرادة السياسية في الغابون لمساهمة في تعزيز قُدُرَات الأُطُر الإقليمية بالتعاون مع المجلس الاستشاري للاتحاد الإفريقي لمكافحة الفساد.

أما رواندا فتعد أول دولة على مستوى الشفافية في إفريقيا، بالإضافة إلى كونها الأولى أيضا فيما يخص سياسات محاربة الفساد والريع في إفريقيا، ما جعلها تتربع على رأس دول القارة السمراء من حيث أقل نسبة فساد، كما أن ترتيبها 44 عالميا في المؤشر نفسه مقارنة بدول إفريقية أخرى، ويرجع تطور رواندا على مستوى الحكم الراشد ومحاربة الفساد إلى مجهودات الدولة التي أصدرت مجموعة من القوانين الصارمة لمحاسبة المفسدين ومعاقبتهم، حيث وصلت العقوبات الصارمة إلى حد إصدار الحكم بالإعدام في حق المتورطين في قضايا الفساد ونهب المال العام، يكفي إلقاء نظرة على تطور الناتج الداخلي الخام برواندا لنلاحظ تطور هذا المؤشر عشرة أضعاف في غضون 13 سنة، فبعدما كان لا يتعدى 900 مليون دولار سنة 1994، أصبح يناهز 9.14 مليار دولار سنة 2017، كما أن الاقتصاد الرواندي يعد من أكثر الاقتصادات الإفريقية نموا، ما مكن الروانديين من رفع تحدي عدم الاعتماد على المعونات الخارجية والاعتماد على اقتصاد البلاد، وفي مكافحة الفساد تبنت الحكومة الرواندية موقفاً صارماً من عدم التسامح إزاء الكسب غير المشروع بتحسين تقديم الخدمات في جميع القطاعات، ما أدى إلى إلغاء الحاجة إلى الرشاوى للوصول إلى الخدمات العامة. ويظهر تقرير حديث بعنوان "مدركات الفساد 2018" صدر عن منظمة الشفافية الدولية، أن رواندا جاءت في المرتبة الرابعة أفريقيا، كأكثر بلدان القارة

1 – أمل علي داود، أثر الفساد السياسي على وضع السياسات العامة لدولة الجابون، **مجلة دراسات افريقية**، العدد 32، 2018، ص 1.

محاربة للفساد والمحسوبية. ووفق تقرير مؤشر مدركات الفساد 2018، جاءت رواندا في المرتبة 48 عالميا من أصل 180 اقتصادا، متفوقة على بلدان مثل إيطاليا وكرواتيا وماليزيا ورومانيا. ووصنف البنك الدولي رواندا في المرتبة 29 عالمياً من أصل 190 اقتصادا، في تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2019، ليحتل المرتبة الثانية في أفريقيا بينما في ماي 2018، صنف المؤتمر الدولي للكونجرس والمؤتمر **ICCA** العاصمة كيجالي كثالث وجهة للفعاليات والمؤتمرات الأكثر شعبية في القارة، بعد كيب تاون في جنوب أفريقيا، والدار البيضاء في المغرب[1].

لقد ساهم الفساد في عدم استقرار الدولة، ونشوب الحروب الأهلية على الموارد في العديد من البلدان الإفريقية، كما أن تجارب العديد من الدول التي تمر أو خرجت من الصراع تبيِّن أن الفساد هو العامل المهيمن في دفع الدول من حالة الهشاشة إلى حالة الدولة الفاشلة، ويمكن أن يؤدي الفساد إلى صراعٍ عنيفٍ وإدامته، في سياق الأنظمة الموروثة، والتي تتدهور في ظل الصدمات والضغوط المحلية والدولية وعليه ومن خلال استعراضنا لتجربة الغابون وهناك نماذج أخرى ناجحة في هذا الميدان مثل رواندا أثبتت أن تفعيل آليات الحكم الراشد من أجل محاربة الفساد عملية ناجعة حققت نتائج إيجابية فيما يخص التوزيع العادل للفرص والموارد لمختلف الفئات وبالتالي تحقيق الاستقرار السياسي.

ثالثا: إستراتيجية التخفيف من الفساد والتقليل من آثاره السلبية على التنمية الشاملة:

اختلف القادة الأفارقة بشأن الإستراتيجية الأكثر احتمالا لتعزيز التنمية في بلدانهم، إلا أنهم اتفقوا على الوسائل بصورة أساسية، وأشار **مارتن مينوغيه** إلى : "إن إدارة التشخيص والعلاج معا هي خطة التنمية"، وأن المقترب يكاد يكون أقرب إلى معادلة التنمية تساوي التخطيط، وأنه من دون التخطيط لن يكون هناك تنمية[2]. وفي مثل هذا النوع من التخطيط تمت الاستعانة بسلطة الدولة لضمان تنفيذ خطة تنموية شاملة، بغية تحقيق معدل نمو اقتصادي معين، وفي الواقع اتضح أن العديد من الأهداف في عديد من الدول الإفريقية لم تكن واقعية[3]. وقد جاءت مبادرة النيباد في ظرف اقتصادي أفريقي جد متدهور ويعاني معضلة صلبة مفادها التبعية والخضوع للقوى الخارجية جراء الانغماس في سياسة الاقتراض، وفساد البيئة العامة للتنمية بسبب سوء توزيع الثروة، مما وسع الفجوات داخل طبقات

1- كريم البطيوي، رواندا .. من "جحيم" الحروب الأهلية إلى "نعيم" الاقتصادات الإفريقية، متاح على الموقع https://www.hespress.com/un-oeil-sur-un-pays/413590.html

2 – وليم توردوف، الحكم والسياسة في افريقيا، ترجمة، كاظم هاشم نعمة، ط1، منشورات أكاديمية الدراسات العليا: طرابلس، ليبيا، 2004، ص275.

3- داود خير الله، مرجع سبق ذكره، ص 165.

المجتمعات، وعدم إيمان الحكومات الأفريقية بالمبادرات المهتمة بتغيير الأوضاع في أفريقيا، وتجاهل دعوات من أجل تكريس التنمية المستدامة بكافة أبعادها، بهدف تحسين أداء الاقتصاد الأفريقي، بادرت النيباد إلى تقديم تشخيص عميق للوضع التنموي الأفريقي، ومحاولة تحسينه من خلال عدة مشاريع أهمها: مبادرة بين سنتي2001 و 2004 ركزت على العمل بغية انتشال أفريقيا من تبعيتها للغرب وللمؤسسات المالية العالية كصندوق النقد الدولي، وعلى محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي القاري إلى حد ما، وذلك من خلال تشجيع التكامل البيني والإقليمي بين دول القارة من جهة، وبين دول القارة والبيئة العالمية من جهة أخرى، مع تشجيع الرشادة القطاعية بتفعيل المحاسبة والرقابة وبعث روح المسؤولية لدى الفاعلين في مجال التنمية الشاملة، كماعمدت المبادرة سنة 2005 إلى إعادة بعث المجموعات الاقتصادية الإقليمية، وإدماج أجهزة الإتحاد الأفريقي في القضاء على الحروب الطائفية التي تعاني منها القارة، كما أقنعت البنك الأفريقي بضرورة المساهمة في تحسين وتجديد البنى التحتية الإقليمية، وفعلا مول البنك ما يربو عن 40 مشروعا في هذا الإطار بتكلفة 4,3 مليار دولار أمريكي[1]. وعليه يمكن إجمال الرؤية الاستراتيجية على النحو التالي:

- ضرورة بلورة رؤية واضحة ومتكاملة في شأن مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عمادها وضع سياسات عمومية متجانسة تبنى على إستراتيجية واضحة المعالم وهياكل مرنة وكفاءات ومنظومة إعلام وتقويم مستمر للمخاطر.

- استثمار اقتصاد المعرفة والتجديد والإبداع، والارتقاء بقيم العلم والمعرفة والإنتاج إلى أعلى الدرجات في جميع الخطط التنموية لتغليب الكفة على جهود مقاومة الإصلاح، غير أن تحقيق هذا الهدف رهينة نتيجة مقاربة جديدة تشاركية للحوكمة (الحكم الراشد) تنشد إلى حكومة فاعلة وبرلمان قوي يمثل تمثيلا حقيقيا للمجتمع .

- تعزيز القدرات القيادية في مجال الحكم الراشد الاستراتيجي والمؤسسي والسيطرة على المخاطر، فإن ما يطبع السياسات العمومية هو التفقد، لذا ينبغي تبني استراتيجية متجانسة في مجال التكوين والتحفيز والتعبئة.

-تبني إستراتيجية رقابية للسياسات العمومية(الحكم الراشد) تبنى على التعبئة والتحسيس بخطورة الفساد على الفرد والمجتمع والاقتصاد، والتعاون والتنسيق بين الأجهزة في مكافحة الفساد، لكى يتسنى تمتع كل الأجهزة الرقابية بالسلطة الرقابية والتنفيذية اللازمة للقيام بمهامه على أحسن وجه[2] .

1 _United Nations Development Programme emocratic Governance:[http://www.undp.org/ Africa/ governance, htmp] (0110-2009).

2_ داود خير الله وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص166.

-تجويد مناهج التقارير المنجزة ومحتوياتها من أجل المراقبة والتقويم، كي تتمكن أطراف النزاهة الاطلاع عليها كلها من أجل استثمارها علميا ومهنيا في النهوض بثقافة التقويم المستمر للمخاطر والمراقبة الداخلية للفساد والمجتمع، ولن يتحقق هذا الهدف من دون تتبع الانجازات (آلية المحاسبة والمساءلة).

-تقويم الأداء والنتائج، ونشر معايير المساءلة والمحاسبة والشفافية (الحكم الراشد) في أعمال أجهزة الرقابة، وتقاسم المعرفة مع باقي أجهزة الحكم الراشد والرقابة والتقويم من أجل توفير مقاييس المرجعية، وإجراء الدراسات المتعلقة بالفساد والقضاء عليه، وربط علاقات وظيفية دائمة مع هيئات الحكم الراشد ووسائل الإعلام كافة[1].

-تنمية القدرات الإستراتيجية والمعرفة لأجهزة الحكم الراشد في تعزيز قيم الشفافية وتأمين المساءلة والحفاظ على ثقة العموم فيها، وهذا كفيل بدعم التنسيق والتنظيم، وعلى المستوى الحكومي والسلطات التراتبية والمنتخبين كافة، من خلال نشر معايير الحكم الراشد والشفافية والمساءلة ومؤشراتها .

-تطوير أداء الدبلوماسية المالية والاقتصادية دوليا وجهويا، ولاسيما في القارة الإفريقية، بسبب ما تتيحه من فرص في تنمية الاستثمار وإيجاد فرص عمل، وهذا رهين برفع قدرات الفاعلين الاقتصاديين (المقاولة، المستشارين، الاقتصاديون، المجتمعات المهنية)، في المجال الدبلوماسي استفادتهم من التجارب الدولية الراشدة (الصين، ألمانيا، تركيا)، وتفتحهم على الجامعات والدراسات من أجل الامتلاك وإيجاد مذهب دبلوماسي له هويته .

-تحسيس المجتمع بقيم العمل والإنتاج والإدخار والمبادرة في الحفاظ على الكرامة، والعمل على مجازات العاملين والمجتهدينن وفتح الأبواب أمامهم لمزيد من التألق والعطاء في تحقيق أحلامهم وطموحاتهم المشروعة.

-أنسنة المناهج التعليمية في الجامعات والمداس العليا لتستجيب لمتطلبات سوق العمل، من دون التفريط في تكوين الشباب في مجال العلوم الإنسانية(...)، كما كتبت الباحثة الأمريكية **مارتا نوسيوم Martha Nusshaum** في الديمقراطية نحتاج إلى قيم الإنسانيات، إذ لا ينبغي أن نضحي بقيم الديمقراطية في سبيل النمو، ما دام النمو والديمقراطية وجهين لعملة واحدة[2].

1- المرجع نفسه، ص 167.

1- داوود عبد الله وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص168.

خلاصة:

إن محاولة إصلاح الواقع الإفريقي بكل أنساقه، يتطلب تبني مقاربة الحكم الراشد بكل آلياته من أجل المساهمة الفعلية والمؤثرة في إدارة مؤسسات الدولة، وتوجيه اهتماماتها وسياساتها من أجل تحقيق الصالح العام في إطار من الشراكة مع مختلف الفاعلين من مجتمع مدني وقطاع خاص، وذلك من خلال تفعيل آليات المشاركة، الشفافية والمساءلة وغيرها من الآليات التي تنسجم مع القوانين والنظم التي يتم إقرارها ديمقراطيا، وأنه لما توافرت هذه الشروط في المجال الاقتصادي تعززت سلامة الحكم السياسي وانعكست إيجابا على الوضع الإجتماعي ووصلت إلى الإصلاح والرشد، ذلك أن الحكم الراشد هو ذلك السلوك القيمي وفقا لمفهوم المثالية التي يصعب تحقيقه بشكل مطلق، إلا أنه من الضروري العمل على تحقيق الممكن منه، من خلال بيئة مناسبة تتلاءم فيها معاييره مع الخصوصية المجتمعية وتنمية بشرية تتمتع بوعي حضاري وثقافة استعابية ومؤسسات مستدامة، تضمن تحقيق نتائج تلبي الاحتياجات المجتمعية، وأن نجاح أي إصلاح في إفريقيا على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية يعتمد بالدرجة الأولى على رغبة واستعداد النخب داخل القارة الإفريقية، ومدى استعدادها على تنفيذ الإصلاحات على أرض الواقع، فعلى المستوى السياسي فإن الإصلاح مرهون بضرورة تبني مقاربة الحكم الراشد من أجل إعادة بناء المؤسسات، وإقرار دولة القانون حتى يتسنى للمواطنين ممارسة مواطنيتهم من خلال ممارسة الواجبات وتحصيل الحقوق والانتفاع بها داخل إقليم الدولة، كما أن عملية الإصلاح السياسي لا تمس النظام السياسي كهيكل أكثر ما تمس إعادة بنائه، وفق أبنية تكون قادرة على إدارة شؤون الدولة والمجتمع وفق مبدأ الفصل بين السلطات، وعدم تغول السلطة التنفيذية على باقي السلطات الأخرى، مع ضرورة إقرار التعددية السياسية والحزبية، التي تكفل التمثيل الحقيقي لكل فئات المجتمع وفق نسق استيعابي وليس إقصائي يكفل المشاركة للجميع، أما الإصلاح الإقتصادي فإنه يتمثل بالدرجة الأولى في محاربة الفساد بكل أنواعه لأنه يعتبر المثبط الأول للنهوض بوتيرة التنمية، بسبب تقويضه لكل محاولة لتحسين الأوضاع المعيشية للشعوب الإفريقية، أما الإصلاح الحقوقي والقانوني فيعتمد على ضرورة صياغة دستور يكفل الحقوق والحريات العامة، ويضمن حرية التعبير ويقر حق المواطنة من أجل المشاركة في صنع السياسيات العامة، وتنفيذ البرامج التنموية وحماية حقوق المواطنين وخاصة الفئات الضعيفة والمهمشة. كل هذه الإصلاحات تتأتى بتبني مقاربة الحكم الراشد الذي يقوم على تفعيل آليات المشاركة،الشفافية، المساءلة، المحاسبة وإقرار دولة القانون.

خاتمة:

من خلال تناولنا لموضوع الدراسة الموسومة بالحكم الراشد وإشكالية البناء الديمقراطي في إفريقيا، توصلنا إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة، والتأكيد على فرضيات الدراسة، إذ أن الأزمات التي تعاني منها القارة الإفريقية هي بالدرجة الأولى وليدة إرث إستعماري مثقل بالمشاكل التي ولدتها حقبة طويلة من سوء التسيير للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ونهب للثروات والموارد الطبيعية من طرف المستعمر خدمة لمصالحه وزيادة تغلغله، ما خلف وراءه واقعا يئن تحت وطأة التخلف والتبعية وانتشار النزاعات والحروب الأهلية والإثنية، نتجت عنها حالات عدم استقرار النظام السياسي، ناهيك عن انتشار الفساد على مختلف الأصعدة، هذا ما أثر سلبا على عملية التحولات الديمقراطية التي شهدتها القارة الإفريقية على غرار باقي دول العالم، لكنها لم تكن العوامل الوحيدة، إذ ساهمت عوامل مابعد دولة الإستعمار في التأثير على سيرورة عملية التحول الديمقراطي، منها ما تعلق بفشل سياسة الدولة في تسيير النماذج التنموية، إضافة إلى نقص الوعي السياسي لدى الشعوب الإفريقية، وأزمة الشرعية التي عانت منها معظم الأنظمة السياسية، نتيجة تمسك النخبة بمقاليد السلطة وعدم السماح بالتداول السلمي عليها من جهة، وضعف اقتناعها بمحوريتها في عملية الإصلاح، وتضاءل إلتزامها بآلياته وأهدافه، وعدم الرغبة في التغيير الفعلي وميلها للانتقائية والشكلية في الحكم من جهة أخرى، وإن تمت عملية التحول فغالبا ما تتم نتيجة الإنقلابات العسكرية بسبب تداخل العلاقات المدنية والعسكرية نتيجة غياب العدالة التوزيعية للموارد، وعدم تمكين المواطنين من امتلاك الشروط الاقتصادية والاجتماعية والعلمية اللازمة إلى الدخول في حقل التنافسية في المجال الاقتصادي والإداري، كل هذه العوامل ولدت مجتمعات مفككة، ودولا هشة وفاشلة، وأنظمة سياسية تفتقر إلى التوافقات المفضية للمشاركة في عملية صنع وتنفيذ السياسات العامة، بسبب التجاذبات والولاءات بين مختلف الفئات والجماعات والصراع على السلطة والموارد.

وعليه نتيجة هذه الأوضاع كانت مسألة الديمقراطية مهمة للإصلاح السياسي والاقتصادي والإجتماعي وإيجاد المناخ السلمي للتغيير، فالتحدي الذي يواجه الأنظمة السياسية في إفريقيا هو البناء الديمقراطي كنظام كامل، وذلك عن طريق القيام بإصلاحات تشمل جميع مناحي الحياة، فجاءت مجموعة من المبادرات لعل أهمها مبادرة النيباد التي كان الهدف منها النهوض بالقارة من أجل تحسين الظروف المعيشية للمواطن، وإخراجها من دائرة التهميش الذي تعرفه منذ قرابة القرنين، وذلك عن طريق تبني مقاربة الحكم الراشد من

أجل إصلاح الوضع الراهن وتجاوز اشكالية البناء الديمقراطي –كما سبق الإشارة إليه– غير أن عدم الجدية وعدم الإلتزام أفقد المبادرة أهدافها الفعلية وعليه جاءت هذه الدراسة من أجل ضرورة الحث على التفعيل الجدي والناجع لآليات الحكم الراشد لإصلاح مختلف الأنساق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية وحتى الحقوقية التي خلفتها حقبة الاستعمار وما بعده على مستوى الدولة والمجتمع، لخلق الأرضية المناسبة لبناء ديمقراطي تستطيع من خلاله بناء شرعية النظام القائم عن طريق التداول السلمي على السلطة، وإقرار حقوق الإنسان وتمكينه من حرياته، والقضاء على مظاهر التخلف ومحاربة الفساد وتحقيق التنمية الشاملة.

إن فكرة البحث في نظم الحكم وصلاحيته هي فكرة قديمة قدم ظهور السلطة السياسية، وقد اختلف المفكرون والمنظرون في النظر إلى هذه النظم والمبادئ التي تقوم عليها بإختلاف سياق كل عصر، وجاء مفهوم الحكم الراشد كمفهوم معاصر صاغته المؤسسات الدولية في العقد الأخير من القرن العشرين لفكرة مبتكرة لتسيير البش،ر بشكل يضمن لهم حياة كريمة على المستويين الإقتصادي والسياسي والإجتماعي، وتتمثل أهم العوامل الداخلية التي ساهمت في التبني الواسع لمفهوم وسياسات الحكم الراشد في أزمات الشرعية والهوية المتزايدة التي واجهت عددا من النظم في إفريقيا في العقدين الأخريين من القرن العشرين، فقد أدت المشكلات الإقتصادية والإجتماعية الناتجة عن الظروف الإقتصادية العالمية والإنفجار السكاني، وفشل نموذج قيادة الدولة للتنمية في إثارة التساؤلات بشأن الأسس التقليدية لشرعية النظم النامية بصفة عامة مما دفع الحكومات إلى تعديل توجهاتها، والبحث عن نماذج جديدة كمخرج من هذه الأزمات، وكانت مبادئ الحكم الراشد هي دليل حكومات الدول الإفريقية لتجاوز مختلف الأزمات منها أزمة الشرعية والهوية، فمن ناحية تسمح آليات الحكم الراشد بإقناع العامة بأن إصلاح النظام السياسي القائم ممكن ولا داعي لطرح بديل عنه، ومن ناحية أخرى سمح مفهوم الحكم الراشد بمزيد من المشاركة السياسية وتفعيل مبادئ المحاسبة والمساءلة، ومن هنا جاء الإهتمام بدراسة مفهوم الحكم الراشد كمقاربة تستهدف دعم التوجهات الفكرية الجديدة التي تتباناها الحكومة، وباقي الأطراف كالقطاع الخاص والمجتمع المدني، والتي تنعكس آثارها في برامج وسياسات تنموية تسعى للتشاركية وتضمين كافة فئات المجتمع في صنع السياسات العامة.

كما أن هناك مجموعة من الاستنتاجات التي خلصت إليها هذه الدراسة تمثلت فيما يلي:

تعد مقاربة الحكم الراشد أهم مفهوم ظهر على الواقع السياسي المعاصر، حيث روجت له مختلف المنظمات الإقليمية والدولية وكذا الحكومات، باعتباره المقاربة التي تعمل على إصلاح واقع الأنظمة السياسية واهتم به الخبراء والباحثون على مختلف الأصعدة، غير أن تطبيقاته تحتاج إلى ضرورة تكييفها مع الواقع الفكري والتاريخي للمجتمع.

كما أنه يعتبر الإطار الفكري PARADIGME الذي يقوم بدراسة الظاهرة وتحليلها وتشخيص مواطن الضعف فيها وإعطاء البدائل الضرورية لعلاج الخلل فيها.

ومن خلال تناول الباحثة لهذه المقاربة واقتراحها كمقاربة إصلاحية لعملية البناء الديمقراطي في افريقيا، وما يعترضها من إشكالات تناولت المفهوم على المستوى المفاهيمي وعلى المستوى التطبيقي ، فإنها توصلت إلى:

اختلاف المفهوم باعتباره وصفة طورتها المنظمات الدولية، وقدمتها إلى دول العالم الثالث، وبالتالي أدى إلى تنوع واختلاف في المفهوم من حيث التعريف والنموذج وحتى الترجمة، فقد ركز البنك الدولي على الجانب المؤسساتي والإداري، بينما ركزت تقارير التنمية البشرية على مؤشرات التنمية الإنسانية، أما برنامج الأمم المتحدة فقد ركز على آليات المساءلة والشفافية والرؤية الإستراتيجية .

الحكم الراشد هو مجموعة من العمليات والآليات التي تنظم العلاقة بين الدولة والمجتمع، من خلال الاعتماد على المساءلة والمحاسبة والمشاركة وحكم القانون في إطار الثلاثية التعاقدية بين كل من الدولة، المجتمع المدني والقطاع الخاص، وهذا لا يتأتى إلا وفق بناء ديمقراطي يتجسد على أرضيته آليات الحكم الراشد في علاقة ترابطية يكفل كلا منهما تعزيز قدرات الإنسان بما فيها حماية حقوقه، وضمان مشاركته في صياغة وتحديد توجهات النظام السياسي.

عملت الدولة الإفريقية في إطار تبنيها لمفهوم الحكم الراشد من خلال تطوير رؤيتها، فيما يخص النهوض بالمشاريع التنموية من خلال الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن طريق مشاركتها في تأسيس مبادرة النيباد والآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء، غير أنه اعترض سبيله مجموعة من المعوقات:

- عدم التطابق الفعلي بين الأسس النظرية للحكم الراشد والتطبيق الفعلي لآلياته داخل الدول الإفريقية ، مما افقد المفهوم أهدافه.
- سيطرة النخب الحاكمة وتركيز السلطة الأبوية لديهم في يد السلطة التنفيذية.
- انتشار ظاهرة الفساد التي تتناقض وآليات التجسيد الفعلي للحكم الراشد.

- عدم الفصل بين السلطات والتداخل في مستوياتها، في ظل عدم تحديد مهام السلطة التشريعية التي تضطلع بمهام سن القوانين التي تكفل الحقوق والحريات لدى الأفراد، وكذا وجود قضاء تحترم فيه سيادة القانون وخضوع الحكام والمحكومين له، إلى جانب تغول السلطة التنفيذية التي أصبحت وسيلة في يد النخب الحاكمة لتحقيق مصالحهم الشخصية في إطار مقومات الفكر الاستبدادي والتسلطي والانفرادي بالسلطة.
- ضعف مستوى التكوين والوعي لدى منظمات المجتمع المدني التي تعتبر حلقة وصل بينها وبين الدولة ، وعدم قدرتهم في الانخراط في التنظيمات المختلفة التي تكفل حق المشاركة في صنع السياسات التنموية التي تعمل على تلبية مختلف احتياجاتهم.
- احتكار السلطة من قبل فئات وجماعات متنوعة وبأشكال متعددة، فهناك احتكار من قبل حزب سياسي، واحتكار من قبل أسرة مالكة، ومن قبل شخص واحد(شخصنة السلطة)، ومن قبل قبيلة مسيطرة، وهي معوقات لعملية الاصلاح.

الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاعتراف بمبدأ التداول السلمي على السلطة، مما يحرم الشعوب حق المشاركة في الإصلاح والتغيير الإداري والإبداع من خلال العملية الديمقراطية الأفقية والعمودية، وهذا بدوره يؤدي إلى التضييق على الحريات السياسية والفكرية والإدارية والاقتصادية.

إن انعدام المساءلة والمحاسبة من قبل البرلمان للحكومة والمؤسسات الأخرى، تضعف العلاقة بين الجماهير والسلطة السياسية، وبالنتيجة تنفرد نخب معينة بالسلطة دون الرجوع إلى الجماهير، وهذا ما يخلق إشكالا في عملية البناء الديمقراطي.

إن ضعف دور المؤسسات السياسية يؤدي إلى اختلال في عمليات الإصلاح (لأن عملية البناء الديمقراطي تتطلب مؤسسات سياسية قوية وفعالة تتعايش جنبا إلى جنب مع القطاع الخاص والمجتمع المدني)، وأن افتقارها إلى القدرات والإمكانات يعيقها عن تلبية احتياجات المواطنين في غياب المساءلة والمحاسبة من أجل ممارسة الحكم الديمقراطي، التي تتمتع بالدعم الجماهيري الذي يعيد انتخابها ويضفي عليها طابع الشرعية والقبول.

إن ضعف المشاركة السياسية أو شكليتها أو تهميش بعض فئات المجتمع يشكل المعوق الرئيسي بتفرد النخب الحاكمة بالسلطة واحتكارها لصنع القرار، وجعله ذا طابع

نخبوي فوقي لا علاقة للجماهير به، مما يدفعها إلى مزيد من عدم الرضا، ومزيد من السلبية وعدم اللامبالاة فيما يخص القرارات المصيرية أو حتى الداخلية.

إن المشاركة السياسية ضرورية لأنها تحقق المساواة للمجتمع في توزيع الموارد بين مختلف الفئات، وبالتالي تحقق الوحدة الوطنية عن طريق إدماج المواطنين وبشكل متزايد في الحياة العامة.

أن المشاركة السياسية ترتبط ارتباطا وثيقا ومباشرا بالديمقراطية على اعتبار أن المشاركة السياسية هي التعبير العلمي الأوضح والأعمق لفكرة الديمقراطية، والتي تدور عناصرها حول محور إشراك جميع المواطنين بفرص وأدوار متساوية في كل جانب العملية السياسية ومراحلها، بوصف أن الديمقراطية هي الإطار الفكري والمؤسسي والإجرائي لضمان المشاركة، وهذه الأخيرة هي الشرط الأساسي لتطبيق الديمقراطية وقدرتها على تحقيق مهمتها وأهدافها، إذ تستهدف الديمقراطية كآلية سياسية واجتماعية إلى توسيع المشاركة السياسية للمجتمع، غير أن نسبة المشاركة السياسية في الدول الإفريقية ضئيلة نظرا للأسباب السالفة الذكر.

إن التضييق على الحريات وحرية إبداء الرأي وحرية الصحافة والإعلام من شأنها التأثير على شفافية الوصول إلى المعلومات، وبالتالي تدفع إلى مزيد من التهميش والإقصاء والإبعاد، لأن الرأي العام في الدول الإفريقية ذات الأنظمة الاستبدادية التسلطية يكون ضعيفا على درجة يكاد يختفي أو تلاشى في العمل السياسي، نتيجة القهر والكبت وحجب الحريات عن الجماهير، فهذا الرأي يتصف بالسلبية والخضوع وعدم القدرة على التعبير عن وجهات نظره تجاه مصالحه الإنسانية، وعليه يبقى الرأي العام في هذه الأنظمة مستترا لأن الأفراد يتخفون من التعبير عن آرائهم حول الكثير من المسائل العامة، إضافة إلى عزلة قيادات الدولة عما يجري، وما تقوم قنوات الاتصال بتوصيله من المعلومات التي غالبا ما تكون زائفة ومغلوطة، لذا فإن الرأي العام يمكن أن يعيق الأهداف الأساسية للسياسة العامة في الدولة، واختيار المسؤولين الذين يتولون مهمة تسيير شؤون البلاد بصورة مباشرة، من خلال صياغة السياسة العامة وتعيين أهدافها وتوفير مستلزمات تحقيقها، كما أن الرأي العام لا يتوقف عند هذا الحد وإنما يذهب للتعامل مع مخرجات النظام السياسي في القبول والرفض، وهذا يعني أن الرأي العام يعطي الشرعية للنظام السياسي، فهو يراقب الطريقة التي تتم بموجبها تطبيق قواعد اللعبة السياسية.

أن شكلية الإصلاحات التي لا تشكل خطوة حقيقة نحو الإصلاح تؤدي في معظمها إلى تضييق المشاركة السياسية في المجتمع، لأن من مهام الدستور أن يضمن الفصل بين السلطات، وقيام برلمان منتخب وحكومة مسؤولة، وقضاء مستقل يضمن العلاقة التكاملية بين الدولة والمجتمع، كما أن شكلية الانتخابات تؤدي بالضرورة إلى المحافظة النظام السياسي والتغطية على فساده.

إن عدم وجود بنية مستقرة سياسيا يؤثر على عملية الإصلاح بفعل تزايد الصراعات والنزاعات التي أدت بدورها إلى عرقلة تحقيق عملية البناء الديمقراطي، خاصة في ظل تضارب المصالح بين مختلف الطوائف الإقليمية والفئات المجتمعية.

إن تفشي ظاهرة الفساد بكل أنواعه السياسي والإداري والمالي أدى إلى إهدار الطاقات والأموال، وعرقلة انجاز المشاريع التنموية وعمليات الإصلاح من أجل النهوض بالمجتمع.

ضرورة العمل الجاد على تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني لأداء وظائفها من ضمنها تحقيق الإصلاح الذي كان مطلبا شعبيا .

تفعيل دور المؤسسات السياسية عن طريق إصلاحها، وهذا يتطلب إجراء انتخابات عادلة، والقبول بنتائجها، وتشكيل الحكومة على أساس الاستحقاقات الانتخابية، وقبول المعارضة السياسية والسماح بالتداول السلمي على السلطة، لأنها خطوات من شأنها إنهاء التهميش لهذه المؤسسات وتفعيل دورها.

الفصل بين السلطات، لأن إعمال مثل هذا المبدأ من شأنه أن يحد من احتكار السلطة من قبل الشخص الواحد أو الحزب الواحد أو الفئة المعينة.

إن اندماج مختلف الطوائف في بوتقة الدولة، لا يتأتى إلا من خلال الاندماج داخل الدولة على أساس الشراكة المتكافئة، والتكيف المتبادل بين الدولة ومختلف الفئات والأقليات، وبالتالي تصبح الدولة معبرة عن شتى مكوناتها، ومحورا جديدا للولاء والانتماء مادام الجميع فيها شركاء وعلى قدم المساواة، ومادامت هذه الشراكة قائمة على الاعتراف العام بالتنوع المجتمعي.

كما أن إقرار مبدأ المواطنة هي الآلية الأمثل لتوليد الهوية المشتركة، وتوليد الشعور المشترك لدى المواطنين بالانتماء إلى المجتمع نفسه، وهي أساس العقد الإجتماعي بين المواطنين والدولة، وكذلك لترسيخ الرغبة المشتركة في مواصلة العيش سوية، وتحقيق ذلك في حيز الوجود يستدعي توحد مختلف الجماعات القومية داخل نطاق الدولة عن طريق ضمان العدالة التوزيعية في الموارد والفرص.

يعتبر الانتخاب ممارسة سياسية، تعبر عن الإسهام السياسي للمواطنين في الحياة السياسية والتأثير فيها، ولا تتوقف عند مجرد المفاضلة بين المرشحين واختيار من يقتنعون لهم بوصفهم ممثلين لهم في المجالس النيابية في الهيئات التمثيلية، بل تمتد لتصل إلى حد المفاضلة بين البرامج السياسية التي يحرص عليها المرشحون والأحزاب التي ينتمون إليها، والاختيار بين البرامج التي يراها المواطن أكثر تعبيرا عن طموحاته وحاجاته وتطلعاته، وعند فوز هذا البرنامج فإنه يصوغ مشاريعه السياسية العامة للدولة، وبذلك يكون المواطنين قد أسهموا باختيار هذه السياسات وإن كان ذلك بصورة غير مباشرة، وعليه فإن معظم الانتخابات التي قامت في إفريقيا كانت لا تعدو أن تكون شكلية، وإن حصلت فإنها كثيرا ما يتم تزوير نتائجها لصالح فئة على حساب أخرى دون مراعاة المغزى الحقيقي لها.

يعد قانون الانتخابات أحد مكونات عملية البناء الديمقراطي والتعددية السياسية، حيث أن النظم الديمقراطية تولي الانتخابات وقوانينها وأنظمتها أهمية كبرى، لأن الانتخابات هي أفضل وسيلة لإختيار الحكام وممثلي الشعب بطريقة ديمقراطية للممارسة السلطات بإسم الشعب، ويعتبر وجود قانون انتخاب يضمن المساواة لجميع المواطنين من حيث حق الانتخاب وحق الترشيح والابتعاد عن كافة التمييز بين فئات المجتمع، مؤشرا على مدى تقدم أو تراجع الديمقراطية، بينما تفتقر معظم الانتخابات في إفريقيا إلى قوانين ضابطة تمنع التلاعب بنتائج الانتخابات أوإلغائها، وهذا ما لاحظناه في كثير من الاستحقاقات الانتخابية.

إن إقامة نظام حكم راشد يرتبط ارتباطا وثيقا بتجارب الإصلاح التي تمس الأنساق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأي مجتمع، وتعد أهم ركيزة للنهوض بالتنمية الشاملة، حيث تقوم على ضرورة إقامة نظام سياسي مبني على أسس دستورية كمنطلق لتجربة التحديث والقضاء على مظاهر التخلف، كما أن إجراء الإصلاحات الجذرية على مختلف المستويات من المقتضيات الأساسية التي يتطلبها اضطلاع الدول الإفريقية بالدور الهام والاستراتيجي للقارة، حيث أن ضرورة تبني هذه الإصلاحات تضفي العقلانية والرشادة على النظام السياسي.

إن تأسيس دولة حديثة ديمقراطية يستند فيها الحكم إلى الشرعية الشعبية التي تسود فيها الحريات العامة، وتبنى على أسس انتخابية عادلة، وتتعامل مع المواطنين بالتساوي في كافة الحقوق نصوصا وممارسة، يجب أن يستند إلى مقاربة إصلاحية تتمثل في الحكم الراشد بمختلف آلياته لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وحماية المال العام.

أن عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمعات، وللأنظمة السياسية في القارة الإفريقية مرهون بمدى تطبيق آليات الحكم الراشد.

إن عملية البناء الديمقراطي تعزز دور المواطنين من خلال مساهمتهم في عملية صنع السياسات العامة، والقرارات السياسية من خلال تفعيل المشاركة السياسية التي تعتبر الركيزة الأساسية لمقاربة الحكم الراشد.

وجود علاقة طردية بين الحكم الراشد وعملية البناء الديمقراطي السليم حيث يعتبر الديمقراطية الأرضية التي يتأسس عليها الحكم الراشد، انطلاقا من الآليات التي تقوم عليها كل من الديمقراطية والحكم الراشد.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب باللغة العربية.

1. إبراهيم حسين توفيق، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
2. ابراهيم سعد الدين وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
3. إبراهيم محمد عزيز، **إشكالية الإصلاح السياسي في النظم العربية**، ط2، مطبعة رون: السليمانية، 2010.
4. أبو العينين محمود، **إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا**، ط1، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، ليبيا،1999.
5. اديجومي سعيد، **الإنتخابات في إفريقيا: الظل الباهت للديمقراطية**، ترجمة: أيمن السيد شبانة، في كتاب السياسة والحكم في إفريقيا،ج1، تحرير :أكوديبانولي، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، رقم الكتاب 496، مصر.
6. أمين سمير، **العولمة ومفهوم الدولة الوطنية**، مركز البحوث العربية والإفريقية: القاهرة، 2004.
7. أوليفروجون فيج رولاند، **موجز تاريخ إفريقيا**، ترجمة: دولت أحمد صادق، الدار الحصرية للتأليف والترجمة: القاهرة، 1965.
8. أوين روجو، **الدولة والسلطة والسياسة في الشرق الأوسط**، ترجمة: عبد الوهاب علوب، ط1، المجلس الأعلى للثقافة: القاهرة، 2004.
9. باراني زولتان، روبرت موزر، **هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟**، ط1، ترجمة: جمال عبد الرحيم، جداول للنشر والترجمة والتوزيع: بيروت، 2012.
10. بايار جان فرانسو، **سياسة ملء البطون: سيوكولوجية الدولة الإفريقية**، ترجمة: جليم طوسون، دار العالم الثالث: القاهرة، 1992.
11. بدوي محمد طه، **النظريات السياسية، النظرية العامة للمعرفة السياسية**، المكتب المصري الحديث: القاهرة، 1986.
12. بن يونس المرزوقي، **الأنظمة السياسية للدول النامية**، كلية الحقوق جامعة محمد الأول: وجدة، 1998/1997.

13. البنك الدولي، **البنك العالمي ومكافحة الفساد في أوربا وأسيا الوسطى**، صوت المساءلة، ط1، ماي 2003.
14. بغدادي عبد السلام إبراهيم، **البعد الإيجابي في العلاقات العربية الإفريقية والتعددية الأثنية كرابط ثقافي**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: بيروت، 2013.
15. تشازان نعومي، **بين الليبرالية والنزعة الدولية الثقافة السياسية والديمقراطية في إفريقيا**، في لاري رايموند (محرر)، مصادر الديمقراطية ثقافة المجموع أو دور النخبة، ترجمة: سمية فلو عبود، دار الساقي: بيروت، 1994.
16. توردوف وليم، **الحكم والسياسة في افريقيا**، ترجمة، كاظم هاشم نعمة، ط1، منشورات أكاديمية الدراسات العليا: طرابلس، ليبيا، 2004.
17. توردون ويليام، **الحكم والسياسة في إفريقيا**، ترجمة: كاظم هاشم نعمة، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2004.
18. تورين آلان، **ما الديمقراطية، دراسات فلسفية؟** ترجمة: عبود كاسوحة، منشورات وزارة الثقافة والجمهورية العربية السورية، 2000.
19. الجمل شوقي عطا الله، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، ط2، دار الزهراء للنشر والتوزيع: الرياض، 2002.
20. جواد سعد ناجي، **قضايا إفريقية معاصرة**، ط1، زهران للنشر والتوزيع: عمان.د ذ س.
21. حليم سيفين، **التنافس الدولي لكسب النفوذ في إفريقيا**، العرب وإفريقيا فيما بعد الحرب الباردة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، قضايا التنمية، العدد 18، جامعة القاهرة، 2002 .
22. حمدان جمال، **إفريقيا الجديدة: دراسة في الجغرافيا السياسية**، مكتبة مدبولي: القاهرة، 1996.
23. الخشيم مصطفى عبد الله، **موسوعة علم السياسة**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان: ليبيا، 1996.
24. خفاجة رانيا، **المتغيرات الدولية والإقليمية وآثارها على مساعي التكامل الإقليمي**، أعمال المؤتمر الأول للشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية: جامعة القاهرة، د ذ س.

25. خير الله داوود وآخرون، **الفساد وإعاقة واعاقة التغيير والتطور في العالم العربي**، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: بيروت، 2015.
26. دايموند لاري، **روح الديمقراطية: الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة**، ترجمة: عبد النور الخرافي، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر: بيروت، 2014.
27. درويش محمد فهيم، مرتكزات **الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد**، ط1، دار النهضة العربية: القاهرة، 2010.
28. دوتابر جاك دوندو، **الدولة**، ترجمة: سموحي فوق العادة، منشورات عويدات: بيروت،1999.
29. دي فيرجيه موريس، **الأحزاب السياسية**، ترجمة: علي مقلد وعبد الحسن سعد، دار التنوير: بيروت، 2015.
30. ديبانولي أكو وآخرون، **الحكم والسياسة في إفريقيا**، ترجمة مجموعة من الباحثين، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، ج1، القاهرة.
31. ديلويي م هيواحاجي، **الاتجاهات التعصبية بين الجماعات العرقية: دراسة اجتماعية ميدانية في إقليم كوردستان العراق**، ط1، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، أربيل، 2008.
32. راغب نبيل، **هيبة الدولة: التحدي والتصدي**، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004 .
33. الربيعي إسماعيل نوري، **بومدين بوزيد، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة**، ط1، مؤسسة دراسات الوحدة العربية +مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية: بيروت،2005.
34. رجب محمد أحمد، **دور الأحزاب السياسية في التنمية والبيئة**، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس: القتهرة، 1998.
35. رفاعي عبد العزيز، **مشاكل إفريقيا في عهد الاستقلال**، ط1، مكتبة القاهرة الحديثة: القاهرة، 1970.
36. رودني والتر، **أوربا والتخلف في إفريقيا**، ترجمة: أحمد القيصر، مراجعة إبراهيم عثمان، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: الكويت، 1988.

37. زودي باهرو، **الجيش والعسكرة في إفريقيا: حالة إثيوبيا**، ترجمة: مصطفى مجدي الجمال، مركز البحوث العربية والإفريقية، مجلة إفريقيا، المجلد رقم(3)، أكتوبر 2000.
38. الزياني عثمان، **تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي**، مركز الجزيرة للدراسات: مكة، 2015.
39. سار أليون(محرر)، **إفريقيا 2025 أي مستقبل**، تصدير: ثابو مبيكي، مقدمة: عبد الله جانح، ترجمة: معد الطويل، البحوث العربية، مصر، 2006.
40. سعودي محمد عبد الغني، **قضايا إفريقيا**، عالم المعرفة 34، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: الكويت، 1980.
41. سلامة غسان، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية،: بيروت، 2008.
42. سليمان عصام، **مدخل إلى علم السياسة**، ط2، دار النضال، بيروت، 1989.
43. سن أمارتيا، **السلام والمجتمع الديمقراطي**، ترجمة، روز شوماي مصلح، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: قطر، 2016 .
44. سورانس غيورغ، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير**، ترجمة: عفاف البطاينة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
45. السويدي محمد، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 1990.
46. شحاتة سعيد عبد المجيد، **حقوق الأقليات: منع الصراع والتحذير المبكر**، دروس من دارفور، جماعة حقوق الأقليات الدولية: لندن، سبتمبر 2009.
47. شطيب محمد صالح، **أثر التحول الديمقراطي على الإستقرار السياسي في الدول العربية**، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية 9(30): الموصل.
48. شفيق منير، **في نظريات التغيير**، ط2، الدار العربية للعلوم+ المركز الثقافي العربي: بيروت، 2005.
49. الصافي لؤي، **الرشد السياسي وأسسه المعيارية: من الحكم الراشد إلى الحوكمة الرشيدة: بحث في جدلية القيم والمؤسسات والسياسيات**، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر: بيروت، 2015.
50. الصفني علي حافظ منصور أحمد، **النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية**، دار الثقافة العربية، 1996/1995.

51. طاشمة بومدين، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكالات**، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 2011.
52. عبد الجواد وآخرون، **التحول الديمقراطي المتعثر في تونس ومصر**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان: القاهرة، 1998.
53. عبد الرحمان حمدي، **إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة**، أي مستقبل، مكتبة مدبولي: القاهرة، 2007.
54. عبد الرحمان حمدي، ومجموعة باحثين، **الجيوش والتحول الديمقرلطي في إفريقيا**: معوقات بناء الدولة الوطنية، ط1، منتدى العلاقات العربية والدولية: قطر، 2015.
55. العبد جورج، **العوامل والآثار في النمو الاقتصادي والتنمية في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية:** بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية وبيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
56. العدوي محمد أحمد علي، **الأمن الانساني ومنظومة حقوق الانسان: دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة، مركز الاعلام الأمني**، جامعة أسيوط، مصر.
57. عزيز إبراهيم محمد، **إشكالية الإصلاح السياسي في النظم العربية**، ط2، مطبعة رون: السليمانية، 2010.
58. علوان حسين، **إشكالية بناء الثقافة السياسية في الوطن العربي**، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009.
59. العمراني إدريس، **مفهوم الأحزاب السياسية**، منشورات الحوار الأكاديمي والجامعي: الدار البيضاء: المغرب، 1991.
60. غالب محمود، سعيد علي البكاري، **الإصلاح الديمقراطي والبناء المؤسسي للسلطة في المجتمعات العربية: تحليل سيسيولوجي مقارن**، ط1، دار الكتب والوثائق العلمية، المكتب الجامعي الحديث، 2014.
61. غليون برهان، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**، ط3، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: بيروت، 2012.
62. حمود أبو العينين، **إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا**، ط1، الدار الجامعية للنشر والتوزيع: القاهرة، 2008.

63. فرانسيس دفيد،ج، **إفريقيا: السلم والنزاع**، ترجمة: عبد الوهاب علوب، ط1، العدد 1534، المركز القومي للترجمة: القاهرة، 2010.
64. فوكوياما فرانسيس، **بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة: مجاب الإمام، العبيكان للنشر: الرياض، 2007.
65. قرنفل حسن، **المجتمع المدني و النخبة السياسية – إقصاء أم تكامل ؟**، مطابع أفريقيا الشرق: المغرب، الدار البيضاء،1997.
66. كالام بيار، **تفتت الديمقراطية: من أجل ثورة الحاكمية**، ط1، ترجمة: شوقي الدويهي، دار الفرابي: بيروت، 2004.
67. كامل مصطفى السيد، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية: جامعة القاهرة، القاهرة، 2006.
68. الكايد زهير عبد الكريم، **الحكمانية: قضايا وتطبيقات**، ط1، المنظمة العربية للتنمية الادارية: القاهرة، 2003.
69. الكتبي ابتسام وآخرون، **الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
70. الكواري علي خليفة وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت،2000.
71. الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، ط1،المنظمة العربية للدرات والنشر: الأردن،1991.
72. لوتسكي فلاديمير، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، دار الفرابي: بيروت، 2007.
73. لويد، ب س، **إفريقيا في عصر التحول الإجتماعي**، ترجمة: شوقي جلال، عالم المعرفة 28، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: الكويت، 1980.
74. ماثاي وانغاي، **إفريقيا والتحدي**، ترجمة: أشرف محمد كيلاني، المجلس الوطني للثقافة والفنون، عالم المعرفة: الكويت، 2014.
75. مجموعة باحثيين، **الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا: معوقات بناء الدولة الوطنية**، ترجمة: عبد الرحمان حمدي، ط1، منتدى العلاقات العربية والدولية: الدوحة، قطر، 2005

76. مجموعة مؤلفين، **الفساد وإعاقة التغيير والتطور في العالم العربي: المنظمة العربية لمكافحة الفساد**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، يوليو 2015.

77. مجيد حسام الدين على، **اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر**: جدلية الاندماج والتنوع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2015.

78. محمد مهدي عاشور، **التعددية الأثنية، إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية**، ط1، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002.

79. محي الدين مولود مراد، **نظام الحزب الواحد وأثره على الحقوق السياسية للمواطن: دراسة قانونية تحليلية مقارنة**، ط1، مطبعة سيما، أربيل السلمانية، 2007.

80. المخادمي عبد القادر رزيق، **التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية**، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع: القاهرة، 2006.

81. مسعد نفين، **النظم السياسية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

82. مجموعة المؤلفين، **العرب والقرن الإفريقي: جدلية الحوار والانتماء**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: بيروت، أكتوبر 2013.

83. المصري رفيق، **الدين والسياسة والديمقراطية**، مراجعة: محمد ابراغيث، مركز حقوق الانسان والمشاركة الديمقراطية: القاهرة، 2007.

84. منصور ممدوح محمود، **العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد**، دار الجامعة الجديدة للنشر: الاسكندرية، 2003.

85. منيسي أحمد، وآخرون ، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004.

86. هادي رياض عزيز، **العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية**، دار الشؤون الثقافية العامة: بغداد، 1995.

87. هادي رياض عزيز، **المشكلات السياسية في الدول النامية**، وزارة الدفاع: بغداد، 1999.

88. هاليداي ريد وآخرون، **الأثنية والدولة، الأكراد في العراق وإيران وتركيا**، ترجمة: عبد الإله النعيمي، ط1، معهد الدراسات الاستيراتيجية: العراق، 2005.

89. ولد آباه السيد، **الثورات العربية الجديدة المسار والمصير: يوميات من مشهد متواصل**، ط1، جداول للنشر والتوزيع: بيروت، 2011.
90. وهبان أحمد، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**، دار الجامعة الجديدة للنشر: مصر، 1997.
91. وودیز جاك، **الجيوش والسياسة**، ترجمة: عبد الحميد عبد الله، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية: بيروت، 1982.
92. ويليام توردوف، **الحكم والسياسة في إفريقيا**، ترجمة: كاضم هاشم نعمة، أكاديمية الدراسات العليا: ليبيا، 2004.
93. يوسف سالي، كوثر مبارك، **دور ومستقبل النيباد في القارة الإفريقية**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، 2017.
94. وهبان أحمد، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث**، الدار الجامعية: القاهرة، 2002-2003.

- المذكرات

95. إمنصوران سهيلة، الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي: دراسة اقتصادية تحليلية، حالة الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2006/2005.
96. إيدير أحمد، التعددية الأثنية والأمن المجتمعي، دراسة حالة المجتمع المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص الدراسات الأمنية والإستراتيجية، الجزائر03، 2011-2012.
97. بابا علي مسلم، الجيش والانتخابات في الجزائر(1991-2004). مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الجزائر،2005/2004.
98. بقدي كريمة، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا: دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: أورو متوسطية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان/الجزائر، 2011-2012.
99. بلحربي نوال، أزمة الشرعية في الجزائر(1962-2007)، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في فرع التنظيم السياسي والاداري، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، (2007/2006).

100. بن عثمان فوزية، دور الحكم الراشد في ترقية حقوق الانسان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص: الحقوق والحريات الأساسية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009.
101. بن عمير جمال الدين، اشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية خلال تجربة التعددية المعاصرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيمات السياسية والادارية، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، 2006/2005.
102. بوبكري مايغا، إشكالية الحكم الراشد في المسار الديمقراطي لبوركينافاسو1990-2002، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2003.
103. جبابلية عبد الحفيظ، تحديات عملية بناء الدولة في إفريقيا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: تخصص: الدراسات السياسية المقارنة،جامعة دالي ابراهيم الجزائر.
104. دحماني نبيل، الديمقراطية كآلية لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2009، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري قسنطينة،2010 /2011.
105. فلاح أمينة، دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في افريقيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: فرع الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري ، قسنطينة2، دون ذكر السنة.
106. نخلي الصديق، الرأي العام والإنتقال الديمقراطي بالمغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول، وجدة، كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية، 2005/2004.

- المجلات

107. تيميراز كمال ، الإصلاحات السياسية والدستورية وبناء الحكم الراشد في الجزائر، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، العدد 4، جوان 2015.
108. إفريقيا عربية، مختارات في العلوم الاجتماعية، المجلد رقم (01)، **مجلة إفريقيا**، العدد 01، أكتوبر 1999.

109. بطاطاش أحمد، مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد تحقيق التنمية أم تكريس التبعية)، **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، عدد خاص،2017.

110. بن علي زهيرة، دور الإصلاح الانتخابي في تعزيز الحكم الراشد، **مجلة الدراسات والبحوث القانونية**، العدد 5.

111. تركماني عبد الله، التنمية في إفريقيا: المعوقات وآفاق المستقبل، المحور: العولمة وتطورات العالم المعاصر، **الحوار المتمدن**، العدد 2818، السنة 2009.

112. جسوس محمد، تقرير عن المنتدى السياسي الثني لمؤسسة عبد الرحيم بوعبيد الثقافية والعلوم حول إشكالية الانتقال الديمقراطي في العالم الثالث، **مجلة شؤون مغربية**، عدد12، فبراير 1997.

113. جمعة سلوى شعراوي، مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع، اشكاليات نظرية، **المستقبل العربي**، السنة 22، العدد109، نوفمبر 1999.

114. حجازي المرسي السيد، التكاليف الاجتماعية للفساد، **المستقبل العربي**، العدد 266، 2001/4.

115. حرب أسامة الغزالي، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، الجمعية العربية للعلوم السياسية، مصر، العددان 6/5،أفريل 1992.

116. حمدي عبد الرحمن، الانتقال الديمقراطي وعقم النخب الحاكمة في افريقيا، **مجلة قراءات افريقية**، العدد35، 2018.

117. حنفي جمال خالد ، من يحكم ليبيا بعد مقتل القذافي، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 186، 2011.

118. حنفي خالد، من يحكم ليبيا بعد مقتل القذافي، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 186، 2011.

119. خداكرم عزيز فوزية، النيباد: توجه جديد للتنمية في إفريقيا، **مجلة الأستاذ**، العدد 201 ، السنة 2012.

120. خلفة نادية، واقع حقوق الانسان في الجزائر من الاصلاحات وتفعيلها من خلال آلية اللجنة الوطنية الاستشارية لحماية وترقية حقوق الانسان، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، العدد الرابع، ديسمبر،2016.

121. داود أمل علي، أثر الفساد السياسي على وضع السياسات العامة لدولة الجابون، **مجلة دراسات افريقية**، العدد 32، 2018.

122. زودي باهرو، الجيش والعسكرة في إفريقيا، ترجمة مجدي الجمال، **مجلة إفريقية**، عربية، مجلد 3، 3 اكتوبر 2000.
123. سعداوي عمرو عبد الكريم، التعددية السياسية في العالم الثالث: الجزائر نموذجا، **السياسة الدولية**، القاهرة، السنة 35، العدد 138 ، اكتوبر 1999.
124. محمد عاشور، الديمقراطية في إفريقيا ومستقبل تجربة التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا، **السياسة الدولية**، العدد 153، يوليو 2003.
125. ضلع جمال محمد السيد، قضايا الدولة في إفريقيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، **مجلة الدراسات الافريقية**، العدد 25،القاهرة، 2003.
126. طالب حفيظة، تنزانيا كنموذج للاندماج الاجتماعي في أفريقيا: الاستراتيجيات والتحديات، **مجلة قراءات أفريقية**، العدد35، 2018.
127. طالب حفيظة، تنزانيا كنموذج للاندماج الاجتماعي في أفريقيا: الاستراتيجيات والتحديات، **مجلة قراءات أفريقية**، العدد35، 2018.
128. عبد الرحمان سمير، هائل الشميري، مطاعن الانتخابات والتحول الديمقراطي في الجمهورية اليمنية، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص افريل 2011.
129. عبد الرحمن حمدي، الانتقال الديمقراطي وعقم النخب الحاكمة في افريقيا، **مجلة قراءات افريقية**، العدد35، 2018.
130. عسكر أحمد، الصراعات القبلية وأثرها على التحول الديمقراطي وطبيعة النظم السياسية في أفريقيا: كينيا نموذجا، **مجلة قراءات افريقية**، العدد35، 2018.
131. عسكر أحمد، الصراعات القبلية وأثرها على التحول الديمقراطي وطبيعة النظم السياسية في أفريقيا: كينيا نموذجا، **مجلة قراءات افريقية**، العدد35، 2018.
132. عميرة عائد، اثيوبيا حكومة جديدة نصفها من النساء لتلبية الطموحات الاصلاحية، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد32، 2018.
133. عميرة عائد، اثيوبيا حكومة جديدة نصفها من النساء لتلبية الطموحات الاصلاحية، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد32، 2018.
134. قانة زكي، الحكم الرشيد ومكافحة الفساد وتأثيرهما في نجاح الإصلاح والتنمية، **مجلة دراسات اقتصادية**، العدد 16، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، جويلية 2010.

135. قوي بوحنية، بوطيب بن ناصر، الإصلاحات السياسة وإشكالية بناء الحكم الراشد في الدول المغاربية: الجزائر أنموذجا، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد الرابع، ديسمبر 2014.

136. كريم حسن، مفهوم الحكم الصالح، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 309، السنة 27، بيروت، نوفمبر، 2004.

137. المسلمي حامد، موريشيوس نموذج افريقي واعد، **مجلة قراءات افريقية**، العدد35، 2018.

138. المسلمي حامد، موريشيوس نموذج افريقي واعد، **مجلة قراءات افريقية**، العدد35، 2018.

139. مولينجي مونياي، م، جون، ن ليزتيدي، الاستعمار والفساد في إفريقيا جنوب الصحراء، ترجمة: مصطفى مجدي الجمال، **مجلة إفريقيا**، مركز البحوث العربية والإفريقية، العدد 02.

140. نعمة هاشم، نظرة في مستلزمات بناء الدولة الوطنية الديمقراطية، **طريق الشعب**، العدد79، الخميس 2008/11/27.

141. النويني الحافظ، أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 422، الرباط، 2014.

142. النيباد... الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، **مجلة إفريقيا قارتنا**، العدد الرابع، أفريل 2013.

143. يحياوي هادية، مبادرات الحوكمة والتنمية في إفريقيا: النيباد نموذجا، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 8.

144. السيد محمد نور، المؤسسات الدولية وديون العالم، **السياسة الدولية**، العدد 68، اكتوبر 1991.

-الدراسات والأوراق البحثية والملتقيات.

145. أحمد الأمين المعتصم، إشكالية بناء الدولة في إفريقيا: دراسة مقارنة بين السودان والصومال، ورقة مقدمة في المؤتمر العالمي (الكتاب الثاني)، الخرطوم، جامعة إفريقيا العالمية، 2006.

146. برقوق امحند، الهندسة الانتخابية: مقاربة في الجودة السياسية، ورقة قدمت في الأيام الدراسية حول: الهندسة الانتخابية والتنمية السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 20/19 ماي 2004.
147. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، يناير 2007.
148. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2003.
149. بلوصيف الطيب، مفهوم ومكونات الحكم الراشد، مداخلة مقدمة في إطار ملتقى الوطني حول: الديمقراطيات الصاعدة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ماي 2005.
150. ديل جليان، اتفاقية مكافحة الفساد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، دور المجتمع المدني في إنجاح الاتفاقيات، منظمة الثقافة الدولية، 2005.
151. صادق محمد، التنمية في الأقطار المنتجة للنفط في الجزيرة العربية بين عائدات النفط وإدارة التنمية، دراسة مقدمة للاجتماع السنوي الثاني لندوة التنمية في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، البحرين 24-26 ديسمبر 1980.
152. ضلع جمال محمد السيد، إشكالية الديمقراطية غير المباشرة في إفريقيا ، ورقة مقدمة في الندوة الدولية حول إشكالية السلطة بين التسلط والتحرر كل السلطة للشعب، ليبيا.
153. الدومة المعتصم صلاح الدين عبد الرحمان، إشكالية بناء الدول الإفريقية في ظل الصراع في المجتمع الإفريقي، ورقة مقدمة في المؤتمر العالمي (الكتاب الثاني)، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، 2006.
154. الكايد زهير عبد الكريم، الحكمانية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع حول : المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة، الشارقة، 18/17 ديسمبر 2002).
155. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الديمقراطية والتجديد في العالم العربي، اليونسكو تواكب عملية التحول الديمقراطي، وثيقة أعدت في إطار التحضير لاجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى الذي نظمته اليونسكو، 21 يوليو 2011.

- المواقع الإلكترونية

156. عبد اللطيف سامر مؤيد، التأصيل الدستوري للحكم الرشيد، شبكة نبأ المعلوماتية، العدد 2561، السنة، 2016. متاح على الرابط الإلكتروني:

https://annabaa.org/arabic/goodgovernance/12297
157. البتي أحمد، قمتنا: النيباد قضايا ساخنة وآمال كبيرة، متاح على الرابط ، http://aliss.net
158. مصطفى هالة، الأحزاب السياسية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، *2003/09/28*، www.ahrain.org.
159. موقع شبكة الجزيرة للأخبار، الفساد يكبد أفريقيا 900 مليار دولار، شبكة الجزيرة الإخبارية، تاريخ التصفح 2017/04/10، متاح على الرابط: http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/20133/10/25
160. عبد الله محمد خالد، الأقليات الإثنية والصراعات في إفريقيا: التجربة النيجيرية الفيديرالية نموذجا، مجلة دراسات إفريقية على الموقع الإلكتروني الآتي، تاريخ التصفح: *http//www.marefa.org/ 2018/05/17*
محمد حسان القاضي، الثورات العربية وجدلية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي، *http://www.elsaysi.com2017/08/01*
161. موسى محمد البشير أحمد، حقوق الإنسان والحكم الرشيد في المجتمعات الإفريقية، مجلة قراءات إفريقية، متاح على الرابط الإلكتروني: *http://www.qiraat african.com/home/new*
162. محمد محفوظ، العرب والثقافة السياسية الجديدة، صحيفة الرياض الالكترونية، تم تصفح الموقع 2017/40/30 : http://www.alriyad.com/2004/10/05/article13079.html
163. شعبان عبد الحسين، الحكم (الصالح) الراشد والتنمية المستدامة: الاشكاليات والتحديات، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، تاريخ التصفح 2016/03/09، متاح على الرابط الإلكتروني: http://www.mokarabat.com/s1914.html.
164. عبد اللطيف سامر مؤيد، التأصيل الدستوري للحكم الرشيد، شبكة نبأ المعلوماتية، العدد 2561، السنة، 2016.متاح على الرابط الإلكتروني: https://annabaa.org/arabic/goodgovernance/12297
165. عبد الجواد جمال، التحول الديمقراطي في مصر يشوبه عدم الإستقرار، متاح على: *http://www.youm7.com/news2017/08/01*
166. **شبانة أيمن السيد**، الصراعات الإثنية في إفريقيا الخصائص.. التداعيات.. سبل المواجهة، تاريخ التصفح 2018/05/17 ، متاح على الرابط الإلكتروني: http://www.qiraatafrican.com/home/new

167. البنك العالمي، إدارة النزاهة للبنك العالمي: الفساد، تاريخ التصفح 2017/03/09 ، متاح على الرابط:www.almatamar.net.new

168. حسنة عمر عبيد، دور القيادة في إدارة الأزمة: التأصيل النظري لمفهوم الحكم الراشد، تاريخ التصفح 2016/03/09

كريم البطيري، رواندا .. من "جحيم" الحروب الأهلية إلى "نعيم" الاقتصادات الإفريقية، https://www.hespress.com/un-oeil-sur-un-pays/413590.html

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

Les livers:

169. *Adel.Mabdellatif, good governance and its relationship to democracy and economic development, global forum on : fighting corruption and safeguarding integrity, seoul, 20/30 may 2003.*

170. *Hyden. Goran ,Afrique Politics in comparative perspective, (New. york : combridege University Press, 2006.*

171. *Ahmed Mahiou, l'avenement du parti unique en Afrique noire d'expression française. Paris, editions, R.Pichon, 1969.*

172. *Ali Mazrui, Soldiers and Kinsmen in Ugande : the Making of a Military Ethnocraay, sage seties on Armed forces and society ; v.s (Beverly Hills, calif : sage publications 1975.*

173. *Favoreu.Louis:Pour en finir avec la « théorie »des actes de gouvernements, Mélanges en l'honneur de Pactet.Pierre :l'éprit des institutions, l'équilibre des pouvoirs, Dalloz 2003.*

174. *Alymana Bathily et Pauline Bend et Alerandra Foulon, Médias et Religions est Afrique de l'ouest (Dakar : Institot Afrique de l'ouest, Janviez, 2009.*

175. *Bartington moore, a social origins of picatorship and democracy lord and peasant in the making of the modern world.boston,beacon,1966.*

176. *Corruption as a threat to stability and peace (Berlin : transparency international dentschland e. v. 2014*

177. *Gidden Anthony, Beyond left and right, The future radical politics, polity press, London university uk, 1994.*

178. Graham horrison,The world Bank and Africa: the construction of governance states. London:routldge, 2004.

179. horrison Graham, The world Bank and Africa; the construction of governance states,(London: Routledge, 2004.

180. Huntington, samwal , the third wave:democratization in the late twantith centrury norman: university of oklahome press 1991.

181. Jean Loup Am selle, Emmanuel Grégorie, Complicités et conflits entre Bourgeoisies d'etat et Bourgeoisies d'affaires au M-ali et au Niger , dans Emmanaul therry (ed), l'etat contemperain en Afrique, Paris, Editions l'Harmattan, 1987.

182. Leanard,DK ,Africa sucees :four publicmanagress of Kenyan rural development USA university of California prss, 1991.

183. Mongin (olivier), L'Afrique et la fin de l'ére « Post colonaile en Jean François Bayart et autres, Esprit, no 243, Paris-juin 1998.

184. NEPAD, Principaux résultats en matiere de développement, Rapport d'activités exercice 2015, Johannesburg , 2015.

***185.** Nicolas van de Walle, African Politics in Comparative Perspective, Political Science Quarterly; Winter 2006/2007; 121, 4; ProQuest Military Collection. Martin Doornbos, "State Formation Processes under External Supervision: Reflections on 'Good Governance,'" in Olav Stokke, ed., Aid and Political Conditionality .London: Frank Cass, 1995.*

186. Simeon Djamroy Jose G. Monatalvo and Marta reynal , queat " The crise of Aid", washington, bc. The world bank and C.E.P.R 2005.

187. Tiessa Maga (Mohamad), le Mali : de la sécheresse à la rébellion, Ed L'Harmattan, Paris, 1997.

188. Tomson Alex, An introduction to african politics, london: routledge toy and francis group, 2000.

189. Tiesse magas Mohamed, de Mali : de la séchresse à la rébellion, Ed L'harmattan, Paris, 1997.

190. UNDP, governance for sustainable human development, New York, 1997

191. *William Torfoff, Goverment and Politics in Africa (London : Mac Millan Press LTD, 1997.*

192. *World Bank, Proceedings of the World Bank Annual Conference on Development Economics 1991.Washington DC: World Bank, 1992.*

Les articles:

193. *. Mitchell A, Seligson , The impect of corruption on regime legitimacy : acomparative study of four latin American countries , The jornal of politics, vol. 64, no 02 (May 2002).*

194. *Seligson , the impact of corruption on regime legitimacym, a comparative study of four latin Amirica countries"the jornalof politics,cvol64 n=2 (may 2002).*

195. *Seymour Lipset ,some social prerequisites of democracy :Economic Development and Political Legitimacy ,American Political Science Review,vol; 1959*

196. *Tom Soper, European Trade with Africa, AF, Affaires, vol, N 267, 1968.*

197. *Alan wells, coup d'etat in theory and practise, American Sociology, vol70, N4, 1974*

198. *Ali Kamali ,Book Review :Globalization and the Nation State, Holton Robert ,International therd word stadies, journal and review,volumeXIV,2003.*

199. *Thomas H.Johnson, Explaining African coups, American Political science Revieus ,vol, 78, N3, 1984.*

Les sites Web:

200. *Transperency international, http://www.transparency.de/mission.htmLs.*

201. *UNDP, Governance for Sustainable Human Development, A UNDP policy document,January 2002, http//www.mirror.undp.org/magnet/policy/.*

202. *United nation development program (UNDP) development resort, 2004, cultural liberty in today s diverse world (New york:UNDP.2004).table1,and freedom in the annual survey of political rights and civil libertys(Nex York freedom house,2005),http.//www.freedomhouse.org.*

203. Werner Hammel, « The political dimension of Aid : developing contries must shoulder responsabily » (http://www.one world.org/euforrc/dandc/97-eham.htm.)

204. Gray corian, The Military and African Politics,"international jornal,Vol,21N3, 1960. understanding the concept of governance (http://www.GDRS.org/U-gov/governace-understand-html.)

الفهرس

مقدمة

الفصل الأول: الحكم الراشد والديمقراطية في السياق الإفريقي 18

المبحث الأول: دراسة ايتمولوجيو وإبستمولوجية للحكم الراشد في السياق الإفريقي 18

المطلب الأول: الحكم الراشد دراسة إيتمولوجية. 18

المطلب الثاني: الحكم الراشد دراسة إبستيمولوجية. 22

المبحث الثاني: السياقات الاقليمية والدولية لطرح مفهوم الحكم الراشد في إفريقيا 36

المطلب الأول: تطور رؤية المؤسسات المالية الدولية للإصلاح الاقتصادي والتنمية في إفريقيا وموقع الحكم الراشد من خلالها. 36

المطلب الثاني: أثر سياسات المشروطية على واقع الدولة والمجتمع في إفريقيا. 40

المبحث الثالث: البناء الديمقراطي: المفهوم والمتطلبات 44

المطلب الأول : مفهوم الديمقراطية. 44

المطلب الثاني: متطلبات البناء الديمقراطي. 49

خلاصة. 64

الفصل الثاني: توصيف الواقع الإفريقي وأثر الإرث الاستعماري عليه. 65

المبحث الأول: النسق السياسي: مشكلة بناء الدولة في افريقيا. 65

المطلب الأول: سياسة ترسيم الحدود وأثرها على بناء الدولة في إفريقيا. 65

المطلب الثاني: طبيعة الدولة واشكالية بنائها في إفريقيا. 67

المطلب الثالث: التمثيل السياسي والظاهرة الحزبية في افريقيا. 77

المبحث الثاني: النسق الاقتصادي: الفشل الاقتصادي وانعكاساته على تحقيق التنمية في افريقيا. 85

المطلب الأول: الخيارات الاقتصادية في افريقيا. 85

المطلب الثاني: التخلف الاقتصادي في إفريقيا. 87

المطلب الثالث: معضلة الفساد في إفريقيا. 93

المبحث الثالث: النسق الاجتماعي والثقافي: طبيعة البناء المجتمعي الإفريقي. 99

المطلب الأول: تنوع التكوينات المجتمعية. 99

المطلب الثاني: النزاعات العرقية والطائفية والاثنية في افريقيا. 102

خلاصة 111

الفصل الثالث: البناء الديمقراطي وتوجهات التحول الديمقراطي في إفريقيا. 112
المبحث الأول: مسارات النخب تجاه الديمقراطية في إفريقيا. 112
المطلب الأول: شخصنة الحكم في إفريقيا. 112
المطلب الثاني: أزمة الهوية والشرعية في إفريقيا. 119
المبحث الثاني: العسكراتية وتمدين الدولة في إفريقيا. 142
المطلب الأول: الأنماط العسكرية وأثرها على عملية التحول الديمقراطي. 142
المطلب الثاني: الانقلابات العسكرية وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا. 142
المبحث الثالث: العلاقات المدنية/ العسكرية وأثرها على عملية التحول الديمقراطي . 149
المطلب الأول: واقع العلاقات المدنية / العسكرية في إفريقيا. 149
المطلب الثاني: انعكاسات العلاقات المدنية / العسكرية على عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا. 154
خلاصة. 156
الفصل الرابع: الحكم الراشد وفق مبادرة النيباد 157
المبحث الأول: آليات تجسيد الحكم الراشد من خلال مبادرة النيباد 158
المطلب الأول: مبادرة النيباد . 158
المطلب الثاني: أهداف مبادرة النيباد. 175
المطلب الثالث: الحكم الراشد في مبادرة النيباد وآلية مراجعة النظراء. 184
المبحث الثاني: الإنجازات والتحديات التي تواجه مبادرة النيباد 187
المطلب الأول: إنجازات مبادرة النيباد. 187
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه مبادرة النيباد. 190
المطلب الثالث: الحكم الراشد وحماية الحريات وحقوق الإنسان في إفريقيا 198
خلاصة. 201

الفصل الخامس: دور الحكم الراشد في إعادة إصلاح الأنساق السياسية والقانونية والحقوقية 202

المبحث الأول: الحكم الراشد وإصلاح الانساق السياسية. 204

المطلب الأول: مضامين الإصلاح لمقاربة الحكم الراشد وضرورة تفعيلها داخل أنظمة الحكم في إفريقيا. 204

المطلب الثاني : الاصلاح الانتخابي ودوره في بناء شرعية الدولة في إفريقيا . 213

المطلب الثالث: الأحزاب السياسية ودورها في تفعيل المشاركة السياسية في إفريقيا 218

المبحث الثاني : الحكم الراشد وإصلاح الأنساق القانونية 224

المطلب الأول: التكريس الدستوري لدولة القانون ودوره في الإصلاح السياسي. 224

المطلب الثاني: إرساء مبدأ المواطنة استنادا الى آلية الإجماع لخلق الاندماج المجتمعي. 232

المبحث الثالث: الحكم الراشد وإصلاح الانساق الحقوقية 243

المطلب الأول : دور الحكم الراشد في التمكين الحقوقي ومحاربة التهميش. 243

المطلب الثاني: آليات ضمان ترقية حقوق الإنسان في إطار الحكم الراشد. 249

المطلب الثالث :الحكم الراشد كإستراتيجية لمحاربة الفساد من أجل ضمان العدالة الاجتماعية. 253

خلاصة. 262

خاتمة. 263

قائمة الكتب والمراجع.